مجلة

البحوث والدراسات الاجتماعية

المجلد الرابع (العدد الأول)
١٤٤٥هـ - ٢٠٢٤م

المركز الوطني للدراسات والبحوث الاجتماعية
National Center for Social Studies (NCSS)
مجلة البحوث والدراسات الاجتماعية
Journal of Research and Social Studies (JRSS)

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلة البحوث والدراسات الاجتماعية

دورية – علمية – محكمة

مجلة إلكترونية تصدر مرتين في السنة

عن المركز الوطني للدراسات والبحوث الاجتماعية

الرياض – المملكة العربية السعودية

NCSS.GOV.SA

المجلد (٤) العدد (١) | ذو الحجة ١٤٤٥هـ – يونيو ٢٠٢٤م | ردمد: ١٦٥٨-٨٩١٦

الموقع الإلكتروني

RSSJ.ORG

البريد الإلكتروني

RSSJ@NCSS.GOV.SA

المركز الوطني للدراسات والبحوث الاجتماعية
National Center for Social Studies (NCSS)
مجلة البحوث والدراسات الاجتماعية
Journal of Research and Social Studies (JRSS)

التعريف بالمجلة

مجلة البحوث والدراسات الاجتماعية

مجلة علمية إلكترونية محكّمة تصدر مرتين في السنة (يونيو – ديسمبر) عن المركز الوطني للدراسات والبحوث الاجتماعية، وتُعنى بنشر الدراسات والأبحاث الأكاديمية العلمية الحديثة في الميدان الاجتماعي، كما تُعنى بنشر المراجعات للإصدارات الجديدة من الكتب ذات العلاقة، والتقارير الموجزة عن المؤتمرات العالمية باللغة العربية. وبهذا فإن المجلة تستهدف جميع الباحثين المهتمين بمختلف القضايا الاجتماعية لتمثل أفقاً حضارياً من آفاق حركة البحث العلمي في المملكة العربية السعودية.

وتعنى المجلة – على وجه الخصوص – بنشر الدراسات والبحوث في مجال الدراسات الاجتماعية باللغتين العربية والإنجليزية؛ بهدف معالجة قضايا المجتمع السعودي والخليجي والعربي، وتركز على الأبحاث والدراسات المتعلقة بـ:

١. علم الاجتماع
٢. الخدمة الاجتماعية
٣. الموضوعات ذات العلاقة بالشأن الاجتماعي

الرؤية

الريادة في مجال نشر البحوث والدراسات الاجتماعية إلكترونياً.

الرسالة

تسعى المجلة لتصبح مرجعا علميًّا وأصيلا في الدراسات الاجتماعية لخدمة الباحثين والدارسين في المملكة العربية السعودية والخليج العربي والعالم العربي.

الأهداف

١. أن تكون المجلة مرجعاً علمياً إلكترونياً للباحثين في الدراسات والبحوث الاجتماعية.
٢. نشر البحوث العلمية الرصينة في مجال علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية والعلوم ذات الصلة على المستويات المحلية والإقليمية.
٣. تأصيل الدراسات والبحوث الاجتماعية، من خلال فتح قنوات التجديد والابتكار في المجالات والميادين الاجتماعية من خلال الدراسات والبحوث الاجتماعية.
٤. الإسهام في خدمة الباحثين والدارسين، وتمكينهم من نشر أبحاثهم العلمية المرتبطة بالدراسات والبحوث الاجتماعية.
٥. استشراف المستقبل المجتمعي من خلال نشر الدراسات والبحوث الاجتماعية الاستشرافية.
٦. تشجيع التواصل العلمي والبحثي بين المتخصصين في المجالات التي تخدمها المجلة.

للمراسلة

المملكة العربية السعودية ص.ب ١٠٠١٣٩ الرياض ١١٦٣٥ هاتف ٩٢٠٠٠٨٢٠٨

موقع المجلة الإلكتروني **RSSJ.ORG** بريد المجلة الإلكتروني **RSSJ@NCSS.GOV.SA**

©١٤٤٥هـ – ٢٠٢٤م المركز الوطني للدراسات والبحوث الاجتماعية.

جميع حقوق الطبع محفوظة، ولا يسمح بإعادة طبع أي جزء من المجلة أو نسخه بأي شكل من الأشكال، وبأي وسيلة سواء كانت إلكترونية أم آلية بما في ذلك التصوير والتسجيل أو الإدخال في أي نظام حفظ معلومات أو استعادتها دون الحصول على موافقة رسمية من رئيس هيئة التحرير.

الأفكار الواردة في هذه المجلة تعبر عن آراء أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة

المشرف العام

أ.د. سامي بن عبد العزيز الدامغ

مدير عام المركز الوطني للدراسات والبحوث الاجتماعية

الهيئة الاستشارية

د. إبراهيم بن عبدالعزيز البعيز

أستاذ الإعلام المشارك

جامعة الملك سعود–السعودية

أ.د. أحمد فلاح العموش

أستاذ علم الاجتماع

جامعة الشارقة–الإمارات

أ.د. الجوهرة بنت فهد الزامل

أستاذ الخدمة الاجتماعية

جامعة الملك سعود–السعودية

أ.د. حلمي خضر ساري

أستاذ علم اجتماع

الجامعة الأردنية–الأردن

د. خالد عمر الرديعان

أستاذ علم الاجتماع المشارك

جامعة الملك سعود–السعودية

أ.د. حمود بن فهد القشعان

أستاذ الخدمة الاجتماعية

جامعة الكويت–الكويت

أ.د. نيفين محمد توفيق

أستاذ الخدمة الاجتماعية

جامعة حلون–مصر

د. فتحية بنت حسين القرشي

أستاذ علم الاجتماع المساعد

جامعة الملك عبدالعزيز–السعودية

أ.د. خالد بن سعود الشريف

أستاذ الخدمة الاجتماعية

جامعة أم القرى–السعودية

هيئة التحرير

أ.د. سعد بن ناصر الحسين
رئيس هيئة التحرير
أستاذ الجغرافيا البشرية – جامعة الملك سعود

أ.د. السيد فهمي علي محمد
أستاذ علم النفس الإكلينيكي
جامعة المنصورة–مصر

أ.د. أحمد بن عبد الله العجلان
أستاذ الخدمة الاجتماعية
جامعة القصيم –السعودية

أ.د.راشد بن حسين العبد الكريم
أستاذ المناهج وطرق التدريس
جامعة الملك سعود–السعودية

أ.د. سهام بنت محمد العزام
أستاذ علم الاجتماع
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية–السعودية

د. عبد العزيز بن عبد الله الدخيل
أستاذ الخدمة الاجتماعية المشارك
جامعة الملك سعود–السعودية

د. ذيب بن محمد الدوسري
أستاذ علم الاجتماع المشارك
جامعة الملك سعود–السعودية

د. ميادة بنت محمد الناطور
أستاذ الإرشاد والتربية الخاصة المشارك
الجامعة الأردنية–الأردن

إدارة تحرير المجلة

مدير التحرير
د.محمد بن يحيى بن جنيد

سكرتيرة التحرير
أ. رنا بنت محمد الغامدي

أ. سعد بن محمد الختلان
محرر

أ. منصور بن سعد العنزي
محرر

أ. منار بنت بدر الصالح
الدعم الفني والإخراج

أ. نوف بنت عبد الله الغميجان
التصميم

سياسة واشتراطات النشر في المجلة

- **يقتصر النشر في المجلة على:**

١. الأبحاث العلمية الرصينة التي لم يسبق نشرها وتتميّز بالأصالة والمعاصرة وبالجدة واحترام شروط النشر والأمانة العلمية.
٢. الأبحاث المستلة من الأطروحات العلمية لأصحابها.
٣. مراجعة الكتب المتخصصة في علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية والموضوعات ذات العلاقة بالشأن الاجتماعي.

- **سياسة المجلة**

١. التقديم من خلال الموقع الإلكتروني للمجلة، ولا يتم النظر في أي أبحاث ترسل للبريد الإلكتروني.
٢. يجب ألا تكون الورقة المقدمة للنشر قد تم نشرها في أي مجلة، أو تحت الإجراء والمراجعة في أي مجلة أخرى.
٣. تقبل البحوث المستلة من بحث سابق (على سبيل المثال رسالة الماجستير أو الدكتوراه) بشرط: أ- ألا يتجاوز عمر البحث الأصلي ثلاث سنوات. ب- الإشارة إلى البحث الأصلي في متن البحث وأن يوثق في المراجع.
٤. يحق لهيئة تحرير المجلة الفحص الأولي للبحث، وتقرير أهليته للتحكيم، أو رفضه دون إحالته للتحكيم ودون التزام المجلة بإبداء الأسباب.
٥. تخضع جميع الأبحاث بعد إجازتها من هيئة التحرير، للتحكيم العلمي على نحو سري مزدوج، لا يعرف فيه المحكمون اسم الباحث/الباحثة ولا يعرف هو/هي أسماء المحكمين.
٦. تخضع الأبحاث المقدمة للنشر في المجلة لعدة مراحل هي كالآتي:
   أ- فحص البحث من قبل المحرر للتأكد من التزام الباحث بمعايير النشر واشتراطاته.
   ب- تقييم مبدئي من قبل هيئة التحرير، ويتم إشعار المتقدم بنتيجة التقييم بالقبول أو الرفض، وعند القبول المبدئي تنتقل لمرحلة التحكيم.
   ت- تعرض الأبحاث للتحكيم من قبل اثنين من المحكمين المتخصصين في ذات المجال، وعند اختلاف الرأي يرسل لمحكم ثالث ويكون هو المحكّم الفصل.
   ث- تعرض الأبحاث المنقحة للمحكمين مرة أخرى لأخذ التوصية النهائية واتخاذ القرار النهائي.
   ج- تحديد مدة التعديل للباحث/ة وعليه الالتزام بالمدة المحددة وعند التأخير غير المبرر يحق للمجلة رفض الورقة.

- **تكاليف النشر**

- المجلة متاحة للقراء والمهتمين مجاناً بدون أي رسوم أو اشتراكات.
- لا تتقاضى مجلة البحوث والدراسات الاجتماعية من المؤلفين أي رسوم مقابل تقديم او تحرير او تحكيم ونشر المقالات العلمية إلا عند طلب الباحث/ة إلغاء أو سحب البحث لأي سبب كان (بعد البدء في تحكيم الورقة) فإنه ملزم بدفع تكاليف التحكيم وقدرها (١٠٠٠ ريال).
- تقدم المجلة مكافأة للمحكمين وقدرها (٥٠٠ ريال).

- **سياسة تضارب المصالح**

- التحكيم سري مزدوج، إذ تخفى الأسماء عن جميع الأطراف في مرحلة التحكيم.

- **اشتراطات النشر**

١. يعتبر الباحثون الراغبون في النشر مسؤولون مسؤولية مباشرة وحصرية عن جميع القضايا والدعاوى المتعلقة بحقوق النشر والملكية الفكرية التي قد تثار من كل ذي مصلحة ضد المجلة، وهم ملزمون بتحمل كافة التبعات القانونية المترتبة بهذا الخصوص، دون أدنى مسؤولية للمجلة.
٢. يُعد إرسال الباحث بحثه تعهداً من الباحث/الباحثة بأن البحث لم يسبق نشره، ولم يقدم للنشر في جهة أخرى حتى تنتهي إجراءات تحكيمه في المجلة

٣. يكون تواصل الباحثين مع المحكمين عبر منصة المجلة الإلكترونية، ويلتزم الباحثون بإجراء التعديلات التي يقترحها المحكمون أو تفنيدها.

٤. عند قبول البحث للنشر، لا يجوز نشره في أي مجلة أو موقع، دون إذن كتابي من رئيس هيئة التحرير

٥. يجب على الباحث إخفاء شخصيته في البحث، وتجنب وضع أي إشارة تكشف هويته من خلال البحث، أما المعلومات الشخصية ومكان العمل فتوضع في صفحة منفصلة.

٦. يجب أن يتم سرد أسماء الباحثين المساهمين في الورقة العلمية أو البحث اعتمادا على نسبة إنجازه في البحث، إذ يكون الاسم الأول للباحث الأكثر مساهمة، ثم الباحث الذي يليه، وهكذا.

٧. إذا كان البحث ممولا من قبل جهة ما يجب الإشارة إلى ذلك وذكره داخل الورقة.

٨. في حال ثبوت أي احتيال أو سرقة قبل النشر أو بعده، فيعتبر ذلك جريمة علمية، وللمجلة حق رفض البحث أو سحبه، وحرمان الباحث من النشر مجدد في المجلة، كما يحق للمجلة إبلاغ الجمعيات الوطنية والدولية وهيئات التحرير للدوريات العلمية حول هذه الجريمة.

٩. يحق للباحثين الاقتباس من الأبحاث المنشورة في المجلة بشرط الإشارة إلى المصدر، ولكن لا يجوز إعادة نشرها في مجلة أخرى.

١٠. ألا تزيد عدد صفحات البحث عن (٣٥) صفحة، متضمنة المتن والمراجع والملاحق، وألا يتجاوز عدد كلمات البحث كاملًا (١٠ آلاف كلمة) متضمنة الملخصين العربي والإنجليزي، والكلمات المفتاحية، والمراجع، والملاحق.

١١. تكون هوامش الصفحة (٢,٥٠ سم) لجميع الجهات.

١٢. يترك في كل فقرة جديدة مسافة بادئة للسطر الأول بمقدار (١سم).

١٣. تكون المسافة بين السطور (١,١٥) بنوع خط (Traditional Arabic) وبحجم (١٥)، وتكتب العناوين الرئيسة والفرعية بنفس نوعية الخط، ولكن بحجم (١٦)، وبشكل غامق.(Bold)

١٤. توضع الجداول والأشكال بأماكنها الصحيحة على أن تشمل العناوين والبيانات الإيضاحية الضرورية وبحجم خط.(12)

١٥. يكون ترقيم الصفحات في وسط الصفحة من أسفل الورقة، ويكون الخط من نوع Times New Roman حجم.(12)

١٦. يلتزم الباحث بترتيب البحث وفق الخطوات التالية:

أ- العنوان: يكتب بالصفحة الأولى من البحث بشريطة ألا يتجاوز عدد كلمات العنوان (١٥) كلمة، يتبعه اسم الباحث، وعنوانه، والإيميل الإلكتروني للباحث.

ب- كتابة اسم المؤلف وجهة العمل وعنوان البحث باللغتين العربية والإنجليزية.

ت- الملخص باللغة العربية: يكتب بالصفحة الأولى من البحث بحيث لا يتجاوز (٢٠٠) كلمة وأن يتبعه الكلمات المفتاحية التي لا تقل عن ثلاث كلمات ولا تزيد عن ست كلمات.

ث- الملخص باللغة الإنجليزية :Abstract يكتب في بداية الصفحة الثانية من البحث بحيث لا يتجاوز (٢٠٠) كلمة وأن يتبعه الكلمات المفتاحية (Keywords) التي لا تقل عن ثلاث كلمات ولا تزيد عن ست كلمات.

١٧. تعتمد المجلة التوثيق المتبع لدى الجمعية الأمريكية لعلم النفس النسخة السابعة.(American Psychological Association, APA 7the)

١٨. يعتبر البحث في هذه المجلة اصيلا أي أنه لم يسبق له النشر (أو جزء منه) في وعاء نشر آخر عدا المستل من الرسائل العلمية المشار إليها في سياسة النشر "٣" وإذا تبين خلاف ذلك فإنه على المجلة سحب البحث ودمغه بعبارة "مسحوب " ووضع الباحث في القائمة السوداء للمجلة.

١٩. لا يحق للباحث/ثة سحب ورقته أو بحثه من المجلة بعد تقديمها، وفي حالة رغبة الباحث/ثة عدم نشر ورقته أو بحثه في المجلة (لأي سبب كان)، فيجب على الباحث/ثة دفع تكاليف التحكيم وقدرها ألف (١٠٠٠) ريال يتم إيداعها في الحساب البنكي للمركز الوطني للدراسات والبحوث الاجتماعية.

المركز الوطني للدراسات والبحوث الاجتماعية
National Center for Social Studies (NCSS)
مجلة البحوث والدراسات الاجتماعية
Journal of Research and Social Studies (JRSS)

افتتاحية العدد

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسرني بالنيابة عن زملائي أعضاء هيئة التحرير أن أضع بين يدي القارئ الكريم العدد السابع من مجلتكم الفتية. ونحمد الله على ما يسره لنا من أن كافة أعدادها صدرت في وقتها المحدد دون تأخير.

بإطلالة العدد السابع، تكون المجلة قد أكملت ثلاث سنوات من عمرها المديد تم من خلالها نشر ستة أعداد في وقتها المحدد. وبهذا أصبحت المجلة وعاء من أوعية النشر المعترف بها للترقيات الأكاديمية من قبل المجالس العلمية في الجامعات والمعاهد العلمية.

وقد اشتمل هذا العدد على خمسة أبحاث علمية متنوعة الموضوعات تصب جميعها في قضايا الشأن الاجتماعي، وفي صلب اهتمامات المجلة وتهم القارئ المتخصص. واستخدم في تقييم تلك البحوث المنهج العلمي البناء، إذ خضعت جميعها إلى مراجعات سريعة (أولية) من قبل أعضاء هيئة التحرير، وبعد ذلك حُكّمت علمياً من قبل أساتذة أكاديميين متخصصين. وقد جاءت الدراسة الأولى في التعرف على خصائص الأسر الفقيرة الاجتماعية والاقتصادية بمدينة الرياض، وذلك وفقاً لما تقوم به جمعية بنيان الخيرية. وركزت الدراسة الثانية على اتجاهات الطلبة نحو العمل التطوعي. وفي الدراسة الثالثة كان التركيز على العنف الأسري الناتج عن الحجر المنزلي المرتبط بجائحة كورونا (كوفيد- ١٩). أما الورقة الرابعة فهي دراسة تقويمية للبرامج الجامعية لوقاية الطلاب والطالبات من تعاطي المخدرات. والدراسة الأخيرة بحثت قضايا زواج السعوديين بغيرهم.

ويسرنا أن نقدم جزيل الشكر لجميع الباحثين والباحثات الذين وثقوا بالمجلة لتكون وعاء نشر لأبحاثهم، وللمحكمين الذين أثروا الأبحاث بملاحظاتهم العلمية الدقيقة، وأشكر زملائي وزميلاتي أعضاء هيئة التحرير على تفاعلهم البناء والسريع في قبول الأبحاث من عدمها، والشكر موصولٌ لجميع القائمين على أعمال المجلة الإدارية على جهودهم الرائعة في التواصل مع الباحثين والمحكمين.

وفي الختام، أكرر دعوة قراء المجلة للتفاعل معنا من خلال زيارة موقع المجلة على الشبكة العنكبوتية www.rssj.org. وبريدها الإلكتروني rssj@ncss.gov.sa وموقع المركز الوطني للبحوث والدراسات الاجتماعية @NCSSKSA على تطبيق X بإبداء ملاحظاتهم وتقديم مقترحاتهم التي هي محل تقدير هيئة التحرير، والتي تسهم في تطوير المجلة والارتقاء بها.

رئيس هيئة التحرير

أ.د. سعد بن ناصر الحسين

محتويات العدد

الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسر الفقيرة المستفيدة من خدمات جمعية بنيان الخيرية بمدينة الرياض د. منى بنت إبراهيم فارح	١
العوامل الاجتماعية المرتبطة باتجاهات الطلبة نحو المشاركة في العمل التطوعي أ. معاذ بن عبد العزيز الحمدان	٣٤
العنف الأسري الناتج عن الحجر المنزلي المرتبط بجائحة كورونا (كوفيد– ١٩) أ. وليد بن عبد المحسن الدوسري	٦٥
دراسة تقويمية للبرامج الجامعية لوقاية الطلاب والطالبات من تعاطي المخدرات أ.د. عبد الله بن سعد الرشود	٩٣
اتجاهات أفراد المجتمع السعودي نحو زواج السعوديين بغيرهم د. محمد بن عائض التوم	١٢٤

الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسر الفقيرة المستفيدة من خدمات جمعية بنيان الخيرية بمدينة الرياض

د. منى بنت إبراهيم أحمد فارح
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
drmona-f@hotmail.com

(قدم للنشر في ٢٠٢٣/١٠/٢١، وقبل للنشر في ٢٠٢٤/٠١/٠٧)

مستخلص البحث

هدفت الدراسة إلى التعرف على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسر الفقيرة المستفيدة من خدمات جمعية بنيان الخيرية في مدينة الرياض، ورصد المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها. وتم استخدام منهجية التحليل الثانوي (Secondary Data Analysis)، وذلك بإعادة تحليل بيانات السجلات الخاصة بالجمعية لتوضيح الخصائص العامة للأسر المستفيدة، كما تم استخدام دراسة الحالة المتعمقة (In-depth case study) لعشر حالات من الأسر المستفيدة ممن وافقت على ذلك.

وأسفرت النتائج عن تفشي الأمية بين عدد من الحالات، وكبر حجم الأسرة، وتسرب الأبناء من التعليم، والزواج المبكر للأبناء وإقامتهم مع أسرهم، وشيوع نمط المرأة المعيلة للأسرة، إضافة إلى انخفاض الدخل ورداءة المساكن، وعدم الإحساس بالأمن بسبب انتشار الجريمة في الأحياء التي تقيم فيها المستفيدات، واكتساب أبنائهن أنماطا سلوكية منحرفة، وانتشار العنف الأسري تجاه المرأة والأبناء. وكشفت نتائج الدراسة عن الخدمات المتنوعة والبرامج التنموية التي تقدمها جمعية بنيان للأسر لتحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق جودة الحياة للأسرة.

الكلمات المفتاحية: الأسر الفقيرة المستفيدة – دراسة حالة – الخصائص الاجتماعية والاقتصادية – المشكلات – جمعية بنيان.

Social and Economic Characteristics of Poor Families Benefiting from the Services of Bunyan Charitable Society in Riyadh

Dr. Mona Ibrahim Fareh
Imam Muhammad Bin Saud Islamic University
drmona-f@hotmail.com

Abstract

The study aimed to identify the social and economic characteristics of the impoverished families benefiting from the services of the Baniyan Charitable Association in Riyadh city. It also aimed to highlight the social and economic problems they face. The study used the Secondary Data Analysis methodology, which involved reanalyzing the association's records to extract general characteristics of the beneficiaries. In addition, an in-depth case study was conducted on ten selected beneficiary families who have succeeded in their journey. The results revealed a prevalence of illiteracy among some cases, along with large family sizes, children dropping out of education, early marriage of children and residence with their families. There was also a common pattern of women being the breadwinners of the family, coupled with low income, poor housing conditions, a lack of security due to the spread of crime in the neighborhoods where the beneficiaries reside, deviant behavioral patterns that had been developed by their children, and prevalence of domestic violence against women and children. The study revealed the various services and development programs offered by Bunyan Association for Social Services to enhance the economic and social well-being of households and improve their overall quality of life.

Keywords: Impoverished Families benefiting - Case Study - social and Economic attributes – Problems - Baniyan Association.

مشكلة الدراسة

ركزت المملكة العربية السعودية منذ توحيدها على الاهتمام بالأسرة ورفاهيتها باعتبارها الحاضنة للأبناء والراعي الرئيس لاحتياجاتهم، والحامي للمجتمع من التفكك. لذلك أولت سياسات الرعاية الاجتماعية للأسرة السعودية اهتماماً خاصاً بتقديم جميع أساليب الدعم الاقتصادي والاجتماعي لمساعدتها في سد احتياجاتها، كما أولت الرعاية الحكومية دعماً خاصاً للأسر المحتاجة من خلال برامج الضمان الاجتماعي والبرامج الوطنية الأخرى التي تستهدف تنمية قدرات الأسر المحتاجة وتحويلها إلى أسر منتجة تعتمد على ذاتها، إلا أنه مع ارتفاع تكاليف المعيشة بنسبة مطردة في السنوات الأخيرة، وبالتحديد أسعار الغذاء والسكن انعكس سلبًا على المستوى المعيشي للأسر السعودية وتحديدًا ذوي الدخول المنخفضة، إذ أصبح من الصعب لرب الأسرة أن يفي باحتياجات أسرته في حال كبر حجم الأسرة وعدم توافر مصادر إضافية لدخلها الشهري.

وقد توصلت دراسة الدامغ (٢٠١٤م) التي أجريت على ١٠ آلاف أسرة سعودية من مختلف مناطق المملكة العربية السعودية إلى أن خط كفاية الأسر السعودية المكونة من خمسة أشخاص ليعيشوا حياة كريمة ومن دون الحاجة لمساعدات إضافية يبلغ ٨٩٢٦ ريالا شهريًا

(الدامغ ،٢٠١٤، ٧٠-٧٣). فكيف هو الحال بالنسبة للوضع المعيشي للأسر في عام ٢٠٢٣م، والذي يشهد غلاء متزايدا في مستوى المعيشة خصوصا في المدن الكبرى، وهذا الوضع يجعل الأسر محدودة الدخل عاجزة عن القيام بوظائفها الأساسية بسبب سوء أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية ويوقعها في مشكلة الفقر التي أصبحت واقعاً اجتماعياً لا يمكن تجاهله، وعليه تم منذ عام ٢٠٠٢ م صياغة الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفقر والحد منه بمبادرة من المغفور له الملك عبد الله بن عبد العزيز رحمه الله (العوني، ٢٠١٥).

واستمرت الجهود الحكومية المبذولة لمكافحة الفقر عن طريق التطوير المستمر لآليات العمل الخيري، وتحسين البيئة التنظيمية والتشغيلية للجهات الخيرية، والإلمام بمشكلة الفقر وآليات معالجته، وسد حاجات الفقراء، وتوعيتهم وتثقيفهم وتدريبهم وتمليكهم أدوات مكافحة الفقر، هذا بالإضافة إلى الاستمرارية والديمومة على تقديم خدمات البر والإحسان بقصد نيل الأجر والثواب.

وتتفاقم مشكلة الفقر في المدن الحضرية مع تزايد الهجرة الداخلية إلى المدن الكبرى؛ بغرض الحصول على فرص عمل، إضافة إلى الاستفادة من المساعدات التي يقدمها فاعلو الخير للأسر الفقيرة التي تقطن في بعض الأحياء السكنية. وفي مدينة الرياض ومع التوسع العمراني والحركة السكانية للأسر المتوسطة والغنية لأحياء شرق وشمال الرياض، أصبحت بعض الأحياء القديمة وسط وغرب وجنوب الرياض تتسم بنزوح عدد من الأسر المهاجرة وإقامتها في تلك الأحياء، إذ أصبحت تمثل عامل جذب لهم نظراً لوجود منازل وقف يمكنهم الإقامة فيها دون رقابة، أو حتى استئجار منازل سكنية قديمة غالبا ما يتم دفع قيمة الإيجار من فاعلي الخير لهم.

ومن ناحية أخرى توصلت النعيم (٢٠٠٩، ١١٧-١٣٦) في دراستها للخصائص الاجتماعية والاقتصادية لعينة الدراسة التي أجرتها في مدينة الرياض إلى وجود انتشار للأمية لدى أكثر من نصف أرباب الأسر، مع كبر حجم الأسرة، ووجود نمط الزواج المتعدد، وسوء الأوضاع السكنية للأسر، إذ تسكن الأسرة في منازل متصدعة وصغيرة تتسرب المياه من سقوفها، إضافة إلى انقطاع الماء والكهرباء، وكانت من بين المشكلات التي تواجهه الأسر المقيمة في الأحياء التي استهدفتها الدراسة: السرقة، والسطو على المنازل، وتعاطي المخدرات، والتحرش بالأطفال والنساء. وعلى الرغم من مضي ما يقرب من خمسة عشر عاماً على هذه الدراسة، لا تزال بعض من تلك الأوضاع والمشكلات موجودة ومستمرة، وقد تبين ذلك من خلال تحليل البيانات في سجلات دراسة الحالة للأسر المستفيدة من خدمات الجمعيات الخيرية ومنها جمعية بنيان في فرع الملز.

ومن هنا جاءت الدراسة الحالية لتتناول الأسر التي تقيم وسط مدينة الرياض لوصف خصائصها الاجتماعية والاقتصادية، والكشف عن المشكلات التي تواجهها وأسبابها، واستعراض نوعية الخدمات الاجتماعية التنموية التي تقدمها لهم جمعية بنيان للخدمات الاجتماعية. ونظرا لتعدد الأحياء في وسط الرياض تم التركيز على أربعة من الأحياء التابعة لبلدية البطحاء وهي: الصالحية، والفيصلية والعود وغبيرة. وقد تم اختيارها لاعتبارات تتعلق بانخفاض الدخل المادي للأسر السعودية المقيمة في تلك الأحياء، إضافة إلى تسجيل تلك الأسر في جمعية بنيان للخدمات الاجتماعية في حي الملز للاستفادة من خدماتها بعد دراسة حالة أوضاعها واستحقاقها للإعانات والبرامج التنموية التي تقدمها الجمعية.

أهداف الدراسة

تتلخص الأهداف الرئيسة للدراسة في الآتي:

١. التعرف على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسر الفقيرة المستفيدة من خدمات جمعية بنيان بالرياض.
٢. تحديد المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه الأسر الفقيرة المستفيدة من خدمات جمعية بنيان بالرياض.
٣. التعرف على نوعية الخدمات والبرامج التي تقدمها جمعية بنيان للأسر الفقيرة المستفيدة.
٤. وضع توصيات استنتاجية تسهم في الحد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية للأسر الفقيرة المستفيدة من خدمات جمعية بنيان بالرياض.

أسئلة الدراسة:

١. ما الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسر الفقيرة المستفيدة من خدمات جمعية بنيان بالرياض؟
٢. ما المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه الأسر الفقيرة المستفيدة من خدمات جمعية بنيان بالرياض؟
٣. ما الخدمات والبرامج التي تقدمها الجمعية للأسـر الفقيرة المستفيدة للتخفيف من مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية؟

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة العلمية في الآتي:

- تناولها للأسرة التي تمثل محور اهتمام الدولة بمؤسساتها المختلفة، وبالتحديد الأسر المحتاجة والأكثر حاجة التي لم تحظ بالدراسات الكافية لتلمس احتياجاتها ومشكلاتها في المجتمع السعودي. كما تظهر أهمية الدراسة في تناول دور الجمعيات الخيرية في مساعدة الأسر المحتاجة في التغلب على مشكلاتها الاجتماعية.
- تظهر أهمية الدراسة في تناولها للفقر كمشكلة اجتماعية لا يخلو منها أي مجتمع، ولا يمكن تجاهل وجودها وآثارها الاجتماعية على الأسرة خاصة والمجتمع عامة، إضافة إلى حاجة مشكلة الفقر في المجتمع السعودي إلى مزيد من البحوث والدراسات في ظل تعقد البناءات الاجتماعية وسرعة التغير والتداخل بين العوامل المسببة للفقر والتي تؤثر وتتأثر ببعضها.

ومن الناحية العملية يمكن أن تسهم نتائج الدراسة في الآتي:

- تقديم تشخيص للواقع عن الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسر المحتاجة في مدينة الرياض والتعرف على مشكلاتها، وتقييم نوعية البرامج التنموية التي تقدمها الجمعيات الخيرية للمستفيدين ومدى تلبيتها لاحتياجاتهم وإسهامها في تحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية.
- يمكن للجهات ذات العلاقة الاستفادة منها في رسم إستراتيجيات تسهم في مساعدة الأسر المحتاجة وفق أسس علمية يتم من خلالها تحقيق سياسة الرعاية الاجتماعية في المملكة ورؤية المملكة (٢٠٣٠) في تحويل الأسر المحتاجة إلى أسر منتجة وفاعلة تعتمد على ذاتها وتسهم في بناء المجتمع.

مفاهيم الدراسة

١) مفهوم الفقر:

الفقر ظاهرة اجتماعية واقتصادية تختلف باختلاف البلدان والثقافات والأزمنة، ومن التعريفات المتفق عليها للفقر أنه "حالة من الحرمان المادي تتجلى أهم مظاهره في انخفاض استهلاك الغذاء كما ونوعاً وتدني الحالة الصحية، والمستوى التعليمي والوضع السكني وفقدان

القدرة المادية على مواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة والبطالة والكوارث والأزمات وعدم الشعور بالأمان" (الرياني، ٢٠١٦م، ص ١٧١).

ومن التعاريف المتداولة للفقر تعريف جوردون مارشال بأنه "حالة نقص في الموارد المادية والثقافية ويطلق على الفقر المطلق ما يرتبط بالعالم الثالث، وعلى الفقر النسبي ما يرتبط بالمجتمعات الصناعية المتقدمة ويعني فقر الموارد المادية بالمقارنة مع شرائح من المجتمع وفئاته" (مارشال،٢٠٠٠م، ص ١٠٨١). ويعرف البنك الدولي (١٩٩٠م) الفقر بأنه عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى المضمون من مستويات المعيشة، ويمكن قياس الحد الأدنى من مستويات المعيشة بناء على: الحاجات الاستهلاكية الأساسية، أو مستوى الدخل اللازم لإشباع تلك الحاجات، فالفقر بناء على ذلك لا يخرج عن كونه عجز الأفراد أو الأسر أو المجتمعات المحلية عن التحكم في موارد تكفي لإشباع حاجاتهم الأساسية. كما عرفته منظمة الأمم المتحدة بأنه: "العوز المادي، وأن الفقراء هم أشخاص مضطرون للعمل بصفة مستمرة لإنقاذ أنفسهم وعيالهم من الفقر وحتى يضمنوا لأنفسهم إمكانية الحصول على الاحتياجات الإنسانية الأساسية" (كروش، ٢٠١٨م، ص ٤).

وللفقر أنواع مختلفة منها ما هو مطلق ويقصد به: "النقص التام في الوسائل الاقتصادية لتلبية الاحتياجات الأساسية مثل الطعام والشراب والملابس والمأوى بطريقة تهدد الحياة" (عقون، ٢٠٢٠م، ص٥)، أما النوع الآخر فهو الفقر النسبي ويقصد به: "الشعور بالحرمان مقارنة بما يرون ما تحظى به فئات اجتماعية أخرى في المجتمع أو مقارنة بما كانوا يحظون به هم أنفسهم في الماضي" (الصغير، ٢٠٢٢م، ص ١٨٩).

ومن المنظور الثقافي، فإن الفقر هو "أسلوب حياة مميز لفئات فقيرة تتبنى قيماً ومعايير وأنماطاً سلوكية تنتقل من جيل إلى آخر عبر التنشئة الاجتماعية، وتُدعم من خلال الفقراء أنفسهم" (الزقوزي في الرياني، ٢٠١٦م).

ومن الجدير بالذكر أن مفهوم الفقر قد مرّ بعدة مراحل، فبعد أن كان المفهوم مرتكزاً بشكل كبير على مفهومي الدخل والاستهلاك امتد ليشمل مدى الحصول على الخدمات العامة التي توفرها الدولة؛ كالتعليم، والصحة، والتنمية البشرية، ثم أصبح متعلقا بالحقوق خصوصا بالتمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة وعمالة الأطفال والأقليات، كما أصبح مرتبطاً بمفهوم الكرامة والاستقلالية والتي لها علاقة بتحقيق الذات (منظمة التعاون الإسلامي، ٢٠١٥م).

ويقصد بالفقر إجرائيا في الدراسة الحالية: انخفاض في الدخل الشهري للحد الذي يعجز عنده الفرد عن توفير الحاجات الاستهلاكية الأساسية التي تمكنه من العيش في مستوى معيشي ملائم من حيث المأكل والمشرب والمسكن. وسيقاس من خلال مؤشرات: الدخل الشهري، ونوع المسكن وطبيعته، والقدرة على توفير الحاجات الأساسية من مأكل وملبس وأدوية علاجية ومستلزمات تعليمية للأبناء.

٢) الأسر الفقيرة المحتاجة:

يقصد بالأسر الفقيرة المحتاجة في الدراسة الحالية " انخفاض مستوى الدخل الشهري للأسرة للحد الذي يجعلها تعجز عن تلبية الحاجات الأساسية لأفرادها من مأكل، ومأوى، وملبس، سواء كان العجز بسبب تدني الدخل الشهري، أم بسبب تراكم الديون على رب الأسرة أو القروض البنكية وغيرها بشكل يجعله يعجز عن السداد ويدفع الأسرة إلى التسجيل في الجمعيات الخيرية للحصول على المعونات العينية والمادية جراء أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية المتردية".

٣) الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للأسرة:

يقصد بها في الدراسة الحالية الصفات التي تميز الأسر السعودية التي تسكن في الأحياء المعنية بالدراسة والمتمثلة في: الدخل الشهري للأسرة، ونوع المسكن، وحجمه، وتوافر الأثاث والتجهيزات الأساسية للمعيشة، إضافة إلى الحالة الاجتماعية من حيث علاقة الزوجين، وعدد زوجات رب الأسرة، وعدد الأولاد، ومستوى تعليم الوالدين، وإلحاق الأولاد بالتعليم، والوضع الثقافي للأسرة من حيث الموطن الأصلي، والخلفية الثقافية للزوجين، وسيطرة العادات والتقاليد مثل: إهمال تعليم الفتاة، والزواج المبكر، ورفض عمل الزوجة أو الفتاة، وسوء إدارة المصروفات، والافتقار للادخار، وبطالة الشباب.

٤) الفقر في المملكة العربية السعودية:

إن رغبة المسؤولين في المملكة العربية السعودية في مواجهة الفقر مواجهة علمية، ما هو إلا مؤشر على الاعتراف أولاً، بوجود المشكلة وبضرورة مواجهتها والسعي لحلها. وقد مرت المملكة بمرحلة لم تكن هناك مواجهة مباشرة للفقر على الرغم من قيام الضمان الاجتماعي والجمعيات والمؤسسات الخيرية بأدوارها في حدود مسؤولياتها وإمكاناتها. كما أن ما يبذله فاعلو الخير بشكل معلن أو غير معلن يؤكد الشعور بوجود فقر وفقراء، ولكن هذا الشعور قد لا يرقى إلى الاعتراف بأن الفقر في المملكة العربية السعودية يصل إلى درجة المشكلة، ناهيك عن أن يكون ظاهرة، خصوصا وأنه لم يصل إلى مستوى الفقر المدقع الذي يعني صعوبة الإنفاق على الغذاء والمسكن والملبس لبقاء الفرد على قيد الحياة، بقدر ما هو فقر نسبي يشير إلى الشعور بالحرمان مما تحظى به فئات اجتماعية أخرى في المجتمع (الصغير، ٢٠٢٢م، ص ١٨٣).

ولكن في شهر نوفمبر من ٢٠٠٢م عندما زار الملك عبد الله بن عبد العزيز (ولي العهد حينذاك) عدداً من الأحياء الفقيرة في الرياض منها: الشميسي والجرادية والعود والصالحية والسبالة، أصدر رحمه الله أمره بصياغة الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر، وكانت لهذه الزيارة إشارة البدء للحديث عن الفقر باعتباره ظاهرة لا يمكن إخفاؤها أو تجاهلها في بلد يملك أكبر احتياطي نفطي في العالم.

وكانت تلك الإستراتيجية التي تم طرحها بداية لكسر الحاجز النفسي من أجل إيجاد حلول واقعية للتصدي للمشكلة بشكل عاجل من خلال تحديد مفهوم الفقر وخطه في المملكة العربية السعودية، وتكوين معلومات حوله والعمل على علاجه، وفقاً لأسس وضوابط الاستراتيجية الوطنية لمعالجة الفقر ، كما وجه (يرحمه الله) في ذلك الوقت بتخصيص مبلغ ملياري ريال من فائض الميزانية لمشروعات الإسكان الشعبي في مختلف مناطق المملكة، إضافة إلى إنشاء الصندوق الخيري لمعالجة الفقر ورصدت له الدولة مبلغ ٢٥٠ مليون ريال كبداية ثم توالت بعد ذلك تبرعات المواطنين على هذا الصندوق (العوني، ٢٠١٥م، ص ١-٢).

وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الدولة، إلا أن مشكلة الفقر لا تزال قائمة، ولا يزال الضعفاء يبحثون عن المأوى والخدمات التعليمية والصحية، مما يشير إلى وجود خلل ما في أسلوب تطبيق الإستراتيجية المعلنة مكافحة الفقر، خصوصا عندما أشارت تقارير غير رسمية عام ٢٠٠٨م إلى أن عدد الفقراء في المملكة العربية السعودية تجاوز مليون فقير (الدامغ، ٢٠١٤م، ص ٧٨).

ويعود الفقر في المملكة العربية السعودية إلى أسباب عدة منها: التوزيع غير المتكافئ لمشروعات التنمية في مختلف مناطق المملكة، الأمر الذي أوجد فجوة تنموية بين المناطق، إضافة إلى عدم توافر المقومات الاقتصادية في بعض المناطق، وهو ما تحاول الحكومة تجاوزه من خلال الاهتمام ببعض المناطق مثل: جازان ونجران في الجنوب،

والجوف والحدود الشمالية في شمال المملكة، وهو ما يسهم في الحد من الهجرة المتزايدة التي تشهدها العاصمة الرياض بغرض الحصول على وظائف على الرغم من ارتفاع مستوى المعيشة وأزمة السكن وارتفاع تكاليف الإنفاق التي أدت إلى تمركز النازحين في أحياء سكنية معينة وسط مدينة الرياض وغربها وجنوبها تميزت بوجود منازل موقوفة والاستعانة بمساعدات أهل الخير، إضافة إلى ما تميزت به تلك الأحياء من تكدس العمالة الأجنبية التي أنشأت فيها أوكارا للجرائم والمخالفات القانونية.

وقد أشار الدامغ (٢٠١٤م، ص ٦٩) في دراسته إلى أن عدد المستفيدين والمشمولين في قائمة مؤسسة الضمان الاجتماعي بلغ ١,٥ مليون فرد، يصرف لهم شهرياً (٨٦٩) مليون ريال تقريبا، وهو ما يعكس حجم مشكلة الفقر التي لا تزال قائمة في المملكة العربية السعودية على الرغم من الجهود التي تبذلها الدولة لحلها.

كما أشار الدامغ (٢٠١٤م، ص ٧١) إلى أن من المؤشرات المستخدمة لمعرفة تطور الدول أو انحدارها، حساب متوسط الدخل السنوي للأفراد، وبالتالي فاتباعا لعدد من الإجراءات لتحديد متوسط الدخل السنوي للفرد في السعودية قُدّر هذا المتوسط بـ (٣٣٢٠) ريالا في الشهر ومتوسط الدخل (٣٩٨٤٠) ريالا.

ووفقا لتقارير اقتصادية رسمية لعام ٢٠٢٣م، بلغ متوسط دخل الفرد في المملكة العربية السعودية نحو (٦,٣٤٦) ريالا شهريا؛ أي نحو (٧٦,١٥٢) ريالا سعودي في السنة، وأشارت تلك التقارير إلى ارتفاع معدل متوسط دخل الفرد خلال هذا العام، إلا أن هذا الارتفاع قابله ارتفاع معدل التضخم في المملكة العربية السعودية بنسبة (٣,٤٪) في يناير ٢٠٢٣م مقابل الشهر المماثل من عام ٢٠٢٢م. وقد أرجعت الهيئة العامة للإحصاء هذا الارتفاع إلى زيادة أسعار السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بنسبة (٦,٦) وأسعار الأغذية والمشروبات بنسبة (٤,٢٪). وهذا الارتفاع سينعكس بالتحديد في المدن على الأسر ذات الدخول المنخفضة في العجز عن التكيف مع غلاء مستوى المعيشة مما يلجئها إلى التسجيل في الجمعيات الخيرية، فتخضع لإجراء دراسة حالة تثبت عجز دخلها على الوفاء بالحاجات الضرورية لأفرادها، ومن ثم استحقاقها للمساعدات العينية؛ مثل: "سلة غذائية"، أو بطاقة تخفيض للتسوق وشراء الأغذية، أو مساعدتها بالكسوة الصيفية أو الشتوية للأبناء.

وفي ظل المشاريع الكبرى التي تضمنتها رؤية المملكة (٢٠٣٠) وزيادة زخمها كما ونوعا، أولت حكومة المملكة المواطنين السعوديين اهتماماً كبيراً فخرجت إلى النور برامج ومشاريع يستفيدون منها، لا سيما الشريحة الأقل حظاً في المجتمع، ولعل أهمها على الإطلاق برنامج حساب المواطن الذي يهدف إلى تخفيف الأعباء المالية والاقتصادية عن كاهل المواطن ذي الدخل المتوسط أو المنخفض، وهو برنامج صادر عن وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، بهدف تعويض المواطنين الذين قد يلحق بهم ضرر نتيجة للتوسعات الاقتصادية التي تقوم بها المملكة وتخفيف الأعباء المادية عنهم. ويعمل البرنامج على إعادة توجيه المنافع الحكومية إلى الفئات المستحقة لها بالشكل الذي يؤدي إلى تشجيع الاستهلاك الرشيد، ويضمن توجيه الدعم بشكل فعّال إلى مختلف الفئات المستحقة، إذ سيتم توفير الدعم بشكل نقدي يحوّل مباشرة إلى المستفيدين المستحقين (الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية).

ومن الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاجتماعية ما قامت به الدولة من إنشاء المؤسسات والهيئات المعنية بجمع الزكاة وتوزيعها، إذ تأسست هيئة الزكاة والضريبة والجمارك عام ٢٠٢١م لتنظيم دفع الزكاة والالتزام بها كأحد أركان الإسلام ولتحقيق التكافل الاجتماعي بين

أبناء المجتمع الواحد، علماً أن الزكاة ليست مجرد معونة وقتية لسد حاجات الفقراء، بل يمتد هدفها إلى محاولة القضاء على الفقر من خلال تأهيل الفقراء للعمل ودعمهم، مما ينعكس إيجابياً على التنمية الاجتماعية بشكل عام، وبالتالي فإن الزكاة تسهم بفاعلية في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات الإسلامية من خلال محاربة الفقر والبطالة وتشجيع الاستثمار والادخار، وإعادة توزيع الدخل بما يسمح بتحقيق العدالة بين طبقات المجتمع (المالكي، ٢٠٢٠م، ص ٤٨).

النظريات الاجتماعية المفسرة للفقر

يُعدّ الفقر ظاهرة حساسة يتجاوز تأثيرها المجال الاقتصادي ليشمل المجالات الأخرى؛ مثل: المجال الاجتماعي والمجال السياسي والمجال الثقافي، لذلك نالت ظاهرة الفقر حيزاً كبيراً من البحوث والدراسات من أجل إيجاد تفسيرات لأسبابها وآثارها، ونتج عن ذلك الاهتمام تنوع المداخل النظرية والتفسيرية للفقر، إذ قام العلماء بصياغة نظريات ركزت بعضها على الأفراد وتحميلهم مسؤولية الفقر الذي هم فيه، ويقابل ذلك النظريات التي نظرت إلى أسباب الفقر الناتجة عن إخفاقات الأنظمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وبما أن نظريات الفقر متباينة في تفسيرها لأسباب الفقر، سيتم التطرق إلى التفسيرات الاجتماعية والاقتصادية للفقر، وذلك من خلال نظرية ثقافة الفقر (النوني، ٢٠٢٠م، ص ٣٥٩).

نظرية ثقافة الفقر:

يفسر هذا المدخل الفقر في ضوء الخصائص الفردية، فهو يركز على عوامل تتعلق بالثقافات الفرعية؛ مثل: العلاقات الأسرية، والقيم، والاتجاهات، والمعايير السلوكية التي ينتهجها الفرد في مختلف شؤون حياته.

ويعد العالم الانثروبولوجي لويس أوسكار Lewis Oscar من أهم من اتجهوا نحو هذا الاتجاه، فبعد أن عمل لفترة طويلة مع أسر الفقراء في المكسيك وبورتوريكو، وأوجد مفهوم ثقافة الفقر بمعنى "مجموعة من الاعتقادات والسلوكيات التي تتلاءم مع الفقر وتنتقل من الوالدين إلى الطفل، مما يجعل دائرة الفقر تتدعم باستمرار. ويرى لويس أن ثقافة الفقر تؤدي إلى التكيف، إذ يتشرب الأشخاص ثقافة الفقر ويصبحوا ضحايا لها غير قادرين على التخلص من براثنها، في حين ينبذ المجتمع الفقراء ويجبرهم على العيش في عزلة وغربة، فينتج عن ذلك نشوء ثقافة خاصة يتوارثها الأجيال.

وقد أكدت هذه النظرية على وجود ثقافة الفقر في أماكن أو مناطق معينة مثل تلك التي تنتشر في الأحياء الفقيرة في المدن، فالأسرة التي تعاني من الحرمان في تلك الأحياء وتفتقر إلى الوالدية السليمة وتتسم بتدني الطموح، فحين يصل الأطفال إلى سن الشباب تكون قدراتهم متواضعة وطموحاتهم منخفضة، واستعدادهم لقبول الفقر والعيش فيه كبيرا، إذ ينتج الفقر من جراء توارث الأجيال لمجموعة من القيم والمعتقدات خلال عملية التنشئة الاجتماعية.

وفي هذا السياق، توصل كارل ماركس Karl Marx وماكس فيبر Max Weber إلى المفهوم الثقافي لظاهرة الفقر، إذ يريان أن غياب العدالة وعدم المساواة بين طبقات المجتمع على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي يجعل موازين المجتمع مختلفة، وينتج عنها عيش البعض ضمن طبقة من الفقراء الذين أملت عليهم الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية العيش فيها من دون أن تكون لهم إرادة في اختيار تلك الطبقة.

وقد ربط موري Mori بين نظام الرعاية الاجتماعية وثقافة الفقر، فأكد أن نظام الرعاية الاجتماعية يطيل أمد الفقر من خلال السماح باستمرار دورة الاعتماد على المساعدة والتي تقوم الأسر الفقيرة من خلالها بتطوير ونقل مهارات ثقافة التلاعب على النظام إلى الأجيال الأخرى من أجل الاستمرار في الحصول على المساعدة بدلا من

الحصول على عمل يخرجهم من الفقر (شيراز، ٢٠١١م، ص ٢٣- ٢٦).

ويرى أنصار نظرية ثقافة الفقر بأن كسر حلقة الفقر يقتضي تعديلات جوهرية في نسق القيم والدافعية والتصورات وأنماط السلوك وغيرها، واستبدال ثقافتهم بثقافة عملية تدعم الاستثمار والعمل وتعزز المسؤولية الاجتماعية بدلاً من تلك الثقافة التي تعمل على إضعافها (الدامغ، ٢٠١٤م، ص ٤٧٩).

ويشير منظور ماكس فيبر إلى أن الفقر ينشأ من أوضاع السوق المختلفة للأفراد؛ أي المهارات المختلفة التي يمتلكها الناس والمكافآت المختلفة المرتبطة بها عندما يبيعون (أو لا يستطيعون بيع) قوة عملهم في سوق العمل. وعليه يعاني الفقراء من جراء وضع السوق الضعيف، إذ غالبًا ما يمتلكون مهارات قليلة تجعلهم يعيشون في ظروف تقصيهم عن المنافسة في سوق العمل، كما أن الطلب على العمالة غير الماهرة وغير المؤهلة مستمر في الانخفاض، وبالتالي تنخفض الأجور. ويفتقر الفقراء أيضاً إلى القوة لتغيير وضعهم نظرًا لعدم امتلاكهم الموارد المالية اللازمة لذلك (Brow, 2020, p. 25)، فضلاً عن تفشي ثقافة التواكل واللامبالاة والتي قد تكون جزءا من الموروث الشعبي في المجتمعات العربية في الخلط بين التوكل والتواكل فيصل الأمر إلى اللامبالاة والاستسلام.

الدراسات السابقة

حظيت مشكلة الفقر باهتمام الباحثين الاجتماعيين، إذ تناولوا المشكلة من جوانب مختلفة؛ منهم من ركز على أسبابها وآثارها، ومنهم من تطرق إلى التدابير المجتمعية التي تتخذها الدول للحد من تفاقم مشكلة الفقر، ومنهم من تناول المشكلات التي تواجه الأسر الفقيرة وسبل مواجهتها، ودور الجمعيات الخيرية في تنمية الأسر ودعمها لتحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية.

ومن الدراسات التي تناولت الفقر دراسة للسيد جاب الله أجريت عام (١٩٩٤م) وهدفت إلى دراسة الفقر ومصاحباته الاجتماعية في المجتمع الحضري للحصول على صورة عامة وحقيقية عن واقع الفقر في بعض المناطق المتخلفة في مدينة طنطا بغية إجراء عملية تنموية باستخدام مسح شامل لكل الأسر البالغ عددهم (٢٨٠ أسرة)، وتمثلت وحدة الدراسة في رب الأسرة الذي تم استيفاء البيانات منه باستخدام المقابلة. وأوضحت النتائج عزوف كثير من الفقراء عن الاستمرار في تعليم أبنائهم وتفضيلهم التحاق أبنائهم بأعمال يدوية لاكتساب خبرات عملية تفيدهم في حياتهم المستقبلية، كما كشفت النتائج عن مظاهر السلبية واللامبالاة السياسية للفقراء وعزوفهم عن المشاركة الاجتماعية والسياسية، ويعزى ذلك إلى انشغالهم بتوفير احتياجاتهم الضرورية، كما توصلت النتائج إلى أن السلوك الإنجابي لدى الفقراء مرتبط بمجموعة من العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، ومن هنا فلا جدوى من محاولة إقناع الفقير بقيمة تنظيم الأسرة مادام يعاني من قسوة الفقر والحرمان المادي.

أما دراسة العضايلة (٢٠٠١م) التي أجريت في مدينة عمان، فقد هدفت إلى التعرف على الخصائص البنائية للأسر الفقيرة وما الذي يجعلها مختلفة عن الأسر غير الفقيرة، والتعرف على درجة التفاعل الاجتماعي بين الأسر الفقيرة والمجتمع المحلي المحيط بها، وكذلك التعرف على طبيعة المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها الأسر الفقيرة واختلافها عن الأسر غير الفقيرة. وقد تم الاعتماد على عينة منتظمة من الأسر الفقيرة المستفيدة من صندوق المعونة الوطنية في منطقة عمان الشرقية، وبلغت ٣٧٧ أسرة، واستخدمت الباحثة الاستبانة والملاحظة والمقابلة المباشرة وسيلة لجمع البيانات. وتوصلت النتائج إلى أن متوسط حجم الأسرة الفقيرة (٧,٥) أفراد وبلغ متوسط

الدخل الشهري لهم (٦٢,٤٧) دينار ونصيب الفرد من مجمل دخل الأسرة أقل من ٢٠ دينار. أما المستوى التعليمي للأب في الأسر الفقيرة فكان متدنيا بارتفاع نسبة الأميين، إضافة إلى ارتفاع معدل البطالة بين الإناث خصوصا المتزوجات في الأسر الفقيرة، وكشفت النتائج أيضا أن العلاقة بين الأبناء والآباء في الأسر الفقيرة متوترة في أغلب الأحيان، وكذلك العلاقة بين الزوج والزوجة، ويعود ذلك إلى تدني المستوى المعيشي وعدم الطاعة. كما أشارت النتائج إلى أن هناك علاقة بين عمل الزوجة ودخلها وبين وقوتها ومكانتها داخل الأسرة الفقيرة، فدخل الزوجة واعتماد الأسرة عليه يمنحها قوة مطلقة في الأسرة. أما عن أسباب الفقر من وجهة نظر العينة فكانت الغلاء، وكبر حجم الأسرة، وشيخوخة رب الأسرة وعجزه عن العمل، والبطالة، وأظهرت النتائج أن أهم الوسائل للتغلب على مشكلة الفقر هي: توافر فرص العمل، وتقديم المساعدات المادية، وتوفير فرص العلاج. وأظهرت نتائج الدراسة وجود مشكلات أخرى يعاني منها الفقراء تتلخص في الازدحام داخل المنزل لكثرة أفراد الأسرة، وشعور الفقراء بالخوف وعدم الأمان، والقلق الدائم لعدم وجود حلول فعلية لحل مشكلاتهم، وضعف سلطة الوالدين على أبنائهم، وهجر رب الأسرة وخسارتها لمصدر رزقها الأساسي، ومشكلة عمل الأطفال وتسربهم من المدارس لتأمين دخل الأسرة.

ومن الدراسات التي تطرقت للفقر الحضري دراسة النعيم (٢٠٠٩م) والمعنونة "الفقر الحضري في الأحياء الشعبية القديمة وسط مدينة الرياض" ممثلة بالأحياء التابعة لبلدية البطحاء؛ بهدف معرفة دوافع الهجرة الداخلية لذوي الدخول المنخفضة إلى مدينة الرياض ودوافع تمركز بعض المهاجرين في الأحياء الشعبية الداخلية والتعرف على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لسكان الأحياء الشعبية في مدينة الرياض، ومدى إسهامها في انتشار الفقر الحضري. وصنفت الدراسة من النوع الوصفي التحليلي باستخدام المنهج المسحي وعينة عشوائية قوامها ٤٠٠ أسرة من الأحياء الشعبية والتي بلغ عددها تسعة أحياء، واستخدمت الباحثة أداتي الملاحظة والمقابلة المقننة لجمع البيانات من الأسر، وتوصلت إلى أن أسباب الهجرة إلى مدينة الرياض تمثلت في مجموعة من العوامل الاقتصادية هي: البطالة في المدن الصغيرة والقرى والبوادي، وعدم توافر المساعدات بأنواعها المختلفة لأرباب الأسر، وقسوة المعيشة في المنطقة المهاجر منها، مع عدم توافر وسائل الراحة، وصعوبة المواصلات، وعدم تطور البيئة في تلك المناطق. وتمثلت عوامل الجذب في توافر الأعمال في مدينة الرياض، وظهور برامج السعودة، وتحسين الأوضاع الاقتصادية للسابقين من المهاجرين، سواء بسبب توافر الدخل أم بسبب الحصول على المساعدات من قبل الجمعيات الخيرية وأهل الخير الذين يقومون بإغاثة الفقراء، إلى جانب دفع نصف تكلفة الإيجار وفاتورة الكهرباء. وعن أبرز الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للسكان، توصلت الباحثة إلى أن الأمية منتشرة بين أكثر من نصف أرباب الأسر، مع ارتفاع نسبة الأسر التي لديها أبناء ذكور متسربون من التعليم العام، وحجم الأسرة في هذه الأحياء كبير مع وجود النمط الزواجي المتعدد، وتنوع المشكلات الاجتماعية المنتشرة في تلك الأحياء، على غرار: السرقة، والسطو المنزلي، وتعاطي المخدرات والمسكرات، وانحراف الأحداث، والتحرش بالأطفال، والنساء.

ومن الدراسات التي تناولت تحديد سمات الأسر الفقيرة وخصائصها ومشكلاتها الاجتماعية والاقتصادية دراسة مقداد وآخرين (٢٠١٥م) والتي أجروها بهدف التعرف على سمات وخصائص الأسر الفقيرة التي تعيش في قطاع غزة، وذلك سعياً للوصول إلى مؤشرات قياسية للفقراء، والوصول إلى نموذج مقترح للتخفيف من حدة

الفقر في القطاع. ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وجمع البيانات من خلال استمارة استهدفت عينة من ٦٤٧ أسرة منتفعة من برنامج التحويلات النقدية من وزارة الشؤون الاجتماعية. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين الحالة التعليمية وحالة العمل، فكلما زاد المستوى التعليمي لرب الأسرة زادت فرصته في الحصول على العمل، كما أظهرت النتائج وجود فرصة أعلى في الحصول على عمل في القطاع الخاص أو الحكومي لذوي مؤهلات مستوى التعليم الثانوي فأعلى، أما ما دون ذلك فيعملون في القطاع غير المنظم. كما أظهرت النتائج أن متوسط عدد أفراد الأسرة في حالة الأب العامل وغير العامل، فيزيد بصورة جوهرية في حالة الأب غير العامل. وأخيرا كشفت النتائج أن دخل الأسر التي تحصل على مساعدات طارئة يزيد بصورة جوهرية عن أولئك الذين لا يحصلون على تلك المساعدات، كما أظهرت الدراسة توافر رغبة كبيرة لدى المستفيدين في استمرار المنح والمساعدات بدلا من التحول إلى تمويل مشاريع صغيرة.

أما دراسة الخاروف (٢٠١٢م) فقد هدفت إلى التعرف على واقع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لفئة الفقراء وغير الفقراء في مناطق جيوب الفقر، ومدى توافر الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية والترفيهية في تلك المناطق، والتعرف على العلاقة بين الخصائص الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية وبين الفقر، واستخدم الباحث المنهج التحليلي، وتم إعداد استمارة خاصة لجمع البيانات، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن نسبة أرباب الأسر من الإناث في الأسر الفقيرة أعلى منها في الأسر غير الفقيرة، وأن المستوى التعليمي لأرباب الأسر الفقيرة متدنٍّ مقارنة بالمستوى التعليمي لأرباب الأسر غير الفقيرة، وأن معدل العمر عند الزواج للأسر الفقيرة أدنى منه لدى أرباب الأسر غير الفقيرة، وأن الفقراء يميلون إلى قبول أقارب في الأسرة أكثر من غير الفقراء، وأن متوسط عدد الأبناء والبنات لدى الأسر الفقيرة الذين يعيشون معهم داخل الأسرة الواحدة أعلى منه لدى الأسر غير الفقيرة، كما تبين ارتفاع نسبة العاطلين في الأسر الفقيرة مقارنة بالأسر غير الفقيرة وأن متوسط دخل الأسرة الفقيرة ٢١٤ دينارا، ويرى معظم أرباب الأسر الفقيرة وغير الفقيرة بأن الفقر في أسرهم لا يورث، وأن اهتمامهم مركز على تعليم الأولاد وتنظيم النسل، والادخار للمستقبل، إضافة إلى عدم الزواج لأكثر من مرة.

ومن الدراسات التي تطرقت لفقر المرأة في المجتمع الحضري دراسة جبر (٢٠١٥م) عن آليات تكيف المرأة الحضرية الفقيرة، فكانت الدراسة على عينة من النساء المنتفعات من صندوق المعونة الوطنية في قصبة الزرقاء بهدف الكشف عن خصائصها الاجتماعية والاقتصادية والصحية، واعتمدت على منهج المسح الاجتماعي بالعينة للنساء الفقيرات اللاتي تتقاضى أسرهن معونة نقدية، وبلغ حجم العينة (١٣٦) امرأة فقيرة شكلن (٣,٨٪) من مجتمع الدراسة. وأظهرت النتائج أن ٣٦,٨٪ من عينة الدراسة متزوجات ومستوى تعليمهن أساسي، ويتراوح حجم أسرهن من ١-٣ أفراد، وتسكن في مساكن مستأجرة، ويحصلن على معونة نقدية، إلا أن المعونة لا تكفي، مما يلجئهن إلى البحث عن مصادر دعم ومساعدات أخرى لسد العجز في النفقات؛ كالعمل، أو الحصول على مساعدة الأهل والأبناء. كما أظهرت نتائج الدراسة معاناة المرأة الحضرية الفقيرة من أمراض مزمنة؛ كضغط الدم، والسكري، وأمراض القلب، والسرطان. وأظهرت النتائج أيضا تنوع آليات التكيف التي تستخدمها المرأة الحضرية الفقيرة واعتمادها بشكل رئيس على آليات تكيف مقبولة اجتماعياً، كترشيد الاستهلاك، وخفض الإنفاق، والاستثمار الأمثل للموارد، وبعض

الآليات الأخرى غير المقبولة اجتماعياً كتغييب الاستثمار في الموارد البشرية.

وفي المملكة العربية السعودية أجرى الرشيدي (٢٠١٨م) دراسة مسحية بعنوان "المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية وعلاقتها بالفقر النسبي" على عينة من الأسر السعودية في مدينة الرياض، وهدفت إلى التعرف على خصائصها من خلال التعرف على طرق الادخار، وتدابير الإنفاق، وأنماط الاستهلاك، وأوجه النفقات لدى الأسرة الفقيرة نسبياً وربطها ببعض المتغيرات مثل: المرتبة الوظيفية، وعدد سنوات الخدمة، وإجمالي دخل الأسرة، والمستوى التعليمي لرب الأسرة، ونوع وملكية السكن، وعدد أفراد الأسرة. واستخدم الباحث منهج المسح الاجتماعي على عينة عشوائية بلغت (٣٩٤) أسرة، وتوصل إلى عدة نتائج أهمها أن ٦٧٪ من عينة الدراسة لديهم التزامات مالية للبنوك الأهلية، وفيما يتعلق بأنماط الاستهلاك المظهري الأكثر انتشارا تبين أن ٣٩,٩٪ لديهم وعي بمفهوم ترشيد الاستهلاك، إذ يفكرون في ثمن الأشياء التي يشترونها ولا يشترون سوى ما يحتاجون إليه فعلا من السلع الاستهلاكية.

ومن الدراسات التي أجريت على الأسر المحتاجة دراسة المالكي (٢٠٢٠م) بعنوان "دور الزكاة في إشباع احتياجات الفئات الأولى بالرعاية" والتي طبقها على الجمعيات الخيرية في منطقة المكرمة، وهدفت إلى التعرف على دور الزكاة في توفير الاحتياجات الاقتصادية والصحية والتعليمية والتأهيلية للفئات الأولى بالرعاية، والوقوف على المعوقات التي تواجه الجمعيات الخيرية والمرتبطة بتصريف أموال الزكاة. وكانت هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية التي استخدمت منهج المسح الاجتماعي بنوعيه (المسح الشامل، والمسح بالعينة)، واعتمدت الدراسة الاستبانة أداة رئيسة، إضافة إلى المقابلات المقننة مع القيادات والعاملين في الجمعيات الخيرية. وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها أن النسبة الأعلى من المبحوثين من الأسر مستواهم التعليمي منخفض، ودخلهم الشهري أقل من ثلاثة آلاف ريال، وأغلبهم يسكنون في شقق، كما أظهرت النتائج أن أهم الاحتياجات الاقتصادية للأسر الأولى بالرعاية جاءت بنسبة عالية وبقوة، وهي: تقديم مساعدات نقدية، وتوفير بطاقات شراء للمواد الغذائية، وسداد فواتير الخدمات. أما الاحتياجات الصحية فجاءت بنسبة عالية وهي: توفير برامج التأمين الطبي، والأدوية الشهرية للمرضى، والمستلزمات الطبية. كما كانت أهم احتياجات الأسر التعليمية: توفير دورات تعليمية، والإسهام في سداد المصروفات الدراسية. وتركزت الاحتياجات التأهيلية للأسر في توفير فرص عمل، ودعم المشروعات الصغيرة ومتابعتها. وأظهرت نتائج الدراسة قدرة القيادات والعاملين في الجمعيات الخيرية على تلبية احتياجات الأسر من أموال الزكاة، مع وجود بعض المعوقات التي تواجه الجمعيات الخيرية في جمع أموال الزكاة وتصريفها ومنها: عدم وجود تنسيق بين الهيئة العامة للزكاة والدخل وبين الجمعيات الخيرية بالنسبة لأموال الزكاة، وعدم وجود قاعدة بيانات للأسر الأولى بالرعاية لدى الجمعية.

وفي إسطنبول بتركيا أجرت Ilkim Markoc (2021) دراسة بعنوان "الفقر وصعوبات المشاركة في الحياة الاجتماعية الحضرية"، وقد هدفت إلى الكشف عن العقبات التي تواجه الشابات في منطقة باجيلار بإسطنبول، وتم اختيار هذه المنطقة لأنها تضم أكبر عدد من المهاجرين، بالإضافة إلى تميزها برخص قيمة الإيجار. وقد أجريت مقابلات متعمقة مع (٢٣) شابة تتراوح أعمارهن بين ١٨ و٢٤ سنة وحاصلات على مستويات تعليمية منخفضة ويعملن جميعاً في قطاع النسيج. وقد أظهرت النتائج نقص تعليم الشابات بسبب الصعوبات

المالية، وأنهن مسؤولات عن الأعمال المنزلية وكسب لقمة العيش من أجل الأسرة، وافتقار المرأة إلى الحرية في إنفاق الأموال التي تكسبها، وسيادة النظام البطريركي، واقتصار التنشئة الاجتماعية على الأقارب الذين يعيشون داخل الحدود الجغرافية للحي، إضافة إلى ارتفاع معدل الفقر وعدم المشاركة في الأنشطة الاجتماعية.

التعليق على الدراسات السابقة:

تطرقت الدراسات السابقة لمشكلة الفقر في المجتمع واختلفت في الموضوعات التي تناولتها، فركزت دراسة السيد (١٩٩٤م) على الآثار الاجتماعية المترتبة على الفقر، وتناولت دراسة النعيم (٢٠٠٩م) ودراسة الجبر (٢٠١٥م) ودراسة Ilkim Markoc (2021) الفقر الحضري وأسباب الهجرة إلى المدن والمشكلات التي تواجه الأسر الفقيرة المهاجرة، وآليات التكيف التي تستخدمها المرأة الحضرية، بينما ركزت دراسات أخرى، على غرار دراسة مقداد (٢٠١٢م)، ودراسة الرشيدي (٢٠١٨م، ودراسة العضايلة (٢٠٠١م) على الأسر الفقيرة من حيث سماتها وخصائصها البنائية وأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية، ومقارنة الأسر الفقيرة بالأسر غير الفقيرة. واختلفت المناهج التي تم استخدامها في هذه الدراسات وكذلك العينات التي تم سحبها للحصول على البيانات. وبشكل عام، تمكنت الباحثة من خلال الاطلاع على هذه الدراسات من اكتشاف وجود هذه منذ القدم وتعدد العوامل المسببة لها وتداخلها، الأمر الذي يدعو إلى الحاجة للمزيد من الدراسات لفهم هذه المشكلة وتحديد أسبابها وآثارها خصوصا وأنها متجددة مع كل ما يطرأ على المجتمعات من تغييرات اجتماعية واقتصادية، وقد تمت الاستفادة من الإطار النظري للدراسات السابقة، ومن النتائج والتوصيات التي توصلت لها في صياغة مشكلة الدراسة وأهدافها. وقد تشابهت الدراسة الحالية مع جميع الدراسات السابقة التي تم حصرها في الاهتمام بمشكلة الفقر وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية على الأسرة والمجتمع، وإن اختلفت عنها من حيث الأهداف والمنهجية ومن حيث مجتمع البحث والعينة.

القراءات المنهجية

أولا: نوع الدراسة والمنهج

تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التي تناولت بالوصف المستفيض الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسر الفقيرة المستفيدة من خدمات وبرامج جمعية بنيان وتوضيح مشكلاتها، وقد تم استخدام المنهج الكيفي بطريقة إعادة تحليل البيانات الثانوية (Secondary data analysis) الخاصة بالمستفيدات من جمعية بنيان، والبالغ عددهن ٣٣ أسرة من خلال سجلات بحث الحالة الاجتماعية للأسر في الجمعية، ومن ثم إجراء تحليل كمي لخصائصها الاجتماعية والاقتصادية بناء على البيانات المتاحة في سجلاتها في الجمعية. كما تم استخدام طريقة دراسة الحالة المتعمقة (in-depth case study) لعشر حالات من المستفيدات اللاتي وافقن على إجراء المقابلات، كما تم استخدام الملاحظة (Observation) لرصد الواقع المعيشي للحالات أثناء زيارة البعض منهن في منازلهن والتعرف على واقعهن عن قرب.

ثانيا: عينة الدراسة وأسلوب جمع البيانات:

تم استخدام أسلوب الحصر الشامل لجميع الأسر المستوفاة بياناتها من سجلات دراسة الحالة في الأحياء التي تم تحديدها، وبلغ عددها ٣٣ أسرة، ثم إجراء تحليل كمي لخصائصها الاجتماعية والاقتصادية، أما بالنسبة لدراسة الحالة المتعمقة، فقد تم استخدام عينة غير الاحتمالية "الميسرة" من الأسر التي سهل الوصول إليها وتعاونت مع الباحثة، ولم ترفض الاشتراك في الدراسة، وقد تم إجراء مقابلات متعمقة مع البعض منها من خلال

عمل زيارات منزلية لها والبعض في الجمعية وقد بلغ عددها عشر حالات.

ثالثا: جمع البيانات

لجمع بيانات الدراسة تم اتباع الخطوات التالية للتمهيد للمقابلات مع الأسر:

- الحصول على أرقام الهواتف من سجلات دراسة الحالة لكل أسرة في جمعية بنيان (مرفق رقم ١ نموذج للسجل لدراسة الحالة).
- التواصل هاتفياً مع المستفيدات من خدمات جمعية بنيان والمترددات عليها لحضور دورات أو تلقي معونات مادية، وتنظيم لقاءات معهن للتعريف بموضوع البحث وهدفه، وسبب اختيارهن، ثم أخذ موافقتهن على إجراء المقابلة وتحديد موعد للزيارة المنزلية، وفي حالات تعذر ذلك لأسباب أسرية أو عائدة لظروف المبحوثة، تم إجراء مقابلة مفتوحة في الجمعية.
- الحضور في الموعد الذي تم الاتفاق عليه مع المبحوثات والاتصال عليهن مسبقاً للتأكد من استعدادهن لزيارة الباحثة، وتجهيز جهاز التسجيل والتأكد من عمله جيدا، وتجهيز دفتر صغير وقلم لتدوين الملاحظات.
- الحرص على الاتفاق مع المبحوثة على موعد المقابلة الثانية إن استدعى الأمر ذلك، أو الاكتفاء بالاتصال الهاتفي في حال الرغبة في بيانات إضافية تتطلبها الدراسة.
- تفريغ التسجيلات مباشرة بعد الانتهاء من المقابلات، وتدوين الملاحظات التي رصدتها الباحثة أثناء المقابلة للاستفادة منها أثناء التحليل الكيفي.

نتائج الدراسة

أولاً: الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمستفيدات من الجمعية

جدول رقم (١). توزيع مجتمع الدراسة حسب اسم الحي الذي يُقمن فيه

الحي	العدد	النسبة المئوية
العود	١٧	٥٢
الصالحية	١٢	٣٦
غبيراء	١	٣
الفيصلية	٣	٩
المجموع	٣٣	١٠٠

توضح بيانات الجدول رقم (١) بناء على السجلات الخاصة بالأسر السعودية المسجلة في جمعية بنيان للتنمية الاجتماعية للاستفادة من الخدمات والبرامج المقدمة لهن أن عددها ٣٣ أسرة، وتمثل مجتمع الدراسة للأسر في وسط الرياض وتضم أحياء: العود، والصالحية، وغبيراء، والفيصلية. ومن واقع السجلات يظهر أن أعلى نسبة للأسر المسجلة في الجمعية هي من حي العود، إذ تجاوزت النصف ٥٢٪، تليها الأسر في حي الصالحية بنسبة ٣٦٪، ثم حي الفيصلية ٩٪، وأقل نسبة من الأسر في حي غبيراء ٣٪. وقد تُعزى هذه النتيجة إلى قصر خدمات الجمعية على الأسر السعودية التي ربما هي أكثر تركزا في حي العود والصالحية بينما يضم حيّا غبيرة والفيصلية غالبية غير سعودية.

جدول رقم (٢). توزيع مجتمع الدراسة حسب حالتهن الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	العدد	النسبة المئوية
متزوجة	١٠	٣٠
مطلقة	١٧	٥٢
أرملة	٦	١٨
المجموع	٣٣	١٠٠

يتبين من الجدول أعلاه ارتفاع أعداد المطلقات والأرامل المستفيدات من خدمات الجمعية بلغ عدد المطلقات ١٧حالة يمثلن نسبة ٥٢٪، أما الأرامل فبلغت نسبتهن ١٨٪. وبذلك يتضح أن غالبية مجتمع الدراسة من المطلقات والأرامل بنسبة ٧٠٪ ، ووضعهن الاجتماعي هذا يفسر حاجتهن للمساعدة التي يتلقينها من الجمعية.

جدول رقم (٣). توزيع مجتمع الدراسة حسب عدد أفراد الأسرة

شريحة عدد أفراد الأسرة	العدد	النسبة المئوية
أقل من ٥ أفراد	١٤	٤٢,٤
من ٥ إلى أقل ١٠ أفراد	١٦	٤٨,٤
من ١٠ إلى أقل من ١٥أفراد	٣	٩,١
المجموع	٣٣	١٠٠

يوضح الجدول رقم (٣) أن ٤٨,٤٪ من مجتمع الدراسة يتراوح عدد أفراد أسرهن من ٥ إلى ١٠، يليه عدد الأقل من ٥ أفراد ٤١٪ بنسبة ٤٢٪، وأخيرا عدد من ١٠ إلى ١٥ بنسبة ٩٪ ، وهذا يشير إلى كبر حجم الأسر المستفيدة من خدمات الجمعية. وإذا ما أخذ في الاعتبار كون غالبيتهن نساء مطلقات وأرامل، فإن ذلك يفسر مدى حاجتهن إلى طلب الرعاية من الجهات ذات العلاقة مثل جمعية بنيان.

جدول رقم (٤). توزيع مفردات المجتمع حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	العدد	النسبة المئوية
أمية	١٢	٣٦,٣
تقرأ وتكتب	٣	٩
ابتدائي	١٢	٣٦,٣
متوسط	١	٣
ثانوي	٥	١٥
المجموع	٣٣	١٠٠

يتبين من الجدول أعلاه أن نسبة الأميات والحاصلات على تعليم ابتدائي جاءت متساوية بنسبة ٣٦,٣٪ لكل منهما، تليها الحاصلات على تعليم ثانوي بنسبة ١٥٪، وأقلهن الحاصلات على تعليم متوسط بنسبة ٣٪، مما يعكس انخفاض المستوى التعليمي لغالبية المبحوثات.

جدول رقم (٥). توزيع مجتمع الدراسة حسب الدخل الشهري للأسرة ومصادره

الدخل الشهري	العدد	النسبة
أقل من ٣٠٠٠ ريال	١٢	٣٦,٣
من ٣٠٠٠ إلى أقل ٦٠٠٠	٨	٢٤,٢
من ٦٠٠٠ إلى أقل ٩٠٠٠	٤	١٢
٩٠٠٠ريال فأكثر	٩	٢٧,٢
المجموع	٣٣	١٠٠

يتضح من خلال الجدول رقم (٥) انخفاض مستوى الدخل الشهري للأسرة لمعظم المستفيدات، إذ بلغت نسبة من يقل دخلهن عن ٣٠٠٠ ريال ٣٦,٣٪ من مفردات المجتمع، وأقل من ٦٠٠٠ نسبة ٢٤,٣٪، أما من بلغ دخلهن الشهري ٩٠٠٠ ريال فأكثر فسبتهن ٢٧,٢٪. وعلى الرغم من أن هذه الفئة تعد متوسطة الدخل نسبيا، فإنها توضح أن دعم الجمعية لا يقتصر على الأسر شديدة الحاجة، وإنما يمتد ليشمل من ترى الجمعية أنه يستحق الدعم وفقا لعدد من المؤشرات؛ مثل: ظروف الأسرة الصحية، وحجم الأسرة، والحالة الاجتماعية. وبذلك يتبين أن بعض هذه الأسر المستفيدة تقوم الجمعية بدعمها على الرغم من تنوع مصادر الدخل لديها والتي شملت: الضمان الاجتماعي، وحساب المواطن، إضافة إلى راتب التقاعد، وراتب التأهيل الشامل من الأسر التي لديها أبناء من ذوي الاحتياجات الخاصة، والنفقة لأبناء المطلقات (لا تتجاوز ٤٠٠ ريال)، وقلة من ذكرن أنهن يتقاضين نفقة بسبب سوء الوضع الاقتصادي بشكل عام للمنفقين

على أبنائهم. وعند التقصي عن دخل الأسر الذي تجاوز ٩ آلاف ريال فأكثر تبين أنه يشمل المكافأة المخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة.

جدول رقم (٦). توزيع مفردات المجتمع حسب نوع الملكية للسكن

نوع السكن	العدد	النسبة
ملك	٩	٢٧,٢
إيجار	١٤	٤٢,٤
وقف	٢	٦,٠
سبيل	٥	١٥,٢
صدقة	٣	٩,٠
المجموع	٣٣	١٠٠

تظهر نتائج ملكية السكن أن ٤٢,٤٪ من مفردات مجتمع البحث يسكنون في منازل إيجار، و٢٧,٢٪ منهن لديهن منازل ملك، و٢٤,٢٪ يُقمن في منازل صدقة وسبيل، وهي منازل فارغة تركها الملاك صدقة أو سبيلا للأسر الفقيرة التي تعجز عن استئجار مسكن للإقامة فيه، وغالبا ما تكون هذه المنازل من غير ماء ولا كهرباء وغير صالحة للإقامة، ولكن ظروفها المادية أجبرتها على الإقامة فيها.

ثانيا: نتائج دراسة الحالة المتعمقة للمستفيدات

جدول رقم (٧). بيانات الحالات التي تمت مقابلتهن

م	السن	الحالة الاجتماعية	الحي	عدد الأبناء ذكور وإناث
الحالة الأولى	٤٠ سنة	متزوجة وهي الزوجة الأولى	العود	٨
الحالة الثانية	٥٥ سنة	أرملة كانت الزوجة الثانية	العود	٥ وتسكن ابنتها المطلقة معها
الحالة الثالثة	٣٠ سنة	أرملة كانت الزوجة الثالثة	العود	٤
الحالة الرابعة	٤٠ سنة	مطلقة تزوجت ٣ مرات	العود	٣ تسكن معها الابنة الأرملة
الحالة الخامسة	٥٠ سنة	متزوجة	الصالحية	٥ لديها ثلاث أولاد من الزوج الأول
الحالة السادسة	٣٠ سنة	مطلقة	غبيرا ثم انتقلت إلى الفيصلية	٢ تعيش كل منهما في منزل أسرتها
الحالة السابعة	٣١ سنة	متزوجة	العود	٧
الحالة الثامنة	٤٥ سنة	متزوجة	العود	١١
الحالة التاسعة	٤٧ سنة	متزوجة	العود	٩
الحالة العاشرة	٣٣ سنة	مطلقة	لعود	١٠

أولاً: نتائج الدراسة المتعلقة بالسؤال الأول: ما الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للحالات؟

أوضحت نتائج دراسة الحالة المتعمقة للمستفيدات ممن يسكن في حي العود، وحي الصالحية أنهن جميعا من الأسر النازحة إلى مدينة الرياض من مناطق أخرى في المملكة. وتتصف أغلب الأسر في الأحياء محل الدراسة بغياب العائل (رب الأسرة)، إما بسبب الطلاق أو الوفاة أو الهجر للزوجة، أما المتزوجات منهن فلسنا بأفضل حال من غير المتزوجات، وذلك لكون الأزواج في الغالب أما عاطلون عن العمل أو متقاعدون يعيشون على راتب التقاعد الذي لا يفي بالاحتياجات الأسرية، أو مرضى يعجزون عن العمل، ونتيجة لذلك تشير الحالات إلى أنهن يضطررن للبحث عن عمل لتوفير مصدر دخل للأسرة ، أما حجم الأسرة فتتصف كافة الحالات بكبر الحجم حيث يتراوح عدد أفرادها ما بين ٦ إلى ١١ فرداً "ذكورا وإناثا" من زوجة واحدة وأحيانا من زوجتين فأكثر، إذ ينتشر التعدد عند الرجال رغم محدودية دخلهم الشهري، وغالبا ما تقيم الزوجات في منزل واحد مما يضاعف عدد أفراد الأسرة ويزيد من احتياجاتهم والمعيشية.

وقد أشارت إحدى حالات من يُقمن في منزل واحد مع ضرتيها بأنها الزوجة الثالثة وأن علاقتها جيدة بالزوجتين السابقتين، وتذكر أن لديها أربعة أطفال وأن الزوج متوفى، لذا فهي مضطرة للإقامة مع ضرتيها لتقاسم راتب التقاعد للزوج المتوفى على الأسر الثلاث، وبلغ نصيبها من ذلك (٣٩٧) ريالا وهو بالكاد يفي باحتياجاتها مع أبنائها الأربعة وأكبرهم عمره ١٥عاما.

ومما أسهم في زيادة عدد أفراد الأسرة وكبر حجمها بين الحالات العامل الثقافي، إذ إن جميع الزوجات إما أميات وإما شبه أميات، وإما صغيرات السن، ويجهلن أو يمتنعن عن استخدام الموانع لتنظيم النسل بحجة أنه كلما زاد عدد الأبناء زادت مساعدة الضمان الاجتماعي التي تصرف لهن إن كانت الأسرة من مستحقات الضمان.

وقد أجابت إحدى حالات المستفيدات (ع/س) أثناء المقابلة بأن عمرها ٣١ سنة ولديها سبعة أطفال ولا تستخدم موانع الحمل ولا ترغب في استخدامها، فيما أوضحت حالة أخرى تبلغ من العمر ٤٥ سنة وتعمل بائعة في سوق البطحاء بأن لديها أحد عشر طفلاً سبعة ذكور وأربع إناث ولا تزال مستمرة في الإنجاب، ولا ترغب في التوقف ولا في استخدام أي منظم للحمل على الرغم من أن طفلها الأخير لم يتجاوز العامين، وتقيم أسرتها في مسكن شعبي صغير الحجم تملكه الأسرة في حي العود.

وقد تبين أن المبررات لعدم الرغبة في التوقف عن الإنجاب والميل إلى زيادة عدد أفراد الأسرة لدى جميع الحالات متشابهة إلى حد كبير، مما يؤكد أن هناك ثقافة متأصلة سائدة لديهن بأهمية الإنجاب وزيادة عدد أفراد الأسرة بدليل أن أمهات الحالات أيضا يتصفن بالشيء ذاته وهو الرغبة في زيادة الخصوبة وكثرة عدد الأولاد ذكورا وإناثا على الرغم من محدودية الدخل للأسرة، بل أحياناً انعدام وجود دخل، إذ إن إنجاب الأولاد بالنسبة لهن يمثل قيمة معنوية تتمثل بالعزوة والقوة، كما يعتبرنه قيمة اقتصادية تتمثل في كفالة الآباء وتوفير الأمان والعون الاقتصادي لهم ولا سيما في سن الشيخوخة. كما تبين أن غالبية الأسر موضع الدراسة أسر ممتدة، إذ إن الأولاد المتزوجين يقيمون مع آبائهم أو يسكنون في مساكن قريبة منهم. أما الفتيات المتزوجات فيسكن غالبا بالقرب من

أسرهن. ولا يقتصر الأمر في المشاركة في المسكن لدى الحالات موضع الدراسة، بل يمتد ليشمل المشاركة الاقتصادية، إذ ذكرت الحالة (م/ش) أن أخاها الأكبر متزوج ويسكن في حي الصالحية بالقرب منها مع والدته، ويستفيد من راتب التقاعد للوالد وكذلك راتب الضمان، كما أشارت أخرى أن خالتها مسنة وليس لديها أبناء، مما جعلها تستأجر لها منزلا في الحي نفسه بالقرب منها تقيم فيه مع أمها، ويتم دفع مبلغ الإيجار مما يصرف لهما من الضمان الاجتماعي.

ويؤكد انتشار السلوك الإنجابي لدى معظم المبحوثات النتيجة التي توصلت إليها دراسة السيد (١٩٩٤م) في مدينة طنطا، والتي أظهرت أن السلوك الإنجابي لدى الفقراء مرتبط بمجموعة من العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، ومن هنا فلا جدوى من محاولة إقناع الفقير بقيمة تنظيم النسل مادام يعاني من قسوة الفقر والحرمان المادي.

وغالباً ما يسكن في المنزل الواحد الأبناء المتزوجون مع زوجاتهم وأبناؤهم، وقد تقيم الفتيات مع أسرهن بعد طلاقهن أو وفاة الزوج أو دخوله السجن، فقد ذكرت إحدى الحالات (د/س) بأنها مطلقة ولديها طفلان وتقيم في منزل الأسرة (الأب والأم) المكون من ثلاث غرف مع أربع أخوات اثنتان منهن مطلقات، وأربعة إخوة اثنان منهم متزوجون، وترغب في الاستقلال في مسكن مع أبنائها، ولكن وضعها المادي لا يسمح لها، فسجلت اسمها في وزارة الإسكان للحصول على مسكن وهي تنتظر دورها.

الخصائص التعليمية:

يغلب على حالات المستفيدات اللاتي تمت مقابلتهن انخفاض المستوى التعليمي، فأغلبهن إما أميات لم يلتحقن بالتعليم إطلاقاً، وإما حاصلات على تعليم ابتدائي، وقلة أكملن المرحلة المتوسطة فما فوق، وقد انعكس انخفاض المستوى التعليمي لديهن في عدم الاهتمام بإلحاق أولادهن بالتعليم في السن الإلزامي، أو إهمال الأب استخراج شهادات ميلاد لهم، مما تسبب في عدم إضافتهم في سجل الأسرة وحرمانهم من التسجيل النظامي في المدرسة. وإن حدث التحاقهم بالتعليم الأساسي، فغالبا ما يتسربون منه في المرحلة الابتدائية أو المرحلة المتوسطة، إذ أفادت إحدى حالات المستفيدات (ب/س) أن لديها ثمانية أبناء ذكورا وإناثاً تسربوا من التعليم منذ المرحلة الابتدائية باستثناء واحد منهم فقط أكمل المرحلة الثانوية".

كما أجابت أخرى (ع/س) بأن لديها سبعة أبناء خمسة منهم مضافون في سجل العائلة باستثناء اثنين لا تزال أوراقهم عالقة في الأحوال المدنية بسبب التأخر في استخراج وثيقة الميلاد، كما أن البعض منهم لم يلتحق بالمدارس، إذ يعاني الابن الكبير (١١ عاما) من صعوبات التعلم، فترتب على ذلك إهمال الأسرة إلحاقه في السن النظامي بالتعليم الابتدائي ومن ثم رفضت المدارس قبوله. وتعد الظروف المادية للأسرة من أبرز العوائق لإكمال البعض تعليمهن، إذ أشارت إحدى الحالات إلى أنها أرملة تبلغ من العمر (٣١ سنة) ولديها أربعة أطفال وتسكن في حي العود وتدرس في المرحلة الجامعية، ولكن بسبب ظروفها الأسرية والاجتماعية تتوقف أحيانا عن الدراسة.

وجاءت بعض من تلك الخصائص الاجتماعية والاقتصادية متفقة مع دراسة النعيم (٢٠٠٩م) على الرغم من الفترة الزمنية الفاصلة بين الدراستين، إذ توصلت الباحثة إلى أن الأمية منتشرة بين أكثر من نصف أرباب

الأسر، وكذلك ترتفع نسبة الأسر التي لديها أبناء ذكور متسربون من التعليم العام، وأن الأسرة في تلك الأحياء كبيرة الحجم، ويوجد فيها نمط الزواج المتعدد، كما أظهرت نتائج دراسة الخاروف (٢٠١٢م) أن المستوى التعليمي لأرباب الأسر الفقيرة متدنٍّ مقارنة بالمستوى التعليمي لأرباب الأسر غير الفقيرة. وتوصلت دراسة العضايلة (٢٠٠١م) أيضاً إلى أن متوسط حجم الأسرة الفقيرة (٧,٥) أفراد ومتوسط الدخل الشهري (٦٢,٤٧) دينار، ونصيب الفرد من مجمل دخل الأسرة أقل من ٢٠ ديناراً. أما المستوى التعليمي للأب في الأسر الفقيرة فكان متدنيا بنسبة أمية مرتفعة.

وتسود ثقافة التمييز بين الجنسين، إذ يقل حرص الأسرة على تعليم الفتيات ويتسربن من التعليم في سن مبكر، كما تتم تربيتهن على أن الأخ هو صاحب السلطة في المنزل على أخواته، وينتشر بين الأسر في تلك الأحياء تزويج الفتيات في سن مبكر مما يترتب عليه انقطاعهن عن التعليم على اعتبار أن مستقبل الفتاة في بيت زوجها، وغالباً ما يتزوجن من رجال من نفس المستوى الاقتصادي والاجتماعي، ويترتب على زواجهن المبكر الإنجاب في سن مبكر ومشكلات صحية مثل فقر الدم وانخفاض الضغط وسوء التغذية، فمن ضمن حالات المستفيدات اللاتي تمت مقابلتها (س/ن) وهي مطلقة عمرها ٣٣ عام ولديها عشر أولاد ، وكانت قد تزوجت في سن السابعة عشر، وهي لا تعمل، وتعيش في منزل وقف مع أبنائها من دون نفقة من قبل والدهم، ولم يلتحق أي منهم بالمدرسة بسبب إهمال الأب إضافتهم مما ترتب عليه بقاؤهم في المنزل من دون تعليم.

وعلى الرغم من مجانية التعليم الجامعي وإمكانية الالتحاق به في حال حصول الطلبة على معدلات جيدة، إلا أن الاستثمار في الأولاد بتشجيعهم على إكمال تعليمهم الجامعي أو حتى التعليم المهني معدوم لدى الأسر التي تمت دراستها، إذ لم تصادف الباحثة أي أسر ذكرت أن لديها أبناء التحقوا بالتعليم الجامعي، وكان الحد الأقصى لتعليمهم هو مستوى التعليم الثانوي فأقل.

الخصائص المهنية:

نتيجة تدني المستوى التعليمي للأبناء، أصبح من الصعب عليهم الحصول على وظائف تساعد في الإنفاق على أسرهم، فقد يوجد في الأسرة من تفوق أعمارهم (١٩) عاما وهم عاطلون عن العمل، أو يعملون في وظائف مؤقتة ثم يتركونها، إذ ذكرت الحالة (م/ش) أن ابنها من زوجها الأول غير متعلم وعمره ١٩ عاما ولا يعمل على الرغم من أنه يملك هوية وطنية ولا يعاني من أي مرض يعيقه عن العمل، أما الحالة (ز/س) فلديها سبعة أبناء ثلاثة منهم تم فصلهم من العمل بسبب كثرة الغياب وعليهم دين مبالغ أقساط سيارة لم يتم سدادها، مما ترتب عليه إيقاف الخدمات عليهم وتعطلهم عن العمل.

ومن الخدمات التنموية التي تقدمها جمعية بنيان للأسر المستفيدة توفير وظائف للراغبين في العمل من الشباب من الجنسين، إلا أن عدم الجدية من قبل البعض منهم جعلتهم يرفضون العمل، ولعل السبب في ذلك حسب ما أدلت به الأخصائيات الاجتماعيات من خلال خبرتهن في التعامل مع الأسر المستفيدات من الجمعية هو المساعدات التي توزع عليهم من قبل فاعلي الخير الذين يأتون إلى لتوزيع مساعدات نقدية أو عينية (أغذية، ملابس، مفروشات)، ويتم إعطاء الأسر مبالغ مالية، ومنها يأخذ الشباب والمراهقون مصروفا ينفقونه في شراء السجائر، وأحيانا يتم استغلال ضعاف النفوس

منهم من المراهقين والشباب في الحي في ترويج الممنوعات، مما يوقعهم في قبضة رجال الأمن ودخول السجن، إذ ذكرت إحدى الحالات أن ابنها الأكبر كان يعمل في وظيفة جيدة، إلا أنه تم التغرير به من قبل أصدقاء السوء، وقبض عليه بسبب التعاطي والترويج للممنوعات وأدخل السجن مدة طويلة، وأفادت أخرى أن ابنها وأزواج بناتها تم سجنهم جميعا في قضايا مخدرات.

لذلك يمكن القول إن معظم أفراد الأسر المستفيدة عاطلون عن العمل، وليست لديهم دوافع للالتحاق بأي عمل نتيجة ما يحصلون عليه من مساعدات توفر لهم الحد الأدنى من المعيشة، سواء من المخصصات الحكومية، أم من الجمعيات الخيرية، أم من قبل فاعلي الخير.

ثانياً: نتائج الدراسة المتعلقة بالسؤال الثاني: ما المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه الحالات؟

ترتبط المشكلات الاجتماعية للأسر بشكل كبير بمشكلاتهم الاقتصادية، إذ أفرز سوء الوضع الاقتصادي للأسرة عددا من المشكلات الأخرى، ومن بين هذه المشكلات التي تم رصدها الآتي:

انخفاض الدخل:

يتصف الوضع الاقتصادي لمعظم الأسر موضع الدراسة من المستفيدات من الجمعية بالانخفاض الشديد الذي لا يكفي لسد احتياجاتهم المعيشية، وهذا سبب التحاقهم بجمعية بنيان وتسجيلهم فها لتلقي المساعدات المالية والعينية من غذاء وملبس وأثاث، إذ ذكرت إحدى الحالات (د/س) أن مصدر دخلها الشهري الضمان الاجتماعي ١٩٠٠، وحساب المواطن ١١٠٠ وبالكاد يفي هذا الدخل باحتياجاتهم، كما أفادت أخرى بأن زوجها عاطل عن العمل وعليه إيقاف خدمات، ولديها ثلاثة أطفال، ولا يوجد دخل ثابت لأسرتها، إذ تتلقى مساعدات مالية من أسرتها حسب المستطاع، ومساعدات من فاعلي الخير والجيران.

وتعاني بعض الأسر مع انخفاض دخلهم من ديون تتمثل في قروض بنكية واجبة السداد، مما أدى إلى دخولهم السجن أو إيقاف الخدمات عليهم وتعطل مصالحهم، وقد يهرب البعض منهم تاركاً الأسرة من دون عائل، فقد ذكرت إحدى الحالات (ع/س) إلى أنها تقيم في منزل وقف متهالك مع أطفالها السبعة من دون وجود الأب الذي غادرهم إلى مدينة أخرى هربا بعد عجزه عن إكمال سداد قرض بنكي بقيمة ٩٠٠٠ ريال.

وتتسبب مشكلة تراكم الديون التي تعاني منها أغلب الأسر المستفيدة موضع الدراسة، سواء رب الأسرة الأب أم الأبناء الذكور ممن يعجزون عن السداد في إيقاف الخدمات عليهم، وهذه مشكلة يترتب عليها التعطل عن العمل مما يزيد الوضع الاقتصادي للأسرة سوءا، ويجبر المرأة (الزوجة/الأم) على البحث عن عمل في أعمال هامشية؛ مثل: بائعات في الأسواق، أو شراء المثلجات والخروج لبيعها على المارة، أو حرف بسيطة مثل صنع مسابح أساور وبيعها. وعليه تصبح المرأة هي المُعيلة للأسرة في ظل استسلام الذكور القادرين على العمل من إيجاد حلول لأوضاعهم. وفي حال حصولهم على وظائف يسارعون إلى الاقتراض من البنوك إما لشراء سيارة أقساط، وإما للانخراط في مشروعات تجارية غير مدروسة، فتكون النتيجة الفشل والعجز عن السداد والوقوع في الديون التي تؤدي بهم إلى السجن، فقد ذكرت إحدى الحالات بأن زوجها سجن بسبب الديون المتراكمة عليه. وعندما سُئلن عن الحلول الممكنة لمشكلة الديون مثل التقدم على منصة إحسان أو غيرها من التطبيقات، تبين

عدم معرفتهم بها أو حتى كيفية الاستفادة من خدماتها المتضمنة التفريج عن الأسر المحتاجة، فهذه الأسر بهذا الوضع تعدّ وفق معطيات نظرية المسؤولية الشخصية المسؤول الأول عن أوضاع الفقر التي تعيشها، إذ يذهب منظرو هذا الاتجاه إلى لوم الأشخاص عن خلق المشكلات لأنفسهم، ويرون أن الفقراء يستطيعون تلافي مشكلاتهم عن طريق العمل الجاد والخيارات الصحيحة. كما تؤكد بعض النظريات أن بعض العوامل الشخصية من مصادر الفقر، وترى أن الأفراد في محاولتهم تحسين أوضاعهم المعيشية يخططون للمستقبل، إلا أنهم أمام خيارات صعبة تتطلب الاستثمار على المدى البعيد وعندها يختارون الأسهل والأسرع المتمثلة في الخيارات قصيرة المدى وذات العوائد المحدودة، وبالتالي فهم يجنون نتائج الخيارات التي سلكوها، بينما يستثمر آخرون في التعليم والتدريب كخيارات تقود على المدى البعيد إلى الوظائف ذات العوائد (شيراز، ٢٠١١م، ص ٢٤).

وفيما يتعلق بمصادر الدخل، تبين أنها تتركز في الضمان الاجتماعي، وحساب المواطن، وراتب التقاعد إذا كان يصرف لرب الأسرة، وفي حال عمل المرأة يقطع الضمان الاجتماعي، وتبين من خلال المقابلات أن المرأة هي التي تتولى الإنفاق على الأسرة من خلال عملها كبائعة في المحلات التجارية، أو عاملة نظافة في مدرسة أو شركة، وتتراوح الرواتب التي يتقاضينها من ٢٧٠٠ إلى ٣٥٠٠ ريال شهريا. وفي حال وجود أبناء من ذوي الاحتياجات الخاصة تصرف لهن إعانات سنوية تستفيد منها الأسر غالبا. واتفقت المشكلات الاقتصادية للأسر مع ما توصلت إليه دراسة العضايلة (٢٠٠١م)، إذ أظهرت النتائج وجود مشكلات يعاني منها الفقراء تتلخص في الازدحام داخل المنزل لكثرة أفراد الأسرة، وشعور الفقراء بالخوف وعدم الأمان، والقلق الدائم لعدم وجود حلول فعلية لحل مشكلاتهم، وضعف سلطة الوالدين على أبنائهم، وهجر رب الأسرة وخسارتها لمصدر رزقها الأساسي.

مشكلات المسكن:

تتنوع مشكلات السكن وتختلف باختلاف نوع المسكن ومقره، وملكيته، فقد أوضحت نتائج الدراسة أن المستفيدات يتوزعن على عدد من مساكن الوقف الخيري والمنازل الشعبية في حي العود، والإيجار في أحياء مثل الصالحية ومنفوحة، والفيصلية، وقلة من يملكن المسكن الذي يُقمن فيه.

وتعد منازل الوقف تفاعلا إنسانيا يبديه المحسنون مع الحالات المحتاجة التي يعرفونها ويسمعون عنها، وكثير من الأسر المحتاجة لا تستطيع دفع الإيجار فيثقل كاهلها ويراكم عليها ديونا تترتب عليها مشكلات مالية واجتماعية، لذلك يقوم بعض المحسنين بإعطائهم مسكنا، وقد أشارت بعض الحالات ممن يقمن في منازل وقف منذ فترة زمنية طويلة إلى بعض أوضاع تلك المنازل، إذ ذكرت الحالة (م/ ش) وهي متزوجة وعمرها ٥٠ سنة أنها تسكن منذ ١٣ سنة في منزل وقف مكون من غرفة للنوم، وصالة، ومطبخ، ودورة مياه، وعدد أفراد أسرتها خمسة، ولا يتوافر في المنزل سوى مكيف واحد صالح للاستعمال، وأثناء سقوط الأمطار يعانون من تسرب المياه داخل المنزل، وقد تقدمت المستفيدة للجمعية بطلب مكيفات ومساعدة مالية لترميم الوقف السكني، كما أنها تنتظر دورها في الحصول على سكن ضمن برنامج الإسكان التنموي بالتعاون مع جمعية بنيان الخيرية للإسكان، وجميعها تعدّ من مبادرات مشروع الحياة الكريمة التي تقدمها جمعية بنيان للأسر المحتاجة.

أما الأسر التي تسكن في منازل للإيجار، فالبعض منها يتلقى مساعدات أهل الخير لسداد مبلغ الإيجار، ومن الأسر من تُقسط مبلغ الإيجار شهريًا حسب ظروفها المالية، ومنها من لا تتمكن من الدفع المنتظم لمبلغ الإيجار، مما يترتب عليه قيام صاحب العقار بفصل الكهرباء والماء عنها، مما يزيد وضعها السكني سوءا، إذ ذكرت المبحوثة (ع/س) التي تقيم في منزل قديم في حي العود مع أطفالها السبعة أن المالك يتردد عليها طلباً لمبلغ الإيجار ولا يتوافر في المنزل الماء ولا الكهرباء، وقد قام الجيران بمساعدتها بالتشبيك العشوائي للكيبل لتشغيل مكيف الغرفة التي يستخدمها جميع أفراد الأسرة. ومن خلال زيارات بعض الأسر ممن أجرت الباحثة معهن المقابلة، تمت ملاحظة سوء الوضع العام للمنزل وقِدمه وصِغر حجم الغرف وارتفاع قيمة الإيجارات والتي تتراوح ما بين ١٤ و١٧ ألف ريال سنوياً. ومن خلال ملاحظة الأحياء السكنية موضع الدراسة تبين أن أحدها يوجد فيه الكثير من بيوت الطين القديمة جداً لا يعرف أصحابها ويرمي سكان الحي مخلفاتهم فيها، والبعض من تلك المنازل يتم اتخاذها مأوى للأسر، إذ ذكرت الحالة (ع/ش) أنها سكنت في هذا المنزل مع ابنتها المطلقة وولدها بعدما خرج منه شخص آخر، وهي لا تدفع إيجارا، لأنها لا تعرف من هو صاحب المنزل، ولا يوجد ماء ولا كهرباء، ونظرا لرداءة المسكن من الداخل فهم يفترشون خارجه منتظرين السيارات المارة من فاعلي الخير ممن قد يقدم لهم مساعدات مالية أو عينية.

كما تتصف أحياء أخرى بمنازل شعبية ذات أجزاء مهدمة عمرها مجهولو الهوية واتخذوها ملاجئ، وتنتشر في هذه الأحياء العمالة الوافدة والعمالة المخالفة لأنظمة الإقامة التي تقوم باستغلال المنازل المهجورة وتحويلها إما إلى مستودعات لبضائعهم المخالفة التي يعرضونها في بسطات عشوائية في وضح النهار، وإما إلى مقر سكن يلجؤون إليه للمبيت ليلا. كما تتصف تلك الأحياء بضيق الشوارع والممرات ونقص الخدمات الصحية والنظافة نظرا لكثرة المخلفات والقمامة التي يتم التخلص منها ورميها بطريقة عشوائية.

مشكلات الأمن:

اشتكت معظم الحالات من عدم الشعور بالأمن وتحديدا في الليل، مع عدم توافر الإنارة، مما يسهل جرائم السرقات، والسطو على المنازل، وسرقة أسطوانات الغاز لبيعها، كما يستغل البعض تلك الأحياء في الترويج للمخدرات أو استخدام البيوت المهجورة للتخفي فيها أثناء التعاطي. وغالباً ما تتعرض تلك الأحياء لحملات مستمرة من الجهات الأمنية وبشكل يومي لرصد المخالفات ومحاصرة المخالفين من جميع الجنسيات.

ويعدّ عدم الشعور بالأمن في تلك الأحياء من أبرز المشكلات التي اشتكت منها الحالات خصوصا إذا كانت المرأة أرملة أو مطلقة أو مهجورة وتقيم مع أطفالها، وهذا ما ذكرته إحدى الحالات وهي أرملة شابة تبلغ من العمر ٣٠ عاما ولديها أربعة أطفال أكبرهم يبلغ من العمر ١٢ عاماً، إذ أشارت إلى أن الحي الذي تقيم فيه تكثر فيه المشكلات الأمنية خصوصا في الليل، إذ تكثر المضاربات بالسكاكين والعصي، والسطو على المنازل، وسرقة أسطوانات الغاز. وتضيف الحالة أنها تخاف على أبنائها عند اضطرارها للخروج لحضور دورة في الجمعية، مما يجعلها ترسل أولادها إلى منزل أهلها، أو تقفل عليهم الباب إلى حين عودتها. وأشارت الحالة إلى أنها ترغب في الخروج من الحي والانتقال إلى حي أنظف وأفضل من الحي الذي تسكن فيه، وطلبت من الجمعية دعمها

لاستئجار سكن في حي العزيزية أو الدار البيضاء، إلا أن الشروط لا تنطبق عليها كون منزلها ملكا يتقاسمه الورثة من الزوجات الثلاث، وقد ساعدتها الجمعية في ترميم المنزل والتأثيث.

ومن بين المشكلات الأمنية في الأحياء موضع الدراسة انتشار الانحرافات والجرائم، وإلى ذلك تشير إحدى الحالات (د/س) وهي مطلقة ولديها طفلان وتقيم مع أسرتها في منزل صغير إلى أن الحي غير آمن، ففيه تكثر المضاربات، والتحرشات، وأنها تخاف على ولدها من الانحراف إذا خرج من المنزل وتقلق عليه ولا ترتاح إلا حين عودته.

ومن المشكلات الاجتماعية الناتجة عن كثرة العمالة الوافدة من جنسيات مختلفة التحرش والخطف، وقد يشكل ضيق الشوارع ووجود أزقة ومنازل مهجورة فرصة يستغلها المنحرفون للتحرش بالأطفال أو الخطف، فقد ذكرت إحدى الحالات قائلة: "مستحيل تمشي البنت.. ما ترجع"؛ هناك خطف وتحرش بالبنات.

ومن بين العادات السيئة المنتشرة بين الرجال وينتج عنها عدد من المشكلات الاجتماعية والأمنية تعاطي "القات"، وهو نبات تم إدراجه في المملكة العربية السعودية ضمن قائمة المواد المخدرة ويعاقب النظام السعودي مروجه ومتعاطيه، ويؤدي تعاطي القات إلى عدد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، فهو يستنزف الموارد المالية للأسرة والمجتمع، ويؤثر على التماسك العائلي بسبب انشغال عائلها في جلسات التخزين (التعاطي)، ويفقده التعاطي الاهتمام بأسرته، كما يفقد المتعاطي الرغبة في العمل، وتنخفض إنتاجيته، وتتعطل قواه العقلية، هذا بالإضافة إلى الآثار المترتبة على مضغ القات وتخزينه، إذ لا يذهب المتعاطون إلى أعمالهم إلا متأخرين بسبب السهر في جلسات تخزين القات (أبو زيد، ٢٠٢١م، ص ٧٥). وقد أشارت إحدى الحالات إلى دخول زوجها وأخيها للسجن بسبب القبض عليهم وفي حيازتهم "القات" وأن زوجها لا يعمل وأنه يخرج من المنزل مبكراً ولا يأتي إلا متأخراً ولا تعلم أين يذهب، وأن لديه إيقاف خدمات بسبب عدم تجديد بطاقة الهوية الوطنية، فهي تعاني من إهماله للأسرة وعدم مبالاته وانعدام توافر مصدر دخل للأسرة جراء ذلك. وإضافة إلى القات، يتفشى استخدام "الشمة بكثرة من قبل الرجال والنساء، بل حتى الأطفال تقليدا للكبار، وتباع الشمة في الحي بسعر زهيد لا يتجاوز خمس ريالات.

عدم استخراج الهوية الوطنية للأبناء:

من المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها الأسر عدم إضافة الأولاد في سجل العائلة، إما بسبب إهمال الأب إكمال إجراءات استخراج شهادة الميلاد والإضافة في سجل العائلة، وإما بسبب عدم امتلاكه هوية وطنية، وإما بسبب الولادة في المنزل، فينتج عن ذلك بقاء الأبناء حتى سن المدرسة من دون هوية فيحرمون من الالتحاق المبكر بالتعليم النظامي، وتتكبد الأسرة جراء التأخر في الإضافة غرامات مالية تعجز عن سدادها، فتستمر مشكلة عدم الإضافة. وقد جسدت إحدى الحالات التي تمت مقابلتها (ف/ح) هذه المشكلة بقولها: "تزوجت من رجل لا يملك هوية وطنية بسبب إهمال والده الذي لم يكن يضيف أبناء في الجوازات، وسبب زواجها منه خوف والدتها عليها من العنوسة، إذ لم يتقدم إليها أحد بسبب معاناتها من تشوه في الوجه بحروق، وأنجبت منه ١١ فردا جميعهم تمت ولادتهم في المنزل باستثناء الأخير الذي احتاجت الأم خلال ولادته لعملية قيصرية، وبسبب عدم وجود هوية لدى الأب فإن جميع الأبناء من هوية وطنية. ومما يفاقم

هذه المشكلة أنهم يزوجون بناتهم وأبناءهم ممن لا يحملون هوية وطنية، والاكتفاء بمشهد العمدة من الشرطة، فتستمر المشكلة بإنجابهم أبناء لا يمكن إضافتهم ويحرمون من امتلاك هوية وطنية. وبتوارث هذه المشكلة، تنشأ مشكلات أخرى اجتماعية واقتصادية تنتقل من جيل إلى آخر. وقد ذكرت إحدى المتطوعات في الجمعية بأنها كانت معلمة في مدرسة بالمرحلة الابتدائية في حي العود منذ ما يقارب سبعة عشر عاما ودرست طالبات من هذه الأسر، والآن هن متزوجات وبعضهن لم يكملن التعليم ويقمن مع أسرهن في الحي نفسه، ولم يخرجن منه بعد الزواج، إذ سرن حيث على خطى أسرهن نفسها من دون تطوير لأوضاعهن الاقتصادية والاجتماعية ومن دون طموح بمستوى معيشي أفضل لأبنائهن.

ويفسر علماء نظرية ثقافة الفقر أوضاع الفقراء وأسرهم بوجود ثقافة الفقر في أماكن أو مناطق معينة مثل تلك التي تنتشر في الأحياء الفقيرة في المدن، فالأسرة التي تعاني من الحرمان في تلك الأحياء وتفتقر إلى الوالدية السليمة وتتسم بتدني الطموح، عندما يصل الأطفال إلى سن الشباب تكون قدراتهم متواضعة، وطموحاتهم منخفضة، واستعدادهم لقبول الفقر والعيش فيه كبيرا، فالفقر هنا ينتج من جراء توارث الأجيال لمجموعة من القيم والمعتقدات، إذ تشرب الجيل الجديد ثقافة الفقر وأصبح ضحية غير قادر على الخلاص من براثنها (شيراز، ٢٠١١م، ص٢٥).

ويترتب على عدم الحصول على الهوية الوطنية عدد من المشكلات اللاحقة؛ مثل: عدم الالتحاق بالتعليم أو الوظيفة، أو الحصول على العلاج، وتؤكد إحدى الحالات إلى أن عدم امتلاك رضيعها لهوية وطنية منعها من أخذه إلى المستشفى عندما تعرض للسقوط، وعندما بلغ السنتين من عمره بدأ يصدر أصواتاً غريبة لم يتمكن الأطباء من تشخيصها، فاستعانت بفاعلة خير أحضرت لها نساء قمن بفحصه في المنزل وبلغنها أنه مصاب بالتوحد.

تفشي العنف:

ومن المشكلات الاجتماعية للأسر في تلك الأحياء وجود العنف بنوعيه الجسدي واللفظي، أما العنف الجسدي فغالبا ما يقع على الزوجة وأبنائها خصوصا إذا كان الزوج من مدمني الكحول أو المخدرات، فتتعرض للضرب خصوصا إن كانت غير سعودية ولديها أطفال ولا تملك إقامة نظامية، فخوفا من استبعادها وحرمانها من أطفالها تتحمل الإيذاء هي وأبناؤها، وأما العنف اللفظي فيتجلى في السب والشتم بألفاظ بذيئة بين الزوجين في المنزل وبمرأى ومسمع من الأبناء إلى درجة أن ذلك يصبح مألوفا لديهم، فيتبادلون الألفاظ ذاتها بينهم أو خارج الحي مع أقرانهم.

الجهل بالحقوق:

يعدّ جهل المرأة حقوقها في الأحياء المدروسة من أبرز المشكلات التي تم رصدها بين الحالات، فقد تبين جهلهن بحقوقهن وبالأنظمة والقوانين التي تكفل حقهن في الحصول على نفقة من الزوج في حال طلاقها، أو التسجيل في الضمان إذا كانت أرملة، وتستحق صرف ضمان اجتماعي لها ولأبنائها، بالإضافة إلى إمكانية طلب الطلاق إذا كانت تعنفه وتعاني من زوج مدمن يؤذيها هي وأبناءها، وحقها في طلب الطلاق إذا هجرها فترة طويلة ولا تعلم عنه شيء، وكذلك جهل بعضهن بإجراءات استخراج بطاقة هوية وطنية أو إصدار شهادات ميلاد لأبنائها لإثبات حقوقهم المدنية، وقد

أسهمت الجمعية منذ تأسيسها في الحي بمساعدة (٥٠) امرأة في استخراج هوية وطنية لها ولأبنائها.

زواج الأقارب:

يعدّ زواج الأقارب من المشكلات المتفشية بين الأسر موضع الدراسة، وقد يُعزى ذلك إلى الأسباب آنفة الذكر أبرزها: عدم وجود هوية وطنية لدى البعض، وانخفاض الدخل، والبطالة. وتتمثل مشكلة زواج الأقارب في توارث الأمراض للأبناء، أو إنجاب أطفال معاقين قد يصل عددهم في بعض الأسر إلى ثلاثة أطفال على الرغم من نصح الأطباء للوالدين بعدم الإنجاب للاحتمال الكبير جدا بولادة أطفال مصابين بإعاقة، إلا أن إصرارهم على مخالفة نصح الأطباء مبني على اعتقادهم بأن ذلك من القضاء والقدر وأنهم سوف يؤجرون على رعايتهم لأطفالهم مهما كانت أوضاعهم الاقتصادية عائقا عن توفير الرعاية التي يحتاجها الطفل المعاق، كما أنهم يمنون أنفسهم بالحصول على الإعانة السنوية التي تصرف للمعاقين ليستفيدوا منها.

ضعف الترابط الأسرى:

من بين المشكلات التي تنتشر بين الأسر موضع الدراسة ضعف الترابط الأسرى، فعلى الرغم من أن الأسرة مهما كانت كبيرة الحجم، فهي في الغالب لا تعيش في تكامل وإنما في صراع، إذ يسعى كل من أفرادها في الحصول على أكبر قدر من المنفعة من دون الاهتمام بغيرها، وفي هذا الصدد تذكر الحالة (د/س) أنها مطلقة وتعيش مع أسرتها في منزل مفصول عنه الكهرباء بسبب عدم سداد فاتورة متراكمة بلغت ٤٠٠٠ ريال، ولديها إخوة متزوجون يعيشون في المنزل ذاته قاموا ببناء غرفة ودورة مياه لينتفعوا بها، وعلى الرغم من أنهم يعملون، إلا أن كلا منهم ينتظر غيره لسداد الفاتورة ورفض أي تعاون بينهم على الرغم من أنهم متضررون من انقطاع الكهرباء، وتضيف الحالة بأنهم يختارون حلولا مؤقتة لمشكلاتهم وهي الاشتراك مع الجيران من خلال السحب من الكيبل لإنارة المنزل. وذكرت أخرى أن لديها أخوات متزوجات كلهن يسكن في حي الصالحية ووضعهن المادي متشابه، وهو وضع ينطبق على جميع الحالات، ومما لاحظته الباحثة ضعف الترابط الأسري بينهن، إذ ذكرت إحدى الحالات أن منزلها احترق في شهر رمضان ولم يساعدها أحد من إخوتها الذكور، قائلة: "الواحد إن يطمئن علينا نقول الحمدالله" ولم يساندها في وقت أزمتها سوى أخواتها اللاتي يقمن في الحي نفسه بتقديم كل ما لديهن لها.

الاعتقاد في المس والسحر والعين:

من بين المشكلات المعتقدات الخاطئة التي تشربت بها عادات هذه الأسر وتصرفاتها، ومنها: الإيمان بالمس والجن والأرواح والعين، ولعل الجهل وانخفاض المستوى التعليمي يجعلها تؤمن بتلك المعتقدات، إذ تؤكد إحدى الحالات أن الجني هم من أحرقوا منزلها في شهر، قائلة: "بيتي مسكون واحترق في رمضان وخسرت أثاث المنزل وساعدتني أختي بمبلغ بسيط وسكنت معها ووفر لي المالك منزلا آخر انتقلت إليه"، كما ذكرت أن ابنتها مريضة لإصابتها بمس وأنها تسكن مع أختها حتى تتعافى. وعليه يتضح أن الحالات يعانين من عدد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تفضي إحداها إلى الأخرى ، مما يصعب على الجهات ذات العلاقة معالجة أوضاعهن نظرا لتشعب المشكلات وتعددها وتداخلها.

ثالثاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: ما الخدمات والبرامج التي تقدمها الجمعية للأسر الفقيرة المستفيدة؟

تنوعت الخدمات والبرامج التي تقدمها الجمعية للأسر المستفيدة ما بين خدمات مادية، وتدريبية، وتعليمية، وتنموية، وشملت البرامج التنموية جميع أفراد الأسرة بغرض مساعدة تلك الأسر لتحسين مستواها اقتصاديا واجتماعيا. وقد تم التعرف على تلك الخدمات والبرامج من خلال سؤال المستفيدات أثناء المقابلات ومن خلال الملاحظة أثناء الزيارات الميدانية للجمعية، بالإضافة إلى ما يحتوي عليه الموقع الإلكتروني للجمعية من الخدمات المتنوعة التي تقدمها للأسر.

وتعدّ جمعية بنيان من الجمعيات الخيرية التي أخذت على عاتقها القيام بخدمة المجتمع والإسهام في معالجة قضاياه الاجتماعية؛ كقضايا الفقر والبطالة والأمية. وقد تأسست الجمعية عام ١٤٣٢هـ في الرياض ومسماها عند التسجيل بوزارة العمل والتنمية الاجتماعية "جمعية بنيان الخيرية النسائية للإسكان والتنمية"، وتنوعت برامجها المقدمة للأسر، ففيما يتعلق بالإسكان أطلقت الجمعية عدة برامج شملت الإيجار المنتهي بالتمليك، والأوقاف، وبناء المنازل وترميمها، والتمليك، إضافة إلى إطلاقها المستمر لعدد من البرامج التنموية من منطلق أهمية التنمية كعنصر أساسي للاستقرار والتطور الإنساني والاجتماعي. ومن أمثلة البرامج التي نفذتها الجمعية على مراحل: برنامج "سعادتي في قيمي"، وبرنامج "بناء ونماء"، وبرنامج "عيشها صح"، وخلال أزمة كورونا أطلقت برنامج توعوي "الزم بيتك" لحماية الأسر وحثها على البقاء في المنازل لتجنب الإصابة بالفيروس.

وفي مجال دعم الأسر المنتجة، نفذت الجمعية برامج مثل برنامج "صنعتي بيدي" الذي يستهدف تحويل الأسر المستفيدة إلى أسر منتجة بدعمها وتطويرها من خلال الورش التدريبية والتسويق لها بمشاركتها في الفعاليات الخارجية بمساحات مجانية. وقد وضعت الجمعية مراحل وشروطا للمستفيدات أسهمت بالفعل في التحاق عدد من ربات الأسر بالبرنامج وتحقيق النجاح في تحسين المستوى الاقتصادي لأسرهن.

وفي مجال التوظيف، أسهمت الجمعية من خلال برنامج "باشر" في إيجاد فرص وظيفية لأفراد الأسر ذات الدخل المحدود بالتعاون مع جهات التوظيف والشركات المشغلة، كما أطلقت برنامجا بمسمى "واصل لتصل" بهدف تكوين شركات مجتمعية مع جهات تدريبية معتمدة تقدم تدريبا منتهيا بالتوظيف.

وفي مجال التعليم، يمثل برنامج "علا" شراكة مجتمعية مع الجامعات الحكومية والأهلية لالتحاق المستفيدين من أولاد الأسر ذكورا وإناثا بالتعليم الجامعي لإكمال مسيرتهم التعليمية. وفي مجال التطوير الذاتي المعرفي، أطلقت الجمعية برامج تدريبية متنوعة توفر فرصا تدريبية للمستفيدين لتطوير مهاراتهم المعرفية، والمهارية، والعملية، والاجتماعية.

وتوجد في مدينة الرياض حاليا أربعة فروع للجمعية، والفرع الرئيس هو واحة بنيان في حي المصيف، وفرع في حي الملز، وفرع في حي السويدي، والفرع الذي أنشئ أخيراً عام ٢٠١٧م في حي العود، وقد أقيم لتقديم برامج رعوية وتنموية للأسر في الأحياء التي يوجد بها سكان من ذوي الدخل المحدود أو بدون دخل وهي: العود، والمرقب، والعزيزية، والدار البيضاء، والجرادية. والسبب في تأسيس الفرع في هذا الحي هو تردد الأسر المستفيدة من برامج الجمعية على المقر الرئيس في حي المصيف أو حي الملز لتلقي المساعدات، وحل مشكلاتها الأسرية، وتلبية

حاجاتها لدورات متنوعة، وكان يصعب عليها الحضور بسبب تكاليف المواصلات وعدم توافرها. وعند قيام الباحثات الاجتماعيات بإجراء زيارات منزلية للأسر في هذا الحي لعمل بحث اجتماعي لأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية اكتشفن من خلال الزيارات تنوع وتعقد المشكلات الاجتماعية للأسر التي تسكن حي العود والصالحية وغبيرة والفيصلية من عدم إضافة للزوجة والأبناء، وزواج الفتيات في سن مبكر، وهجر الزوجات، والجهل، وإهمال تعليم الأبناء والحاقهم بالتعليم، وانتشار تعاطي القات والشمة، وتورط شباب هذه الأسر بقضايا ترويج الممنوعات، والعنف الأسري، الأمر الذي جعل الجمعية تتخذ القرار بإنشاء فرع لها في حي العود لتكون قريبة من الأسر، ويسهل على الأخصائيات الاجتماعيات والباحثات تنفيذ الزيارات المنزلية لتلمس وضع الأسر وتقديم المساعدات والبرامج التي تحتاجها، ولتتمكن الأسر أيضا من زيارة الجمعية في الحي والاستفادة من الخدمات والبرامج.

ومن الملاحظ أن الجمعية اتخذت منذ بداية تأسيسها في الحي آلية واضحة في عملها ومساعدتها للأسر المحتاجة تتجلى في تبصير الأسرة بالشروط الضرورية لتسجيلها في الجمعية؛ أهمها: مصادر الدخل، والإقامة في الحي، ووجود عقد إيجار يثبت ذلك، وامتلاك رب الأسرة (سواء الأم أم الأب) هوية وطنية، وإكمال الأوراق النظامية اللازمة؛ مثل: صك الطلاق إن كانت المرأة مطلقة، أو شهادة وفاة للزوج إن كانت أرملة، وسجل للأسرة موثق فيه عدد الأبناء وأعمارهم. وقد كان هذا الإجراء دافعا قويا لتحفيز الأسر على استخراج شهادات ميلاد لأولادها غير المضافين لإضافتهم في سجل العائلة. وقد قامت الجمعية ممثلة بعضواتها بمساعدة الأسر وتوعيتها بما يلزم عليها القيام به لإضافة أبنائها وخصوصا النساء، كما تم التواصل مع الأحوال المدنية لمتابعة تقدمها بطلبات الإضافة وتسديد رسوم التأخير والغرامات إن وجدت، وترتب على ذلك مساعدة ما يقارب من (٥٠) أسرة على إضافة أبنائها، ومن ثم تمكنهم من الالتحاق بالتعليم الذي حرموا منه جراء عدم إضافتهم في السجل العائلي.

وفي فترة الحظر أثناء جائحة كورونا، قامت الجمعية بجهود منظمة لضمان استمرار تقديم الخدمات والبرامج للأسر المستفيدة، وكانت أولى هذه الخدمات الاستمرار في إيصال السلة الغذائية بشكل يومي للأسر. وقد تم ذلك من خلال متابعة الأخصائيات الاجتماعيات للأسر عن بعد عبر الهاتف المحمول وإرسال السلة إلى الأسر في حي العود والصالحية.

ولم تقتصر جهود الجمعية على دعم الأسر غذائيا فحسب، بل أسهمت خلال فترة الحظر في توظيف التقنية في إقامة الدورات وتنفيذها عن بعد وتعليمها كيفية استخدام تطبيق "زووم" وفتح الروابط لحضور الدورات، وكان الإقبال على الدورات كبيرا، كما زاد عدد المدربات المتطوعات حتى من خارج الرياض، ولم تكن لديهن مشكلة تتعلق بتقديم الدورات عن بعد. ومن أجل جعل الأبناء والزوج يستفيدون من الدورات، تقوم بعض النساء بفتح سماعة الهاتف حتى يشاركونها في سماع محتوى الدورات والاستفادة منها. وقد تنوعت موضوعات الدورات التي تم تقديمها للأسر، بعضها كان يتعلق بكيفية إكساب ربة الأسرة مهارة الادخار، ولو بمبلغ بسيط، وبعضها بكيفية تربية الأبناء وتنمية تقدير الذات لديها، وبعض الدورات قدمتها متطوعات في مجال القانون لتوعية الزوجات المطلقات بحقوقهن وكيفية الحصول عليها، وكيفية إضافة الأبناء في حال امتناع أو إهمال الأب

إضافتهم، والمحافظة على نظافة المنزل، ونظافة الأسنان. وقد أثمرت تلك الدورات في التأثير على الحاضرات، إذ أجبن عند سؤالهن عن مدى جدوى الدورات التي استمعن لها خلال فترة جائحة كورونا، أنها أفادتهن كثيرا ووسعت مداركهن وساعدت بعضهن في ادخار مبلغ شهري مكنها من شراء ماكينة خياطة. وبعضهن استفدن من الدورات في تزيين المنزل باستخدام خامات بسيطة جدا أكسبته شكلا جميلاً. أما تأثيرها على الأبناء فتجلت في تحسين طبيعة العلاقات الاجتماعية بين الإخوة والأخوات للأفضل، فكانت سابقة تتسم بالقسوة على الأخوات والمعاملة السيئة لهن باعتباره هو الذكر والرجل في المنزل.

ولضمان استمرار أبناء الأسر في التعليم وعدم انقطاعهم، تم توفير أجهزة حاسب آلي لهم بعد حصر عدد الأسر التي يحتاج أبناؤها لأجهزة، وتم توفيرها من متبرعين من أهل الخير. وقد أسهمت هذه الجهود في تذليل الصعوبات التي واجهت الأسر أثناء الأزمة ومكنتها من التكيف مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي واجهتها، وكان ذلك بتعاونها مع الأخصائيات الاجتماعيات في الجمعية وتجاوبها معهن.

وفي عام ٢٠٢٢م تم إقفال فرع جمعية بنيان بحي العود وحصر أعداد الأسر المستفيدة ونقلهم إلى فرع الجمعية في حي الملز، وقد ترتبت على عملية النقل مراجعة بيانات الأسر وتحديثها من خلال التواصل معها هاتفيا، ولكن واجهت الأخصائيات صعوبة التوصل مع بعض الأسر بسبب تغيير أرقام الهواتف، كما ترتبت على نقص عدد الأخصائيات الاجتماعيات في الجمعية صعوبة متابعة جميع حالات المستفيدات من الجمعية والوقوف على أوضاعهن الاقتصادية والاجتماعية، وحصر احتياجاتهن من الدورات التدريبية، كما ترتب على صعوبة وصول بعض الأسر في أحياء وسط الرياض لفرع الملز نتيجة عدم توافر الموصلات تقلص أعدادهم وانقطاع تواصلهم مع الجمعية، ولكي تحقق جمعية بنيان أهدافها التنموية في تحسين المستوى المعيشي للأسر في الأحياء التي تستهدفها، قامت بتوفير مواصلات للأسر في بعض الأحياء لحضور الدورات التي تقيمها الجمعية في مقرها للفئات العمرية المختلفة من الأمهات والفتيات.

مناقشة النتائج

طرحت هذه الدراسة ثلاثة أسئلة رئيسة؛ كان السؤال الأول: ما الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسر الفقيرة المستفيدة من جمعية بنيان في تلك الأحياء؟ وتوصلت الدراسة إلى أن أغلب الأسر تقيم في حيي العود والصالحية وهي من الأسر النازحة إلى مدينة الرياض، وتبين أن بعض الأسر ليس لها عائل، وذلك بسبب الطلاق أو الهجر للزوجة أو وفاة رب الأسرة، وقد ترتب على ذلك تفشي نمط المرأة المعيلة للأسرة، إضافة إلى كبر حجم الأسرة بسبب زيادة خصوبة المرأة والامتناع عن تنظيم الإنجاب، كما ترتب على انخفاض المستوى التعليمي ما بين الأمية والتعليم أقل من المتوسط إهمال إلحاق الأولاد بالتعليم أو الانسحاب منه في سن مبكر، فضلاً عن إهمال استخراج شهادة ميلاد للأولاد وما ترتب عليه من عدم الإضافة في سجل العائلة والحرمان من امتلاك هوية وطنية. وتعاني الأسر من انخفاض الدخل الشهري معتمدة على الضمان الاجتماعي وراتب حساب المواطن الذي تصرفه الدولة لدعم الأسر الفقيرة المحتاجة ومساعدتها، إضافة إلى حاجتها للتسجيل في الجمعيات الخيرية – ومنها جمعية بنيان – للاستفادة من الخدمات والبرامج التنموية التي تقدمها للأسر. كما

يتفشى لدى تلك الأسر الزواج المبكر للبنات، والتمييز بين الجنسين، وبطالة الشباب في سن العمل، وعدم استقرارهم في وظيفة واحدة.

وقد جاءت الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لتلك الأسر متوافقة مع ما جاءت به نتائج دراسات كل من السيد (١٩٩٤م)، والعضايلة (٢٠٠١م)، والنعيم (٢٠٠٩م)، و مقداد وآخرين (٢٠١٢م)، إذ توصلت تلك الدراسات إلى عزوف كثير من الفقراء عن الاستمرار في تعليم أبنائهم، وارتفاع متوسط حجم الأسرة الفقيرة مع انخفاض الدخل، وارتفاع نسبة الأمية ونسبة الأبناء الذكور الذين يتسربون من التعليم العام، وأيضا ارتفاع نسبة البطالة بين الذكور والإناث، الأمر الذي يؤدي إلى استمرار حاجة الأسر للمنح والمساعدات من الجمعيات الخيرية وصدقات المحسنين.

وقد أوضح موري في تفسيره للفقر وجود ارتباط بين نظام الرعاية الاجتماعية وثقافة الفقر، إذ أكد أن نظام الرعاية الاجتماعية يطيل أمد الفقر من خلال السماح باستمرار دورة الاعتماد على المساعدة والتي تقوم الأسر الفقيرة من خلالها بتطوير مهارات ثقافة التلاعب على النظام ونقلها إلى الأجيال الأخرى من أجل الاستمرار في الحصول على المساعدة بدلا من الحصول على عمل يخرجهم من الفقر (شيراز، ٢٠١١: ٢٣- ٢٦).

وكان السؤال الثاني للدراسة: ما المشكلات الاجتماعية والاقتصادية للأسر الفقيرة المستفيدة من خدمات جمعية بنيان؟ وبيّنت النتائج تنوع تلك المشكلات وتداخلها، إذ تعاني تلك الأسر من تراكم الديون بسبب القروض البنكية وعدم سدادها، مما أدى إلى دخول رب الأسرة أو الأبناء البالغين من الذكور للسجن أو تعرضهم لإيقاف خدمات، مما يجعلهم عاجزين عن الاستمرار في العمل ودفع إيجار المسكن الذي يقيمون فيه، وهذا بدوره يدفعهم إلى اللجوء للإقامة في منازل الوقف الخيري التي يفتقر معظمها للماء والكهرباء، فضلاً عن رداءتها وصغر حجمها وعدد الغرف فيها مقارنة بحجم الأسر الكبيرة الذي قد يصل عددها إلى عشرة أشخاص. وتتصف الأحياء التي تقيم فيها تلك الأسر بضيق الشوارع ونقص الخدمات الصحية والنظافة، إضافة إلى انتشار العمالة الوافدة، والعمالة المخالفة لأنظمة الإقامة، وهذا بدوره أفرز مشكلة اجتماعية أخرى تمثلت في عدم الشعور بالأمن بسبب جرائم السرقات، والسطو على المنازل، وترويج الممنوعات، واستغلال المنازل المهجورة للتخفي فيها أثناء التعاطي، مما يجعل الحي بيئة اجتماعية مهيأة لاكتساب أبناء تلك الأسر سلوكيات منحرفة أو إجرامية. وأظهرت النتائج أيضا وجود العنف بنوعيه اللفظي والجسدي على الزوجة والأبناء من قبل الزوج أو الأخ، كما ترتب على انخفاض المستوى التعليمي للمرأة جهلها بأبسط حقوقها التي كفلتها لها الأنظمة والقوانين؛ مثل: حق النفقة على الأبناء بعد الطلاق، أو التبليغ عن تعرضها للعنف من زوج مدمن يؤذيها مع أبنائها، أو الجهل بإجراءات استخراج بطاقة هوية وطنية لأبنائها في حال إهمال الأب أو امتناعه عن فعل ذلك.

يعدّ زواج الأقارب مشكلة اجتماعية أخرى نتج عنها توارث الأمراض وإنجاب أطفال يعانون من إعاقات أو أمراض وراثية تنهك كاهل الأسرة في ظل محدودية الدخل الشهري وفي ظل قناعتها بأن ما يقومون به إنما هو قضاء وقدر وسوف يؤجرون عليه من الله. وأخيرا أظهرت النتائج تعدد وتعقد المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها تلك الأسر وتشابكها، بحيث تفضي كل

مشكلة منها إلى الأخرى، مما يجعلها تعيش في دائرة الفقر وقلة الحيلة للخروج منه. وقد تشابهت بعض من تلك المشكلات الاقتصادية والاجتماعية مع دراسة النعيم (٢٠٠٩م)، ودراسة مقداد وآخرين (٢٠١٢م) واللتين كشفتا عن تنوع المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تعاني منها الأسر الفقيرة.

أما عن طبيعة البرامج والخدمات التي تقدمها الجمعية لتلك الأسر والتي نص عليها السؤال الثالث؟ فقد كشفت النتائج تنوعها؛ فمنها ما يتعلق بالإسكان، إذ أطلقت عدة برامج شملت الإيجار المنتهي بالتمليك، والأوقاف، وبناء المنازل وترميمها، والتمليك، ومنها البرامج التنموية وقد تمثلت في توفير فرص تدريبية للمستفيدين لتطوير مهاراتهم المعرفية، والمهارية، والعملية، والاجتماعية التي تمكن الأسر من التحول من أسر مستفيدة إلى أسر منتجة. وفي مجال التوظيف أسهمت الجمعية من خلال برامجها في إيجاد فرص وظيفية لأفراد الأسر ذات الدخل المحدود. وفي مجال التعليم عقدت الجمعية شراكة مجتمعية مع الجامعات الحكومية والأهلية لالتحاق المستفيدين من أولاد الأسر ذكورا وإناثا بالتعليم الجامعي لإكمال مسيرتهم التعليمية، وغيرها من الخدمات والبرامج المتجددة باستمرار حسب احتياجات المستفيدين من الجمعية.

مقترحات وتوصيات الدراسة

بناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة، توصي الباحثة بالآتي:

أولاً: مشكلات المسكن وعدم الشعور بالأمن

- تحسين جودة الحياة في الأحياء السكنية في وسط الرياض بتوفير الحدائق والملاعب للأسر، ونظافة الشوارع والطرقات، والمباني المدرسية الجيدة، والمراكز الصحية التي تلبي جميعها احتياجات سكان الحي (المجلس البلدي السعودي، وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان).
- إزالة المنازل القديمة المشوهة للأحياء، وإيجاد حلول لمنازل الوقف والتي تفتقر للصيانة الدورية (المجلس البلدي السعودي، وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان).
- إنشاء لجان للأحياء تتم الاستفادة منها في تنفيذ البرامج التنموية التي تناسب جميع الفئات العمرية في الأسرة، بحيث تدعم ببرامجها الجمعيات الخيرية التي لا تتمكن وحدها من تلبية الاحتياجات المختلفة لسكان الحي، وتتلمس حاجات الأسر؛ مثل: وظائف للشباب، وإشراكهم في أعمال تطوعية تخدم أحياءهم التي يقيمون فيها (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية).
- استثمار المراكز الصحية في الأحياء والمستشفيات الحكومية في تقديم التوعية الصحية للأمهات بالصحة الإنجابية (الرفاه المتكامل بدنياً وعقلياً واجتماعيا)، وتثقيفهم بكيفية استخدام أساليب تنظيم الأسرة المأمولة والفعالة والميسورة (وزارة الصحة، والمراكز الصحية بالأحياء).
- تطوير الخدمات والبرامج التنموية التي تنفذها الجمعيات الخيرية في الأحياء، بحيث تتناسب مع الأسر المستفيدة وتلبي احتياجاتها، ومراعاة توظيف الاختصاصيين في المجال الاجتماعي والنفسي (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية).

ثانيا: مشكلة الجهل وانخفاض المستوى التعليمي

- تشجيع الآباء والأمهات الأميين على الالتحاق ببرامج محو الأمية ليحصلوا على الحد الأدنى من التعليم والقدرة على القراءة والكتابة (وزارة التعليم بالتعاون مع الجمعيات الخيرية).

ثالثا: مشكلة عدم استخراج الهوية الوطنية للأبناء

– وضع التشريعات والضوابط التي تكفل حق الأبناء بعد الولادة في التمتع بهوية وطنية تكفل لهم حق الحصول على الرعاية الطبية والالتحاق بالتعليم في السن الإلزامي (وزارة الصحة بالتعاون مع الأحوال المدنية).

رابعا: مشكلة انخفاض الدخل وعدم وجود عائل للأسرة

– الاهتمام بالفئات الضعيفة (الأرامل والمطلقات) اللاتي يَقُمن بإعالة أسرهن، بتوفير مساكن تؤمن لهن حياة كريمة، وذلك ضمن مشاريع وزارة الإسكان للأسر ذات الدخل المنخفض.

تشكر الباحثة عمادة البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في المملكة العربية السعودية لتمويلها هذا المشروع في عام ١٤٤٤هـ – منحة بحثية رقم (٢٢١٤٠٦٠١٤)

المراجع

أولاً: المراجع العربية

١) أبو زيد، ثناء سعيد حسن (٢٠٢٢م). دراسة ميدانية لاتجاهات المرأة الجازانية نحو تعاطي الرجال للقات في ضوء بعض المتغيرات الديموغرافية، *المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، المؤسسة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب*، مصر،المجلد السادس، العدد ٢١، ص ص ٧٣-١٠٨).

٢) جبر، رانية أحمد. (٢٠١٥م). آليات تكيف المرأة الحضرية الفقيرة دراسة على عينة من النساء المنتفعات من صندوق المعونة الوطنية في قصبة الزرقاء، *دراسات – العلوم الإنسانية والاجتماعية*، المجلد٤٢، (ص ١٥٤-١٦٩).

٣) جمعية بنيان الخيرية النسائية لتنمية الأسرة، متوافر على: https://www.almrsal.com/post/443198

٤) الخاروف، أمل محمد. (٢٠١٢م). الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية للأسر الفقيرة في مناطق جيوب الفقر في الأردن، *دراسات – العلوم الإنسانية والاجتماعية*، المجلد ٣٩، العدد الثالث، صص١٢٢-١٦٠.

٥) الدامغ، سامي عبد العزيز. (٢٠١٤م). خط الكفاية في المملكة العربية السعودية، الرياض: *مؤسسة الملك خالد الخيرية*، متوافر على: https://www.kkf.org.sa/media/xvbh3g3i/23

٦) الرشيدي، عبد المحسن غازي. (٢٠١٨م). المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية وعلاقتها بالفقر النسبي: دراسة مسحية مطبقة

على عينة من الأسر السعودية في مدينة الرياض. *مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية*، المجلد الثاني، العدد الخامس صص ٦٥ – ٨٧)
http://search.mandumah.com/Record/941282

٧) الرياني، على محمد. (٢٠١٦م). الفقر والفقراء واللامساواة: رؤية لمفهوم الفقر والفقراء. *مجلة العلوم الإنسانية والعلمية والاجتماعية*، العدد الأول، ص ص١٧٠ — ١٨١).
http://search.mandumah.com/Record/891280

٨) السيد، السيد جاب الله. (١٩٩٤). الفقر ومصاحباته الاجتماعية في المجتمع الحضري: دراسة ميدانية في منطقة حضرية متخلفة بمدينة طنطا، *المجلة العلمية بكلية الآداب*، العدد السابع، ص ص٢١٦-٢٦٩).
http://search.mandumah.com/Record/335920

٩) شراز، محمد بن صالح عبد الله. (٢٠١١). أسباب الفقر والاتجاهات نحو الفقراء. *مجلة جامعة أم القرى للعلوم الاجتماعية*، المجلد الثالث، العدد الأول، ص ص ١١ — ٧٥).
http://search.mandumah.com/Record/98205

١٠) الصعّير، صالح محمد. (٢٠٢٢). مشكلة الفقر: الاعتبارات الفنية والمنهجية من المنظور الاجتماعي، *مجلة الخدمة الاجتماعية*، ٧١(٢)، (ص١٨٢-٢٠٩).

١١) صلاح الدين، كروش، فايزة، بلعباد، وحنان، دودان. (٢٠١٨). تحليل الفقر العربي في ضوء دليل التنمية البشرية حالة الدول العربية خلال ١٩٩٠-٢٠١٢. *مجلة إضافات اقتصادية* جامعة غرادية، الجزائر جامعة ،٢(١٤)، (ص٤).

١٢) العضايلة، لبنى مخلد، وخمش، مجد الدين عمر خيري. (٢٠٠٦). القيم السائدة لدى الأسر الفقيرة في الأردن: دراسة اجتماعية على عينة من منتفعي صندوق المعونة الوطنية (رسالة دكتوراه غير منشورة). الجامعة الأردنية، عمان.
http://search.mandumah.com/Record/548268

١٣) عقون، شراف، وبوروينة، عزيز. (٢٠٢٠). انتشار الفقر في العالم في ظل فروق التنمية، *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية*، ١٣(٣)، (ص٨٣٦-٨٥٢).

١٤) العوني، محمد. (٢٠١٥). "الملك عبد الله.. وقف على الأحياء الفقيرة فعلّم المسؤولين أن دورهم خارج المكاتب".
https://www.aleqt.com/2015/01/25/article_925810.html

١٥) مارشال، جوردان (٢٠٠٠). *موسوعة علم الاجتماع*، ترجمة نخبة من الأساتذة، المجلد الثالث، الطبعة الأولى، القاهرة.

١٦) المالكي، منصور بن عبد الله (٢٠٢٠). دور الزكاة في اشباع احتياجات الفئات الأولى بالرعاية دراسة مطبقة على الجمعيات الخيرية بمنطقة مكة المكرمة، *مجلة كلية الآداب* – جامعة بنها، ١(١٥)، (ص٥٤-١١٠).

١٧) المقداد، محمد أحمد حسن وآخرون. (٢٠١٥). سمات وخصائص الأسر الفقيرة في قطاع غزة ٢٠١٢: مؤشرات القياس ونموذج العلاج، *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية*، ٢٣(١)، (ص١ — ٤٠).
http://search.mandumah.com/Record/644189

١٨) منظمة التعاون الإسلامي. (٢٠١٥). قياس الفقر في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، تعزيز القدرات الإحصائية الوطنية.
https://sesricdiag.blob.core.windows.net/sesric-site-blob/files/article/503.pdf

١٩) النعيم، عزيزة عبد الله. (٢٠٠٩). الفقر الحضري وارتباطه بالهجرة الداخلية: دراسة اجتماعية لبعض الأحياء الشعبية الداخلية في مدينة الرياض. *المجلة العربية لعلم الاجتماع*، ع ٥، (١١٧ – ١٣٦).
http://search.mandumah.com/Record/143766

٢٠) النوني، الجيلاني. (٢٠٢٠). إشكالية الفقر والمقاربات النظرية المفسرة له، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، ٧(٢)، (ص٣٥٨-٣٧٣).

٢١) وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، برنامج حساب الموطن،
https://www.hrsd.gov.sa/ministry-services/services/1154073

ثانياً: المراجع الأجنبية:

22) Browne, Ken. (2020). An Introduction to Sociology (5th ed). Polity press.

23) Markoc, Ilkim. (2021). Poverty and Difficulties in Participation of Urban Social Life: Young Women in Istanbul. Journal of International Women's Studies, 22(9), (p 49-67). Available at: https://vc.bridgew.edu/jiws/vol22/iss9/4

العوامل الاجتماعية المرتبطة باتجاهات الطلبة نحو المشاركة في العمل التطوعي

أ. معاذ بن عبد العزيز الحمدان
وزارة الصحة
muaalhamdan@gmail.com

(قدم للنشر في ٢٠٢٣/١٠/٢١، وقبل للنشر في ٢٠٢٤/٠٢/١٣)

مستخلص البحث

استهدفت الدراسة التعرف على العوامل الاجتماعية المرتبطة باتجاهات الطلبة نحو المشاركة في العمل التطوعي، وذلك من خلال التعرف على مدى مشاركة الطلبة في العمل التطوعي، واتجاهاتهم نحو المشاركة في العمل التطوعي، والعوامل الاجتماعية المؤثرة على مشاركتهم في العمل التطوعي. وتكون مجتمع الدراسة من طلاب وطالبات مرحلة البكالوريوس المنتظمين في قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وأجريت هذه الدراسة على عينة قصدية تكونت من (٢٠٠) طالب وطالبة. وتم استخدام منهج المسح الاجتماعي بالعينة، والاستبانة كأداة لجمع البيانات. وقد اتضح من نتائج الدراسة أن نصف المبحوثين بنسبة (٥٢٪) سبقت لهم المشاركة في الأعمال التطوعية، ونسبة (٧٣٪) منهم سبق لهم البحث عن فرص تطوعية، وأن معظم المبحوثين يميلون إلى المشاركة في الأعمال التطوعية، وأن نسبة (٧٠٪) منهم لديهم اتجاهات معرفية وسلوكية ووجدانية إيجابية نحو المشاركة في العمل التطوعي، وأن الطالبات أكثر ميلا إلى المشاركة في الأعمال التطوعية من الطلاب، وأن نسبة (٩٦٪) من المبحوثين يقدرون أهمية العمل التطوعي للمجتمع، ونسبة (٩٣,٥٪) منهم يشعرون بالرضا عند تفكيرهم أو قيامهم بعمل تطوعي لمساعدة الآخرين، وأن نسبة (٥٥٪) منهم يسعون إلى الحصول على شهادة شكر على قيامهم بأي عمل تطوعي، ونسبة (٦٤,٥٪) منهم يفضّلون الحصول على الحوافز المعنوية عند تطوعهم.

وأخيرا أوصت الدراسة باستثمار أوقات الشباب في المشاركة في الأعمال التطوعية، وتشجيع الطلاب والطالبات وتحفيزهم على المشاركة في الأعمال التطوعية، وتكريم الطلاب والطالبات المشاركين في الأعمال التطوعية، وأن تكون المشاركة في الأعمال التطوعية من متطلبات التخصص أو التخرج، ولابد من العمل على تفعيل العمل التطوعي داخل الجامعة.

الكلمات المفتاحية: العمل التطوعي – التطوع – المشاركة التطوعية – اتجاهات الطلبة – العوامل الاجتماعية.

Social Factors Related with Students' Attitudes Towards Participating in Volunteer Work

Muath Abdulaziz Ali Alhamdan
Ministry of Health
muaalhamdan@gmail.com

Abstract:
The study aimed to identify the social factors associated with students' attitudes towards volunteering, through exploring the extent of participants' involvement in volunteer work, identifying participants' attitudes towards volunteering, and identifying the social factors that affect participants' participation in volunteer work. The study was conducted on a purposive sample of 200 male and female undergraduate students majoring in Social Work and sociology at Imam Muhammad bin Saud Islamic University. A survey method was used to collect data. The results showed that: 52% of the participants reported previous involvement in volunteer work, 73% reported searching for volunteer opportunities and positive inclination towards volunteering. 70% of the participants had positive cognitive, behavioral, and affective attitudes towards volunteering, with female students being more inclined towards volunteering than male students. 96% of the participants believed that volunteer work was important for the community, and 93.5% reported feeling satisfied when thinking about or engaging in volunteer work. 55% of the participants sought to receive a certificate of appreciation for their volunteer work, and 64.5% preferred to receive moral incentives for their volunteering. The study recommends investing in young people's time to participate in volunteer work, encouraging and motivating participants to engage in volunteer work, honoring participants who engage in volunteer work, making volunteer work a requirement for graduation, and activating volunteer work within the university.
Keywords: volunteer work – volunteering - volunteering participation - students' attitudes - social factors.

مشكلة الدراسة

تعدّ الأعمال التطوعية من أهم المصادر المهمة لعمل الخير، إذ تسهم في وضع صورة إيجابية تعكس المجتمع، وتعزز قيم الترابط بين أفراده. ويعدّ العمل التطوعي أحد أهم الوسائل في تنمية المجتمع وتقدمه، لأنه يقوم على أساس التعاون ومساعدة الآخرين، مما يزيد تماسك المجتمع وترابطه، ويقوي النسيج الاجتماعي، ويعمل على تمكين الموارد البشرية، وتقديم الخبرات للفرد والمجتمع.

وتعد مرحلة الشباب من أهم المراحل المهمة في حياة الفرد وأكثرها خطورة، لأن الشاب يسعى إلى إشباع حاجاته ورغباته، وإن لم تشبع حاجاته ورغباته بالشكل الصحيح فقد يضطرب وتحدث له مشكلة اجتماعية أو نفسية تضر به وبأفراد مجتمعه. وعليه تسعى الجهات الحكومية، والخاصة، وغير الربحية إلى استثمار نشاطات الشباب وطاقاتهم في المشاركة الإيجابية وعمل الخير وغرس قيم العمل التطوعي لتحقيق أعلى قدر من الاستدامة للعمل التطوعي، وتعزيزها بجعلها من مبدأ المسؤولية الاجتماعية.

ويُعد العمل التطوعي في المملكة العربية السعودية من الأنشطة الإيجابية، وذلك لارتباطه في المقام الأول بتعاليم الدين الإسلامي الحنيف الذي يهدف إلى مساعدة أفراد

المجتمع ومساندتهم، وكذلك الاهتمام الكبير من الدولة بدعم الأعمال التطوعية، ونشر ثقافة التطوع بين أفراد المجتمع في جميع المؤسسات والقطاعات. وقد زادت أهميته بارتباطه برؤية المملكة (٢٠٣٠) والتي تهدف إلى الوصول إلى مليون متطوع ومتطوعة، وخمسين مليون ساعة تطوعية بحلول عام (٢٠٣٠)، وقد بلغ إجمالي عدد المتطوعين عام (٢٠٢٠م) في المملكة ٤٠٠ ألف متطوع، وأكثر من ٣٣ مليون ساعة تطوعية.

وسعيًا إلى تشجيع العمل التطوعي، أطلقت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية المنصة الوطنية للعمل التطوعي لتكون حاضنة له، وتتيح المنصة فرص التطوع في أكثر من ٣٠ مجالاً من مجالات عدة تناسب خبرات المتطوعين ومهاراتهم، وتحسب لهم عدد ساعات التطوع، وإعطاء المتطوعين شهادات على العمل التطوعي المنجز.

ومن هذا المنطلق تسعى الدراسة إلى التعرف على العوامل الاجتماعية المرتبطة باتجاهات الطلاب والطالبات في قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية في كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية نحو المشاركة في العمل التطوعي، ومعرفة مدى مشاركتهم فيه، والعوامل الاجتماعية المؤثرة على مشاركتهم فيه.

أهداف الدراسة

١. التعرف على مدى مشاركة الطلبة في العمل التطوعي.
٢. التعرف على اتجاهات الطلبة نحو المشاركة في العمل التطوعي.
٣. التعرف على العوامل الاجتماعية المؤثرة على مشاركة الطلبة في العمل التطوعي.

أهمية الدراسة

تتضح أهمية الدراسة في كل من الأهمية العلمية والأهمية العملية، فبالنسبة لأهمية الدراسة علميًا، يمكن للدراسة أن تسهم في إثراء المحتوى العلمي عن العمل التطوعي، وكذلك في إطلاع الباحثين والمتخصصين عن العمل التطوعي، وتفيد في معرفة العوامل الاجتماعية المرتبطة باتجاهات الطلبة نحو مشاركتهم في العمل التطوعي، كونها تعدّ جانبًا مهما في حياه المجتمع، والاستفادة من نتائج الدراسة لقياس اتجاهات الطلبة نحو العمل التطوعي. أما أهمية الدراسة العملية، فتتضح من خلال ما يمكن أن تسهم به من تطبيقات للجهات المعنية بالعمل التطوعي؛ مثل: وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية المسؤولة عن برنامج العمل التطوعي، وأيضًا وزارة الصحة المسؤولة عن برنامج التطوع الصحي، وتُفيد المهتمين والعاملين في المؤسسات التطوعية في معرفة خصائص المتطوعين في العمل التطوعي.

مفاهيم الدراسة

١) مفهوم المشاركة في العمل التطوعي

لتحديد مفهوم المشاركة في العمل التطوعي لابد من تحديد مفهوم العمل التطوعي، إذ أشار ناجي (٢٠١٨م، ص ١٤) إلى أن العمل التطوعي هو "أي عمل يقوم به الإنسان بنفس راضية من دون مقابل مادي أو غير ذلك، وقد يكون عملا خيريا على مستوى المجتمع المحلي أو المجتمع الكبير، سواء كان ذلك بصورة مباشرة أم غير مباشرة أم من خلال تقديم المشورة والنصح".

ويرى الدلابيح (٢٠٢١م، ص ٦) أن العمل التطوعي هو "الجهد أو العمل الذي يقدمه الأفراد أو الجماعات لخدمة المجتمع من دون أي مقابل بهدف إحداث تغيير

إيجابي في المجتمع، ويقدم من خلال الحلول لعدد من المشكلات المجتمعية".

كما يرى الخطيب (٢٠١٠م، ص ١٠) أن العمل التطوعي هو "الجهد أو العمل الذي يقوم به فرد أو جماعة أو تنظيم طواعية واختيارًا بهدف تقديم خدمة للمجتمع، أو لفئة منه من دون توقع جزاء مقابل مجهوده".

ويعرف التطوع في المعجم الوجيز: "تطوع للشيء: زاوله اختياراً" (مجمع اللغة العربية، ١٩٩٤م، ص ٣٩٧).

وعرف ابن منظور التطوع بأنه: "ما تبرع به المرء من ذات نفسه مما لا يلزمه فرضه" (ابن منظور، ١٤١٤هـ، ص ٢٤٣).

وبناء على ذلك يمكن تحديد مفهوم المشاركة في العمل التطوعي إجرائياً بأنها: إسهام الطلبة في تقديم العون والمساعدة في أي مجال من مجالات العمل التطوعي من دون مقابل مادي.

٢) مجالات العمل التطوعي

تتعدد مجالات العمل التطوعي، وتشمل الآتي (السلطان، ٢٠٠٩م، ص ١٥):

- المجال الاجتماعي: ويتضمن: رعاية الطفولة – رعاية المرأة – إعداد تأهيل مدمني المخدرات – رعاية الأحداث – مكافحة التدخين – رعاية المسنين – الإرشاد الأسري – مساعدة المشردين – رعاية الأيتام – مساعدة الأسر الفقيرة.
- المجال التربوي والتعليمي: ويتضمن: محو الأمية – التعليم المستمر – برامج صعوبات التعليم – تقديم التعليم المنزلي للمتأخرين دراسيًا.
- المجال الصحي: ويتضمن: الرعاية الصحية – خدمة المرضى والترفيه عنهم – تقديم الإرشاد النفسي والصحي – التمرين المنزلي – تقديم العون لذوي الإعاقة.
- المجال البيئي: ويتضمن: الإرشاد البيئي – العناية بالمحميات ومكافحة التصحر – العناية بالشواطئ والمتنزهات – مكافحة التلوث.
- مجال الدفاع المدني: ويتضمن: المشاركة في أعمال الإغاثة –الإسهام مع رجال الإسعاف – المشاركة في الكوارث الطبيعية والأزمات.

٣) اتجاهات الطلبة نحو المشاركة في العمل التطوعي

لتحديد مفهوم اتجاهات الطلبة نحو المشاركة في العمل التطوعي، لابد من تحديد مفهوم الاتجاهات، إذ يعرف ابن منظور (١٩٥٢م، ص ٨٣) الاتجاه في لسان العرب بأنه: "التوجه والقصد نحو شيء معين".

ويعرف بدوي (١٩٩٣م، ص ٣) الاتجاه في معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية بأنه: "حالة من الاستعداد أو التأهب العصبي والنفسي تنتظم من خلاله خبرة الشخص وتكون ذات أثر توجيهي أو دينامي على استجابة الفرد لجميع الموضوعات والمواقف التي تثير هذه الاستجابة"، ويضيف بأن "الاتجاهات قد تكون إيجابية أو سلبية كما قد تكون عامة أو نوعية".

والخلاصة أن المقصود بالاتجاهات نحو المشاركة في العمل التطوعي إجرائياً هي: المفاهيم والموضوعات التي تشكل موقف الطلبة نحو المشاركة في العمل التطوعي.

وتتميز الاتجاهات بعدة خصائص أهمها: أنها متفاوتة في الإيجابية والسلبية والحيادية، وأنها ثابته نسبيًا، ولكنها قابلة للتغيير، إذ إن الموضوعات التي تهم الفرد ثابته نسبيا،

ويمكن دراستها وقياسها واستخدمها في التنبؤ بالسلوك، فالاتجاهات تتأثر بسلوك الآخرين، وهي ذات اتجاه دينامي، ومكتسبة من خلال التفاعل مع الآخرين كالأسرة والأصدقاء (القحطاني، ٢٠٢١م، ص ٢٦-٢٧).

وللاتجاهات ثلاثة أبعاد: بعد معرفي وبعد سلوكي وبعد وجداني، فالبعد المعرفي يشمل الأفكار التي تتعلق بمشاركة الطالب نحو العمل التطوعي، والبعد السلوكي يشمل استجابة الطالب نحو العمل التطوعي بالمشاركة أو عدم المشاركة، والبعد الوجداني يشمل المشاعر نحو العمل التطوعي إيجابا أو سلبا.

الإطار النظري للدراسة

النظريات المفسرة للدراسة

١) النظرية اللامعيارية (Anomie)

اللامعيارية هي كلمة فرنسية تشير إلى حالة انهيار البناء الثقافي، وتظهر عندما تنحل الروابط بين المعايير والأهداف الثقافية، والأنومية هي الحالة المقابلة للتضامن الاجتماعي (بدوي، ١٩٩٣م، ص ٢٠).

وقد نمّى دوركايم فكرة اللامعيارية في دراساته وأصبحت تستخدم في تحليل عدد من المشكلات الاجتماعية المشخصة وأعطاها مضمونًا عكس مضمون التضامن الاجتماعي، فإذا كان التضامن الاجتماعي يعبر عن التكامل الأيديولوجي الجمعي، فإن اللامعيارية تعتبر حالة من التخبط، وانعدام الأمن، وفقدان المعايير (غيث، ٢٠٢٢م، ص ٢٣).

واللامعيارية عند دوركايم يمكن ربطها في المشاركة بالعمل التطوعي بمتغيرين هما: التماسك الاجتماعي والضبط الاجتماعي. وسيتم ذكرهما وارتباطهما بموضوع الدراسة فيما ما يأتي:

بالنسبة للتماسك الاجتماعي، يرى بدوي (١٩٩٣م، ص ٣٨٢) بأن التماسك الاجتماعي هو "استقرار النظام الاجتماعي وتوافر التضامن بين أفراده".

ويؤكد دوركايم أن التماسك الاجتماعي صفة للجماعات والتنظيمات والمجتمعات، إذ يوجد نموذجان يؤديان إلى التماسك الاجتماعي؛ النموذج الأول "التضامن الآلي" والذي يعتمد على قاعدة الضمير الجمعي، والنموذج الآخر هو "التضامن العضوي" القائم على الاعتماد المتبادل في المجتمعات ذات التنظيم الأخلاقي، وبهذا فقد ركز دوركايم على التضامن الاجتماعي من خلال اندماج الأفراد في مجموعات اجتماعية لتنظيم حياتهم وفق القيم والعادات المشتركة (بولوداني، ٢٠١٨م، ص ٦٩).

ويرى جانوسكي وويلسون (في شومان،٢٠١٢م، ص ٥٠) أن دوركايم أثر على دراسة التطوعية بصفة أساسية من خلال مفهوم التنشئة الاجتماعية، فيرى أن الانضمام إلى جماعة تطوعية يعد تعبيرا عن التضامن الذي ينتج عن التمسك والالتزام بمجموعة من الالتزامات، ويتم اكتساب الالتزامات أو المعايير وتعلمها بالطريقة نفسها التي يتم من خلالها اكتساب المعايير الأخرى وتعلمها، وذلك بصورة ودية (غير رسمية) من خلال الأسرة والأصدقاء، وبصورة رسمية من خلال المدارس ودور العبادة وأماكن العمل. كما يؤكد أن العلاقات الاجتماعية الحالية للفرد تؤثر على ميله نحو التطوع، إذ إنها توفر فرصًا لانخراط الأفراد في التطوع عن طريق أبنائهم وزملائهم وأصدقائهم.

ويمكن تفسير هذه النظرية كوسيلة لتحقيق العمل التطوعي من خلال تضامن أفراد المجتمع داخل الأسرة ومساعدة بعضهم البعض، وبالتالي يمكن للطلاب والطالبات أن يقوموا بمساعدة الآخرين انطلاقا من شعورهم الداخلي بحب الخير ورغبة منهم في تقديم العون والمساعدة للآخرين من خلال القيم التي اكتسبوها من الأسرة، مما قد يزيد فرص التحاقهم بالأعمال التطوعية من دون مقابل، إيمانا منهم بالمحافظة على وحدة المجتمع وتماسكه، وأن الطلبة الذين لديهم تماسك اجتماعي من خلال التنشئة الاجتماعية قد يكونون أكثر ميلًا إلى التطوع من غيرهم. ولا شك أن الأعمال التطوعية تسهم في زيادة التماسك الاجتماعي بين أفراد المجتمع وتحافظ على استقرار النظام الاجتماعي.

وبالنسبة للضبط الاجتماعي فيُعرف بأنه: "عبارة عن تلك العمليات والإجراءات المقصودة وغير المقصودة التي يتخذها مجتمع ما، أو جزء من هذا المجتمع لرقابة سلوك الأفراد، والتأكد من أنهم يتصرفون وفق المعايير والقيم أو النظم التي رسمت لهم" (بدوي، ١٩٩٣م، ص ٣٨٣).

ويرى بريرلي Brearley أن الضبط الاجتماعي هو "لفظ عام يطلق على تلك العمليات المخططة أو غير المخططة التي يمكن عن طريقها تعليم الأفراد أو إقناعهم أو حتى إجبارهم على التواؤم مع العادات وقيم الحياة السائدة في المجتمع" (كتبخانه، ٢٠١٩م، ص ٢٧٣).

ويمكن تفسير النظرية بأن الفرد لديه قيم ومعايير تجعله يهتم بعمل الخير الذي زود به من خلال تنشئته الاجتماعية من قبل أفراد أسرته لمساعدة الآخرين، وبالتالي فإن الطلاب والطالبات الذين يقومون بالأعمال التطوعية قد اكتسبوا عدد من القيم والمعايير الإيجابية التي امتثلوا إليها طوعا وأخلاقيًا، وأن الطلبة الذين لديهم ضبط اجتماعي قد يكون لديهم اتجاه في ممارسة الأعمال التطوعية من خلال القيم والمعايير المكتسبة، لإن الأعمال التطوعية المبنية على أسس وقواعد إيجابية تسهم في ضبط المجتمع.

٢) النظرية التبادلية

يرى بدوي (١٩٩٣م، ص ١٤٣) أن التبادلية هي "قيام الفرد بإعطاء جانب مما أنتجه في مقابل الحصول على قدر من إنتاج فرد آخر، وقد نشأ التبادل عن التخصص وتقسيم العمل بين الأفراد وقد مُكِّنَ كل منهم من الاستعانة بقدرة إمكانات غيره لتحقيق أكبر قدر ممكن من حاجاته الاقتصادية".

وبيتر بلاو، وهو أحد أهم علماء النظرية التبادلية، يفسر السلوك التبادلي للفرد في تفاعله وعلاقته مع الآخر بالتبادل المادي أو المعنوي، ويحدده على أربعة مراحل هي (في الغريب، ٢٠١٢م، ص ٣٦٣-٣٦٤):

- التعامل اليومي بين الأفراد في الحياة الاجتماعية.
- التعامل الذي يؤدي إلى بروز الاختلاف في مكانات الأفراد ونفوذها.
- التعامل الذي يكتشف من تسلسلها المنظم ومشروعيتها.
- التعامل الذي يقوم على بذر بذور الاختلاف والتغيير الاجتماعي.

ويبنى السلوك التبادلي على النحو الآتي:

- دخول الفرد في نشاط اجتماعي معين متوقع الحصول على مكافأة منه.
- كلما قلت قيمة المكافأة من قبل الفرد لممارسة نشاط اجتماعي معين قل نشاطه التفاعلي.
- كلما زادت قيمة المكافأة المستلمة نتيجة نشاط قام به الفرد تجاه فرد آخر، زاد نشاطه تجاهه بدرجة أكبر.

- إذا حصل الفرد على فائدة أو منفعة في تفاعله مع الآخرين، أوجبه ذلك رد هذه الفائدة كدين لهم، لأنه التزام أدبي أخلاقي.
- يوطد السلوك المتبادل بين فردين علاقة مشتركة تكون بينهما رابطًا موحدًا.
- إذا حصل انحراف تبادلي بين فردين مثل عدم إرجاع الالتزام المكافئ، فإنه يوّلد موقفا سلبيًا ويعد اختراقا لمعايير التبادل.

ويمكن تفسير هذه النظرية بأن الفرد يقوم بعمل ويسعى إلى أن تكون له عوائد ومكاسب إما مادية وإما معنوية تفيده وتنفعه، ويكون ذلك مرهونا باستمرار العوائد والمكاسب التي يحصل عليها جراء أي نشاط اجتماعي متوقع، وبالتالي فإن الطلاب والطالبات عندما يشاركون في الأعمال التطوعية فإن وجود منفعة قد تدفعهم إلى المزيد من الأعمال التطوعية مثل ابتغاء الأجر والمثوبة من الله سبحانه وتعالى، أو الحصول على وظيفة أو مكانة اجتماعية أو على التقدير والاحترام من المجتمع فتحصل هذه المنفعة التبادلية.

إضافة إلى هذه النظريات هناك عدد من العوامل أشار إليها هيرشي في الضبط الاجتماعي والتي قد تؤثر في مشاركة الطلبة نحو العمل التطوعي ويمكن ذكرها فيما يأتي:

- الارتباط: يعدّ هذا العامل من أهم العوامل لدى هيرشي، حيث إنه كلما كانت علاقة الفرد قوية مع الآخرين المحيطين به قلّت نسب ميل الفرد نحو الانحرافات والجرائم، وإذا كان الفرد في عزلة اجتماعية عن الآخرين المحيطين به يميل إلى الانحراف (يونس، ٢٠٢٢م، ص ٧٩)، ويمكن تفسير هذا العامل بأن الطلبة الذين يقومون بالأعمال التطوعية تكون علاقتهم قوية بالمجتمع بسبب ارتباطهم مع الآخرين مما يزيد عدد المتطوعين ويقلل انحرافهم.
- الالتزام: ويقصد به امتثال الفرد واستثماره في جهده ووقته كالتعليم واكتساب خبرة أو مهنة (يونس، ٢٠٢٢م، ص ٧٩)، ويمكن تفسير هذا العامل بأن الطلبة المتطوعين يلتزمون ويمتثلون للأعمال التطوعية، إذ إنهم يسعون إلى الحصول على بناء سمعة طيبة ومكانة اجتماعية في المجال التطوعي، لذا فإنهم يلتزمون بالسلوك السوي أكثر من غيرهم، إذ إن قيامهم بأي سلوك منحرف قد يزعزع سمعتهم ومكانتهم.
- الاندماج: ويقصد به الوقت الذي يقضيه الفرد في الأنشطة المتعارف عليها والاندماج فيها مما يقلل اتجاه الفرد نحو السلوك الانحرافي أو الإجرامي (يونس، ٢٠٢٢م، ص ٨٠)، ويمكن تفسير هذا العامل بأن ذلك يرتبط بالطلبة المتطوعين، إذ يقضون أوقات فراغهم في الأعمال التطوعية، وينعكس ذلك في الابتعاد عن السلوك المنحرف والتفكير فيه.
- الاعتقاد: ويقصد به الالتزام الأخلاقي للفرد بالقيم والأعراف والقوانين الاجتماعية على أنها عادلة ويجب احترامها والإيمان بها. ويعد هذا العامل حاجزاً ومانعاً للانحراف (يونس، ٢٠٢٢م، ص ٨٠)، ويمكن تفسير هذا العامل باعتقاد الطلبة المتطوعين بعدالة قوانين التطوع وأنظمته، إذ تجعلهم يلتزمون ويمتثلون لتلك القوانين، ولو كانوا لا يعتقدون في عدالة تلك القوانين فقد لا يشاركون في الأعمال التطوعية.

وتوصلت دراسة السلطان (٢٠٠٩م) إلى أن أبرز العوامل التي تواجه الشباب الجامعي في عدم مشاركتهم هي عدم الإعلان عن برامج العمل التطوعي، وعدم توافر

مراكز تعريف بالعمل التطوعي في الجامعات، وقلة التعريف بالبرامج التطوعية التي تنظمها المؤسسات الحكومية والأهلية، وعدم توافر برامج لتدريب الشباب على العمل التطوعي.

ويعدّ العمل التطوعي من أهم وسائل المشاركة في النهوض بمكانة المجتمعات في عصرنا الحالي، فمع تعقد ظروف الحياة وتزايد الاحتياجات الاجتماعية، كان لابد من وجود جهات موازنة للجهات الحكومية تكمل الدور الذي تقوم به في تلبيتها، ويعدّ دور العمل التطوعي الفردي والمؤسسي سياقًا أساسيا في معالجة بعض القضايا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وليس تكميليا، وأصبح يضع خططا وبرامج تنموية تحتذي بها الحكومات (عامر والمصري، ٢٠١٦م، ص ١٢٤).

وتكمن أهمية العمل التطوعي في كونه يؤدي ثلاث وظائف رئيسة في المجتمع وهي (عمر، ٢٠١٨م، ص ٢٢٠-٢٢١):

- إكمال الخدمات التي تقدمها المؤسسات الحكومية، والتي لا تلبي احتياجات جميع الأفراد.
- توفير خدمات جديدة قد يصعب على الحكومة تقديمها لما تتسم به المؤسسات التطوعية من مرونة.
- تأدية خدمات لا تقوم بها الدولة لظروف مثل: وجود أنظمة تحد من تدخل الدولة في بعض الشؤون.

الدراسات السابقة

١) الدراسات المحلية

دراسة برقاوي (٢٠٠٨م) بعنوان: "اتجاهات الشباب السعودي نحو العمل التطوعي (دراسة مطبقة على عينة من طلاب وطالبات المرحلة الثانوية بمدينة مكة المكرمة)". هدفت الدراسة إلى وصف اتجاهات الشباب السعودي نحو العمل التطوعي. وقد تم استخدام المنهج الوصفي للدراسة على مجتمع متكون من طلاب وطالبات المرحلة الثانوية بمدينة مكة المكرمة وعددهم (٥٠٠) مبحوث، وتم إجراء مسح اجتماعي عن طريق العينة العشوائية البسيطة، وطبقت أداة الاستبانة لجمع البيانات، وتكونت من ستة محاور هي: مفهوم التطوع، وأهميته وضرورته، ودوافعه، وواقع العمل التطوعي، والمعوقات التي تواجه العمل التطوعي. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها أن أكثر من نصف المبحوثين شاركوا من قبل في الأعمال التطوعية، وعلى رأسها مجال الجمعيات الخيرية، والأنشطة الطلابية، ويرون أن التطوع يساعد في تعميق مفاهيم الإسلام في الحث على الخير والبر لتنمية روح التعاون وحب المساعدة، وأن أبرز المعوقات من وجهة نظر الشباب هي: عدم وجود أنظمة وأساليب كافية، وعدم وجود برامج تدريبية خاصة بالتطوع.

دراسة السلطان (٢٠٠٩م) بعنوان: "اتجاهات الشباب الجامعي الذكور نحو العمل التطوعي (دراسة تطبيقية على جامعة الملك سعود)". هدفت الدراسة إلى الكشف عن اتجاهات الشباب الجامعي نحو ممارسة العمل التطوعي، وماهية الأعمال التطوعية التي يرغبون في ممارستها، وكذلك تحديد المعوقات التي تحول دون التحاق الشباب الجامعي بالأعمال التطوعية. واستخدم الباحث مدخلين من مداخل المنهج الوصفي هما: مدخل الدراسات الوثائقية لتوضيح الخلفية النظرية للعمل التطوعي، ومدخل المسح الاجتماعي بالعينة لاستقصاء اتجاهات الشباب الجامعي نحو العمل التطوعي. وتكون مجتمع الدراسة من الطلاب الذكور بجامعة الملك سعود، وتم تطبيق أداة الاستبانة على عينة عشوائية متكونة من

(٣٧٣) طالبًا. وأوضحت نتائج الدراسة أن متوسط ممارسة الشباب الجامعي للعمل التطوعي ضعيف جدا، في حين أن الاتجاهات نحو العمل التطوعي إيجابية، إذ جاءت مساعدة ورعاية الفقراء والمحتاجين أولى المجالات التي يرغب الشباب الجامعي المشاركة فيها، تليها زيارة المرضى، ثم المشاركة في الإغاثة الإنسانية ورعاية المعوقين، ثم الحفاظ على البيئة ومكافحة المخدرات والتدخين. وتمثلت أبرز المعوقات في عدم الإعلان عن برامج العمل التطوعي، وعدم توافر مراكز التعريف بالعمل التطوعي بالجامعات، وقلة المؤسسات الداعمة لبرامج العمل التطوعي. وأشارت نتائج الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات الشباب الجامعي نحو محاور ممارسة العمل التطوعي، وتعزى الأساليب والآليات اللازمة لتفعيل مشاركة الشباب في العمل التطوعي إلى متغير (الكلية – التخصص).

دراسة الفواز (٢٠١٩م) بعنوان: "مشاركة الشباب السعودي في العمل التطوعي في ضوء رؤية المملكة (٢٠٣٠)". هدفت الدراسة إلى تحديد واقع مشاركة الشباب السعودي في العمل التطوعي، وتحديد أنواع ومعوقات مشاركة الشباب السعودي في العمل التطوعي، والتعرف على المقترحات التخطيطية لتفعيل مشاركة الشباب السعودي في العمل التطوعي. وتكون مجتمع الدراسة من طلاب وطالبات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وعددهم (٣٠٠) طالب، واعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي عن طريق العينة العشوائية الطبقية، وطبقت الدراسة أداة الاستبانة. وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: أن مشاركة الشباب السعودي بالعمل التطوعي تزيد من شعورهم بالانتماء للوطن، وأن مشاركتهم نتيجة لرغبة شخصية، وأن أبرز أنواع المشاركة في العمل التطوعي هي الإسهام في خدمة ضيوف الرحمن خلال فترة الحج، وخدمة المعتمرين خلال شهر رمضان المبارك، والإسهام مع الجهات المختصة أثناء الأزمات والكوارث، وأن أبرز المعوقات التي تواجه الشباب في العمل التطوعي هي: انشغال الشباب بالدراسة، وغياب تشجيع الأسرة للمشاركة، وعدم وجود حوافز تشجيعية للمتطوعين.

دراسة العتيبي وآخرين (٢٠٢٠م) بعنوان: "اتجاهات طلبة جامعة حائل نحو العمل التطوعي وسبل تفعيله ضمن رؤية (٢٠٣٠) في ضوء بعض المتغيرات". هدفت الدراسة إلى التعرف على اتجاهات طلبة جامعة حائل نحو العمل التطوعي، وسبل تفعيله ضمن رؤية (٢٠٣٠)، والكشف عن وجود فروق في تقديرات أفراد عينة الدراسة وفقًا لمتغيرات الدراسة. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتكون مجتمع الدراسة من طلاب وطالبات جامعة حائل على عينة عشوائية قوامها (١١٧٢) طالبًا وطالبة، وطبقت أداة الاستبانة. وأظهرت الدراسة عددا من النتائج أهمها أن أبرز دوافع ممارسة العمل التطوعي تعزيز انتماء الطلبة وولائهم للوطن، واكتساب المتطوع خبرة في المجال العملي، وأن العمل التطوعي يؤدي إلى تفاعل الشباب مع قضايا ومشكلات المجتمع، ويساعد في استثمار وقت الفراغ. أما أهم معوقات ممارسة الطالب للعمل التطوعي فهي: انشغال الطلبة بالواجبات والتكاليف بالمقررات الدراسية خلال العام الدراسي، وافتقاد الطلبة للحوافز المادية والمعنوية للمشاركة في الأعمال التطوعية، وعدم وجود ساعات فراغ في جدول الطالب للمشاركة في الأعمال التطوعية.

دراسة القحطاني (٢٠٢١م) بعنوان: "اتجاهات طالبات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية نحو

العمل التطوعي". هدفت الدراسة إلى التعرف على دوافع ومجالات العمل التطوعي لدى طالبات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وبيان الاتجاهات للمكونات المعرفية، والوجدانية، والسلوكية، والتعرف على أهم المعوقات التي تحول بين الطالبات وبين العمل التطوعي، وسبل التغلب عليها. وتكون مجتمع الدراسة من طالبات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية على عينة قوامها (٣٧٤) طالبةً. واستخدمت الباحثة في هذه الدراسة المنهج الوصفي بشقيه (الاستقرائي- والمسحي)، وأداة الاستبانة. وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: أن الأعمال التطوعية تشجع الطالبات على تنمية الجوانب الإنسانية والاجتماعية، وتساعدهن على تنمية الانتماء والولاء للوطن وعلى الإحساس بأهمية المشاركة الاجتماعية، وتزيدهن من تحمل المسؤولية وتنمي فيهن روح المشاركة والعمل بروح الفريق. ومن دوافع العمل التطوعي لدى الطالبات أنه يسهم على زيادة الانسجام والتناغم بين الطالبات، وتنمية المهارات والقدرات الشخصية. وأن الأعمال التطوعية تساعدهن على ملء أوقات الفراغ فيما ينفعهن، وأن أبرز المعوقات التي تواجه الطالبات تتمثل في: تعارض أوقات الدراسة مع الأعمال التطوعية، وقلة الوقت لممارستها. ومن سبل التغلب على المعوقات وضع خطط وبرامج واضحة للعمل التطوعي، وتمكين الطالبات من وضع الخطط والبرامج التي تساعد على زيادة الأعمال التطوعية وفاعليتها.

٢) الدراسات العربية

دراسة ابن عودة (٢٠١٧) بعنوان: "المعوقات التي تعترض مشاركة الشباب الجامعي في العمل التطوعي". هدفت الدراسة إلى رصد العوامل والأسباب التي تعيق مشاركة الشباب الجامعي في العمل التطوعي، وتحديد المقترحات لتشجيع الشباب الجامعي على العمل التطوعي. وتكون مجتمع الدراسة من طلاب وطالبات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة حسيبة بن علي بالشلف، وعددهم (٤٣٥) طالبا وطالبة، وتعد الدراسة من الدراسات الوصفية التي اعتمد فيها الباحث على منهج الدراسات الوثائقية لتوضيح الخلفية النظرية، ومدخل المسح الاجتماعي بالعينة. وطبقت الدراسة أداة الاستبانة لجمع البيانات. وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: وجود عدة عوامل مسببة لقلة نسبة مشاركة الشباب في العمل التطوعي وهي: انخفاض مستوى ثقافة الشباب والمجتمع ككل حول العمل التطوعي، وعدم وجود تشجيع على ممارسة العمل التطوعي لدى المجتمع والقيادات الاجتماعية، والانشغال بقضاء وقت الفراغ في الاجتماعات والأنشطة الشبابية الأخرى التي يفضلها الشباب عن المشاركة في الأعمال التطوعية، وضعف الاهتمام الإعلامي بالتطوع، وضعف التنشئة الأسرية والمدرسية على التطوع وفوائده للفرد والمجتمع ككل.

دراسة البكار وآخرين (٢٠١٧م) بعنوان: "معوقات العمل التطوعي لدى الشباب الجامعي في الجامعة الأردنية". هدفت الدراسة إلى التعرف على معوقات العمل التطوعي لدى الشباب الجامعي في الجامعة الأردنية، من خلال الشباب الجامعي نفسه، وثقافة المجتمع، والبيئة، والمؤسسات الاجتماعية. ولتحقيق ذلك أجريت دراسة مسحية على جميع الطلبة المسجلين للفصل الثاني في الجامعة والبالغ عددهم (١٨٩) طالبًا وطالبة، وطبقت الدراسة أداة الاستبانة. وكشفت نتائج الدراسة أن معوقات العمل التطوعي لدى طلبة الجامعة تعود إلى الطالب نفسه بسبب افتقار الطلبة للتدريب

على ممارسة الأعمال التطوعية، والجهل بالأماكن التي يمارس فيها العمل التطوعي، وأن المعوقات المرتبطة بثقافة المجتمع تتمثل في كون المجتمع لا يعطي للمتطوعين قيمة اجتماعية عالية، وبالنسبة للمعوقات المرتبطة بالبيئة الجامعية فيتمثل أبرزها في خلو المناهج الجامعية من التأكيد على أهمية العمل التطوعي، فيما تتمثل أهم المعوقات المرتبطة بالمؤسسات الاجتماعية في عدم اهتمام العاملين بالمؤسسات الاجتماعية بالتطوع، والطلبة المتطوعين.

٣) الدراسات الأجنبية

دراسة Arthur (2011) بعنوان: "اكتشاف العوامل التي تؤثر على الشباب المتطوعين الذين يقدمون خدمات غير مباشرة". هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل التي تؤثر على ممارسة الشباب للعمل التطوعي، خصوصا الذين يقومون بخدمات تطوعية غير مباشرة وكذلك الأنشطة المتعلقة بنشر الوعي وجمع التبرعات، والتعرف على المشكلات والتحديات التي يواجهها الشباب أثناء القيام بهذه الأنشطة، وتكون مجتمع الدراسة من عينة من شباب متطوعين من خمس منظمات تطوعية مختلفة في تورنتو الكبرى، وعددهم (١٠) أشخاص. واستخدم الباحث المنهج الوصفي، وطبقت الدراسة أداة المقابلة للتعرف العوامل المؤثرة على ممارسة الأنشطة التطوعية والتحديات التي تتم مواجهتها أثناء ممارستها. وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها أن التحديات التي يواجهها الشباب المتطوعون هي غموض الدور الذي يقومون به، وغياب التمكين لهم، واختلال التوازن في توزيع السلطات والنفوذ بين المتطوعين والمسؤولين في إدارة هذه الأنشطة.

التعقيب على الدراسات السابقة

تم فيما سبق استعراض عدد من الدراسات السابقة المحلية والعربية والأجنبية، وأُجريت عن العمل التطوعي خلال الفترة من عام ٢٠٠٨م إلى عام ٢٠٢١م، وهدفت كل الدراسات السابقة إلى دراسة العمل التطوعي، وهو ما يؤكد اهتمام الباحثين والمختصين في مجال العمل التطوعي وأهميته في المجتمع. وهدفت دراستان من الدراسات السابقة على دراسة اتجاهات الطلاب والطالبات الجامعيين مثل: دراسة العتيبي وآخرين (٢٠٢٠م) ودراسة السلطان (٢٠٠٩م)، أما دراسة القحطاني (٢٠٢١م) فقد اهتمت باتجاهات الطالبات الجامعيات فقط، في حين اهتمت دراسة برقاوي (٢٠٠٨م) بدراسة اتجاهات طلاب وطالبات المرحلة الثانوية. وأما دراسة الفواز (٢٠١٩م) فاهتمت بواقع مشاركة الطلاب والطالبات الجامعيين بالعمل التطوعي، واهتمت دراسة ابن عودة (٢٠١٧م) ودراسة البكار (٢٠١٧م) بدراسة معوقات العمل التطوعي على الشباب الجامعي، بينما اهتمت دراسة Arthur (2011) بدراسة العوامل التي تؤثر على الشباب المتطوعين. أما الدراسة الحالية فهي تشترك مع الدراسات السابقة في أن جميعها درست العمل التطوعي، واستخدمت المنهج المسحي، والاستبانة كأداة للدراسة، ما عدا دراسة Arthur (2011) فقد استخدمت المقابلة كأداة للدراسة، كما أنا جميع الدراسات تم تطبيقها في المجتمع الأكاديمي، ما عدا دراسة برقاوي (٢٠٠٨م) ودراسة Arthur (2011) ، واتفقت جميع الدرسات السابقة على أن هناك معوقات وتحديات وعوامل تؤثر على المتطوعين والعاملين في المجال التطوعي وتحول دون التحاق المتطوعين بالأعمال التطوعية، وتختلف المعوقات باختلاف مجتمع

الدراسة. وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في كونها تسعى إلى التعرف على العوامل الاجتماعية المرتبطة باتجاهات ومشاركة الطلبة في العمل التطوعي والعوامل التي تؤثر على مشاركتهم في الأعمال التطوعية، ومعرفة المقترحات المناسبة لتعزيز مشاركتهم. وتختلف أيضًا في مجتمع الدراسة الذي يتمثل في عينة من الطلاب والطالبات المنتظمين بمرحلة البكالوريوس بقسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية في كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

فروض الدراسة

١) هناك علاقة بين اتجاهات الطلبة نحو المشاركة في العمل التطوعي ومتغير العمر.

٢) هناك علاقة بين اتجاهات الطلبة نحو المشاركة في العمل التطوعي ومتغير التخصص الدراسي.

٣) هناك علاقة بين اتجاهات الطلبة نحو المشاركة في العمل التطوعي ومتغير المستوى الدراسي.

٤) هناك علاقة بين اتجاهات الطلبة نحو المشاركة في العمل التطوعي ومتغير الجنس.

٥) هناك علاقة بين اتجاهات الطلبة نحو المشاركة في العمل التطوعي والتدين.

٦) هناك علاقة بين اتجاهات الطلبة نحو المشاركة في العمل التطوعي والتماسك الأسري.

٧) هناك علاقة بين اتجاهات الطلبة نحو المشاركة في العمل التطوعي والضبط الأسري.

٨) هناك علاقة بين اتجاهات الطلبة نحو المشاركة في العمل التطوعي والضبط الذاتي.

٩) هناك علاقة بين اتجاهات الطلبة نحو المشاركة في العمل التطوعي والعائد المادي أو المعنوي على المتطوع.

الإجراءات المنهجية للدراسة

أولا: منهج الدراسة

تعدّ هذه الدراسة من الدراسات الوصفية في الكشف عن العوامل الاجتماعية المرتبطة باتجاهات الطلبة نحو المشاركة في العمل التطوعي، والتي تعتمد بشكل رئيس على جمع الحقائق وتحليلها وتفسيرها، واعتمد الباحث على اختيار منهج المسح الاجتماعي بالعينة.

ثانيا: مجتمع الدراسة والعينة

يتكون مجتمع الدراسة من الطلبة الذكور والإناث المنتظمين في مرحلة البكالوريوس بقسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية في كلية العلوم الاجتماعية، بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الفصل الدراسي الثالث للعام الدراسي ١٤٤٤ هـ، وتم اختيار عينة الدراسة الممثلة لمجتمع الدراسة بطريقة قصدية باستخدام عينة كرة الثلج لطلاب وطالبات قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية في كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، إذ تمثلت في عينة عشوائية مقدارها (٢٠٠) مفردة من طلاب وطالبات مرحلة البكالوريوس من مختلف المستويات لاستقصاء اتجاهاتهم حول موضوع الدراسة.

ثالثا: أداة جمع البيانات

اعتمدت هذه الدراسة على أداة الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات، وذلك لتحقيق أهدافها، وتعدّ هذه الأداة أنسب أدوات البحث العلمي، وتم تصميمها إلكترونيا عبر رابط إلكتروني؛ للوصول إلى العينة المطلوبة بشكل أسهل، وخصوصا للطالبات لصعوبة الوصول إليهن في حال كون الاستبانة ورقية، إذ يمكن للمبحوث الإجابة عن الاستبانة في أي وقت، سواء كان خارج الجامعة أم داخلها.

رابعا: متغيرات الدراسة

تم ذكر اختبار الصدق والثبات للمتغير التابع وجميع المتغيرات المستقلة، من خلال احتساب معامل ألفا كروبناخ ومعامل الارتباط المصحح وذلك باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS.

(أ) صدق أداة الدراسة

تم عرض الاستبانة على عدد من المحكمين المتخصصين في علم الاجتماع من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، لإبداء آرائهم عن مدى ووضوح فقرات الاستبانة، إذ تم إجراء بعض التعديلات التي أوصى بها المحكمين من حذف وتعديل في صياغة بعض الفقرات، وتم اعتماد الفقرات والعبارات التي أجمع عليها غالبية المحكمين.

(ب) ثبات أداة الدراسة

لمعرفة صدق أداة الدراسة، ومدى الاتساق الداخلي للأداة، تم إجراء معامل ألفا كرونباخ للثبات ومعامل الارتباط المصحح لجميع فقرات مقاييس الدراسة.

المتغيرات التابعة: تشمل أربعة متغيرات:

(أ) اتجاهات الطلبة نحو المشاركة في العمل التطوعي: وهو المتغير التابع الرئيس في هذه الدراسة، ويقصد به موقف المبحوث حول العمل التطوعي، وموقفه حول المشاركة في العمل التطوعي، وقد تم قياس هذا المتغير باستخدام مقياس يتكون من تسع فقرات، وصياغة فقرة ٦ و١٠ لقياس الاتجاهات السلبية، وتم ترميزه كالآتي: نعم = ١، لا = ٢، وأما باقي الفقرات فتمت صياغتها لقياس الاتجاهات الإيجابية، وتم ترميزه كالآتي: نعم = ٢، لا = ١، وجمعت جميع فقرات المقياس لكل مبحوث، وقسمت على عدد العبارات لتشكل درجة الاتجاهات حول المشاركة في العمل التطوعي.

(ب) المشاركة في الأعمال التطوعية: تم سؤال المبحوثين: هل سبق أن شاركوا في الأعمال التطوعية؟، وتم ترميز الفقرات كالآتي: نعم =١، لا =٢.

(ج) عدد مرات التطوع: تم سؤال المبحوثين الذين أجابوا بـ(نعم) بسؤال مفتوح: كم عدد المرات التي شاركوا فيها في الأعمال التطوعية؟

(د) الرغبة في التطوع: تم سؤال المبحوثين عن رغبتهم في التطوع، وتم ترميز الإجابات كالآتي: ١ = نعم، ٢ = إلى حد ما، ٣ = لا.

جدول (١). تحليل الثبات لفقرات مقياس اتجاهات الطلبة نحو المشاركة في العمل التطوعي

م	العبارة	معامل الارتباط المصحح	ألفا إذا حذفت العبارة
١	العمل التطوعي مهم للمجتمع.	٠,٢٩٨	٠,٧٥٩
٢	سبق أن فكرت في أن ألتحق بعمل تطوعي.	٠,٣٨١	٠,٧٥٠
٣	لدي اطلاع على الفرص التطوعية المتاحة في المجتمع.	٠,٥٦٧	٠,٧٢٣
٤	أشعر بالرضا عندما أفكر أو أقوم بعمل تطوعي أو أساعد الآخرين.	٠,٣٥٩	٠,٧٥٣

جدول (١). تحليل الثبات لفقرات مقياس اتجاهات الطلبة نحو المشاركة في العمل التطوعي

م	العبارة	معامل الارتباط المصحح	ألفا إذا حذفت العبارة
٥	سبق لي التواصل مع جهات تطوعية للمشاركة في أعمال تطوعية.	٠,٦٦١	٠,٧٠٨
٦	العمل التطوعي عمل ممل.	-٠,٠٥٠	٠,٧٩٤
٧	سبق لي البحث عن فرص تطوعية.	٠,٦٣٩	٠,٧١٤
٨	أعرف الإجراءات المطلوبة للمشاركة في عملٍ تطوعي.	٠,٦٩١	٠,٧٠٣
٩	سبق أن شاركت في عمل تطوعي.	٠,٤٨١	٠,٧٣٥
١٠	العمل التطوعي عمل مرهق.	٠,٠٢١	٠,٧٩٤
١١	لدي معرفة واطلاع بمجالات العمل التطوعي المختلفة.	٠,٥٥٠	٠,٧٢٥
معامل ألفا =٠,٧٦٢			

يتضح من جدول رقم (١) أن مقياس اتجاهات الطلبة نحو المشاركة في العمل التطوعي يتمتع بدرجة مرتفعة من الثبات، إذ بلغت قيمة معامل ألفا ٠,٧٦٢، ولكن اتساق الفقرة ٦ و١٠ ضعيف، إذ بلغ -٠,٥٠ للفقرة ٦، و٠,٠٢١ للفقرة ١٠، وأما بقية الفقرات فلا تقل عن ٠,٢٩٨، وبحذف الفقرتين السادسة والعاشرة تحسنت قيمة معامل ألفا لتصبح ٠,٠٧٩٤ كما أن الاتساق الداخلي للمقياس جيد.

البيانات الأولية: وتشمل كالآتي:

١) الجنس: يتكون من فقرتين، وتم ترميز الإجابات كالآتي: ذكر = ١، أنثى = ٢.

٢) الحالة الاجتماعية: يتكون من خمس فقرات، وتم ترميز الإجابات كالآتي: لم يسبق لي الزواج =١، متزوج/متزوجة =٢، مطلق/مطلقة =٣، أرمل/أرملة =٤، منفصل/منفصلة =٥.

٣) العمر: تم سؤال المبحوث بسؤال مفتوح ليضع عمره.

٤) الدخل الشهري للأسرة: تم سؤال المبحوث بسؤال مفتوح ليضع إجمالي الدخل للأسرة.

٥) العمل: تم سؤال المبحوث هل لديه عمل، وتم ترميز الإجابات كالآتي: نعم =١، لا =٢.

٦) التخصص الدراسي: ويتكون من فقرتين، وتم ترميز الإجابات كالآتي: علم اجتماع =١، خدمة اجتماعية =٢.

٧) المستوى الدراسي: ويتكون من عشر فقرات من المستوى الأول إلى المستوى العاشر، وتم ترميز الإجابات من ١ إلى ١٠ مثل عدد المستويات.

العوامل الاجتماعية وتشمل كالآتي:

١) مقياس سبب الاهتمام بالتطوع: تم قياس هذا المتغير باستخدام مقياس يتكون من سبع فقرات، وتمت صياغة جميع إجابات الفقرات بشكل إيجابي كالآتي: نعم =٣، إلى حد ما =٢، لا =١. وأُستخدم هذا المقياس لمعرفة أسباب تطوع الطلبة في الأعمال التطوعية. وجمعت جميع فقرات المقياس لكل مبحوث وقسمت على عدد العبارات لتشكل درجة اهتمامهم بالتطوع.

٢) مقياس مجال التطوع: تم قياس هذا المتغير باستخدام مقياس يتكون من ثمان فقرات، وتمت صياغة جميع إجابات الفقرات بشكل إيجابي كالآتي: شاركت في هذا المجال =٢، لم أشارك في هذا المجال =١. وأُستخدم هذا المقياس لمعرفة أكثر مجالات التطوع لدى الطلبة في الأعمال التطوعية. وجمعت جميع فقرات المقياس لكل مبحوث وقسمت على عدد العبارات لمعرفة المجال الذي شارك فيه المبحوث.

٣) مقياس حافز التطوع: تم قياس هذا المتغير باستخدام مقياس يتكون من ست فقرات، وتمت صياغة جميع إجابات الفقرات بشكل إيجابي كالآتي: نعم =٣، إلى حد ما =٢، لا=١. وأُستخدم هذا المقياس من خلال النظرية التبادلية لبيتر بلاو. وجمعت جميع فقرات المقياس لكل مبحوث وقسمت على عدد العبارات لتشكل درجة حافز تطوعهم.

٤) مقياس التماسك الأسري: تم قياس هذا المتغير باستخدام مقياس يتكون من اثنتي عشرة فقرة، وتمت صياغة جميع إجابات الفقرات بشكل إيجابي كالآتي: موافق =٣، إلى حد ما =٢، غير موافق =١. وأُستخدم هذا المقياس من خلال نظرية دوركايم في التماسك الاجتماعي. وجمعت جميع فقرات المقياس لكل مبحوث وقسمت على عدد العبارات لتشكل درجة التماسك الأسري لدى المبحوثين.

٥) مقياس التدين: تم قياس هذا المتغير باستخدام مقياس يتكون من ثمان فقرات، وتمت صياغة فقرة ٢ بشكل سلبي وتم ترميزه كالآتي: نعم = ١، أحيانا = ٢، لا = ٣ وأما باقي الفقرات فتمت صياغتها بشكل إيجابي وتم ترميزه كالآتي: نعم = ٣، أحيانا =٢ لا = ١. وأُستخدم هذا المقياس لقياس مستوى العلاقة بين اتجاهات الطلبة ومقياس التدين ومدى ارتباطهما. وجمعت جميع فقرات المقياس لكل مبحوث وقسمت على عدد العبارات لقياس درجة التدين، وارتباطه بمشاركتهم في العمل التطوعي.

٦) الضبط الأسري: تم قياس هذا المتغير باستخدام مقياس يتكون من تسع فقرات، وتمت صياغة فقرة ٧ و ١١ بشكل سلبي وتم ترميزه كالآتي: موافق =١، إلى حد ما =٢، غير موافق =٣. وأما باقي الفقرات فتمت صياغتها بشكل إيجابي وتم ترميزه كالآتي: موافق =٣، إلى حد ما =٢، غير موافق =١. وأُستخدم هذا المقياس من خلال نظرية دوركايم في الضبط الاجتماعي. وجمعت جميع فقرات المقياس لكل مبحوث وقسمت على عدد العبارات لتشكل درجة الضبط الأسري.

٧) الضبط الذاتي: تم قياس هذا المتغير باستخدام مقياس يتكون من عشر فقرات، وتمت صياغة فقرة ١ و ٤ بشكل إيجابي وتم ترميزه كالآتي: موافق =٣، إلى حد ما =٢، غير موافق =١. وأما باقي الفقرات فتمت صياغتها بشكل سلبي وتم ترميزه كالآتي: موافق =١، إلى حد ما =٢، غير موافق =٣. وأُستخدم هذا المقياس من خلال نظرية هيرشي في الضبط الاجتماعي. وجمعت

جميع فقرات المقياس لكل مبحوث، وقسمت على عدد العبارات لتشكل درجة الضبط الذاتي.

جدول (٢). تحليل الثبات للمتغيرات المستقلة

م	المتغيرات	عدد العبارات	معامل الثبات
١	سبب الاهتمام بالتطوع	٧	٠،٧٣٢
٢	مجال التطوع	٨	٠،٨٠٣
٣	حافز التطوع	٦	٠،٧٤٦
٤	التماسك الأسري	١٢	٠،٨٧٨
٥	التدين	٨	٠،٧٦٠
٦	الضبط الأسري	٩	٠،٦٩٨
٧	الضبط الذاتي	١٠	٠،٨٢٩

نلاحظ من النتائج الواردة في الجدول أعلاه أن قيمة معامل الثبات لمتغير سبب الاهتمام بالتطوع (٠،٧٣٢)، وهي قيمة مرتفعة، وبلغت قيمة معامل الثبات لمتغير مجال التطوع (٠،٨٠٣) وهو معامل ثبات قوي، وبلغت قيمة معامل ثبات متغير حافز التطوع (٠،٧٤٦)، وهو معامل ثبات مرتفع، في حين بلغت قيمة معامل ثبات متغير التماسك الأسري (٠،٨٧٨)، وهو معامل ثبات قوي، وبلغت قيمة معامل الثبات لمتغير التدين (٠،٧٦٠)، وهي قيمة مرتفعة، وبلغت قيمة ثبات الضبط الأسري (٠،٦٩٨)، وهي قيمة متوسطة، وبلغت قيمة معامل الثبات لمتغير الضبط الذاتي (٠،٨٢٩)، وهو معامل ثبات قوي.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم استبعاد العبارات التي كان ارتباطها بالمقياس سلبيا أو أقل من ٠،٢٠ ليكون الاتساق لمعامل الثبات أكثر تناسقا وانسجاما.

ومن خلال نتائج تحليل الجدول السابق يتضح أن معامل الثبات للمتغيرات المستقلة يتمتع بدرجة مرتفعة من الثبات، وبناء عليه يكون مستوى الثبات ملائما ويمكن استخدامه.

الأساليب الإحصائية المستخدمة

تم في هذه الدراسة استخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)، وذلك لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، فقد تم استخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

١) التكرارات والنسب والمتوسط الحسابي لوصف وتوضيح اتجاهات الطلبة نحو المشاركة في العمل التطوعي.

٢) تحليل ألفا والارتباط المصحح، للكشف عن ثبات وصدق المقياس واتساقه الداخلي لمقاييس الدراسة.

٣) اختبار (ت) للعينات المستقلة، لقياس الفروق بين المتوسطات بين اتجاهات الطلبة نحو المشاركة في العمل التطوعي والعينات المستقلة.

٤) معامل ارتباط بيرسون، لوصف العلاقة بين اتجاهات الطلبة نحو المشاركة في العمل التطوعي ومقاييس الدراسة.

٥) تحليل التباين الأحادي (اختبار ف)، لتوضيح الفروق بين اتجاهات الطلبة نحو المشاركة في العمل التطوعي وبين العوامل الاجتماعية.

٦) تحليل الانحدار الخطي المتعدد، لمعرفة تأثير العوامل الاجتماعية في اتجاهات الطلبة نحو المشاركة في العمل التطوعي.

نتائج الدراسة

أولاً: تحليل التباين في المتغيرات التابعة

في هذا الجزء سيتم ذكر التوزيع التكراري والنسبي للمتغيرات التابعة للدراسة وهي: المشاركة في التطوع،

وعدد مرات المشاركة في التطوع، والرغبة في التطوع، واتجاهات الطلبة نحو المشاركة في العمل التطوعي.

(أ) **المشاركة في التطوع:** للإجابة عن الهدف الأول من الدراسة، تم سؤال المبحوثين: هل سبق أن شاركوا في الأعمال التطوعية؟، وتم ترميز الفقرات كالآتي: نعم =١، لا =٢.

جدول (٣). توزيع المبحوثين حسب المشاركة في الأعمال التطوعية

متغير الجنس	نعم	لا	العدد	%
ذكر	٥٣	٤٧	١٠٠	٥٠
أنثى	٥١	٤٩	١٠٠	٥٠
العدد	١٠٤	٩٦	١٠٠	١٠٠
%	٥٢	٤٨	٢٠٠	

يوضح جدول رقم (٣) أن ٥٣ من الذكور و ٥١ من الإناث مجموعهم ١٠٤ مبحوثين، ويمثلون ما نسبته ٥٢٪ من العينة سبقت لهم المشاركة في أعمال تطوعية، وأن ٤٧ من الذكور و٤٩ من الإناث مجموعهم ٩٦ مبحوثا، ويمثلون ما نسبته ٤٨٪ من العينة لم تسبق لهم المشاركة في أعمال تطوعية. وتبين أن أكثر من نصف أفراد العينة وعددهم ١٠٤ من الذكور والإناث سبقت لهم المشاركة في الأعمال التطوعية. وهذه النتائج تتوافق مع نتائج دراسة برقاوي (٢٠٠٨م) بأن أكثر من نصف المبحوثين شاركوا من قبل في الأعمال التطوعية.

(ب) **مرات المشاركة في التطوع:** تم سؤال المبحوثين الذين أجابوا بـ(نعم) في السؤال السابق، وتم بسؤال مفتوح وهو: كم عدد المرات التي شاركت فيها بالأعمال التطوعية؟، فأجاب ٩٣ مبحوثا منهم من أصل ١٠٤ الذين سبقت لهم المشاركة في الأعمال التطوعية وكتبوا عدد مرات تطوعهم.

جدول (٤). عدد مرات المشاركة في التطوع

		ذكر	أنثى	%
١	تطوعت مرة واحدة	١٣	١٣	٢٨
٢	تطوعت مرتين	٩	١٣	٢٣,٧
٣	تطوعت ثلاث مرات	١٢	٥	١٨,٣
٤	تطوعت أربع مرات	٣	١٠	١٤
٥	تطوعت خمس مرات وأكثر	٨	٧	١٦،٣
المجموع		٤٥	٤٨	١٠٠

يوضح جدول رقم (٤) أن الذين تطوعوا مرة واحدة من الذكور ١٣ ومن الإناث ١٣ مجموعهم ٢٦ ويمثلون ما نسبته ٢٨٪، والذين تطوعوا مرتين من الذكور ٩ ومن الإناث ١٣ مجموعهم ٢٢ ويمثلون ما نسبته ٢٣,٧٪، والذين تطوعوا ثلاث مرات من الذكور ١٢ ومن الإناث ٥ مجموعهم ١٧ ويمثلون ١٨,٣٪، والذين تطوعوا أربع مرات من الذكور ٣ ومن الإناث ١٠ ومجموعهم ١٣ ويمثلون ١٤٪، والذين تطوعوا خمس مرات وأكثر من الذكور ٨ ومن الإناث ٧ مجموعهم ١٥ ويمثلون ١٦،٣٪.

(ج) **الرغبة في التطوع:** تم سؤال المبحوثين عن رغبتهم في التطوع، وتم ترميز الفقرات كالآتي: نعم =١، إلى حد ما =٢.

جدول (٥). توزيع المبحوثين حسب الرغبة في التطوع:

متغير الجنس	نعم	إلى حد ما	لا	العدد	%
ذكر	٤٦	٤٩	٥	١٠٠	٥٠
أنثى	٦٨	٢٧	٥	١٠٠	٥٠
العدد	١١٤	٧٦	١٠	١٠٠	١٠٠
%	**٥٧**	**٣٨**	**٥**	**٢٠٠**	

يتبين من الجدول أعلاه أن ٤٦ من الذكور و٦٨ من الإناث ومجموعهم ١١٤ مبحوثا ويمثلون ما نسبته ٥٧٪ من العينة لديهم رغبة في التطوع، و٤٩ من الذكور و٢٨ من الإناث ومجموعهم ٧٦ ويمثلون ما نسبته ٣٨٪ من العينة يرغبون في التطوع إلى حد ما، وأما ٥ من الذكور و٥ من الإناث ومجموعهم ١٠ من المبحوثين ويمثلون ما نسبته ٥٪ من العينة ليست لديهم رغبة في التطوع.

(د) اتجاهات الطلبة نحو المشاركة في العمل التطوعي:

للإجابة عن الهدف الثاني من الدراسة، تم سؤال المبحوثين عن موقفهم واتجاهاتهم حول المشاركة في العمل التطوعي وعن العمل التطوعي، وتم صياغة فقرة ٦ و١٠ لقياس الاتجاهات السلبية، وتم ترميزه كالآتي: نعم = ١، لا = ٢. وتم صياغة باقي الفقرات لقياس الاتجاهات الإيجابية وتم ترميزه كالآتي: نعم = ٢، لا = ١.

جدول (٦). اتجاهات الطلبة نحو المشاركة في العمل التطوعي

م	العبارات	نعم		لا		المجموع	
		العدد	%	العدد	%	العدد	%
١	العمل التطوعي مهم للمجتمع.	١٩٢	٩٦	٨	٤	٢٠٠	١٠٠
٢	سبق أن فكرت بأن ألتحق بعمل تطوعي.	١٨٢	٩١	١٨	٩	٢٠٠	١٠٠
٣	لدي اطلاع على الفرص التطوعية المتاحة في المجتمع.	١٢٨	٦٤	٧٢	٣٦	٢٠٠	١٠٠
٤	أشعر بالرضا عندما أفكر أو أقوم بعمل تطوعي أو أساعد الآخرين.	١٨٧	٩٣,٥	١٣	٦,٥	٢٠٠	١٠٠
٥	سبق لي التواصل مع جهات تطوعية للمشاركة في أعمال تطوعية.	١١٤	٥٧	٨٦	٤٣	٢٠٠	١٠٠
٦	العمل التطوعي عمل ممل.	٣٧	١٨,٥	١٦٣	٨١,٥	٢٠٠	١٠٠
٧	سبق لي البحث عن فرص تطوعية.	١٤٦	٧٣	٥٤	٢٧	٢٠٠	١٠٠
٨	أعرف الإجراءات المطلوبة للمشاركة في عملٍ تطوعي.	١١٣	٥٦,٥	٨٧	٤٣,٥	٢٠٠	١٠٠
٩	سبق أن شاركت بعمل تطوعي.	١١٧	٥٨,٥	٨٣	٤١,٥	٢٠٠	١٠٠
١٠	العمل التطوعي عمل مرهق.	٦٢	٣١	١٣٨	٦٩	٢٠٠	١٠٠
١١	لدي معرفة واطلاع بمجالات العمل التطوعي المختلفة.	١٠٦	٥٣	٩٤	٤٧	٢٠٠	١٠٠

يوضح جدول رقم (٦) أن الكثير من المبحوثين لديهم اتجاهات معرفية وسلوكية ووجدانية حول المشاركة في العمل التطوعي، إذ صيغت الفقرات ١ و٣ و٨ و١١ لقياس الاتجاهات المعرفية بمعنى أن لديهم أفكار ومعلومات حول الموقف. وأما الفقرات ٢ و٥ و٧ و٩ لقياس الاتجاهات السلوكية بمعنى استجابة أفراد العينة عن مشاركتهم أو عدم مشاركتهم في العمل التطوعي. والفقرات ٤ و٦ و١٠ لقياس الاتجاهات الوجدانية، ويعني معرفة المشاعر الموجودة لدى الطلبة حول موضوع المشاركة سواء بشكل إيجابي أو سلبي.

ويلاحظ من الفقرة ١ أن ١٩٢ مبحوثا ويمثلون ما نسبه ٩٢٪ من أفراد العينة لديهم علم واطلاع على أهمية العمل التطوعي، وفي الفقرة ٣ أن ١٢٨ مبحوثا ويمثلون ما نسبه ٦٤٪ من أفراد العينة لديهم اطلاع على الفرص المتاحة. ويلاحظ في الفقرة ٨ أن ١١٣ مبحوثًا ويمثلون ما نسبته ٥٦,٥٪ من أفراد العينة يعرفون الإجراءات المطلوبة للمشاركة في عمل تطوعي، وفي الفقرة ١١ أن ١٠٦ مبحوثين ويمثلون ما نسبته ٥٣٪ من أفراد العينة لديهم معرفة بمجالات العمل التطوعي المختلفة. ويلاحظ في الفقرة ٢ أن ١٨٢ مبحوثًا ويمثلون ما نسبته ٩١٪ من أفراد العينة سبق لهم التفكير في الالتحاق بعمل تطوعي، وفي الفقرة ٥ أن ١١٤ ويمثلون ما نسبته ٥٧٪ من أفراد العينة سبق لهم التواصل مع جهات تطوعية للمشاركة في أعمال تطوعية، ويلاحظ في الفقرة ٧ أن ١٤٦ مبحوثا ويمثلون ما نسبته ٧٣٪ من أفراد العينة سبق لهم البحث عن فرص تطوعية، ويلاحظ في الفقرة ٩ أن ١١٧ ويمثلون ما نسبته ٥٨,٥٪ من أفراد العينة سبق لهم المشاركة في عمل تطوعي. وأما الفقرة ٤ فقد صيغت بشكل إيجابي، إذ إن ١٨٧ مبحوثًا ويمثلون ما نسبته ٩٣,٥٪ من أفراد العينة يشعرون بالرضا عندما يفكرون أو يقومون بالتطوع أو مساعدة الآخرين. وصيغت الفقرة ٦ بشكل سلبي، إذ إن ١٦٣ مبحوثا ويمثلون ٨١,٥ أجابوا ب"لا"، إذ يرون أن العمل التطوعي غير ممل. وصيغت الفقرة ١٠ بشكل سلبي، إذ إن ١٣٨ مبحوثًا ويمثلون ما نسبته ٦٩٪ يرون أن العمل التطوعي غير مرهق.

ويلاحظ أن لدى المبحوثين اتجاهات معرفية وسلوكية ووجدانية تميل إلى الإيجابية بنسبة ٧٠٪ تقريبا وتم حسابه عن طريق جمع الإجابات وتقسيمها على عدد العبارات الإيجابية، ويوجد تباين واختلاف في آرائهم ومعلوماتهم بشكل متوسط حول موضوع المشاركة في العمل التطوعي بشكل عام، وحول العمل التطوعي بشكل خاص. وهذه النتائج تتوافق مع دراسة السلطان (٢٠٠٩م) إذ إن هناك اتجاهات إيجابية نحو العمل التطوعي.

ثانياً: تحليل التباين في المتغيرات المستقلة

(أ) **سبب الاهتمام بالتطوع:** تم سؤال المبحوثين عن سبب اهتمامهم بالتطوع، وتم ترميز الإجابات كالآتي: نعم =٣، إلى حد ما =٢، لا=١.

جدول (٧). مقياس سبب الاهتمام بالتطوع

م	العبارات	نعم		إلى حد ما		لا		المجموع	
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
١	متطلب من متطلبات التخصص الجامعي.	٨٤	٤٢	٤٣	٢١,٥	٧٣	٣٦,٥	٢٠٠	١٠٠
٢	متطلب من متطلبات الحصول على وظيفة.	٧٤	٣٧	٥٣	٢٦,٥	٧٣	٣٦,٥	٢٠٠	١٠٠
٣	متطلب من متطلبات الترقية الوظيفية.	٥٧	٢٨,٥	٣٦	١٨	١٠٧	٥٣,٥	٢٠٠	١٠٠
٤	لتكوين سمعة إيجابية عني.	١٠٣	٥١,٥	٣٧	١٨,٥	٦٠	٣٠	٢٠٠	١٠٠
٥	لاكتساب مهارات جديدة.	١٦٩	٨٤,٥	٢٠	١٠	١١	٥,٥	٢٠٠	١٠٠
٦	طلب الأجر من الله تعالى.	١٨٥	٩٢,٥	١١	٥,٥	٤	٢	٢٠٠	١٠٠
٧	بناء سيرة ذاتية ممتازة.	١٦٤	٨٢	٢٤	١٢	١٢	٦	٢٠٠	١٠٠

يوضح جدول رقم (٧) أن ١٨٥ مبحوثًا ويمثلون ما نسبته ٩٢,٥٪ من أفراد العينة يهتمون بالتطوع رغبة في طلب الأجر من الله تعالى، وأن ١٦٩ مبحوثًا ويمثلون ما نسبته ٨٤,٥٪ من أفراد العينة يهتمون بالتطوع لاكتساب مهارات جديدة، وأن ١٦٤ مبحوثًا ويمثلون ما نسبته ٨٢٪ من أفراد العينة يهتمون بالتطوع لبناء سيرة ذاتية ممتازة، في حين أن ١٠٧ مبحوث ويمثلون ما نسبته ٥٣,٥٪ من أفراد العينة لا يرون التطوع من متطلبات الترقية الوظيفية، ويرجع ذلك إلى أن نسبة كبيرة من الطلبة لا يعملون فبالتالي أجابوا ب "لا".

(ب) حافز التطوع: تم سؤال المبحوثين عن حافز ودافع التطوع، وتم ترميز الإجابات كالآتي: نعم =٣، إلى حد ما =٢، لا=١.

جدول (٨). مقياس حافز التطوع

م	العبارات	نعم		إلى حد ما		لا		المجموع	
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
١	عندما أقوم بعمل تطوعي فإني أسعى للحصول على مقابل مادي.	٢٩	١٤,٥	٣٤	١٧	١٣٧	٦٨,٥	٢٠٠	١٠٠
٢	أتطوع رغبة بالحصول على التقدير والاحترام من الآخرين.	١٠١	٥٠,٥	٣٧	١٨,٥	٦٢	٣١	٢٠٠	١٠٠
٣	التطوع يشعرني بالسعادة والارتياح.	١٦٦	٨٣	٢٦	١٣	٨	٤	٢٠٠	١٠٠
٤	أشعر بالفرح عندما أتطوع مع أشخاص آخرين.	١٥٩	٧٩,٥	٢٨	١٤	١٣	٦,٥	٢٠٠	١٠٠
٥	أسعى للحصول على شهادة شكر إذا قمت بعمل تطوعي.	١١٠	٥٥	٤٣	٢١,٥	٤٧	٢٣,٥	٢٠٠	١٠٠
٦	أُفضّل الحصول على الحوافز المعنوية أكثر من الحوافز المادية.	١٢٩	٦٤,٥	٥١	٢٥,٥	٢٠	١٠	٢٠٠	١٠٠
٧	أسعى لاكتساب السمعة الطيبة بين الآخرين.	١٥٥	٧٧,٥	٢٧	١٣,٥	١٨	٩	٢٠٠	١٠٠

يوضح جدول (٨) أن ١٦٦ مبحوثا يمثلون ٨٣٪ من أفراد العينة أن حافز ودافع التطوع لديهم أن التطوع يشعرهم بالارتياح والسعادة. وكذلك ١٥٩ مبحوثا يمثلون ما نسبته ٧٩,٥٪ من أفراد العينة أن حافز ودافع التطوع أنهم يشعرون بالفرح عندما يتطوعون مع أشخاص آخرين، وقد يكونون أصدقائهم أو أقربائهم أو زملائهم وغيره ويكون ذلك دافع لهم.

وأما ١٠٣ مبحوثا ويمثلون ما نسبته ٥١,٥٪ من أفراد العينة يهتمون بالتطوع لتكوين سمعة إيجابية، و٨٤ مبحوثا ويمثلون ما نسبته ٤٢٪ من أفراد العينة يتطوعون؛ لأنها متطلبات التخصص الجامعي، و٧٤ مبحوثا ويمثلون ما نسبته ٣٧٪ من أفراد العينة يتطوعون للحصول على الوظيفة. وأما ١٥٥ مبحوثا يمثلون ما نسبته ٧٧,٥٪ من أفراد العينة أن حافز ودافع التطوع لديهم اكتساب السمعة الطبية بين الآخرين. في حين أن ١٣٧ مبحوثًا يمثلون ما نسبته ٦٨,٥٪ لا يرغبون للحصول على مقابل مادي إذا قاموا بعملٍ تطوعي. و١٢٩ مبحوثا ويمثلون ما نسبته ٦٤,٥٪ يفضلون الحوافز المعنوية أكثر من المادية. في حين أن ١١٠ مبحوث يمثلون ما نسبته ٥٥٪ يسعون للحصول على شهادة شكر إذا قاموا بعمل تطوعي. و١٠١ مبحوث ويمثلون ما نسبته ٥٠,٥٪ يرغبون بالحصول على التقدير والاحترام إذا تطوعوا. ومن الملاحظ أن غالبية المبحوثين في فقرة ٢ و٧ يرغبون بالتطوع للحصول على التقدير والاحترام واكتساب السمعة من أجل الآخرين. وفقرة ٥ و٦ يسعون غالبية المبحوثين للحصول على الحوافز المعنوية.

(ج) مجال التطوع: تم سؤال المبحوثين عن المجالات الذي تطوع فيه، وتم ترميز الإجابات كالآتي: شاركت في هذا المجال =٢، لم أشارك في هذا المجال =١.

جدول (٩). مجال التطوع

	العبارات	شاركت في هذا المجال		لم أشارك في هذا المجال		المجموع	
		العدد	%	العدد	%	العدد	%
١	المجال الاجتماعي	٨٨	٤٤	١١٢	٥٦	٢٠٠	١٠٠
٢	المجال الثقافي	٣٧	١٨,٥	١٦٣	٨١,٥	٢٠٠	١٠٠
٣	المجال التعليمي	٥٠	٢٥	١٥٠	٧٥	٢٠٠	١٠٠
٤	المجال الخيري	٩٧	٤٨,٥	١٠٣	٥١,٥	٢٠٠	١٠٠
٥	المجال الصحي	٤١	٢٠,٥	١٥٩	٧٩,٥	٢٠٠	١٠٠
٦	المجال التوعوي	٥٢	٢٦	١٤٨	٧٤	٢٠٠	١٠٠
٧	المجال البيئي	٢٨	١٤	١٧٢	٨٦	٢٠٠	١٠٠
٨	الفعاليات/المعارض	٤١	٢٠,٥	١٥٩	٧٩,٥	٢٠٠	١٠٠

يوضح جدول رقم (٩) أن أكثر مجال شاركوا فيه المبحوثين هو المجال الخيري بعدد ٩٧ مبحوثًا بنسبة ٤٨,٥٪، يليه المجال الاجتماعي بعدد ٨٨ مبحوثا وبنسبة ٤٤٪، ثم المجال التوعوي بعدد ٥٢ مبحوثا بنسبة ٢٦٪، ثم المجال التعليمي بعدد ٥٠ مبحوثا بنسبة ٢٥٪، ثم المجال الصحي والفعاليات / المعارض حيث شارك في كل

مجال ٤١ مبحوثا بنسبة ٢٠,٥٪، ثم المجال الثقافي بعدد ٣٧ مبحوثا بنسبة ١٨,٥٪، يليه المجال البيئي بعدد ٢٨ مبحوثا بنسبة ١٤٪.

في هذا الجزء تم ذكر العلاقة الثنائية بين اتجاهات الطلبة نحو المشاركة في العمل التطوعي كمتغير تابع رئيس للدراسة، وبين جميع المتغيرات المستقلة للدراسة كما يأتي:

ثالثاً: تحليل العلاقة الثنائية بين اتجاهات الطلبة نحو المشاركة في العمل التطوعي وبين المتغيرات المستقلة

(أ) اتجاهات الطلبة نحو المشاركة في العمل التطوعي ومتغير الجنس:

جدول (١٠). اتجاهات الطلبة نحو المشاركة في العمل التطوعي ومتغير الجنس

متغير الجنس	إحصاءات المجموعة			اختبار ت		
	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	ت	درجات الحرية	مستوى الدلالة الإحصائية*
ذكر	١٠٠	١٥,٠٥٠٠	٢,٧٣٩٠٧	-٢,١٣١	١٨٩,٥٦٦	٠,٠٣٤
أنثى	١٠٠	١٥,٨٠٠٠	٢,٢١١٠٨			

*اختبار الطرفين

يتضح من جدول رقم (١٠) أن قيمة الدلالة الإحصائية لاختبار ت =٠,٣٤؛ أي أقل من ٠,٠٥ (٥٪) بمعنى أنه توجد علاقة بين اتجاهات الطلبة نحو المشاركة في العمل التطوعي وبين الذكر والأنثى بمقدار ٠,٧٥ لصالح الإناث، وعليه فإن هذه النتيجة تدعم اختبار الفرض.

(ب) اتجاهات الطلبة نحو المشاركة في العمل التطوعي ومتغير الحالة الاجتماعية:

جدول (١١). اتجاهات الطلبة نحو المشاركة في العمل التطوعي وبين متغير الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	الإحصاءات الوصفية		تحليل التباين					
	اتجاهات الطلبة نحو المشاركة في العمل التطوعي							
	المتوسط	الانحراف المعياري	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	ف	مستوى الدلالة الإحصائية
لم يسبق لي الزواج	١٥,٣٨٦٧	٢,٥٥٩٢٢						
متزوج/متزوجة	١٥,٧٥٠٠	٢,٠٨١٦٧	بين المجموعات	٢,٩٤٧	٢	١,٤٧٣		
مطلق/مطلقة	١٦,٠٠٠	٢,٠٠٠٠	داخل المجموعات	١٢٥١,٩٢٨	١٩٧	٦,٣٥٥	٠,٢٣٢	٠,٧٩٣
المجموع	١٥,٤٢٥٠	٢,٥١١١٦	المجموع	١٢٥٤,٨٧٥	١٩٩			

اختبار ليفين لتجانس التباين = ١,٢٣٠ مستوى الدلالة الإحصائية = ٠,٢٩٤

يوضح جدول رقم (١١) أنه لا توجد علاقة بين اتجاهات الطلبة نحو المشاركة في العمل التطوعي وبين الحالة الاجتماعية، وذلك بسبب أن مستوى الدلالة الإحصائية لاختبار ف =٠,٧٩٣؛ أي أنه أكبر من ٠,٠٥ (٥٪)، ويعزى ذلك إلى أن نسبة كبيرة من الطلاب والطالبات لم يسبق لهم الزواج.

(ج) اتجاهات الطلبة نحو المشاركة في العمل التطوعي ومتغير العمر:

جدول (١٢). اتجاهات الطلبة نحو المشاركة في العمل التطوعي ومتغير العمر

	ارتباط بيرسون	الدلالة الإحصائية*	العينة
الاتجاهات	١	٠,٠٦٤	٢٠٠
العمر	٠,١٠٨	٠,٠٦٤	٢٠٠

*اختبار الطرف الواحد

يتضح من جدول رقم (١٢) أن قيمة معامل ارتباط بيرسون ٠,١٠٨ بمستوى دلالة إحصائية ٠,٠٦٤؛ أي أكبر من ٠,٠٥ (٥٪)، مما يدل على عدم وجود علاقة بين اتجاهات الطلبة نحو المشاركة في العمل التطوعي ومتغير العمر، وعليه لا نقبل اختبار فرض البحث. وقد يكون ذلك بسبب التباين في أعمار المبحوثين.

(د) اتجاهات الطلبة نحو المشاركة في العمل التطوعي ومتغير الدخل الشهري للأسرة:

جدول (١٣). اتجاهات الطلبة نحو المشاركة في العمل التطوعي وبين الدخل الشهري

	ارتباط بيرسون	الدلالة الإحصائية*	العينة
الاتجاهات	١	٠,٥٣٣	٢٠٠
الدخل الشهري	٠,٠٤٤	٠,٥٣٣	٢٠٠

*اختبار الطرفين

يتضح من جدول رقم (١٣) أن قيمة معامل بيرسون ٠,٠٤٤ بمستوى دلالة إحصائية ٠,٥٣٣، مما يدل على عدم وجود علاقة بين اتجاهات الطلبة نحو المشاركة في العمل التطوعي والدخل الشهري للأسري، لأن مستوى الدلالة الإحصائية أكبر من ٠,٠٥ (٥٪).

(هـ) اتجاهات الطلبة نحو المشاركة في العمل التطوعي ومتغير العمل:

جدول (١٤). اتجاهات الطلبة نحو المشاركة في العمل التطوعي وبين متغير العمل

إحصاءات المجموعة				اختبار ت		
هل تعمل؟	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	ت	درجات الحرية	مستوى الدلالة الإحصائية*
نعم	٢٩	١٦,٢٧٥٩	٢,٤٣٣٣٥	١,٩٨٨	١٩٨	٠,٠٤٨
لا	١٧١	١٥,٢٨٠٧	٢,٥٠٢٣٨			

*اختبار الطرفين

يتضح من جدول رقم (١٤) أعلاه أن قيمة الدلالة الإحصائية لاختبار ت = ٠,٠٤٨ أي أقل من ٠,٠٥ (٥٪)؛ أي أنه توجد علاقة بين اتجاهات الطلبة نحو المشاركة في العمل التطوعي ومتغير العمل لصالح الذين أجابوا بنعم بمقدار ٠,٩٩٥٢.

(و) اتجاهات الطلبة نحو المشاركة في العمل التطوعي ومتغير المستوى الدراسي:

جدول (١٥). اتجاهات الطلبة نحو المشاركة في العمل التطوعي ومتغير المستوى الدراسي

المستوى الدراسي	الإحصاءات الوصفية		تحليل التباين					
	اتجاهات الطلبة نحو المشاركة في العمل التطوعي							
	المتوسط	الانحراف المعياري						
المستوى الأول	١٤,١٢٥٠	٢,٣٥٦٦٠	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	ف	مستوى الدلالة الإحصائية
المستوى الثاني	١٣,٦٦٦٧	٠,٥٧٧٣٥						
المستوى الثالث	١٤,٩٠٠٠	٢,٥٥٨٢١	بين المجموعات	٦٦,٣٩٨	٩	٧,٣٧٨	١,١٧٩	٠,٣١٠
المستوى الرابع	١٥,٠٦٦٧	٢,٥٧٦٤٥						
المستوى الخامس	١٤,٩٢٨٦	٣,٣١٥٨٠	داخل المجموعات	١١٨٨,٤٧٧	١٩٠	٦,٢٥٥		
المستوى السادس	١٥,٩٠٣٢	٢,٢٨٥٥٣						
المستوى السابع	١٥,٣٨٨٩	٢,٤١٧٥٣						
المستوى الثامن	١٤,٦٤٧١	٢,٦٦٧٨٩						
المستوى التاسع	١٥,٧٩٤٩	٢,٢٦١٥٧						
المستوى العاشر	١٦,١١١١	٢,٦٦٥٠٦						
المجموع	١٥,٤٢٥٠	٢,٥١١١٦	المجموع					
اختبار ليفين لتجانس التباين = ١,٤٩٩			مستوى الدلالة الإحصائية = ٠,١٥١					

يوضح جدول رقم (١٥) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات الطلبة نحو المشاركة في العمل التطوعي وبين المستوى الدراسي، إذ إن مستوى الدلالة الإحصائية = ٠,٣١٠ لأنها أكبر من ٥٪.

(ز) اتجاهات الطلبة نحو المشاركة في العمل التطوعي ومتغير التخصص الدراسي:

جدول (١٦). اتجاهات الطلبة نحو المشاركة في العمل التطوعي ومتغير التخصص الدراسي

التخصص الدراسي	إحصاءات المجموعة			اختبار ت		
	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	ت	درجات الحرية	مستوى الدلالة الإحصائية*
علم اجتماع	٩٠	١٤,٦٢٢٢	٢,٦٧٥٦٤	-٤,١٧٤	١٧٠,١٩١	٠,٠٠٠
خدمة اجتماعية	١١٠	١٦,٠٨١٨	٢,١٦٧٨٧			

*اختبار الطرفين

يتضح من جدول رقم (١٦) أن هناك علاقة بين المتخصصين في الخدمة الاجتماعية وبين المتخصصين في علم الاجتماع في اتجاهات الطلبة نحو المشاركة في العمل التطوعي. ويبلغ الفرق ١,٤٥٩٦ لصالح المتخصصين في الخدمة الاجتماعية. كما يتضح من اختبار ت أنه دال إحصائيا وقيمته -٤,١٧٤ بمستوى دلالة إحصائية ٠,٠٠٠ وعليه فإن هذه النتيجة تدعم فرض البحث.

(ح) اتجاهات الطلبة نحو المشاركة في العمل التطوعي ومقياس سبب الاهتمام بالتطوع:

جدول (١٧). اتجاهات الطلبة نحو المشاركة في العمل التطوعي ومقياس سبب الاهتمام بالتطوع

	ارتباط بيرسون	الدلالة الإحصائية*	العينة
الاتجاهات	١	٠,٠٠٢.	٢٠٠
سبب التطوع	٠,٢١٩	٠,٠٠٢	٢٠٠

*اختبار الطرفين

يتضح من جدول رقم (١٧) أن قيمة معامل بيرسون ٠,٢١٩ بمستوى دلالة إحصائية ٠,٠٠٢؛ أي أنه دال إحصائيا، ويدل على وجود علاقة ضعيفة بين اتجاهات الطلبة نحو المشاركة في العمل التطوعي وسبب الاهتمام بالتطوع.

(ط) اتجاهات الطلبة نحو المشاركة في العمل التطوعي ومقياس مجال التطوع:

جدول (١٨). اتجاهات الطلبة نحو المشاركة في العمل التطوعي وبين مقياس مجال التطوع

	ارتباط بيرسون	الدلالة الإحصائية*	العينة
الاتجاهات	١	٠,٠٠٠	٢٠٠
مجال التطوع	٠,٥٣٦	٠,٠٠٠	٢٠٠

*اختبار الطرفين

يتضح من جدول رقم (١٨) أن قيمة معامل بيرسون ٠,٥٣٦ بمستوى دلالة إحصائية ٠,٠٠٠؛ أي أنه دال إحصائيا، مما يدل على وجود علاقة متوسطة بين اتجاهات الطلبة نحو المشاركة في العمل التطوعي ومجال التطوع.

(ي) اتجاهات الطلبة نحو المشاركة في العمل التطوعي ومقياس حافز التطوع:

جدول (١٩). اتجاهات الطلبة نحو المشاركة في العمل التطوعي وبين مقياس حافز التطوع

	ارتباط بيرسون	الدلالة الإحصائية*	العينة
الاتجاهات	١	٠،٠٠	٢٠٠
حافز التطوع	٠,٣٦١	٠،٠٠	٢٠٠

*اختبار الطرف الواحد

يتضح من جدول رقم (١٩) أن قيمة معامل بيرسون ٠,٣٦١ بمستوى دلالة إحصائية ٠,٠٠٠؛ أي أنه دال إحصائيا، ويدل على وجود علاقة ضعيفة بين اتجاهات الطلبة نحو المشاركة في العمل التطوعي ومقياس حافز التطوع، وعليه فإننا نقبل اختبار فرض البحث. وهذا ما تتفق عليه نظرية الدراسة، إذ توجد علاقة بين اتجاهات الطلبة نحو المشاركة في العمل التطوعي وبين وجود منفعة أو عوائد ومكاسب إما مادية وإما معنوية؛ كالشعور بالارتياح والسعادة، واكتساب السمعة الطيبة بين الآخرين والحصول على الحوافز المعنوية والحصول على التقدير والاحترام عند تطوعهم.

(ك) اتجاهات الطلبة نحو المشاركة في العمل التطوعي ومقياس التماسك الأسري:

جدول (٢٠). اتجاهات الطلبة نحو المشاركة في العمل التطوعي وبين مقياس التماسك الأسري

	ارتباط بيرسون	الدلالة الإحصائية*	العينة
الاتجاهات	١	٠،٠٤٦	٢٠٠
التماسك الأسري	٠،١١٩	٠،٠٤٦	٢٠٠

*اختبار الطرف الواحد

يتضح من جدول رقم (٢٠) أن قيمة معامل ارتباط بيرسون ٠,١١٩ بمستوى دلالة إحصائية ٠,٠٤٦؛ أي أنه أقل من ٠,٠٥ (٥٪)، مما يدل على وجود علاقة ضعيفة جدا بين اتجاهات الطلبة نحو المشاركة في العمل التطوعي التماسك الأسري، وعليه فإننا نقبل اختبار فرض البحث. وهذا ما تتفق عليه نظرية الدراسة، إذ توجد علاقة بين اتجاهات الطلبة نحو المشاركة في العمل التطوعي وبين التماسك الاجتماعي، ويفسر ذلك بأن الطلبة الذين لديهم تماسك اجتماعي من خلال التنشئة الاجتماعية المكتسبة من الأسرة يكونون أكثر ميلا للمشاركة في العمل التطوعي.

(ل) اتجاهات الطلبة نحو المشاركة في العمل التطوعي ومقياس التدين

جدول (٢١). اتجاهات الطلبة نحو المشاركة في العمل التطوعي وبين مقياس التدين

	ارتباط بيرسون	الدلالة الإحصائية*	العينة
الاتجاهات	١	٠،٠٠٥	٢٠٠
التماسك الأسري	٠،١٨٤	٠،٠٠٥	٢٠٠

*اختبار الطرف الواحد

يتضح من جدول رقم (٢١) أن قيمة معامل بيرسون ٠,١٨٤ بمستوى دلالة إحصائية ٠,٠٠٥؛ أي أنه دال إحصائيا، ويدل على وجود علاقة ضعيفة جدا بين اتجاهات الطلبة نحو المشاركة في العمل التطوعي والتدين، وعليه فإننا نقبل فرض البحث.

(م) اتجاهات الطلبة نحو المشاركة في العمل التطوعي ومقياس الضبط الأسري:

جدول (٢٢). اتجاهات الطلبة نحو المشاركة في العمل التطوعي وبين مقياس الضبط الأسري

	ارتباط بيرسون	الدلالة الإحصائية*	العينة
الاتجاهات	١	٠،٠٣٣	٢٠٠
الضبط الأسري	٠،١٣٠	٠،٠٣٣	٢٠٠

*اختبار الطرف الواحد

يتضح من جدول رقم (٢٢) أن قيمة معامل بيرسون ٠,١٣٠ بمستوى دلالة إحصائية ٠,٠٣٣؛ أي أنه دال إحصائيا، ويدل على وجود علاقة ضعيفة جدا بين اتجاهات الطلبة نحو المشاركة في العمل التطوعي والضبط الأسري، وعليه نقبل فرض البحث. وهذا ما تتفق عليه نظرية الدراسة (الضبط الاجتماعي)، إذ توجد علاقة بين اتجاهات الطلبة نحو المشاركة في العمل التطوعي وبين الضبط الاجتماعي، ويفسر ذلك بأن الطلبة الذين لديهم قيم ومعايير مكتسبة من خلال الأسرة والتنشئة الاجتماعية يكون لديهم اتجاه للمشاركة في العمل التطوعي.

(س) اتجاهات الطلبة نحو المشاركة في العمل التطوعي ومقياس الضبط الذاتي:

جدول (٢٣). اتجاهات الطلبة نحو المشاركة في العمل التطوعي وبين مقياس الضبط الذاتي

	ارتباط بيرسون	الدلالة الإحصائية*	العينة
الاتجاهات	١	٠,٣٠٠	٢٠٠
الضبط الذاتي	-٠,٠٣٧	٠,٣٠٠	٢٠٠

*اختبار الطرف الواحد

يتضح من جدول رقم (٢٣) أن قيمة معامل ارتباط بيرسون -٠,٠٣٧ بمستوى دلالة إحصائية ٠,٣٠٠؛ أي أنه أكبر من ٠,٠٥ (٥٪)، مما يدل على عدم وجود علاقة بين اتجاهات الطلبة نحو المشاركة في العمل التطوعي الضبط الذاتي، وعليه لا نقبل اختبار فرض البحث. وهذه العلاقة لا تتفق مع نظرية هيرشي، إذ لا توجد علاقة بين اتجاهات الطلبة نحو المشاركة في العمل التطوعي وبين الضبط الذاتي.

رابعا: التحليل المتعدد للعلاقة بين اتجاهات الطلبة نحو المشاركة في العمل التطوعي وبين المتغيرات المستقلة

في هذا الجزء تم ذكر العلاقة المتعددة للعلاقة بين اتجاهات الطلبة نحو المشاركة في العمل التطوعي كمتغير تابع رئيس للدراسة، وبين المتغيرات المستقلة باستخدام معامل الانحدار الخطي المتعدد؛ وهي كالآتي: متغير الجنس، ومتغير العمل، ومتغير التخصص الدراسي، ومتغير سبب الاهتمام بالتطوع، ومتغير مجال التطوع، ومقياس التماسك الأسري، ومقياس التدين، ومقياس الضبط الأسري، إذ إن جميع المتغيرات المستقلة السابقة كانت لها علاقة في العلاقة الثنائية بينها وبين اتجاهات الطلبة نحو المشاركة في العمل التطوعي.

جدول (٢٤). التحليل المتعدد للعلاقة بين اتجاهات الطلبة نحو المشاركة في العمل التطوعي وبين المتغيرات المستقلة

م	المتغيرات المستقلة	اتجاهات الطلبة نحو المشاركة في العمل التطوعي	
		بيتا المعيارية	مستوى الدلالة
١	متغير الجنس	٠,٠٩٧	٠,١١٠
٢	متغير العمل	-٠,١٠١	٠,٠٨٧
٣	متغير التخصص الدراسي	٠,٢٢٠	٠,٠٠٠
٤	مقياس سبب الاهتمام بالتطوع	٠,٠١٨	٠,٧٨٠
٥	مقياس مجال التطوع	٠,٤٤٥	٠,٠٠٠
٦	مقياس حافز التطوع	٠,٢٣٠	٠,٠٠٠
٧	مقياس التماسك الأسري	٠,٠٥٤	٠,٤٥٧
٨	مقياس التدين	-٠,٠٢٢	٠,٧٤١
٩	مقياس الضبط الاسري	-٠,٠٥٨	٠,٤٢٩
	قيمة الارتباط المتعدد (ار)	٠,٦٤٢	
	قيمة تربيع الارتباط المتعدد (ار تربيع)	٠,٤١٢	
	اختبار (ف) ومستوى الدلالة	١٤,٧٩٧	٠,٠٠٠

يوضح جدول رقم (٢٤) أن معامل بيتا المعيارية لمقياس مجال التطوع ٠,٤٤٥ بمستوى دلالة إحصائية =٠,٠٠٠ ، إذ يشير إلى وجود علاقة إيجابية ومعنوية إحصائيا بين مقياس مجال التطوع وبين اتجاهات الطلبة نحو المشاركة في العمل التطوعي، بمعنى أن الطلبة الذين يهتمون بمجالات التطوع المختلفة يكونون أكثر ميلاً للمشاركة في العمل التطوعي، والمجالات بالترتيب هي: المجال الخيري، ثم المجال الاجتماعي، ثم المجال التوعوي، ثم المجال التعليمي، ثم المجال الصحي، ثم مجال الفعاليات/المعارض، ثم المجال الثقافي، ثم المجال البيئي. ويلاحظ في الجدول أعلاه أن قيمة معامل بيتا المعيارية لمتغير التخصص الدراسي =٠,٢٢٠ بمستوى دلالة إحصائية =٠,٠٠٠ ، إذ يشير إلى وجود علاقة إيجابية ومعنوية إحصائياً بين التخصص الدراسي وبين اتجاهات الطلبة نحو المشاركة في العمل التطوعي، وهذا يعني أن الطلبة المتخصصين في علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية يميلون للمشاركة في الأعمال التطوعية.

كما يتضح من جدول رقم (٢٤) أن قيمة تربيع الارتباط المتعدد (ار تربيع) إلى أن ٤١,٢٪ من التباين في اتجاهات الطلبة نحو المشاركة في العمل التطوعي، إذ بلغت قيمة الارتباط المتعدد (ار) نحو ٠,٦٤٢ وهي دالة إحصائيا، إذ بلغت قيمة اختبار (ف) ١٤,٧٩٧ ومستوى الدلالة الإحصائية ٠,٠٠٠؛ أي أنه أقل من ٠,٠٥ (٥٪)، ويشير إلى وجود علاقة قوية في التباين بين اتجاهات الطلبة نحو المشاركة في العمل التطوعي وبين ومقياس مجال التطوع ومقياس حافز التطوع ومتغير التخصص الدراسي والمتغيرات الأخرى. وقد تم استبعاد المتغيرات المستقلة التالية: متغير الجنس، ومتغير العمل، ومقياس سبب الاهتمام بالتطوع، ومقياس التماسك الأسري، ومقياس التدين، ومقياس الضبط الاسري، إذ إن مستوى الدلالة

الإحصائية لمعامل بيتا المعيارية أكبر من ٠,٠٥ (٥٪)، وهذا يعني أن العلاقة بينهما غير معنوية ولا يوجد تأثير في تباين اتجاهات الطلبة نحو المشاركة في العمل التطوعي.

ملخص النتائج:

١) بيّنت نتائج الدراسة أن نصف المبحوثين بنسبة (٥٢٪) أفادوا بأنه سبقت لهم المشاركة في الأعمال التطوعية.

٢) أن نسبة (٧٣٪) من المبحوثين أفادوا بأنه سبق لهم البحث عن فرص تطوعية، وأن معظم المبحوثين يميلون للمشاركة في الأعمال التطوعية.

٣) أن نسبة (٧٠٪) من المبحوثين لديهم اتجاهات معرفية وسلوكية ووجدانية إيجابية نحو المشاركة في العمل التطوعي.

٤) أن الطالبات أكثر ميلا للمشاركة في الأعمال التطوعية من الطلاب.

٥) أن نسبة (٩٦٪) من المبحوثين يقدرون أهمية العمل التطوعي للمجتمع.

٦) أن نسبة (٩٣,٥٪) من المبحوثين يشعرون بالرضا عند تفكيرهم أو قيامهم بعمل تطوعي ومساعدة الآخرين.

٧) أن نسبة (٥٥٪) من المبحوثين يسعون إلى الحصول على شهادة شكر إذا قاموا بعمل تطوعي.

٨) أن نسبة (٦٤,٥٪) من المبحوثين يفضّلون الحصول على الحوافز المعنوية عند تطوعهم.

٩) اتضح من نتائج الدراسة أن طلاب وطالبات الخدمة الاجتماعية أكثر ميلاً للمشاركة من طلاب وطالبات علم الاجتماع.

١٠) أن نسبة (٥٧٪) من المبحوثين لديهم رغبة في التطوع.

١١) بيّنت نتائج الدراسة أن أكثر المجالات التي يتطوع فيها أفراد العينة المجال الخيري ثم المجال الاجتماعي ثم المجال التوعوي.

١٢) أن نسبة (٩٢,٥٪) من المبحوثين يهتمون بالتطوع رغبة في طلب الأجر من الله سبحانه وتعالى.

١٣) أن نسبة (٨٣٪) من المبحوثين يرون أن التطوع يشعرهم بالسعادة والارتياح.

١٤) أن نسبة (٥٠,٥٪) من أفراد العينة يتطوعون للحصول على التقدير والاحترام من الآخرين.

١٥) أن نسبة (٥٥٪) من المبحوثين يسعون إلى الحصول على شهادة شكر إذا قاموا بعمل تطوعي.

١٦) أن نسبة (٧٩,٥٪) من المبحوثين يشعرون بالفرح عندما يتطوعون مع أشخاص آخرين.

١٧) أن نسبة (٦٤,٥٪) من المبحوثين يفضّلون الحصول على الحوافز المعنوية عند تطوعهم.

١٨) أن نسبة (٨٢٪) من المبحوثين يتطوعون لبناء سيرة ذاتية ممتازة.

١٩) أن هناك علاقة بين اتجاهات الطلبة نحو المشاركة في العمل التطوعي وبين نظرية التماسك الاجتماعي لدوركايم.

٢٠) أن هناك علاقة بين اتجاهات الطلبة نحو المشاركة في العمل التطوعي ونظرية الضبط الأسري لدوركايم.

٢١) أن هناك علاقة بين اتجاهات الطلبة نحو المشاركة في العمل التطوعي والنظرية التبادلية لبيتر بلاو.

التوصيات

١) استثمار أوقات الشباب في المشاركة في الأعمال التطوعية.

٢) تشجيع الطلاب والطالبات وتحفيزهم على المشاركة في الأعمال التطوعية.

٣) تكريم الطلاب والطالبات المشاركين في الأعمال التطوعية.

٤) أن تكون المشاركة في الأعمال التطوعية من متطلبات التخصص أو التخرج.

٥) العمل على تفعيل العمل التطوعي داخل الجامعة.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

١) ابن عودة، نصر الدين (٢٠١٧م). المعوقات التي تعترض مشاركة الشباب الجامعي في العمل التطوعي، الجزائر: مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع.

٢) ابن منظور، أبو الفضل جمال (١٤١٤هـ). لسان العرب، بيروت: دار صادر.

٣) باعمر، الزهرة (٢٠٠٦م). *اتجاهات المرأة نحو بعض القضايا الاجتماعية في ظل بعض المتغيرات الديمغرافية*، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

٤) بدوي، أحمد زكي (١٩٩٣م). معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت: مكتبة لبنان.

٥) برقاوي، خالد يوسف (٢٠٠٨م). اتجاهات الشباب نحو العمل التطوعي (دراسة مطبقة على عينة من طلاب وطالبات المرحلة الثانوية بمدينة مكة المكرمة)، *مجلة جامعة الملك عبدالعزيز للآداب والعلوم الإنسانية*، المجلد ٢٢، العدد الثاني، ص ص ٦٥-١٣١.

٦) بعوش، هدى (٢٠١٢م). *اتجاهات الطلبة المعلمين نحو مهنة التعليم*، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة.

٧) البكار، عاصم؛ النابلسي، هناء والعضايلة، لبنى (٢٠١٧م). معوقات العمل التطوعي لدى الشباب الجامعي في الجامعة الأردنية، *المجلة الجامعية الأردنية*، عمادة البحث العلمي.

٨) بولوداني، خالد بوشارب (٢٠١٨م). التماسك الاجتماعي: ودلالاته البنائية الوظيفية، *مجلة آفاق للعلوم*، ص ص ٦٨-٧٤.

٩) الحمدان، معاذ (٢٠٢٣م). *العوامل الاجتماعية المرتبطة باتجاهات الطلبة نحو المشاركة في العمل التطوعي*، بحث ماجستير (غير منشور)، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

١٠) الخطيب، عبد الله (٢٠١٠م). العمل الجماعي التطوعي، الرياض: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات.

١١) الدلابيح، عبد الرزاق (٢٠٢١م). اتجاهات الأكاديميين نحو برامج التطوع الموجهة لخدمة المجتمع (أكاديمية الأمير حسين للحماية المدنية أنموذجا)، *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية*، المجلد الخامس، العدد ١٣، ص ص ٥٧ – ٦٩.

١٢) السلطان، فهد (٢٠٠٩م). اتجاهات الشباب الجامعي الذكور نحو العمل التطوعي (دراسة تطبيقية على جامعة الملك سعود)، الرياض: مكتب التربية لدول الخليج العربي.

١٣) شومان، إيمان جابر حسن (٢٠١٢م). الأبعاد الاجتماعية للعمل التطوعي ودورها في عملية التماسك الاجتماعي في المجتمع السعودي (دراسة سوسيولوجية)، *ندوة العمل التطوعي وآفاق المستقبل المنعقدة في جامعة أم القرى*، العدد الأول، ص ص ١٢ – ٦٢.

١٤) عامر، طارق والمصري، إيهاب (٢٠١٥م). الجمعيات الاهلية والعمل التطوعي، القاهرة: مؤسسة طبلة للنشر والتوزيع.

١٥) عمر، حمدي أحمد (٢٠١٨م). العمل التطوعي التنموي من الذاتية إلى الاتجاه (دراسة سيوسيولوجية لعينة من شباب جامعة سوهاج) – مصر، *مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية*، العدد ٥١، ص ص ١٨٣ – ٢٧٧.

١٦) العوهلي، هبة (٢٠١٩م). اتجاه طالبات الجامعة نحو المشاركة في الرياضة المجتمعية في المجتمع السعودي (دراسة وصفية مطبقة على عينة من طالبات جامعة الملك سعود في مدينة الرياض)، الرياض: جامعة الملك سعود.

١٧) الغريب، عبد العزيز (٢٠١٢م). نظريات علم الاجتماع، الرياض: دار الزهراء.

١٨) غيث، محمد (٢٠٠٢م). قاموس علم الاجتماع، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

١٩) الفواز، مي (٢٠١٩م). مشاركة الشباب السعودي بالعمل التطوعي في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠ (مع تصور تخطيطي مقترح لرفع مستوى مشاركة الشباب في

العمل التطوعي)، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٢٠) القحطاني، هياء (٢٠٢١م). اتجاهات طالبات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية نحو العمل التطوعي، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٢١) كبتخانه، إسماعيل بن السيد خليل (٢٠١٩م). أسس علم الاجتماع، ط ٦، جدة: خوارزم العلمية.

٢٢) مجمع اللغة العربية (١٩٩٤م). المعجم الوجيز، القاهرة: مجمع اللغة العربية.

٢٣) المساوى، حارث (٢٠١٧م). *الاتجاهات نحو استخدام أدوات التواصل الاجتماعي وعلاقته بالعوامل الخمسة الكبرى للشخصية لدى طلبة جامعة إب*، الرياض: جامعة الملك سعود.

٢٤) المطيري، خالد مبرك؛ أبو شعيرة، خالد؛ الخبراء، صالح؛ الشمري، ذهب؛ والعتيبي، ضحى (٢٠٢٠م). اتجاهات طلبة جامعة حائل نحو العمل التطوعي وسبل تفعيله ضمن رؤية (٢٠٣٠) في ضوء بعض المتغيرات، *مجلة العلوم الإنسانية* بجامعة حائل، العدد السابع، ص ص ٢٣ – ٤٩.

٢٥) ناجي، أحمد عبد الفتاح (٢٠١٨م). العمل الاجتماعي التطوعي: الأدوار والمسؤوليات في ظل النظام العالمي الجديد، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

٢٦) الهلالات، خليل إبراهيم (٢٠١٨م). معوقات العمل التطوعي في الأردن، *المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية*، المجلد ١١، العدد الأول، ص ص ١-٢١.

٢٧) يونس، سمير (٢٠٢٢م). إسهامات منظور الضبط الاجتماعي في دراسة الجريمة، *المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات*، المجلد الخامس، العدد الأول، ص ص ٧٠-٨٥.

ثانيا: المراجع الأجنبية

28) MacArthur, Andrea (2011). *Exploring the factors affecting young volunteers who provide indirect services*, Canada: Wilfrid Laurier University.

العنف الأسري الناتج عن الحجر المنزلي المرتبط بجائحة كورونا (كوفيد– ١٩)

أ.وليد بن عبد المحسن الدوسري
وزارة الصحة
waldosseri@gmail.com

(قدم للنشر في ٢٠٢٣/١٠/٢٣، وقبل للنشر في ٢٠٢٤/٠١/٠٤)

مستخلص البحث

تهدف الدراسة إلى التعرف على أسباب العنف الأسري الناتج عن الحجر المنزلي المرتبط بجائحة كورونا (كوفيد–١٩) في ظل تزايد ارتفاع حالات العنف، خصوصًا في المملكة العربية السعودية، والصعوبات التي تواجه دور الأخصائي الاجتماعي في الحد من العنف الأسري الناتج عن تأثيرات جائحة كورونا، ولتحقيق هذه الأهداف تم الاعتماد على منهج المسح الاجتماعي الشامل على الأخصائيين الاجتماعيين، وبلغ عددهم (١٠١) من الأخصائيين الاجتماعيين العاملين بمراكز الحماية من العنف الأسري التابعة لوزارة الصحة، وكذلك وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بمنطقة الرياض. وأبرز ما توصلت إليه الدراسة هو أن أسباب العنف الأسري تتضمن الضائقة الاقتصادية بسبب قلة دخل عائل الأسرة، وفقدان العمل أو الوظيفة بسبب الوضع الاقتصادي لجائحة كورونا، وأن المعوقات التي تواجه الأخصائي الاجتماعي هي خوف الضحية من المعتدي، مما يؤدي إلى عدم استكمال إجراءات حل المشكلة، وضعف وعي المعتدى عليه بدور الأخصائي الاجتماعي.

الكلمات المفتاحية: الخدمة الاجتماعية – العنف الأسري – الحجر المنزلي – جائحة كورونا (كوفيد –١٩).

Domestic Violence Resulting from Home Quarantine Related to The Corona Pandemic (Covid-19)

Waleed Abdalmohsin Mohammed Aldosseri
Ministry of Health
waldosseri@gmail.com

Abstract

The study aims to identify the causes of domestic violence resulting from domestic quarantine related to the Coronavirus pandemic (COVID-19) in light of the increasing incidence of violence, especially in Saudi Arabia, and identify the difficulties facing the social specialist role in reducing domestic violence resulting from the effects of the Corona pandemic. In order to achieve these objectives, the comprehensive social survey approach has been adopted on (101) social specialists working in the Domestic Violence Protection Centers affiliated with the Ministry of Health and the Ministry of Human Resources and Social Development in the Riyadh region. The most prominent finding of the study is to limit the causes of domestic violence to economic hardship due to the lack of income of the family breadwinner, and the loss of work or job due to the economic situation of the Corona pandemic. The obstacles facing the social specialist are the victim's fear of the aggressor, which leads to not completing the procedures to solve the problem and the victim's lack of awareness of the social specialist role.

Keywords: Social work - Domestic Violence - Domestic Quarantine - Corona Covid pandemic - 19.

المقدمة

يواجه العالمَ حاليا عددٌ من التحديات الاجتماعية والاقتصادية والصحية والنفسية، وغيرها من التحديات التي واجهت الفرد والأسرة والمجتمع والعالم بسبب تفشي أزمة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩)، والتي وصفتها منظمة الصحة العالمية بالجائحة، ويعد هذا الفيروس أحد السلالات المستجدة من الفيروسات، وقد تم اكتشافها لأول مرة في مدينة ووهان بإقليم هوباي في الصين في أواخر العام ٢٠١٩م، وسرعان ما انتشر هذا الفيروس المميت غير المرئي في جميع بلدان العالم، مما أدى إلى شبه توقف للحياة بسبب سرعة العدوى والإصابة (مرسي، ١٩٩٢م، ص ٦٤١).

وقد انعكست آثار هذا الوباء بسبب الحجر في ارتفاع مؤشر العنف الأسري، ففي مقاطعة هوباي الصينية – على سبيل المثال – تضاعفت معدلات العنف ضد المرأة ثلاث أضعاف خلال الإغلاق، مقارنة بالعام السابق للفترة نفسها والمنطقة نفسها الفترة (Graham, 2020). وفي المملكة المتحدة، شهد خط المساعدة الوطني لإساءة المعاملة المنزلية زيادة بنسبة ٢٥٪ في المكالمات والبريد الإلكتروني بعد بدء الإغلاق (Ghoshal, 2020). وحسب استطلاع البارومیتر العربي الذي تم في الفترة ما بين ٢٠١٨/٢٠١٩، كان العنف العائلي مرتفعا بدرجة عالية نسبيًا، إذ بلغت نسبته في اليمن ٢٦٪، والمغرب

٢٥٪، ومصر٢٣٪، والمملكة العربية السعودية بنسبة ١٩٪ (العلايلي، ٢٠٢٠).

وبما أن العنف يفتك بالبناء الاجتماعي، فقد سبق أن أوصت سبتية الجاسر (٢٠١٥م) بضرورة إجراء دراسات وصفية وموسعة حول حجم العنف الأسري ومدى انتشاره وأسبابه وآثاره على الجنسين على المديين القريب والبعيد، وفي مختلف الأعمار، وتبعًا لما سبق كان من الضروري القيام بهذه الدراسة للوقوف على مدى تأثير الحجر المنزلي على العنف الأسري داخل المجتمع السعودي.

مشكلة الدراسة

أفاد تقرير لمنظمة الصحة العالمية أن ما يقرب من ثلث نساء العالم يتعرضن سنويا للعنف الجسدي والجنسي، إضافة إلى تعرض ما يقرب من ٧٣٦ مليون فتاة وامرأة في الخامسة عشرة من عمرهن للاعتداء. وتناولًا للعنف الذي تعرضت إليه المرأة على المستويات الإقليمية، لوحظ أن هناك تباينات إقليمية على مستوى العنف ضد النساء تظهر ارتفاعًا ملحوظًا في الدول الفقيرة أكثر منه في الدول الغنية، إذ تشير النسب إلى تعرض ما نسبته ٥١٪ من النساء ممن تتراوح أعمارهن بين ١٥-٤٩ عامًا لعدد من أشكال العنف. كما تأثرت دول جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء بشدة، بينما سجل جنوب أوروبا أدنى معدل بنسبة ١٦٪ فقط. ويأتي إقليم شرق المتوسط في المرتبة الثانية على مستوى العالم من حيث انتشار العنف ضد المرأة بنسبة (٣٧٪)، وأن هناك زيادة في حالات العنف الأسري بنسبة ٥٠٪ إلى ٦٠٪ بناءً على مكالمات الاستغاثة التي تجريها النساء عبر الخطوط الساخنة لمنظمات حقوق المرأة والطفل (عبد الستار، ٢٠١٥م، ص ٦٧).

وفى ظل جائحة كورونا، وعلى مستوى المملكة العربية السعودية، تشير تقارير إحصائيات السجل الوطني لبرنامج الأمان الأسري لعام ٢٠٢٠م، إلى ارتفاع ملحوظ في تسجيل حالات العنف الأسري لعام ٢٠٢٠م، بعكس الأعوام السابقة، إذ بلغت عدد حالات العنف المسجلة على البالغين (١٨٩٩) وعلى الأطفال (١٣٥٢) حالة عنف (تقرير برنامج الأمان الأسري، ٢٠٢٠م).

وقد شكلت جائحة كورونا (كوفيد -١٩) بيئة خصبة لنمو مشاعر الخوف والقلق والإحباط والقلق بين أفراد الأسرة، خصوصا النساء والأطفال باعتبارهم الحلقة الأضعف داخل الأسرة وبالأخص داخل الأسرة المضطربة، وقد يرجع السبب إلى المكوث لفترات طولية داخل المنزل أثناء الحجر الصحي وظروف الإغلاق والتباعد الاجتماعي، وتفاقم عنف الشريك الحميم أثناء كوفيد-١٩ والمصاحب بوقوع إصابات أكثر خطورة نتيجة التعرض للخنق والطعن والحروق واستخدام الآلات الحادة، فضلاً عن الأضرار النفسية الناتجة عن تعرض أفراد الأسرة للعنف، والمتمثلة في اضطرابات النوم والشراهة في تناول الغذاء أو فقدان الشهية والاضطرابات السلوكية الناتجة عن تعرض الأطفال للعنف من الوالدين، أو تعرض النساء للعنف من الأزواج وفقدانهن لمشاعر الحنان والعطف والإحساس بالأمان (شراك،٢٠٢٠م، ص١١٩)

كل ذلك أدى إلى استدعاء نشر الوعي بالمخاطر والأضرار الناتجة عن الإصابة بفيروس كورونا المستجد كوفيد -١٩ الفتاك، وذلك من خلال التأكيد على الدور الوقائي والتأهيلي لمهنة الخدمة الاجتماعية، واتخاذ الإجراءات الاحترازية وتقديم الدعم الاجتماعي بجميع أشكاله ومستوياته للمتعافين وأسرهم لوقايتهم من عدم تكرار الإصابة مرة أخرى، والتخفيف من حدة الوصمة الاجتماعية التي يعاني منها الأشخاص المصابون بفيروس كورونا أثناء إصابتهم أو بعد تعافيهم من الفيروس وبعد خروجهم من الحجر الصحي، فضلاً عن حاجة أفراد الأسرة للتخفيف من الآثار الناجمة عن تعرض أفرادها للعنف الأسري بأشكاله المختلفة داخل المنزل وخارجه.

وقد أشارت عدد من الدراسات السابقة إلى ظاهرة العنف الأسري في المملكة العربية السعودية؛ ومنها: دراسة الرديعان (٢٠٠٨م) التي كشفت عن تعرض المرأة السعودية للعنف الأسري وأنماط العنف (البدني والجسمي) بدرجة أقل من درجة انتشار العنف الاجتماعي والاقتصادي واللفظي.

كما أكدت دراسة العنزي (٢٠١٣م) أن أكثر أشكال العنف الأسري ضد المرأة في المجتمع السعودي هو العنف الجسدي، يليه العنف الجنسي، وأن الأداة المستخدمة في العنف هي الضرب باليد، ثم الضرب بأداة، والتهديد، والاعتداء، وأخيراً استخدام السكين والحرق، وأن دوافع العنف هي عدم الطاعة، ومشكلات الشرف، والمشكلات المادية، والتأديب.

وعليه، أضحت هذه الظاهرة قضية ملحة تهم الباحثين والمختصين الاجتماعيين ومؤسسات الرعاية الاجتماعية والتنظيمات المهتمة بالشأن الأسري.

وبالنظر إلى مشكلة العنف الأسري، نجد أن للخدمة الاجتماعية دورا مهما في مجال رعاية الأسرة، إذ ألقيت على عاتقها مسؤولية كبيرة تتحملها مؤسسات متعددة ومهنيون متخصصون قادرون على الإسهام بأدوار مؤثرة في مجالات الخدمة الاجتماعية المختلفة، ومن بينها المجال الأسري الذي أصبح في أمس الحاجة لدور الخدمة الاجتماعية لتعيد إليها توازنها واستقرارها وتمكنها من أداء وظائفها المختلفة بالصورة التي تجعلها قادرة على التنشئة الاجتماعية التي ينعكس أثرها على أداء المجتمع لوظائفه (يونس، ٢٠٠٤م، ص ٢٨).

وبوصف الخدمة الاجتماعية الأسرية مجالا نوعيا ، فقد يكون لها دور في مواجهة العنف الأسري الناتج عن الحجر المنزلي المرتبط بجائحة كورونا من خلال المهام والمسؤوليات والواجبات والوظائف التي يقوم بها الأخصائيون الاجتماعيون. وعليه، فإن الإشكالية التي تسعى هذه الدراسة إلى استجلائها تتمثل في محاولة الإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي: "ما الأسباب المؤدية إلى انتشار العنف الأسري المرتبط بجائحة كورونا كوفيد -١٩، والمعوقات التي تواجه الخدمة الاجتماعية للقيام بدورها في مساعدة الأسرة للحد من العنف الناتج عن الحجر المنزلي المرتبط بهذه الجائحة؟ خصوصا وقد أضحت هذه الظاهرة قضية ملحة تهم الباحثين والمختصين الاجتماعيين ومؤسسات الرعاية الاجتماعية والتنظيمات المهتمة بالشأن الأسري.

أهمية الدراسة

١) الأهمية العلمية

(أ) ترتبط الدراسة الحالية بمشكلة العنف الأسرى في وقت الأزمات (أزمة كوفيد-١٩) باعتبارها من أهم الأزمات التي يواجها عمل الأخصائي الاجتماعي في الوقت الحاضر.

(ب) تزايد عدد حالات المصابين بفيروس كورونا المستجد في العالم عامة، وفي المملكة العربية السعودية خاصة، مما استدعى فرض الحجر المنزلي وأهمية دراسة آثاره السلبية على الأسرة، ومن آثاره دراسة العنف الأسرى المتزايد.

(ج) ندرة الدراسات والبحوث التي أجريت في الخدمة الاجتماعية بشكل عام – والممارسة العامة للخدمة الاجتماعية بوجه خاص – التي تناولت موضوع العنف الأسري وارتباطه بجائحة كورنا المستجد كوفيد -١٩، وذلك نظرًا لحداثة الموضوع.

(٢) الأهمية التطبيقية

(أ) قد تفيد هذه الدراسة في الوقاية من المشكلات الأسرية، والناتجة عن تأثير جائحة كورونا على العلاقة بين أفراد الأسرة، وسبل حل المشكلات الناجمة عنها.

(ب) تساعد نتائج الدراسة الحالية وتوصياتها ذوي الاختصاص والمهتمين في مواجهة الآثار السلبية لجائحة

كورونا كوفيد ١٩ على الأسرة، بهدف الوصول إلى حياة أسرية سليمة ومستقرة، مما ينعكس إيجابيًا على المجتمع.

(ج) تشكل هذه الدراسة تقييمًا واقعيًا لمستوى العنف الأسري أثناء الأزمات.

ثالثًا: أهداف الدراسة

تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١) التعرف على الأسباب المؤدية إلى انتشار العنف الأسري المرتبط بتأثيرات جائحة كورونا.

٢) التعرف على المعوقات التي تواجه الخدمة الاجتماعية للحد من العنف الأسري الناتج عن تأثيرات جائحة كورونا.

رابعًا: تساؤلات الدراسة

تسعى الدراسة الحالية إلى الإجابة عن التساؤلات الآتية:

١) ما الأسباب المؤدية إلى انتشار العنف الأسري المرتبط بجائحة كورونا (كوفيد -١٩)؟

٢) ما المعوقات التي تواجه دور الخدمة الاجتماعية في مساعدة الأسرة للحد من العنف الناتج عن الحجر المنزلي المرتبط بجائحة كورونا (كوفيد ١٩)؟

خامسًا: مفاهيم الدراسة

تتناول هذه الدراسة مجموعة من المفاهيم والمصطلحات التي يجب التعريف بها قبل الدخول في الدراسة، حتى يتضح المقصود من هذه المصطلحات والمفاهيم، وهي:

١) مفهوم العنف violence:

مفهوم العنف في اللغة: "عنف به وعليه يعنف عنفًا وعنافة: لم يرفق به، فهو عنيف وعنف فلانًا: لامه بعنف وشدة وعتب عليه. وأعنفه: عنف عليه واعتنف الأمر: أخذه بعنف" (البستاني، ١٩٩٧م، ص ٦٣٨).

أما اصطلاحًا، فهناك عدة تعريفات علمية لمفهوم العنف، ولعل من أهمها التعريف الذي ينص على أنه: "السلوك الذي يستعمل القوة والقهر ضد شخص ما، أو مجموعة أشخاص لإلزامهم على القيام بعمل أو فعل يتوافق مع ما يريده مروجو مخطط العنف، وعّرف بأنه: منظومة الممارسات العدوانية التي يستعملها بعض الأفراد والجماعات لقهر إرادة الآخرين، عن طريق اعتماد الصيغ القهرية المسلحة أو غير المسلحة" (حسن، ٢٠٠٨م، ص ١٨٧).

ويعرف إجرائياً بأنه: الاعتداء الجسدي أو اللفظي، أو الإهمال، أو الإيذاء النفسي، أو الاعتداء والتحرش الجنسي، من قبل أحد أفراد الأسرة على فرد آخر في الأسرة، في فترة الحجر الصحي والتباعد الاجتماعي أثناء جائحة كورونا.

٢) مفهوم الأسرة family:

تعريف الأسرة في اللغة: الأسرة: الدرع الحصينة — وأسرة الرجل: عشيرته ورهطه الأدنون، لأنه يتقوى بهم. والأسرة: عشيرة الرجل وأهل بيته (ابن منظور، ١٩٩٢م، ص ٧٧).

وعرف مجمع اللغة العربية (١٩٧٣م، ص ١٧) الأسرة في اللغة بأنها: "الدرع الحصين وأهل الرجل والجماعة يربطها أمر مشترك، وجمعها أسر".

أما اصطلاحا، فقد عرف خليل وعلي (٢٠٠٤م، ص ٦٦) الأسرة بأنها: "الجماعة المكونة من الزوج والزوجة وأولادهما غير المتزوجين، الذين يقيمون معًا في سكن واحد، فالأسرة تشمل الزواج والإنجاب ومجموعة المكانات والأدوار المكتسبة، إذ إن الزواج شرط أساسي لقيام الأسرة".

وتعرف الأسرة إجرائيًا بأنها: عبارة عن زوج وزوجة وأبناء بينهم روابط مشتركة يعيشون وفقا لأدوار محددة، لكل منهم واجبات وحقوق تجاه الآخر، كما عليهم ولهم في المجتمع الذي يعيشون فيه.

٣) مفهوم فيروس كورونا (كوفيد-١٩) Coronavirus-(COVID-19):

عرفت منظمة الصحة العالمية (٢٠٢٠م) فيروس كورونا (كوفيد ١٩) بأنه: فصيلة كبيرة من الفيروسات التي قد تسبب المرض للحيوان والإنسان، ومن المعروف أن عددًا من فيروسات كورونا تسبب لدى البشر حالات عدوى الجهاز التنفسي التي تتراوح حدتها من نزلات البرد الشائعة إلى الأمراض الأشد، مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية، والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (السارس).

ويعد فيروس كورونا (كوفيد-١٩) المستجد نوعًا جديدًا من بين فصيلة كبيرة من الفيروسات التاجية (كورونا)، وهو الاسم الإنجليزي للمرض مشتق كالتالي (Co) هما أول حرفين من كلمة كورونا (Corona) و (Vi) هما أول حرفين من كلمة فيروس (Virus) و(D) هو أول حرف من كلمة (Disease)، وأطلق على هذا المرض سابقًا اسم (2019 novel coronavirus) التي قد تسبب المرض للحيوان والإنسان (العزب وآخرون، ٢٠٢٠م، ص ١١٣)، وهو فيروس تاجي الشكل، هدفه الوصول إلى الرئة، ظهر من نفس العائلة فيروس سارس ٢٠٠٢م، وفيروس ميرس ٢٠١٢م، وأخيرًا كوفيد-١٩ الذي يعد الأسرع انتشارًا والأقل خطورة، ويمكن الشفاء منه (تقرير منظمة الصحة العالمية، ٢٠٢٠م، ص ٤).

الدراسات السابقة

- دراسة الخليفة (٢٠٢١م) بعنوان: "واقع العنف الأسري أثناء الحجر المنزلي لمنع تفشي كوفيد -١٩: دراسة كيفية على حالات من المعنفات المراجعات لمستشفيات محافظة الأحساء". هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع العنف الأسري أثناء الحجر المنزلي الذي فرضته المملكة العربية السعودية لمنع تفشي جائحة (كوفيد- ١٩)، وذلك لدى حالات من المعنفات اللاتي راجعن إحدى مستشفيات محافظة الأحساء في تلك الفترة، وطبقت الدراسة المنهج الكيفي، وأداة المقابلة، وشملت خمس حالات تراوحت أعمارهن ما بين ٢٣ و٣٦ سنة. وأبرز ما توصلت إليه الدراسة هو أن العنف الجسدي واللفظي أكثر أنماط العنف التي تعرضت لها الحالات المدروسة في فترة الحجر المنزلي، وأن العنف الجسدي أكثر شدة وحدة في تلك الفترة من الفترات السابقة، كما استنتجت أن أسباب العنف تنوعت بين أسباب متعلقة بالمعتدي كالأسباب المادية، والإهمال، وأسباب متعلقة بالحالات كمنع الحالة الزوج من حقه الشرعي في الفراش، ومكوث الزوجة في منزل ذويها طول فترة الحجر، كما توصلت إلى أن الحجر المنزلي ومنع التجول أسهما بشكل غير مباشر في استعانة ذوي الحالات المدروسة بالجهات الرسمية للتبليغ عن العنف، وذلك بعد استعانة الحالات بذويهن.

- دراسة بيشا (٢٠٢٠م) بعنوان: "العنف الأسرى ضد المرأة في زمن جائحة كورونا". هدفت الدراسة إلى التعرف على الإطار المفاهيمي والقانوني للعنف الأسري ضد المرأة وتجلياته زمن كورونا، وكذلك التعرف على الأسباب المؤدية إلى العنف الأسري ضد المرأة في زمن كورونا وتدابير مواجهته. وقد توصلت الدراسة إلى ازدياد نسب العنف الأسري في ظل جائحة كورونا وذلك بسبب الحجر المنزلي، والحالة الاقتصادية الصعبة نتيجة فقدان رب المنزل لعمله، كما شكلت التداعيات والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والصحية التي رافقت جائحة كورونا من انتشار الرعب والخوف واضطرابات النوم نتيجة الارتفاع المهول للمصابين والقتلى بالفيروس وندرة الموارد المجتمعية، وتعطل الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وفقدان الشغل وتزايد البطالة عوامل مهمة تفسر سبب ارتفاع ظاهرة العنف الأسري ضد المرأة؛ فجميع الإجراءات الروتينية المنتظمة للعمل والتعليم والتدريب والترفيه والتسويق الاجتماعي تعطلت، إلى جانب فقدان الملايين من الناس وظائفهم أو انخفاض

ساعات عملهم أو أجورهم. وقد أوصت الدراسة بضرورة تدخل منظمات المجتمع المدني للحد من هذه الظاهرة الخطيرة عن طريق تعزيز خدمات الرعاية الصحية والاجتماعية لفائدة النساء خلال فترة الحجر الصحي، إضافة إلى توعية المواطنين عبر إطلاق سلسلة من الحملات التحسيسية، وذلك بعد تسجيل ارتفاع ملفت في نسب حالات العنف الأسري تزامنا مع إعلان الحجر الصحي.

– دراسة بوفود (٢٠٢٠م) بعنوان: "تأثير الحجر الصحي على العلاقات الأسرية: العنف ضد الزوجة نموذجاً". تحظى ظاهرة العنف ضد المرأة باهتمام كبير، إذ اهتمت بها المنظمات العالمية، ومنها هيئة الأمم المتحدة، التي نبهت إلى خطورة هذه الظاهرة وانعكاساتها على المجتمعات مادامت تمس دعامة من دعائم المجتمع، والعامل الأساسي في تنميته، إذ حظيت باهتمام من كل فئات المجتمع، بما فيها مؤسسات المجتمع المدني المخصصة لهذا الغرض والتي كثيراً ما تسعى إلى المطالبة بالتصدي والتعبئة الاجتماعية وإيجاد الحلول لهذه الظاهرة، ومن هنا جاءت أهمية الدراسة من خلال استهدافها التعرف على العنف الزوجي ضد المرأة وفق إكراهات الحجر الصحي، وكذلك آليات محاربة العنف الزوجي في ظل هذه الظروف الاستثنائية. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: ارتفاع عدد ضحايا العنف ضد النساء والزوجة بشكل كبير، إذ تم تسجيل ما مجموعه ٨٩٢ شكاية تتعلق بمختلف أنواع العنف ضد النساء، سواء الجسدي منه أم الجنسي أم الاقتصادي أم النفسي، وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين ٢٠ مارس إلى ٢٠ إبريل ٢٠٢٠م، كما أن فترة الحجر الصحي تسببت في إحداث عدد من الاضطرابات والمشكلات الأسرية، وزيادة نسبة العنف الأسري الموجه ضد الزوجة، وذلك بسبب الضغوطات الكبيرة التي يعيشها الزوج نتيجة الحجر المنزلي وفقدان عمله ومصدر رزقه، مما أثر بالسلب على الحالة النفسية لكل من الزوج وزوجته. وقد أوصت الدراسة بضرورة تكثيف الدولة لجهودها في مواجهة هذا العنف وتطويقه، والبحث عن آليات قانونية ومؤسساتية للتصدي له، وكذلك ضرورة نشر إشعارات وحملات تحسيسية وتوعية للمواطنين بخطورته.

– دراسة Kim & Joanne (2020) بعنوان: "زيادة الوباء وانخفاض خيارات الدعم". أكدت هذه الدراسة أن الخوف المرتبط بانتشار الأوبئة يعد بيئة مواتية قد تؤدي إلى تفاقم أو إثارة أشكال مختلفة من العنف الأسري، ومن المرجح أن تؤدي إجراءات مثل الإبعاد الاجتماعي، والإيواء في مكان ما، وتقييد السفر، وإغلاق موارد المجتمع الرئيسة إلى زيادة خطر العنف العائلي بشكل كبير. وأوصت الدراسة الحكومات وواضعي السياسات بخلق الوعي حول زيادة خطر التعرض للعنف أثناء الأوبئة، وتسليط الضوء على حاجة الناس للبقاء على اتصال مع بعضهم البعض (مع مراعاة التدابير الوقائية والأهمية الكبيرة للإبلاغ عن أي مخاوف من سوء المعاملة، كما أشارت إلى أن الحفاظ على الترابط الاجتماعي هو استراتيجية مهمة خلال أوقات العزل المنزلي؛ خصوصا مع العائلة أو الأصدقاء الذين يُشك في أنهم قد يكونون عرضة لخطر العنف الأسري، إضافة إلى ذلك أشارت الدراسة إلى ضرورة التعريف بالخدمات المتاحة محليا (مثل الخطوط الساخنة، والرعاية الصحية عن بعد، والخدمات المؤقتة، والملاجئ، ومراكز أزمات الاغتصاب، والاستشارات) لعامة الناس من خلال مجموعة من المصادر المعلنة، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام الرئيسة والمرافق الصحية، كما يجب على المراكز الصحية دعم الأفراد من خلال تقديم الدعم النفسي من خلال الخطوط الساخنة.

– دراسة Alex et al. (2020 بعنوان: "آثار وباء COVID-19 بعيدة المدى، المتمثلة في فرض الحجر المنزلي والإغلاق أو أوامر البقاء بالمنزل في مدينة دالاي بولاية

تكساس الأمريكية على زيادة معدلات العنف الأسري. هدفت الدراسة إلى التحقق من آثار وباء COVID-19 بعيدة المدى، المتمثلة في فرض الحجر المنزلي والإغلاق، أو أوامر البقاء بالمنزل في مدينة دالاي بولاية تكساس الأمريكية، على زيادة معدلات العنف الأسري، واستخدم الباحث المقارنة بين إحصائيات جرائم العنف المنزلي لمدة (٨٣) يومًا قبل فرض الحجر المنزلي والإغلاق و(٣٥) يومًا بعد فرض الإغلاق، وكشفت نتائج الدراسة عن وجود زيادة في معدلات العنف الأسري في الأسبوعين الأولين بعد تنفيذ أمر البقاء في المنزل، ولكن بعد ذلك انخفض المعدل، وأرجع الباحث ذلك إلى أن الارتفاع قصير المدى مرتبط بما يبدو أنه اتجاه تصاعدي لجرائم العنف المنزلي، التي كانت تحدث بالفعل قبل أمر البقاء في المنزل، ويمكن أن تكون هذه الزيادة مرتبطة أيضًا بأشياء أخرى تحدث في الوقت نفسه، مثل الأشخاص الذين سرحوا من أعمالهم وفقدوا وظائفهم، مما شكل عليهم ضغوطًا مالية أجبرتهم على ممارسة العنف المنزلي (إساءة معاملة الشريك)، ويمكن أن ترتبط هذه الضغوط الناجمة عن وباء COVID- 19 بزيادة معدلات العنف المنزلي قبل فرض الإقامة في المنزل.

التعقيب على الدراسات السابقة

من خلال استعراض الدراسات السابقة، يتضح أن هنالك اتفاقًا في النتائج، إذ:

- تشير الدراسات السابقة إلى أن العنف الأسري ظاهرة عالمية توجد في كل دول العالم بلا استثناء، وأن الاختلاف هو اختلاف في صوره وأسبابه ودرجته وآليات التعامل معه.
- أشارت الدراسات السابقة إلى تعاظم صور العنف الأسري في الفترات الأخيرة، خصوصا أثناء الأزمات والكوارث.
- استعرضت الدراسات السابقة الأسباب المختلفة المؤدية إلى العنف الأسري، والتي تراوحت بين أسباب: ذاتية واجتماعية، واقتصادية، وثقافية، وبيئية.
- أكدت الدراسات السابقة على النتائج السلبية الخطيرة للعنف الأسري على جميع المستويات النفسية والأسرية والمجتمعية.
- تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في موضوع الدراسة، وفي اعتمادها على منهج المسح الاجتماعي بالعينة، والتحليل الكمي للبيانات التي تم جمعها.

الاستفادة من الدراسات السابقة في الدراسة الحالية

بالرجوع إلى مجموعة من الدراسات والبحوث السابقة، والتي تناولت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة جانبًا أو أكثر من موضوع الدراسة، والتي أسهمت في إثراء البناء المنهجي والنظري للدراسة الحالية، وتحديد مشكلة الدراسة وأهدافها، يمكن تحديد أوجه الاستفادة في النقاط الآتية:

- استفادت الدراسة الراهنة من الدراسات السابقة في مقارنة النتائج الحالية بالنتائج السابقة.
- أفادت في صياغة وتحديد مشكلة الدراسة الحالية، وكذلك في بناء وتصميم أدوات مناسبة لجمع البيانات والمعلومات.
- اختيار أنسب المناهج لطبيعة الدراسة الحالية، وكيفية تحديد حجم العينة ونوعها.

النظريات المفسرة للدراسة

اعتمد الباحث في التفسير الاجتماعي لهذه الدراسة على مجموعة من النظريات الاجتماعية والنفسية ذات العلاقات وهي: نظرية الضبط الاجتماعي- نظرية الإحباط والعدوان.

١) نظرية الضبط الاجتماعي (بول لانديس)

ترى هذه النظرية أن العنف ما هو إلا فعل غريزي يقوم بممارسته الإنسان على غيره من الأفراد، عندما لا يجد من

يردعه قانونيا واجتماعيا ويقوم بمنعهم من هذا الفعل. وتقوم نظرية الضبط الاجتماعي على أساس فكرة حتمية وجود بعض الضوابط السلوكية والفكرية داخل أي تجمع بشري منظم، فالحياة داخل أية جماعة إنسانية أو أي مجتمع تسير عادة بشكل منتظم، إذ يمكن التنبؤ بتفاصيلها وبأفعال وتصرفات الآخرين، مما يسمح بقدر كبير من الاطمئنان، كما يسمح بانصراف كل فرد إلى أداء دوره الاجتماعي المحدد، وهو على ثقة بأن الأمور ستسير كما يتوقعها.

وتمثلت الأفكار الرئيسة لنظرية الضبط الاجتماعي في التعريف الذي وضعه "بول لانديس" للضبط الاجتماعي بأنه: سلسة من العمليات الاجتماعية التي تجعل الفرد مسؤولاً تجاه المجتمع، وتقيم النظام الاجتماعي وتحافظ عليه، وتتشكل من خلالها شخصية الفرد عن طريق تطبيعه اجتماعيا، وتؤدي إلى تحقيق نظام اجتماعي أكمل، ومن عوامل الضبط: الدين، والمدرسة، والاقتصاد، والحكومة، إذ تمثل الدولة العامل الوحيد من عوامل الضبط الاجتماعي الرسمي المقصود الذي ليس له مثيل، فهي الهيئة الرئيسة التي تمثل السلطة المطلقة في كثير من الأنشطة، وتمارس سيادتها في كثير من مجالات السلوك، وهي السلطة التي تقوم بتنفيذ القانون عن طريق الشرطة والمحاكم، فأهمية الحكومة تزداد في الحياة الحديثة نظرًا لأن المدنية أصبحت أكثر تعقيدًا من أجل كل الناس (السمالوطي، ٢٠٠٧م، ص ٣٠٨)

٢) نظرية الإحباط والعدوان (ميلر ومارتينو)

تعد هذه النظرية إحدى نظريات التحليل النفسي التي تهتم بالجوانب الاجتماعية للسلوك الاجتماعي، وتفترض وجود ارتباط بين الإحباط والعدوان، فالعدوان من أشهر الاستجابات التي تثار في موقف الإحباط، ويتم ذلك بهدف إزالة المصدر أو التغلب عليه كردّ فعل انفعالي للضيق والتوتر المصاحب للإحباط، وقد أكد "ميلر ومارتينو" أن كل عدوان مرده إحباط ولا يستطيع مهاجمة العنصر المحيط مباشرة، ينتقل عدوانه سواء بالقيام بسلوك مقنع نحو العنصر المحيط، أم نحو هدف آخر، أم نحو نفسه (الزليطني، ٢٠١٤م، ص ١٧٨).

وتعتمد هذه النظرية على فكرة أساسية مفادها أن العدوان هو دائما نتيجة للإحباط، فعندما يُعاق الفرد عن تحقيق أهدافه، فإن ذلك يقود إلى استثارة الدافع العدواني لديه، تماما كما يحدث بالنسبة للحالات الدافعية الأخرى، مثل الجوع والعطش. ووفقا لهذه النظرية، فإن العنف لا يشكل حالة فطرية، وإنما يأتي كردّ فعل للإحباط الذي يتعرض له الفرد من البيئة الخارجية التي يعيش فيها (عقل، ١٩٨٨م، ص ٢٥).

ويرى أنصار هذه النظرية أن العنف الذي يمارسه الزوج ضد زوجته يحدث في حالة شعوره وإحساسه بالفشل والإحباط، سواء في المنزل، أم في العمل، أم في حال فشله في تحقيق رغبات أسرته وتلبية احتياجاتها، والبناء الاجتماعي يحوي عددا من الضغوط الناتجة عن أحداث الحياة اليومية الدافعة إلى العنف، فيتحول العنف من نتيجة إلى سبب، فيولد مزيدًا من العنف الذي يخلق دائرة مفرغة، وتتأثر الأسرة والعلاقات بين أفرادها بتلك الضغوطات (عبد الودود، ٢٠١٢م، ص ٥٨٠).

الإطار النظري

١) تفاقم التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والصحية لجائحة كورونا

شكلت التداعيات والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والصحية التي رافقت جائحة كورونا من انتشار الرعب والخوف واضطرابات النوم نتيجة الارتفاع المهول للمصابين والقتلى بالفيروس وندرة الموارد المجتمعية وتعطل الحياة الاقتصادية والاجتماعية وفقدان الشغل وتزايد البطالة بسبب الحظر الاجتماعي عوامل مهمة تفسر سبب ارتفاع ظاهرة العنف الأسري، إذ تعطلت جميع الإجراءات الروتينية المنتظمة للعمل والتعليم والتدريب والترفيه والتسويق الاجتماعي إلى جانب فقدان الملايين من

الناس وظائفهم، أو انخفاض ساعات عملهم أو أجورهم، مما أدى إلى انخفاض وضعف رواتب الموظفين، خصوصا رواتب موظفي القطاع الخاص (Lopez, 2020)، فضلًا عن الزيادة الكبيرة في الطلب على الخدمات والمساعدة الاجتماعية والصحية والقانونية، مما أسهم في استنزاف مواردها، ومن ثم إغلاقها وتوقفها عن أداء دورها الاجتماعي بعد ارتفاع الطلبات، مقارنة مع نقص الخدمات والموظفين.

٢) المهام المهنية للأخصائي الاجتماعية في جائحة كورونا (كوفيد-١٩)

استجاب الأخصائيون الاجتماعيون بشكل جيد للغاية في مواجهة فيروس كورنا (كوفيد ١٩) على الرغم من التحديات العديدة التي واجهتهم، ومنها نقص معدات الحماية والتعقيم والدعم والموارد، وعدم الإدراك الكامل بأن لمهنة الخدمة الاجتماعية دورا في مواجهة هذه الأزمة الصحية.

وقد تجاوزت مهنة الخدمة الاجتماعية بعض هذه التحديات، ولا يزال هناك المزيد، لقد قام عدد من الأخصائيين الاجتماعيين كل في موقعة بعمل الكثير في هذا المجال، فعلى سبل المثال: منهم من أسهم في التوعية الاجتماعية والصحية بهذا الفايروس، ومنهم من شجع على العمل التطوعي لتقديم بعض الأعمال والجهود التطوعية في مجال مكافحة هذا الوباء، ومنهم من أسهم في اقتراح أو التخطيط أو التنفيذ لبعض المبادرات المجتمعية في مجال مكافحة هذا الوباء والنتائج السلبية المترتبة عليه، كالعنف وفقدان العمل وغيرها (أبو النصر، ٢٠٢١م، ص ٣٦٣).

ومن خلال استقبال الحالات بالمستشفيات والتشخيص، تبين وقوع اعتداء جسدي من قبل الضحية مما يستدعي تدخل الطبيب، وفي حال تدخل الأخصائي الاجتماعي ترفض الضحية التكلم خوفاً من الأسرة، كما تبينت قلة الوعي بدور الأخصائي الاجتماعي فتقوم الأسرة باستخدام الحيل الدفاعية للتبرير والتغطية على المعتدي، مما يصعب على الأخصائي الاجتماعي مساعدة الضحية واستكمال الإجراءات النظامية.

الإجراءات المنهجية للدراسة

أولا: منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي للوقوف على أسباب العنف الأسري الناتج عن تأثيرات جائحة كورونا (كوفيد -١٩)، وكذلك أهم المعوقات التي تواجه الأخصائيين الاجتماعيين.

ثانيا: مجتمع الدراسة والعينة

يتكون مجتمع البحث والعينة من الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في مراكز الحماية من العنف الأسري التابعة لوزارة الصحة، والبالغ عددها (١٣) مركزًا في منطقة الرياض، وكذلك مراكز الحماية من العنف الأسري التابعة لوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية والبالغ عددها (٤) مراكز في منطقة الرياض، وتم تطبيق الدراسة على عينة عمدية مكونة من (١٠١) فرداً.

ثالثا: أداة الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها، تمثلت أداتها في استبانة موزعة على الأخصائيين الاجتماعيين العاملين بوحدات الحماية الاجتماعية التابعة لوزارة الصحة، ووزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بمنطقة الرياض.

- **بناء أداة الدراسة**

في هذه المرحلة، تم جمع جميع البيانات والمعلومات، وذلك بالاطلاع على الآداب النظرية في الخدمة الاجتماعية، والدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة الحالية. وتم تحديد أجزاء أداة الدراسة، وتحديد المحاور الرئيسة المكونة لها، إذ تتألف الاستبانة من:

الجزء الأول: ويتناول المتغيرات الديمغرافية: الجنس، والمؤهل العلمي، والتخصص، والمسمى الوظيفي، وسنوات

الخبرة، والدخل، والدورات التدريبية في مجال العنف، ومدى الاستفادة من تلك الدورات في الممارسة المهنية مع الحالات.

الجزء الثاني: يتكون من الأبعاد الرئيسة، وهي:

- المحور الأول: خاص بأسباب العنف الأسري الناتج عن تأثيرات جائحة كورونا (كوفيد – ١٩) ويتكون من (١٢) عبارة.
- المحور الثاني: خاص بأهم المعوقات التي تواجه الخدمة الاجتماعية في الحد من العنف الأسري الناتج عن تأثيرات جائحة كورونا (كوفيد -١٩) ويتكون من (١٣) عبارة.

وقد اعتمد الباحث على مقياس ليكرت الخماسي بطريقة الإجابات المغلقة للمبحوثين، لأنه سهل الإعداد والتطبيق، ويعطي المبحوث الحرية في تحديد موقفه ودرجة إيجابية أو سلبية موقفه في كل عبارة، وتم إعطاء كل عبارة من العبارات درجات حسب المقياس، وفق قائمة تحمل العبارات الآتية:

جدول رقم (١). درجات مقياس ليكرت الخماسي

	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)
المدى	٤,٢١ – ٥,٠٠	٣,٤١ – ٤,٢٠	٢,٦١ – ٣,٤٠	١,٨١ – ٢,٦٠	١,٠٠ – ١,٨٠

وقد تم إعطاء كل عبارة من العبارات السابقة درجات لتتم معالجتها إحصائيًا، وتبنى الباحث في إعداد المحاور الشكل المغلق الذي يحدد الاستجابات المحتملة لكل سؤال.

- **صدق أداة الدراسة**

(أ) صدق الاتساق الظاهري لأداة الدراسة

للتحقق من الصدق الظاهري للاستبانة، تم عرضها على عدد من المحكمين من جامعة أم القرى، لإبداء رأيهم في مدى وضوح عبارات الاستبانة، ومدى مناسبتها، بالإضافة إلى بعض الملاحظات العامة حول الاستبانة، ومدى ملاءمة التدرج الخماسي الذي يحدد استجابة أفراد الدراسة حول كل محور من محاورها، وبعد إجراء التعديلات التي أوصى بها المحكمون من حذف وتعديل صياغة بعض الفقرات، خصوصا تلك التي لا تتناسب صياغتها مع تساؤلات الدراسة، تم اعتماد المحاور والفقرات والعبارات التي أجمع عليها غالبية المحكمين (ملحق المحكمين).

(ب) الصدق الثبات لأداة الدراسة

لتحديد مدى التجانس الداخلي لأداة الدراسة، تم حساب معاملات ارتباط (بيرسون) بين كل فقرة من فقرات المحور، ومجموع فقرات المحور الذي تنتمي له، والتي توضح معاملات الارتباط للاتساق الداخلي بين كل فقرة من فقرات محاور الاستبانة. وعن الحكم على صدق أداة الدراسة، فهناك الصدق الظاهري – وهناك التجانس الداخلي، بحسب معاملات ارتباط بيرسون.

وفيما يأتي نتائج معامل الارتباط للاتساق الداخلي لفقرات أداة الدراسة:

المحور الأول: أسباب العنف الأسري

جدول رقم (٢). التحليل السيكومتري لفقرات (أسباب العنف الأسري)

رقم الفقرة	معامل ألفا إذا حذف العنصر	معامل الارتباط المصحح	معامل الارتباط بيرسون بالمحور	ن
١	٠,٨٩٩	٠,٥٦٣	٠,٦٤٥**	١٠١
٢	٠,٩٠٢	٠,٥	٠,٥٨٠**	١٠١
٣	٠,٨٩٦	٠,٦٤٧	٠,٧٢٤**	١٠١
٤	٠,٨٩٣	٠,٦٩	٠,٧٤٧**	١٠١
٥	٠,٨٩٣	٠,٦٨٦	٠,٧٥٣**	١٠١
٦	٠,٨٩٣	٠,٧١٧	٠,٧٦٣**	١٠١
٧	٠,٨٩	٠,٧٦٤	٠,٨٠٧**	١٠١
٨	٠,٨٩٣	٠,٧١٨	٠,٧٦٤**	١٠١
٩	٠,٨٩١	٠,٧٥	٠,٧٩٦**	١٠١
١٠	٠,٨٩٤	٠,٦٦٣	٠,٧٣١**	١٠١
١١	٠,٩٠٦	٠,٤٦٣	٠,٥٦٨**	١٠١
١٢	٠,٩٠٢	٠,٥١٤	٠,٦٠٦**	١٠١

** دال عند مستوى الدلالة ٠,٠١ فأقل.

معامل الارتباط المصحح: هو معامل ارتباط بيرسون بين الدرجة على العنصر وبين الدرجة الكلية للمحور محذوفًا منه درجة العنصر.

يتضح من الجدول رقم (٢) أن هناك ارتباطًا بين المفردات المكونة لمحور الدراسة الأول (أسباب العنف الأسري) وبين المجموع الكلي، وكذلك المجموع الكلي محذوفًا منه درجة المفردة وأنها دالة عند مستوى (٠,٠١) فأقل، وأنها تمتع بصدق محتوى مرتفع من قبل المحكمين، وأن قيم معاملات الارتباط المصححة لهذا المحور تراوحت ما بين (٠,٤٦٣ – ٠,٩٦٤) كما تراوحت قيم معامل ألفا كرونباخ بين (٠,٨٩٠ – ٠,٩٠٦).

كما يتضح من الجداول رقم (٢) والذي يبين معاملات ارتباط البنود بالدرجة الكلية لكل محور، أن جميع البنود في كل محور لها ارتباط قوي جدًّا بالمحور الذي تنتمي إليه، وجميع الفقرات دالة عند مستوى (٠,٠١)، وهذا ما يعرف بالاتساق الداخلي، إذ يشير معامل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation) للمقياس الإحصائي يدل على مقدار العلاقة بين المتغيرات.

المحور الثاني: أهم المعوقات التي تواجه الأخصائي الاجتماعي

جدول رقم (٣). التحليل السيكومتري لفقرات (أهم المعوقات التي تواجه الأخصائي الاجتماعي)

رقم الفقرة	معامل الفا إذا حذف العنصر	معامل الارتباط المصحح	معامل الارتباط بيرسون بالمحور	ن
١	٠,٨١٨	٠,٣٠٢	٠,٤١٢**	١٠١
٢	٠,٧٩٦	٠,٥٧٧	٠,٦٨٦**	١٠١
٣	٠,٧٩٥	٠,٥٩٩	٠,٧١٩**	١٠١
٤	٠,٨٢٧	٠,١٠٣	٠,١٩٧*	١٠١
٥	٠,٨١٨	٠,٢٨٥	٠,٣٧٧**	١٠١
٦	٠,٨١٧	٠,٢٩٢	٠,٣٦٠**	١٠١
٧	٠,٨١٢	٠,٣٧٧	٠,٤٦٤**	١٠١
٨	٠,٧٩٢	٠,٦٢١	٠,٧٣٠**	١٠١
٩	٠,٧٨٣	٠,٦٩٨	٠,٧٨٠**	١٠١
١٠	٠,٧٩٦	٠,٥٩٧	٠,٦٧٩**	١٠١
١١	٠,٧٩٩	٠,٥٤٦	٠,٦٤٣**	١٠١
١٢	٠,٨١٥	٠,٣٥١	٠,٤١٩**	١٠١
١٣	٠,٨٠٥	٠,٤٨٥	٠,٥٧٣**	١٠١

** دال عند مستوى الدلالة ٠,٠١ فأقل.

معامل الارتباط المصحح: هو معامل ارتباط بيرسون بين الدرجة على العنصر وبين الدرجة الكلية للمحور محذوفًا منه درجة العنصر.

يتضح من الجدول رقم (٣) أن هناك ارتباطًا بين المفردات المكونة لمحور الدراسة الثاني (أهم المعوقات التي تواجه الأخصائي الاجتماعي) وبين المجموع الكلي، وكذلك المجموع الكلي محذوفًا منه درجة المفردة وأنها دالة عند مستوى (٠,٠١) فأقل، وأنها تمتع بصدق محتوى مرتفع من قبل المحكمين، وأن قيم معاملات الارتباط المصححة لهذا المحور تراوحت ما بين (٠,٢٨٨ – ٠,٦٤٤) كما تراوحت قيم معامل ألفا بين (٠,٧٧٣ – ٠,٨٢٦).

ويتضح من الجداول رقم (٣) والذي تبين معاملات ارتباط البنود بالدرجة الكلية لكل محور أن جميع البنود في كل محور لها ارتباط قوي جدًّا بالمحور الذي تنتمي إليه، وأن جميع الفقرات دالة عند مستوى (٠,٠١) وهذا ما يعرف بالاتساق الداخلي، إذ يشير معامل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation) للمقياس الإحصائي الذي يدل على مقدار العلاقة بين المتغيرات.

جدول رقم (٤). معاملات ألفا كرونباخ للثبات لكل محور من محاور الاستبانة

المحاور		ن	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ
المحور الأول	أسباب العنف الأسري	١٠١	١٢	٠,٩٢٦
المحور الثاني	أهم المعوقات التي تواجه الأخصائي الاجتماعي	١٠١	١٣	٠,٩٠٢

يتضح من الجدول رقم (٤) أن معاملات الثبات للمحاور ذات قيم مرتفعة، إذ بلغ معامل الثبات ألفا كرونباخ للمحور الأول (أسباب العنف الأسري) (٠,٩٢٦)، وبلغ معامل الثبات للمحور الثاني (أهم المعوقات التي تواجه الأخصائي الاجتماعي) (٠,٩٠٢)، وجميعها قيم ثبات مرتفعة، مما يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجه عالية من الثبات، وبالتالي يمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني للدراسة لتحقيق غاياتها.

وبما أن غالبية أسئلة الاستبانة تتطلب إجابات مغلقة لسهولة الإجابة عنها، فهي ترغّب المشاركات في الإجابة عنها، نظرًا لما تتطلبه من وقت قصير وسرعة في التفكير – وأيضًا – سهولة تبويبها وتحليلها، وقد استخدم الباحث مقياس ليكرت (Likert Scale) لمعرفة درجة الموافقة على الفقرات، والذي يتكون من خمسة خيارات للتأكد من الإجابة الدقيقة، إذ يقوم المبحوثون بوضع علامة (✓) في الحقل المناسب.

جدول رقم (٥). ترميز عناصر أداة الدراسة

الاستجابة	الترميز	المدى
موافق بشدة	٥	٥,٠٠-٤,٢٠
موافق	٤	٤,١٩-٣,٤٠
محايد	٣	٣,٣٩-٢,٦٠
غير موافق	٢	٢,٥٩-١,٨٠
غير موافق بشدة	١	١,٧٩-١,٠٠

يوضح الجدول (٥) ترميز عناصر أداة الدراسة، والتي تتراوح بين: موافق بشدة الإجابة برمز (٥)، وموافق الإجابة برمز (٤)، ومحايد الإجابة برمز (٣)، وغير موافق الإجابة برمز (٢)، بينما غير موافق بشدة إجابة بالكود (١).

رابعا: الأساليب المستخدمة في التحليل الإحصائي

تم استخدام التحليلات الإحصائية الوصفيةالآتية: مقياس التشتت: الانحراف المعياري – المدى – النسب المئوية. ومقياس النزعة المركزية: المتوسطات الحسابية – الوسيط. وارتباط المتغيرات والاستدلالات المعنوية: معامل ارتباط بيرسون Pearson Correlation– معامل ألفاكرونباخ Cronbach's Alpha– اختبار ت T-Test– تحليل التباين الأحادي ANOVA Test– الاختبار البعدي Post Hoc– اختبار الدلالة، أقل فرق معنوي (LSD)

وتم استخدام تحليل بيانات الدراسة باستخدام حزمة البرامج الإحصائية في العلوم الاجتماعية (SPSS, V.26).

خامسا: حدود الدراسة

- المجال البشري: الأخصائيون الاجتماعيون.
- المجال المكاني: مراكز الحماية من العنف الأسري بمستشفيات وزارة الصحة بمنطقة الرياض – مراكز الحماية من العنف الأسري بوزارة البشرية والتنمية الاجتماعية بمنطقة الرياض بالمملكة العربية السعودية.

الوزارة	المركز	العدد
مراكز الحماية من العنف الأسري بمستشفيات وزارة الصحة بمنطقة الرياض	مدينة الملك سعود الطبية بالرياض – مجمع إرادة بالرياض – مستشفى الإيمان بالرياض – مستشفى عبد الرحمن الفيصل – مستشفى الملك سلمان بالرياض – مستشفى المجمعة – مستشفى القويعية – مستشفى الخرج العام– مجمع إرادة بالخرج – مستشفى حوطة بني تميم العام – مستشفى عفيف العام – مستشفى الأفلاج – مستشفى وادي الدواسر العام	٦٦
مراكز الحماية من العنف الأسري بوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بمنطقة الرياض	مركز الحماية من العنف الأسري بالرياض – مركز الحماية من العنف الأسري بالخرج – مركز الحماية من العنف الأسري بعفيف – مركز الحماية من العنف الأسري بوادي الدواسر	٣٥

- المجال الزماني: تم البدء في جمع البيانات في تاريخ ١٤٤٣/١١/٢٣هـ وحتى ١٤٤٤/٠١/١١هـ.

عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

١) عرض البيانات العامة عن الفئة المبحوثة

لتحقيق الأهداف السابقة، تم عرض البيانات الأولية لوصف مجتمع الدراسة حسب المتغيرات العامة عن الأخصائيين الاجتماعيين؛ أي توزيع مجتمع الدراسة من الفئة المبحوثة، تبعًا للجنس، والمؤهل العلمي، والتخصص، والمسمى الوظيفي، وسنوات الخبرة، والدخل، والدورات التدريبية المعتمدة، وأخيرًا مدى الاستفادة من تلك الدورات، وذلك كما يتضح من الجداول من (٦) إلى (١٣)، وجاءت النتائج على النحو الآتي:

(أ) الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة

جدول رقم (٦). توزيع عينة الدراسة حسب الجنس، ن =١٠١

الجنس	التكرار	٪
ذكر	٧٩	٧٨,٢
أنثى	٢٢	٢١,٨
الإجمالي	**١٠١**	**١٠٠ ٪**

يتضح من الجدول رقم (٦) أن ما نسبته (٧٨,٢٪) من إجمالي الأخصائيين الاجتماعيين ذكور، وهي الفئة الأكثر، في حين أن (٢١,٨٪) من إجمالي العينة إناث.

وهذا يؤكد أن معظم الفرص الوظيفية في مراكز الحماية من العنف للذكور، وقد تعود قلة عدد الإناث إلى قلة أعداد خريجات تخصص الخدمة الاجتماعية في الجامعات.

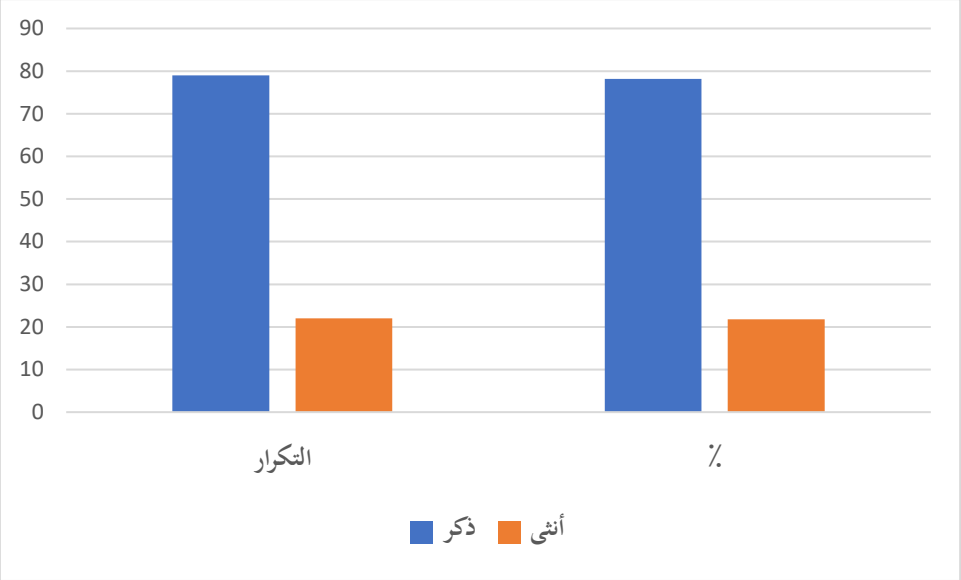

شكل رقم (١). يوضح توزيع عينة الدراسة حسب الجنس، ن=١٠١

جدول رقم (٧). توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي، ن=١٠١

المؤهل العلمي	التكرار	٪
بكالوريوس	٧٢	٧١,٣
دبلوم عالٍ	٢	٢
ماجستير	٢٤	٢٣,٧
دكتوراه	٣	٣
الإجمالي	**١٠١**	**١٠٠٪**

يتضح من الجدول رقم (٧) أن ما نسبته (٧١,٣٪) من إجمالي الفئة المبحوثة من الأخصائيين الاجتماعيين مؤهلاتهم (بكالوريوس)، وهي الفئة الأكثر، في حين جاءت فئة مؤهل (ماجستير) في المرتبة الثانية ونسبته (٢٣,٧٪) من إجمالي العينة. وكان أقل مؤهل علمي هو (دبلوم عالٍ) ونسبته (٢٠٪).

وهذا يؤكد قلة برامج الدراسات العليا في تخصص الخدمة الاجتماعية في الجامعات، خصوصًا شهادة الدكتوراه، وكذلك عدم حرص مراكز الحماية من العنف على استقطاب ذوي الشهادات العليا، أو تطوير قدرات منسوبيها للحصول على شهادات عليا.

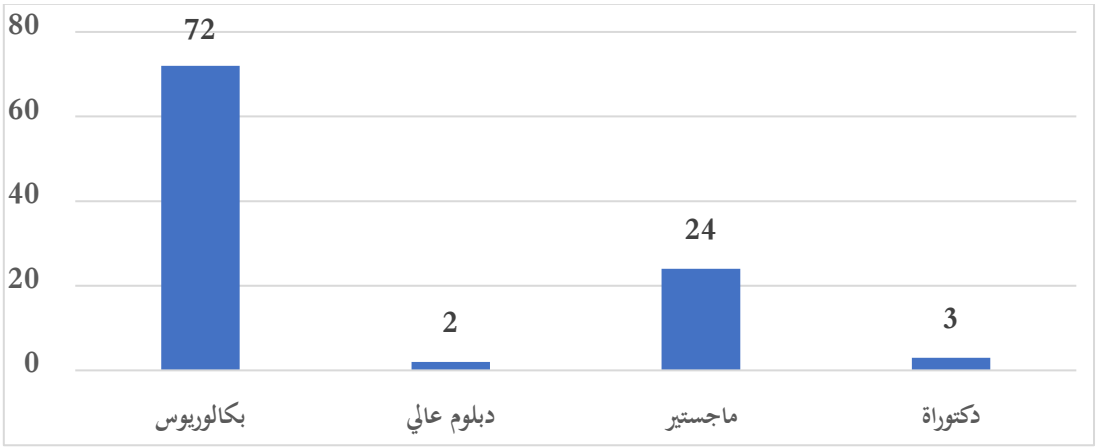

شكل رقم (٢). يوضح توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي، ن=١٠١

جدول رقم (٨). توزيع عينة الدراسة حسب التخصص، ن=١٠١

التخصص	التكرار	٪
خدمة اجتماعية	٦١	٦٠,٤
علم اجتماع	٢٤	٢٣,٨
علم اجتماع وخدمة اجتماعية	٣	٣
علم نفس	٦	٥,٩
طبيب – ممرض – علم نفس – إدارة اعمال	٧	٦,٩
الإجمالي	**١٠١**	**١٠٠٪**

يتضح من الجدول رقم (٨) توزيع عينة الدراسة من الأخصائيين حسب التخصص، إذ يتبين أن ما نسبته (٦٠,٤٪) من إجمالي العينة تخصصهم (خدمة اجتماعية)، وهم الفئة الأكثر، في حين أن المرتبة الثانية تخصص (علم اجتماع)، ويمثل ما نسبته (٢٣,٨٪)، بينما نجد أن أقل نسبة جاءت لتخصص علم نفس (٥,٩٪) فقط.

وهذا يدل على أن تخصص الخدمة الاجتماعية هو التخصص المطلوب في مراكز الحماية من العنف بعكس علم الاجتماع وعلم النفس.

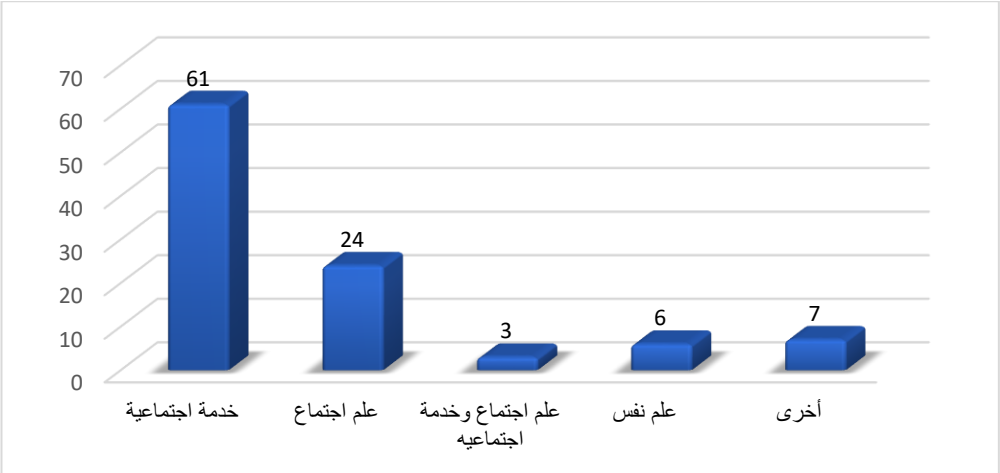

شكل رقم (٣): يوضح توزيع عينة الدراسة حسب التخصص، ن=١٠١

جدول رقم (٩). توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي، ن=١٠١

المسمى الوظيفي	التكرار	٪
أخصائي خدمة اجتماعية	٧٤	٧٣,٣
أخصائي أول خدمة اجتماعية	٧	٦,٩
استشاري اجتماعي	٨	٧,٩
طبيب – ممرض – علم نفس – إدارة أعمال	١٢	١١,٩
الإجمالي	**١٠١**	**١٠٠٪**

من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (٩)، والذي يفسر نتائج عينة الدراسة من الأخصائيين حسب المسمى الوظيفي، يتضح أن الغالبية العظمى من عينة الدراسة من الأخصائيين الاجتماعيين (٧٣,٣٪) مسمياتهم الوظيفية (أخصائي خدمة اجتماعية)، تليها عينة (استشاري اجتماعي) بنسبة (١١,٩٪)، في حين كما أقل المسميات الوظيفية بالعينة كانت (أخصائي أول خدمة اجتماعية)، وتمثل ما نسبته (٦,٩٪) فقط.

وهذا يؤكد وجود غير متخصصين يمارسون عمل الأخصائي الاجتماعي في مراكز الحماية من العنف الأسري.

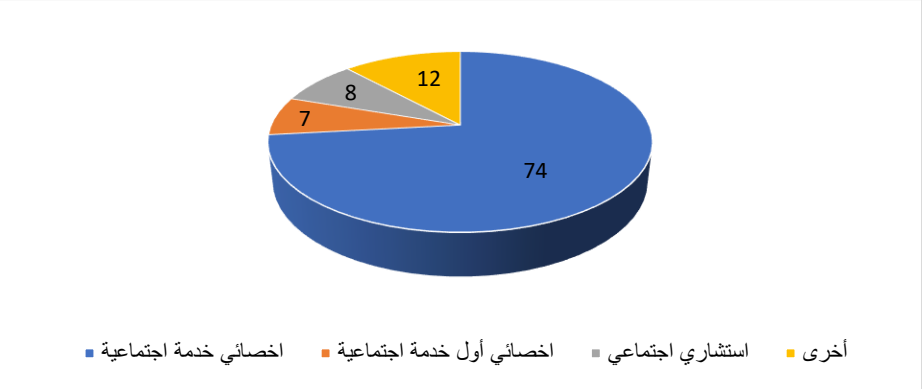

شكل رقم (٤). يوضح توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي، ن=١٠١

جدول رقم (١٠). توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة، ن=١٠١

سنوات الخبرة	التكرار	٪
سنوات ١-٥	٢٥	٢٤,٨
سنوات ٦-١٠	٣٠	٢٩,٧
سنة ١١-١٥	٢٤	٢٣,٧
سنة ١٦-٢٠	١٢	١١,٩
أكثر من ٢٠ سنة	١٠	٩,٩
الإجمالي	**١٠١**	**٪١٠٠**

من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (١٠)، والذي يفسر نتائج عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة، يتضح أن الغالبية العظمى من الأخصائيين الاجتماعيين (٢٩,٧٪) خبرتهم (٦-١٠) سنوات، تليها عينة ذوي الخبرة (١-٥) سنوات، وهي تمثل ما نسبته (٢٤,٨٪)، في حين أن عينة من الأخصائيين خبرتهم (١١-١٥) سنوات تمثل ما نسبته (٢٣,٧٪)، تليها من خبرتهم (١٦-٢٠) سنوات، وتمثل ما نسبته (١١,٩٪)، وأخيرًا من خبرتهم ٢٠ سنة فأكثر ونسبتهم (٩,٩٪) .

وهذا يدل على أن معظم الأخصائيين الاجتماعيين الممارسين في مراكز الحماية من العنف الأسري لديهم خبرات متراكمة.

جدول رقم (١١). توزيع عينة الدراسة حسب الدخل، ن=١٠١

الدخل الشهري	التكرار	٪
أقل من ٥ آلاف ريال	٥	٥,٠
من ٥ آلاف إلى أقل من ١٠ ألف ريال	١٥	١٤,٩
من ١٠ آلاف إلى أقل من ١٥ ألف ريال	٤٤	٤٣,٩
١٥ ألف ريال فما فوق	٣٧	٣٦,٦
الإجمالي	**١٠١**	**٪١٠٠**

يتضح من الجدول رقم (١١) نتائج عينة الدراسة حسب الدخل، والتي تظهر أن الغالبية العظمى من الأخصائيين الاجتماعيين (٤٣,٦٪) دخلهم (من ١٠ آلاف ريال — ١٥ ألف ريال)، تليهم الفئة التي دخلها (من ١٥ ألف ريال فأكثر) ونسبتهم (٣٦,٦٪)، وأن الفئة التي دخلها (من ٥آلاف إلى أقل من ١٠ ألف ريال) تمثل ما نسبته (١٤,٩٪)، وأقل الفئات هي فئة الدخل (أقل من ٥ آلاف ريال) ونسبتها (٥,٠٪).

وهذا يؤكد أن الأخصائيين الاجتماعين يتمتعون برواتب ومميزات مالية جيدة.

جدول رقم (١٢). توزيع عينة الدراسة حسب عدد الدورات التدريبية المعتمدة في مجال العنف الأسري، ن=١٠١

عدد الدورات التدريبية	التكرار	٪
لا توجد	٢٢	٢١,٨
دورة واحدة	٢٦	٢٥,٧
دورتان	٩	٨,٩
ثلاث دورات فأكثر	٤٤	٤٣,٦
الإجمالي	**١٠١**	**١٠٠٪**

من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (١٢)، والذي يفسر نتائج عينة الدراسة حسب الخطة لعدد الدورات التدريبية، يتضح أن الغالبية العظمى (٤٣,٦٪) حضروا (ثلاث دورات فأكثر)، تليهم الفئة التي حضرت (دورة واحدة)، ونسبتها (٢٥,٧٪)، ثم فئة من حضروا (دورتين) فقط، ونسبتها (٨,٩٪)، وجاءت فئة الأخصائيين الذين لم يحضروا دورات سابقة (لا يوجد) بنسبة (٢١,٨٪).

وهذا يدل على أن مراكز الحماية من العنف الأسري تهتم بتدريب الأخصائيين الاجتماعين العاملين بها.

جدول رقم (١٣). توزيع عينة الدراسة حسب مدى الاستفادة من تلك الدورات في الممارسة المهنية مع الحالات ن=٧٩

الاستفادة من الدورات	التكرار	٪
مقبول	١٢	١١,٩
جيد	٢٠	١٩,٨
جيد جدًا	٢٩	٢٨,٧
ممتاز	٤٠	٣٩,٦
الإجمالي	**١٠١**	**١٠٠٪**

من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (١٣)، والذي يفسر نتائج عينة الدراسة حسب مدى الاستفادة من تلك الدورات في الممارسة المهنية مع الحالات، يتضح أن الغالبية العظمى من الأخصائيين الاجتماعيين تمثل ما نسبته (٣٩,٦٪) استفادت من الدورات المهنية بدرجة (ممتاز)، يلي ذلك عينة الأخصائيين التي استفادت من الدورات المهنية كانت بدرجة (جيد جدًا)، وهي تمثل ما نسبته (٢٨,٧٪)، كما بيّنت الدراسة أن العينة التي كانت استفادتها (جيد) تمثل ما نسبته (١٩,٨٪)، وأخيرًا جاءت العينة التي استفادت من الدورات بدرجة (مقبول) وبنسبة بلغت (١١,٩٪). مما يدل على أن الدورات التدريبية لها أثر على الأخصائيين الاجتماعين وتلبي احتياجاتهم من المعارف والمهارات.

٢) البيانات الخاصة بالعنف الأسري المرتبط بجائحة كورونا

في هذا الجزء من الدراسة، يقوم الباحث بتسليط الضوء على أهم النتائج التي وردت في محوري الدراسة التي تتعلق بدور الخدمة الاجتماعية في الحد من العنف الأسري الناتجة عن تأثيرات جائحة كورونا، وذلك على النحو الآتي:

- المحور الأول: أهم أسباب العنف الأسري الناتجة عن تأثيرات جائحة كورونا: ويتكون هذا المحور من عدد (١٢) عبارة.
- المحور الثاني: المعوقات التي تواجه الأخصائي الاجتماعي في الحد من العنف الأسري الناتجة عن تأثيرات جائحة كورونا: ويشمل هذا المحور عدد (١٣) عبارة.

المحور الأول: أهم أسباب العنف الأسري الناتج عن تأثيرات جائحة كورونا (كوفيد –١٩)

جدول رقم (١٤). توزيع عينة الدراسة أهم أسباب العنف الأسري الناتج عن تأثيرات جائحة كورونا (كوفيد –١٩)

العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
١- الخوف المبالغ فيه من الإصابة بكورونا كوفيد -١٩	٢٥ (٢٤,٨)	٤٤ (٤٣,٦)	١٦ (١٥,٨)	١٠ (٩,٩)	٦ (٥,٩)	٣,٧١	١,١٢٥	٨
٢- الإجراءات الوقائية المشددة للحد من انتشار مرض كورونا كوفيد -١٩	٣١ (٣٠,٧)	٤٦ (٤٥,٥)	١٣ (١٢,٩)	٧ (٦,٩)	٤ (٤,٠)	٣,٩٢	١,٠٣٦	٦
٣- التهاون في اتباع الإجراءات الوقائية للحد من انتشار مرض كورونا كوفيد-١٩	٢٠ (١٩,٨)	٤٠ (٣٩,٦)	١٧ (١٦,٨)	١٣ (١٢,٩)	١١ (١٠,٩)	٣,٤٥	١,٢٥٣	١١
٤- البقاء في المنزل لفترات طويلة	٤٠ (٣٩,٦)	٣٣ (٣٢,٧)	١٦ (١٥,٨)	٦ (٥,٩)	٦ (٥,٩)	٣,٩٤	١,١٥٦	٥
٥- الشك المفرط لمن هم حوله بالإصابة بمرضى كورونا كوفيد-١٩	٣٠ (٢٩,٧)	٣٦ (٣٥,٦)	١٥ (١٤,٩)	١٣ (١٢,٩)	٧ (٦,٩)	٣,٦٨	١,٢٢٤	٩
٦- الضائقة الاقتصادية بسبب قلة دخل عائل الأسرة	٤٢ (٤١,٦)	٣٦ (٣٥,٦)	١٦ (١٥,٨)	٤ (٤,٠)	٣ (٣,٠)	٤,٠٩	١,٠٠١	١
٧- تراكم الديون على عائل الأسرة.	٤١ (٤٠,٦)	٣٩ (٣٨,٦)	١١ (١٠,٩)	٤ (٤,٠)	٦ (٥,٩)	٤,٠٤	١,١٠٤	٣
٨- فقدان العمل أو الوظيفة بسبب الوضع الاقتصادي لجائحة كورونا كوفيد-١٩	٤١ (٤٠,٦)	٣٩ (٣٨,٦)	١٣ (١٢,٩)	٣ (٣,٠)	٥ (٥,٠)	٤,٠٧	١,٠٥١	٢
٩- موت أحد أفراد الأسرة بسبب مرض كورونا كوفيد-١٩	٤٠ (٣٩,٦)	٣٣ (٣٢,٧)	١٨ (١٧,٨)	٤ (٤,٠)	٦ (٥,٩)	٣,٩٦	١,١٣١	٤
١٠- نقص المواد الغذائية بالمنزل.	٣١ (٣٠,٧)	٣٧ (٣٦,٦)	١٦ (١٥,٨)	١١ (١٠,٩)	٦ (٥,٩)	٣,٧٥	١,١٧٨	٧
١١- عدم توافر الخطوط الهاتفية الساخنة للرد على استفسارات المصابين بكورونا كوفيد-١٩.	١٤ (١٣,٩)	٢٢ (٢١,٨)	٣٠ (٢٩,٧)	٢٥ (٢٤,٨)	١٠ (٩,٩)	٣,٠٥	١,١٩٥	١٢
١٢- عدم توافر مؤسسات مجتمعية معنية بالتدخل في الأزمات والكوارث.	٢٨ (٢٧,٧)	٣٥ (٣٤,٧)	١٩ (١٨,٨)	١٣ (١٢,٩)	٦ (٥,٩)	٣,٦٥	١,١٨٧	١٠
المتوسط الحسابي العام	**٣,٧٨**							
الانحراف المعياري العام	**١,١٤**							

من خلال النتائج الموضحة أعلاه في الجدول رقم (١٤)، يتضح أن المبحوثين يتفقون بدرجة كبيرة في إجاباتهم، من وجهة نظر المبحوثين عن أهم أسباب العنف الأسري الناتج عن تأثيرات جائحة كورونا (كوفيد -١٩)، بمتوسط حسابي عام بلغ (٣,٧٨ من ٥)، وهو متوسط يقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي (من ٣,٤٠ إلى ٤,١٩)، وهي الفئة التي تشير إلى الاستجابة "موافق" على أداة الدراسة إجمالًا.

ويتضح أيضًا أن هناك تجانسًا في موافقة الأخصائيين الاجتماعيين عن أهم أسباب العنف الأسري الناتج عن تأثيرات جائحة كورونا (كوفيد -١٩)، إذ تراوحت متوسطات موافقة الفئة المبحوثة ما بين (٣,٠٥ إلى ٤,٠٩) وهي متوسطات تقع جميعها في الفئتين الثالثة والرابعة من فئات المقياس الخماسي، والتي تشير إلى الموافقة (بدرجة: محايد / موافق) على أداة الدراسة، مما يوضح التجانس في موافقة الأخصائيين الاجتماعيين عن أهم أسباب العنف الأسري الناتج عن تأثيرات جائحة كورونا (كوفيد -١٩) على فقرات هذا المقياس، والتي تم ترتيبها تنازليا حسب الموافقة عليها كالآتي:

- جاءت العبارة رقم (٦) وهي "الضائقة الاقتصادية بسبب قلة دخل عائل الأسرة" في المرتبة الأولى من حيث الموافقة عليها (بدرجة موافق) من قبل المبحوثين، وبمتوسط حسابي بلغ (٤,٠٩ من ٥).
- جاءت العبارة رقم (١١) وهي "عدم توافر الخطوط الهاتفية الساخنة للرد على استفسارات المصابين بكورونا كوفيد-١٩" في المرتبة الثانية عشرة والأخيرة من حيث الموافقة عليها (بدرجة محايد) بمتوسط حسابي بلغ (٣,٠٥ من ٥).

ومن خلال النتائج الموضحة أعلاه تتضح وجهة نظر المبحوثين عن أسباب العنف الأسري الناتج عن تأثيرات جائحة كورونا (كوفيد -١٩)، ويتمثل اتفاق المبحوثين على أهم أشكال العنف الأسري الناتج عن تأثيرات جائحة كورونا (كوفيد -١٩) والتي تتمثل في نقاط أهمها ما يأتي:

١) الضائقة الاقتصادية بسبب قلة دخل عائل الأسرة.
٢) فقدان العمل أو الوظيفة بسبب الوضع الاقتصادي لجائحة كورونا كوفيد-١٩.
٣) تراكم الديون على عائل الأسرة.
٤) موت أحد أفراد الأسرة بسبب مرض كورونا كوفيد-١٩.

وهذا يؤكد أنه كلما كان وضع الأسرة المادي جيدًا وملبيا لاحتياجات الأساسية، قل العنف الأسري وكانت الأسرة أكثر استقرارًا وأمانًا، وأن الإصابة بالمرض لم يكن لها تأثير كبير في العنف الأسري وهو ما تتفق عليه جميع الدراسات.

المحور الثاني: المعوقات التي تواجه الأخصائي الاجتماعي في الحد من العنف الأسري الناتج عن تأثيرات جائحة كورونا (كوفيد –١٩)

جدول رقم (١٥). توزيع عينة الدراسة المعوقات التي تواجه الأخصائي الاجتماعي في الحد من العنف الأسري الناتج عن تأثيرات جائحة كورونا (كوفيد –١٩)

العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
١- محدودية الدورات تدريبية للأخصائيين الاجتماعيين العاملين في مراكز الحماية الاجتماعية	٤٨ (٤٧,٥)	٣٩ (٣٨,٦)	٩ (٨,٩)	٥ (٥,٠)	٠ (٠,٠)	٤,٢٩	٠,٨٢٩	٦
٢- عدم وجود أخصائيين اجتماعيين مؤهلين للعمل على مواجهة العنف الأسري أثناء الأزمات الصحية.	٢٨ (٢٧,٧)	٤٠ (٣٩,٦)	٢١ (٢٠,٨)	٨ (٧,٩)	٤ (٤,٠)	٣,٧٩	١,٠٦١	١١
٣- ضعف خبرة الأخصائيين الاجتماعيين العاملين بلجان الحماية الاجتماعية في التعامل مع حالات العنف الأسري	٢٧ (٢٦,٧)	٣٣ (٣٢,٧)	٢٠ (١٩,٨)	١٧ (١٦,٨)	٤ (٤,٠)	٣,٦١	١,١٦٦	١٣
٤- عدم الإفصاح عن كل جوانب مشكلة العنف الأسري.	٤٢ (٤١,٦)	٥٢ (٥١,٥)	٤ (٤,٠)	٣ (٣,٠)	٠ (٠,٠)	٤,٣٢	٠,٦٩٢	٥
٥- عدم تعاون المعتدى عليه مع مقدمي الخدمات في لجان الحماية الاجتماعية	٤٦ (٤٥,٥)	٤٥ (٤٤,٦)	٧ (٦,٩)	٣ (٣,٠)	٠ (٠,٠)	٤,٣٣	٠,٧٣٦	٤
٦- خوف الضحية من المعتدي مما يؤدي إلى عدم استكمال إجراءات حل المشكلة	٥٤ (٥٣,٥)	٤٠ (٣٩,٦)	٦ (٥,٩)	١ (١,٠)	٠ (٠,٠)	٤,٤٦	٠,٦٥٦	١
٧- ضعف وعي المعتدى عليه بدور الأخصائي الاجتماعي	٥٦ (٥٥,٤)	٣٨ (٣٧,٦)	٣ (٣,٠)	٤ (٤,٠)	٠ (٠,٠)	٤,٤٥	٠,٧٤١	٢
٨- محدودية فهم الأخصائيين للوائح والقوانين الخاصة بالتعامل مع مشكلة العنف الأسري	٣٣ (٣٢,٧)	٣٣ (٣٢,٧)	١٨ (١٧,٨)	١٥ (١٤,٩)	٢ (٢,٠)	٣,٧٩	١,١١٦	١٢
٩- محدودية التنسيق بين لجان الحماية الاجتماعية والجهات الأخرى المعنية بمواجهة مشكلة العنف الأسري	٣٨ (٣٧,٦)	٣٦ (٣٥,٦)	١٥ (١٤,٩)	٩ (٨,٩)	٣ (٣,٠)	٣,٩٦	١,٠٧٦	١٠
١٠- ضعف الموارد المالية للجان الحماية الاجتماعية	٥٠ (٤٩,٥)	٣١ (٣٠,٧)	١٥ (١٤,٩)	٣ (٣,٠)	٢ (٢,٠)	٤,٢٣	٠,٩٤٧	٧
١١- صعوبة الحصول على البيانات من المعنف وأسرته	٣٦ (٣٥,٦)	٤٤ (٤٣,٦)	١٤ (١٣,٩)	٦ (٥,٩)	١ (١,٠)	٤,٠٧	٠,٩٠٨	٩
١٢- عدم تعاون بعض أسر المعنفين واستخدامهم للحيل الدفاعية.	٤٧ (٤٦,٥)	٤٦ (٤٥,٥)	٧ (٦,٩)	٠ (٠,٠)	١ (١,٠)	٤,٣٧	٠,٧٠٣	٣
١٣- عدم كفاية الخدمات المقدمة للمعنف بمراكز الحماية الاجتماعية.	٤٢ (٤١,٦)	٤٠ (٣٩,٦)	١٦ (١٥,٨)	٣ (٣,٠)	٠ (٠,٠)	٤,٢	٠,٨١٣	٨
المتوسط الحسابي العام	**٤,١٤**							
الانحراف المعياري العام	**٠,٨٨**							

يتضح من خلال نتائج الجدول رقم (١٥) أن المبحوثين يتفقون بدرجة كبيرة في إجاباتهم، من وجهة نظر المبحوثين عن المعوقات التي تواجه الأخصائي الاجتماعي في الحد من العنف الأسري الناتج عن تأثيرات جائحة كورونا (كوفيد -١٩)، بمتوسط حسابي عام بلغ (٤,١٤ من ٥) وهو متوسط يقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي (من ٣,٤٠ إلى ٤,١٩) وهي الفئة التي تشير إلى الإجابة بدرجة "موافق" على أداة الدراسة إجمالًا.

وتبين النتائج أن هناك تجانسًا في موافقة الأخصائيين الاجتماعيين عن المعوقات التي تواجه الأخصائي الاجتماعي في الحد من العنف الأسري الناتج عن تأثيرات جائحة كورونا (كوفيد -١٩)، إذ تراوحت متوسطات موافقة الفئة المبحوثة ما بين (٣,٦١ إلى ٤,٤٦) وهي متوسطات تقع جميعها في الفئتين الرابعة الخامسة من فئات المقياس الخماسي، والتي تشير إلى الموافقة (بدرجة: موافق وموافق بشدة) على أداة الدراسة، مما يوضّح التجانس في موافقة الأخصائيين الاجتماعيين عن المعوقات التي تواجه الأخصائي الاجتماعي في الحد من العنف الأسري الناتج عن تأثيرات جائحة كورونا (كوفيد-١٩) على فقرات هذا المقياس، والتي تم ترتيبها تنازليا حسب الموافقة عليها كالآتي:

- جاءت العبارة رقم (٦) وهي "خوف الضحية من المعتدي مما يؤدي إلى عدم استكمال إجراءات حل المشكلة" في المرتبة الأولى من حيث الموافقة عليها (بدرجة موافق بشدة) من قبل المبحوثين وبمتوسط حسابي بلغ (٤,٤٦ من ٥).
- جاءت العبارة رقم (٣) وهي "ضعف خبرة الأخصائيين الاجتماعيين العاملين بلجان الحماية الاجتماعية في التعامل مع حالات العنف الأسري" في المرتبة الثالثة عشر والأخيرة من حيث الموافقة عليها (بدرجة موافق) بمتوسط حسابي بلغ (٣,٦١ من ٥).

ومن خلال النتائج الموضحة أعلاه، تتضح وجهة نظر المبحوثين حول المعوقات التي تواجه الأخصائي الاجتماعي في الحد من العنف الأسري الناتج عن تأثيرات جائحة كورونا (كوفيد -١٩)، ويتمثل اتفاق المبحوثين عن المعوقات التي تواجه الأخصائي الاجتماعي في الحد من العنف الأسري الناتج عن تأثيرات جائحة كورونا (كوفيد -١٩)، والتي تتمثل في نقاط أهمها ما يأتي:

١) خوف الضحية من المعتدي، مما يؤدي إلى عدم استكمال إجراءات حل المشكلة.
٢) ضعف وعي المعتدى عليه بدور الأخصائي الاجتماعي.
٣) عدم تعاون بعض أسر المعنفين واستخدامهم للحيل الدفاعية.
٤) عدم تعاون المعتدى عليه مع مقدمي الخدمات في لجان الحماية الاجتماعية.

وهذا يؤكد أن حالات العنف تفوق الإحصائيات الرسمية بكثير، وأن هناك حالات عنف لم تكتشف أو لم يتم الإبلاغ عنها، لأنه من الواضح أن الخوف من التبليغ لا يزال قويا، وأن بعض الأسر لا تزال تستخدم الحيل الدفاعية مع حالة العنف للتغطية على المعتدي، وهذا يتطلب من الأخصائيين الاجتماعين ومؤسساتهم الجهد المضاعف للتعريف بدورهم والخدمات المقدمة، وتطوير برامج الحماية من العنف للتغلب على مثل هذه المعوقات، وكذلك رفع الوعي بآثار العنف الأسري على الأسرة والمجتمع.

مناقشة نتائج الدراسة

هنا تتم استعراض مناقشة أهم النتائج بناء على ترتيب محاور الدراسة، والتي تدور حول تساؤلات الدراسة للإجابة عنها بواسطة الباحث، إضافة إلى سرد الفروق ذات الدلالة الإحصائية وفقًا لمتغيرات الدراسة المستقلة مقابل المتغيرات التابعة، وبعد إجراء التحليلات الإحصائية الملائمة للإجابة عن تساؤلات الدراسة، إذ توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

النتائج التي تتعلق بالخصائص العامة لعينة الدراسة من الأخصائيين الاجتماعيين:

- أن (٧٩) من عينة الدراسة يمثلون ما نسبته (٧٨,٢٪)، من إجمالي الفئة المبحوثة من الأخصائيين الاجتماعيين، من فئة الذكور، وهم الأكثر من بين أفراد عينة الدراسة.
- أن (٧٢) من عينة الدراسة يمثلون ما نسبته (٧١,٣٪) من إجمالي الفئة المبحوثة، مؤهلاتهم العلمية (بكالوريوس)، وهم الفئة الأكثر من بين أفراد عينة الدراسة.
- أن (٦١) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته (٩٠,٤٪) تخصصاتهم العلمية (خدمة اجتماعية)، وهم الفئة الأكثر من بين أفراد عينة الدراسة.
- أن (٧٤) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته (٧٣,٣٪) مسمياتهم الوظيفية أخصائي خدمة اجتماعية، وهم الفئة الأكثر من بين أفراد عينة الدراسة.
- أن (٣٠) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته (٢٩,٧٪) من إجمالي أفراد عينة الدراسة سنوات خبرتهم العملية (من ١ – ٥ سنوات)، وهم الفئة الأكثر من بين أفراد عينة الدراسة.
- أن (٤٤) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته (٤٣,٦٪) من إجمالي أفراد عينة الدراسة دخلهم الشهري (١٠ – ١٥ ألف ريال)، وهم الفئة الأكثر من بين أفراد عينة الدراسة.
- أن (٤٤) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته (٤٣,٦٪) من إجمالي أفراد عينة الدراسة لهم شهادات حضور (ثلاث دورات فأكثر)، وهم الفئة الأكثر من بين أفراد عينة الدراسة.
- أن (٤٠) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته (٣٩,٦٪) من إجمالي أفراد عينة الدراسة كانت استفادتهم من تلك الدورات بدرجة (ممتاز) في الممارسة المهنية مع الحالات، وهم الفئة الأكثر من بين أفراد عينة الدراسة.

إجابة المحور الأول: أهم أسباب العنف الأسري الناتج عن تأثيرات جائحة كورونا

قام الباحث بتحديد أهم أسباب العنف الأسري الناتج عن تأثيرات جائحة كورونا، وقد كانت أهم الأسباب متمثلة في الآتي:

١) الضائقة الاقتصادية بسبب قلة دخل عائل الأسرة.
٢) فقدان العمل أو الوظيفة بسبب الوضع الاقتصادي لجائحة كورونا كوفيد-١٩.
٣) تراكم الديون على عائل الأسرة.
٤) موت أحد أفراد الأسرة بسبب مرض كورونا كوفيد-١٩.
٥) البقاء في المنزل لفترات طويلة.
٦) الإجراءات الوقائية المشددة للحد من انتشار مرض كورونا كوفيد -١٩.

وقد جاءت النتائج التي توصـــل إليها الباحث من خلال المحور الأول: (أهم أسباب العنف الأسري الناتج عن تأثيرات جـائحـة كورونا) متوافقـة مع مـا جـاء في

دراسة بيشا (٢٠٢٠م) والتي توصلت إلى ازدياد نسب العنف الأسري في ظل جائحة كورونا، وذلك بسبب الحجر المنزلي، وكذلك الحالة الاقتصادية الصعبة نتيجة فقدان رب المنزل لعمله. كما تتفق مع ما جاء في دراسة بوفود (٢٠٢٠م) والتي توصلت إلى أن فترة الحجر الصحي تسببت في إحداث عدد من الاضطرابات والمشكلات الأسرية، وزيادة نسبة العنف الأسري الموجه ضد الزوجة، وذلك بسبب الضغوطات الكبيرة التي يعيشها الزوج نتيجة الحجر المنزلي وفقدان عمله ومصدر رزقه، مما أثر بالسلب على الحالة النفسية لكل من الزوج وزوجته. وكذلك تتوافق مع Alex et al. (2020)، والتي بيّنت زيادة في معدلات العنف الأسري في الأسبوعين الأولين بعد تنفيذ أمر البقاء في المنزل، وأن هنالك اتجاها تصاعديا لجرائم العنف المنزلي، التي كانت تحدث بالفعل قبل أمر البقاء في المنزل.

وتتفق مع ما يراه أنصار نظرية الإحباط والعدوان بأن العنف الذي يمارسه الزوج ضد زوجته يحدث في حالة شعوره وإحساسه بالفشل والإحباط، سواء في المنزل أم في العمل، أم في حال فشله في تحقيق رغبات أسرته وتلبية احتياجاتها. وبما أن البناء الاجتماعي يحوي عددا من الضغوط الناتجة عن أحداث الحياة اليومية الدافعة إلى العنف، فإن العنف يتحول من نتيجة إلى سبب، فيولد مزيدًا من العنف الذي يخلق دائرة مفرغة، وتتأثر الأسرة والعلاقات بين أفرادها بتلك الضغوطات (عبد الودود، ٢٠١٢م، ص ٥٨٠).

وكذلك تتفق مع نظرية الضبط الاجتماعي التي ترى أن من عوامل الضبط الحكومة، إذ تمثل الدولة العامل الوحيد من عوامل الضبط الاجتماعي الرسمي المقصود الذي ليس له مثيل، فهي الهيئة الرئيسة التي تمثل السلطة المطلقة في كثير من الأنشطة، وتمارس سيادتها في كثير من مجالات السلوك، وهي السلطة التي تقوم بتنفيذ القانون عن طريق الشرطة والمحاكم، فأهمية الحكومة تزداد في الحياة الحديثة نظرًا لأن المدنية أصبحت أكثر تعقيدًا من أجل كل الناس (السمالوطي، ٢٠٠٧م، ص ٣٠٨).

يعد فرض الاحترازات الوقائية لجائحة كورونا أحد الضوابط الاجتماعية التي فرضتها المملكة العربية السعودية لتقييد سلوك أفراد المجتمع، وذلك من أجل الحد من تفشي جائحة (كوفيد -١٩)، وقد يترتب على ذلك الضبط تغير في السلوك الاجتماعي للأفراد نتيجة لحجرهم في منازلهم فترات طويلة، وتوقف عجلة الاقتصاد والعمل.

إجابة المحور الثاني: المعوقات التي تواجه الأخصائي الاجتماعي في الحد من العنف الأسري الناتج عن تأثيرات جائحة كورونا

قام الباحث من خلال نتائج الدراسة بتحديد المعوقات التي تواجه الأخصائي الاجتماعي في الحد من العنف الأسري الناتج عن تأثيرات جائحة كورونا، إذ تتمثل أهم المعوقات في الآتي:

١) خوف الضحية من المعتدي مما يؤدي إلى عدم استكمال إجراءات حل المشكلة.
٢) ضعف وعي المعتدى عليه بدور الأخصائي الاجتماعي.
٣) عدم تعاون بعض أسر المعنفين واستخدامهم للحيل الدفاعية.
٤) عدم تعاون المعتدى عليه مع مقدمي الخدمات في لجان الحماية الاجتماعية.

وقد جاءت النتائج التي توصل إليها الباحث من خلال المحور الثاني: (أهم المعوقات التي تواجه الأخصائي الاجتماعي في الحد من العنف الأسري الناتج عن تأثيرات جائحة كورونا) متوافقة مع دراسة الخليفة (٢٠٢١م)، إذ توصلت الدراسة إلى أن الحجر المنزلي ومنع التجول أسهما بشكل غير مباشر في استعانة ذوي الحالات المدروسة بالجهات الرسمية للتبليغ عن العنف،

وذلك بعد استعانة الحالات بذويهن. كما تتوافق مع دراسة Kim & Joanne (2020) على ضرورة التعريف بالخدمات المتاحة محليا (مثل: الخطوط الساخنة، والرعاية الصحية عن بعد، والخدمات المؤقتة، والملاجئ، ومراكز أزمات الاغتصاب، والاستشارات) لعامة الناس من خلال مجموعة من المصادر المعلنة، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام الرئيسة والمرافق الصحية، كما يجب على المراكز الصحية دعم الأفراد من خلال تقديم الدعم النفسي من خلال الخطوط الساخنة. وكذلك تتوافق مع ما جاء في دراسة بيشا (٢٠٢٠م) والتي توصلت إلى ضرورة تكثيف الدولة لجهودها في مواجهة هذا العنف وتطويقه، والبحث عن آليات قانونية ومؤسساتية للتصدي له.

توصيات الدراسة ومقترحاتها

من خلال ما توصلت إليه الدراسة الحالية من نتائج، يمكن للباحث وضع التوصيات على النحو الآتي:

١) حث مراكز الحماية من العنف الأسري على تكثيف حملات التوعية والتثقيف للأزواج بحقوقهم وواجباتهم، والتعريف بدور الأخصائيين الاجتماعيين.

٢) توفير برامج تأهيليه تدريبية أكثر تخصصا في مجال الحماية من العنف الأسري للأخصائيين الاجتماعين لاكتساب مهارات فنية وأساليب التعامل مع الحالات والتدخلات العلاجية بحرفية مهنية.

٣) تصحيح بعض المفاهيم الخاطئة والمغلوطة لدى المعنف وأفراد المجتمع عن مراكز الحماية من العنف الأسري، وإزالة مخاوف الضحايا من التبليغ واستكمال إجراءات حل المشكلة.

٤) منح المزيد من الصلاحيات لمراكز الحماية من العنف الأسري في تطوير والتحسين نظام الحماية والإيذاء.

٥) وضع خطط إستراتيجية لمواجهة العنف الأسري في الأزمات.

المراجع

أولًا: المراجع العربية

١) ابن منظور، محمد جمال الدين (١٩٩٢م). *لسان العرب*، ط ٢، دمشق: دار إحياء التراث الشعبي ومؤسسة التاريخ العربي.

٢) أبو النصر، مدحت محمد (٢٠٢١م). دور مهنة الخدمة الاجتماعية في مواجهة فيروس كورونا. *المجلة العربية للتربية والعلوم والآداب*، العدد ١٦، ص ص ٣٥٣-٣٧٣.

٣) البستاني، بطرس (١٩٩٧م). *محيط المحيط*، بيروت. ساحة الصلح للنشر.

٤) بوفود. أمين (٢٠٢٠م). تأثير الحجر الصحي على العلاقات الأسرية: العنف ضد الزوجة نموذجًا، *مجلة البوغاز للدراسات القانونية والقضائية*، المغرب، العدد السابع.

٥) بيشا، حسان (٢٠٢٠م). العنف الأسري ضد المرأة في زمن جائحة كورونا، *مجلة القانون والأعمال*، جامعة الحسن الأول بالمغرب، العدد ٦٢.

٦) تقرير برنامج الأمان الأسري (٢٠٢٠م). متوافر على:
https://nfsp.org.sa/ar/projects/National Record/Pages/ Reports.aspx

٧) تقرير منظمة الصحة العالمية (٢٠٢٠). متوافر على:
https://apps.who.int/iris/handle/10665/331475

٨) حسن، إحسان محمد. (٢٠٠٨)م. *علم اجتماع العنف والارهاب: دراسة تحليلية في الإرهاب*

والعنف السياسي والاجتماعي. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.

٩) الخليفة، فادية بنت عبد الله (٢٠٢١م). واقع العنف الأسري أثناء الحجر المنزلي لمنع تفشي كوفيد -١٩: دراسة كيفية على حالات من المعنفات المراجعات لمستشفيات محافظة الأحساء. *مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية*، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد ٦١.

١٠) خليل، محمد أحمد البيومي؛ وعلي، عفاف الحاج. (٢٠٠٤م). *علم الاجتماعي العائلي: دراسة التغيرات في الأسرة العربية*، الإسكندرية: دار المعارف الجامعية.

١١) الدوسري، وليد (٢٠٢٢م)، *دور الخدمة الاجتماعية في الحد من العنف الأسري الناتج عن الحجر المنزلي المرتبط بجائحة كورونا كوفيد- ١٩*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية.

١٢) الرديعان، خالد عمر (٢٠٠٨م). دراسة وصفية على عينة من النساء في مدينة الرياض، *مجلة البحوث الأمنية*، كلية الملك فهد الأمنية.

١٣) السمالوطي، نبيل (٢٠٠٧م). *البناء النظري لعلم الاجتماع*، ط ٥، القاهرة: دار الكتب الجامعية للطباعة والنشر.

١٤) شراك، أحمد (٢٠٢٠)م. *كورنا والخطاب: مقدمات ويوميات*، فاس بالمغرب: مؤسسة مقاربات للصناعات الثقافية واستراتيجيات التواصل والنشر.

١٥) عبد الستار، إبراهيم (٢٠١٥م). *السعادة الشخصية في عالم مشحون بالتوتر وضغوط الحياة*، القاهرة: الهيئة العامة للكتاب.

١٦) عبد الودود، رجاء. (٢٠١٢م). العنف الأسري ضد المرأة المصرية: دراسة ميدانية في مركز ومدينة المني، رابطة الأدب الحديث، *مجلة فكر وإبداع*، العدد ٦٦، ص ص ٩٢٣ — ٩٥٥.

١٧) العزب، سهام أحمد وآخرون (٢٠٢٠م). أثر بعض المتغيرات الأسرية على أنماط الاتصال الزواجي فترة كوفيد-١٩، دراسة تطبيقية على بعض الأسر السعودية، *المجلة العربية للآداب والدراسة الإنسانية*، العدد ١٤.

١٨) عقل، عبد اللطيف (١٩٨٨م). *علم النفس الاجتماعي*، عمان: دار البيرق للنشر والتوزيع.

١٩) العلايلي، أسيل (٢٠٢٠م). العنف المنزلي واختيارات المرأة العربية الزائفة في زمن كورونا، متوافر على:
http://www.arabbarometer.org

٢٠) العنزي، بكر صلفيق (٢٠١٣م). *أشكال العنف الأسري في المجتمع السعودي: دراسة تحليلية لبعض القضايا المنظورة في الجهات القضائية*، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاجتماعية والنفسية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

٢١) مجمع اللغة العربي .(١٩٧٣م). *المعجم الوسيط*، ط ٢، القاهرة: دار المعارف للنشر والتوزيع.

٢٢) مرسي، كمال إبراهيم مرسي (١٩٩٢م). *المدخل إلى علم الصحة النفسية*، الكويت: دار القلم.

٢٣) يونس، يونس حسن (٢٠٠٤م). *دور الخدمة الاجتماعية في مجال الأسرة*، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية تنمية المجتمع، جامعة القرآن الكريم، السودان.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

24) Alex, R.; Jordan, Riddell; Stephen, A.; Chelsey, N.; Joan, A. & Nicole, L. (2020). Staying Home, Staying Safe? A Short-Term Analysis of COVID-19 on Dallas Domestic Violence, available at: American Journal of Criminal Justice, pp. 601-535, Retieed for: https://doi.org/10.1007/s1103-02-29531-7

25) Kim, U. & Joanne, D. (2020). Family violence and COVID-19: Increased vulnerability a reduced options for support, *International Journal of Mental Health Nursing*, Wiley Online Library, Vol. 29, No. 4

26) Ghoshal, R. (2020). Twin public health emergencies: Covid-19 and domestic violence. *Indian J. Med. Ethics,* Vol. 5, pp. 1-5.

27) Graham, E., Giuffrida, A., Smith, H. & Ford, L. (2020). *Lockdowns around the world bring rise in domestic violence*. The Guardian. Cited 2020 Apr 14. Available at: https://www.theguardian.com/society/2020/ mar/28/lockdows-world-rise-domestic- violence.

28) Lopez, Caroline Bettinger (2020). A Double Pandemic: Domestic Violence in the Age of COVID-19. Available at: https://www.cfr.org/in-brief/double-pandemic-domestic-violence-age-covid-19

دراسة تقويمية للبرامج الجامعية لوقاية الطلاب والطالبات من تعاطي المخدرات "دراسة ميدانية على عينة من الجامعات بالمملكة العربية السعودية"

أ.د. عبد الله بن سعد عبيد الرشود
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
drasreshoud@yahoo.com

(قدم للنشر في ٢٠٢٤/٠٢/٠٤، وقبل للنشر في ٢٠٢٤/٠٢/١٤)

مستخلص البحث

تستهدف هذه الدراسة تقويم البرامج الجامعية الموجهة إلى وقاية طلاب وطالبات الجامعات السعودية من تعاطي المخدرات ومدى مناسبتها، إضافة إلى الصعوبات التي تواجه تنفيذها، وصولاً إلى تصورات مقننة تستهدف تحديد المقومات العلمية لبناء هذه البرامج، وتحديد أشكال جديدة لها، وقد استخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي بالعينة، أما عن أدوات جمع البيانات فقد اعتمد الباحث على أداة الاستبانة التي تم تطبيقها على عينة الخبراء والمتخصصين بالجامعات السعودية بمدينة الرياض، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج شملت الإجابة عن تساؤلاتها الرئيسة والفرعية، كما قدمت الدراسة تصورها العلمي والمنبثق من معالجتها النظرية والميدانية من خلال تصورها المقترح لمجموعة من الآليات التنفيذية لزيادة فاعلية البرامج الجامعية المقدمة للوقاية من تعاطي المخدرات، والتي تمثلت في ضرورة تنمية الموارد المالية الخاصة بتمويل بناء البرامج الوقائية من المخدرات وتصميمها وتنفيذها، والتخطيط المسبق للبرامج الوقائية في مجال المخدرات بالجامعات السعودية، وتطوير البرامج الوقائية من المخدرات بما يتوافق مع توقعات المستفيدين من الطلاب والطالبات للبرامج الوقائية المعنية بالمخدرات، والعمل على منع تضارب المصالح مع المستفيدين من وجود المخدرات في المجتمع.

الكلمات المفتاحية: المخدرات – تعاطي المخدرات – الوقاية من المخدرات – الدور الوقائي للجامعات – البرامج – التقويم.

Evaluation Study of University Programs for Preventing Male and Female Students from Drug Abuse
"A field study on a sample of universities in the Kingdom of Saudi Arabia"

Prof. Abdullah Saad Abeed Al-Reshood
Imam Muhammad Bin Saud Islamic University
drasreshoud@yahoo.com

Abstract

This study aims to evaluate university programs directed at protecting male and female students in Saudi universities from drug abuse and the extent of their suitability, as well as the difficulties facing their implementation, arriving at codified concepts aimed at determining the scientific components for building these programs and defining new forms for them. The study used a social sample-survey approach. As for data collection tools, the researcher relied on the questionnaire tool with a sample of experts and specialists responsible for designing and implementing these programs at Saudi universities in the city of Riyadh. The study reached a set of results that included answers to its main and subsidiary questions. The study also presented its scientific vision emerging from its theoretical and field treatment through its proposed vision for a set of executive mechanisms to increase the effectiveness of university programs provided to prevent drug abuse. They consist of the necessity of developing financial resources to finance construction, design and implementation of drug prevention programs, advanced planning of drug prevention programs in Saudi universities, developing drug prevention programs in accordance with the expectations of male and female students benefiting from drug prevention programs, and working to prevent conflicts of interests with those who benefit from the existence of drugs in the society.

Keywords: drugs - drug abuse - drug prevention - preventive role of universities – programs - evaluation.

تمهيد

من بين المشكلات المعاصرة التي نالت ولا تزال تنال اهتماماً واسعاً في جميع المحافل الدولية والإقليمية والوطنية مشكلة انتشار المخدرات والتزايد المستمر في أعداد المتعاطين والمدمنين في جميع المجتمعات؛ المتقدمة أم النامية، الكبيرة أم الصغيرة، الغنية أم الفقيرة، فهي آفة الآفات ومشكلة المشكلات في هذا العصر على وجه الخصوص، على الرغم من أن مشكلة تعاطي المخدرات بأنواعها المتعددة – إلى درجة (الاعتياد) أو (الاعتماد) أو (الإدمان) – هي في واقع الأمر ظاهرة شائعة ومعروفة منذ القدم، ولكن الراصد لتطورات هذه الظاهرة وحجمها ودرجة انتشارها وظروفها وملابساتها على المستوى العالمي، ولحجم الاهتمام الذي تناله من جميع الدوائر الدولية والإقليمية والوطنية، يتأكد له أن مشكلة المخدرات (إنتاجًا، وتهريبًا، وترويجًا، واستهلاكًا) بلغت ذروتها خلال العقود القليلة الأخيرة من القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين، الأمر الذي يمكن أن نرجعه إلى عدد من العوامل المركبة والمعقدة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وهو ما يمكن أن نلمسه في عدد من الشواهد والمظاهر؛ لعل أهمها وأكثرها دلالة على خطورة الموقف الحالي للظاهرة ما يأتي:

- ابتكار ألوان جديدة من المخدرات لم تكن معروفة من قبل، لتضاف إلى قائمة المخدرات التي كانت موجودة، فبعد أن كان الأمر قاصرًا على تلك الأنواع التقليدية من المخدرات (كالحشيش والأفيون) أصبحت في الوقت الحاضر تشمل العقاقير والمركبات الطبية والكيمائية (كالمهدئات، والمنشطات، والمنومات)، وكذلك مجموعة العقاقير والمواد المهلوسة، بل امتد الأمر إلى استنشاق المواد التي تدخل في تكوين البنزين، والأصماغ، والأصباغ، وغيرها، خصوصا إذا وضعنا في الاعتبار سهولة الحصول على بعض هذه المركبات والمواد من ناحية، ورخص أثمان بعضها نسبيًا إذا ما قورنت بغيرها من المخدرات من ناحية ثانية، وعدم وجود نصوص قانونية تحظر استخدامها أو تعاقب على إحرازها وتداولها في بعض الدول من جهة ثالثة.
- ابتكار أساليب وطرق حديثة للتهريب والترويج لم تكن قائمة من قبل، إذ تتوارد الأنباء بصفة مستمرة عن اكتشاف عدد من تلك الأساليب والطرق التي تتفتق عنها أذهان عصابات التهريب والترويج، بعد أن تتأكد من فقدان الأساليب التقليدية قيمتها بسبب الجهود الأمنية المكثفة.
- انتشار آفة تعاطي المخدرات والاعتياد عليها (إدمانها) بين الفئات العمرية التي كانت بمنأى عن هذه الآفة المدمرة، فبعد أن كانت أعمار المتعاطين تدور حول منتصف العمر، أصبحت مؤخرًا تدور حول سن الشباب، بل وسن الطفولة أيضًا، وبعد أن كان التعاطي محصوراً بين الذكور، أصبح الآن يكاد أن يكون منتشرًا حتى بين الإناث.

مشكلة الدراسة

يتضح أن مشكلة تعاطي المخدرات من المشكلات الخطرة التي تهدد الأفراد والمجتمع لكونها تمس القيم الاجتماعية والمصالح الأساسية في المجتمع، لذلك لجأت جميع القوانين الخاصة بالمخدرات إلى تجريم هذا الفعل لأنه يشكل اعتداء على مصلحة محمية بموجب القانون. وارتكاب هذا الفعل قد يعود لأسباب تختلف من مجتمع إلى آخر حسب ظروفه وطبيعته، لكنها لا تتعدى أن تكون أسبابا نفسية أو اجتماعية، إضافة إلى ذلك قد يعد ارتكابها لأسباب اقتصادية، كما قد يسهم التطور التكنولوجي في أن يكون أحد أسباب ارتكاب هذه الجريمة، لأن التطور التكنولوجي انعكس على حياة الأفراد، وكان عاملاً من عوامل ارتكاب بعض الجرائم. ومهما كانت الأسباب التي تؤدي إلى ارتكاب جريمة المخدرات، فإن لها آثارا خطيرة تنعكس سلباً على الأفراد المتعاطين وعلى المجتمع، وتتمثل هذه الآثار في الأضرار الشخصية والاجتماعية والاقتصادية (رشاد، ١٤١٣هـ).

ومن خلال تتبع الدراسات والبحوث السابقة في إطار قضايا تعاطي المخدرات، يلاحظ أن هناك كمًّا هائلا من الدراسات والبحوث التي تناولت القضية في إطار تفسيرها علميا، فلقد أولى الباحثون في الدراسات الاجتماعية وغيرها من التخصصات تناولا مفصلا لظاهرة تعاطي المخدرات وجوانبها المختلفة، وعلى صعيد خاص كان هناك اهتمام من المؤسسات المختلفة أيضا ليس بالبحث والتقصي فحسب، وإنما أيضاً بتوفير برامج يمكنها التصدي لهذه الظاهرة التي تدخل في جميع التخصصات، ولعل من ضمن هذه المؤسسات الجامعات، فالتعليم يلعب دورا مهما في تطوير المجتمع وتنميته، وذلك من خلال إسهام مؤسساته في تخريج الكوادر البشرية المدربة على العمل في جميع المجالات والتخصصات المختلفة، وتعد الجامعة من أهم هذه المؤسسات، إذ تُناط بها

مجموعة من الأهداف تتدرج ضمن ثلاث وظائف رئيسة هي: التعليم وإعداد القوى البشرية، والبحث العلمي، إضافة إلى خدمة المجتمع. وتتحدد هذه الوظائف في إعداد الموارد البشرية، وإجراء البحوث العلمية، والإسهام في عملية التنشئة الاجتماعية ونقل الثقافة، وتتناول الوظيفة الأخيرة للجامعة العمل على صياغة وعي الطلاب وتشكيله، وتناول قضايا المجتمع ومشكلاته، والعمل على خدمة المجتمع وتنميته. وفيما يتعلق بالوظيفة الثالثة من وظائف الجامعة وهي وظيفة خدمة المجتمع، فأصبح على الجامعة أن تقدم خدماتها مباشرة للأفراد في المجتمع سواء كان ذلك في صورة برامج تعليمية تفويضية أو تكاملية، أم في صورة برامج تدريبية أو برامج لإعادة التدريب، أو برامج تحويلية تعرض لمهن مطلوبة بالمجتمع لا تتوافر لدى الأفراد متطلباتها (إبراهيم، ٢٠٠٢م، ص ٧٥-٧٧).

ومن هنا فإن معرفة ما تحققه هذه البرامج من نتائج لأهدافها له ضروریاته العلمية، لأن هذه النتائج إن قامت على أساس علمي فستحقق التغذية العكسية المطلوبة للتطوير والتعديل والدعم. ولكي تتأكد الجامعات من فاعلية برامجها وتحديدا البرامج الموجهة إلى الوقاية من تعاطي الطلاب والطالبات للمخدرات، فينبغي على القائمين عليها استخدام الأسلوب العلمي في تحقيق ذلك. ومن هنا يأتي الاهتمام بالتقويم كمنهج وأسلوب علمي للتعامل مع مثل هذه القضايا، فالتقويم يعتمد على الأسلوب العلمي للتعرف على مدى تحقيق أو عدم تحقيق المنظمات والبرامج والمشروعات لأهدافها؛ أي ما يرتبط بتأثيراتها وانعكاساتها على من يستفيد منها.

ومن هذا المنطلق تتحدد مشكلة الدراسة الحالية في "تقويم البرامج الجامعية الموجهة إلى وقاية طلاب وطالبات الجامعات السعودية من تعاطي المخدرات ومدى مناسبتها، وذلك بغرض التوصل إلى تصورات مقننة تستهدف تحديد المقومات العلمية لبناء هذه البرامج، وتحديد أشكال جديدة لها".

أهداف الدراسة

تتحدد الأهداف الفعلية لهذه الدراسة في الآتي:

١) الهدف الرئيس الأول ومؤداه: وصف وتحديد مدى مناسبة البرامج الجامعية الموجهة إلى الطلاب والطالبات لوقايتهم من تعاطي المخدرات. ويتضمن ذلك:

- تقويم البعد الخاص بطبيعة البرامج وسبل تقديمها، ويشتمل ذلك على:

(أ) وصف وتحديد توقعات المستفيدين (الطلاب والطالبات) عن البرامج.

(ب) وصف وتحديد سهولة الإجراءات الخاصة بالحصول على البرامج.

(ج) وصف وتحديد مراعاة القيم الإنسانية في تقديم البرامج.

(د) وصف وتحديد تمتع هذه البرامج بقبول المستفيدين (الطلاب والطالبات) لهذه البرامج.

(هـ) وصف وتحديد مشاركة المستفيدين (الطلاب والطالبات) في وضع خطط برامج الوقاية والتعبير عن أولوياتها.

- تقويم البعد الخاص بطبيعة المستفيدين (الطلاب والطالبات) والأساليب المتبعة في الاتصال بهم، ويشتمل ذلك على:

(أ) وصف وتحديد سبل المبادأة في الاتصال بالمستفيدين.

(ب) وصف وتحديد أساليب التغطية القصوى للمستفيدين.

(ج) وصف وتحديد نوعية المستفيدين وأهميتهم.

(د) وصف وتحديد أساليب تكثيف الخدمة.

- تقويم البعد الخاص بالأنشطة والبرامج والطبيعة النوعية لها، ويشتمل ذلك على:

(أ) وصف وتحديد توافر البرامج والأنشطة.

(ب) وصف وتحديد المهام الخاصة بمقدمي البرامج، ويشتمل ذلك على: (المؤشر الاجتماعي من البرامج المقدمة، المؤشر النفسي من البرامج المقدمة، المؤشر المرتبط بالخدمات الفنية).

- تقويم البعد الخاص باستمرارية تردد المستفيدين (الطلاب والطالبات) على البرامج للحصول على الخدمات والأنشطة. ويتضمن ذلك وصف وتحديد مقدرة البرامج على الاستمرار في جذب المستفيدين من (الطلاب والطالبات).

٢) الهدف الرئيس الثاني ومؤداه: ما طبيعة الصعوبات التي تواجه تنفيذ برامج الجامعات والموجهة إلى الطلاب والطالبات للوقاية من تعاطي المخدرات؟

٣) الهدف الرئيس الثالث، ومؤداه: ما مكونات الإطار التصوري التنفيذي لتفعيل برامج الجامعات والموجهة إلى الطلاب والطالبات للوقاية من تعاطي المخدرات؟ ويشمل ذلك تحديد:

(أ) وصف وتحديد الأسس التي يقوم عليها التصور المقترح.

(ب) وصف وتحديد الهدف العام من الإطار المقترح.

(ج) وصف وتحديد الفلسفة التي يستند عليها الإطار التصوري المقترح.

(د) وصف وتحديد الموجهات النظرية التي يستند عليها الإطار التصوري المقترح.

(هـ) وصف وتحديد المحتوى التنفيذي الذي يتضمنه الإطار التصوري المقترح.

تساؤلات الدراسة

تتحقق هذه الدراسة من التساؤلات الآتية:

١) التساؤل الرئيس الأول ومؤداه: ما مناسبة البرامج الجامعية الموجهة إلى الطلاب والطالبات في وقايتهم من تعاطي المخدرات؟ ويتضمن ذلك:

- تقويم البعد الخاص بطبيعة البرامج وسبل تقديمها، ويشتمل ذلك على:

(أ) ما توقعات المستفيدين (الطلاب والطالبات) عن البرامج؟

(ب) ما سهولة الإجراءات الخاصة بالحصول على البرامج؟

(ج) ما سبل مراعاة القيم الإنسانية في تقديم البرامج؟

(د) ما سبل تمتع هذه البرامج بقبول المستفيدين (الطلاب والطالبات) لهذه البرامج؟

(هـ) ما سبل مشاركة المستفيدين (الطلاب والطالبات) في وضع خطط برامج الوقاية والتعبير عن أولوياتها؟

- تقويم البعد الخاص بطبيعة المستفيدين (الطلاب والطالبات) والأساليب المتبعة في الاتصال بهم، ويتضمن على:

(أ) ما سبل المبادأة في الاتصال بالمستفيدين؟

(ب) ما أساليب التغطية القصوى للمستفيدين؟

(ج) ما نوعية المستفيدين وأهميتهم؟

(د) ما أساليب تكثيف الخدمة؟

- تقويم البعد الخاص بالأنشطة والبرامج والطبيعة النوعية لها، ويشتمل ذلك على:

(أ) ما مدى توافر البرامج والأنشطة؟

(ب) ما المهام الخاصة بمقدمي البرامج؟، ويشتمل ذلك على المؤشر الاجتماعي من البرامج المقدمة، والمؤشر النفسي من البرامج المقدمة، والمؤشر المرتبط بالخدمات الفنية).

- تقويم البعد الخاص باستمرارية تردد المستفيدين (الطلاب والطالبات) على البرامج للحصول على الخدمات والأنشطة. ويتضمن ذلك: ما مقدرة البرامج على الاستمرار في جذب المستفيدين (الطلاب والطالبات)؟

٢) التساؤل الرئيس الثاني ومؤداه: ما طبيعة الصعوبات التي تواجه تنفيذ برامج الجامعات والموجهة إلى الطلاب والطالبات للوقاية من تعاطي المخدرات؟

٣) التساؤل الرئيس الثالث، ومؤداه: ما مكونات الإطار التصوري التنفيذي لتفعيل برامج الجامعات والموجهة إلى الطلاب والطالبات للوقاية من تعاطي المخدرات؟ ويشتمل ذلك تحديد:

(أ) ما الأسس التي يقوم عليها التصور المقترح؟

(ب) ما الهدف العام من الإطار المقترح؟

(ج) ما الفلسفة التي يستند عليها الإطار التصوري المقترح؟

(د) ما المحتوى التنفيذي الذي يتضمنه الإطار التصوري المقترح؟

أهمية الدراسة

إن ما تقوم به الجامعات من وظائف وأدوار يوجه أساساً إلى الطلاب والطالبات الذين يمثلون أنساق أهدافها الرئيسة، وبما أن وظيفتها تقوم على إعداد القوى البشرية، وقوامها في الأصل الطلاب والطالبات، فإن هناك أهمية بمكان وضرورة تحقيق الدعم لهؤلاء المستفيدين خصوصا في التعامل مع المشكلات التي تواجه إعدادهم كقوى بشرية قادرة على التعامل مع متطلبات التنمية، ولعل من ضمن هذه التحديات والمشكلات قضية تعاطي المخدرات التي يمكن أن تؤثر بشكل كبير على إعدادهم (قماز، ٢٠٠٩م).

ومن معطيات ما تقدم، يمكننا أن نقدم مجموعة من الحقائق والاعتبارات التي تمثل في حقيقة الأمر أهمية الموضوع وأسباب اختياره، وتحدد في الوقت ذاته الأهداف التي يُسعى إلى تحقيقها على النحو الآتي:

١) تعد مشكلة تعاطي المخدرات من أخطر المشكلات التي تهدد سلامة المجتمعات في عالمنا المعاصر، وتعيق ازدهارها الاقتصادي ونموها الإنتاجي، وتحقيق التنمية والتقدم بصورة عامة، وهذا يتفق مع معطيات رؤية المملكة العربية السعودية، والتي تعتمد في تحققها على سواعد الموارد البشرية كلها وقدرات القادرين على المنافسة في تحقيق محتواها، وهو ما يخرج بالتأكيد من يوصف بمتعاطي المخدرات من سوق المشاركين في تحقيق ذلك.

٢) تهتم الجامعات بالطلاب والطالبات كأنساق أساسية لمدخلاتها وكمخرجات مهمة لما تبذله من عمليات مختلفة في ضوء وظائفها، وهم يمثلون نسبة كبيرة من التعداد السكاني، وترتكز خصائصها على مرحلة الشباب المهمة التي تمثل أحد العناصر الرئيسة للموارد البشرية التي يحتاجها المجتمع.

٣) تنعكس أهمية البحث في إجراء تقويم شامل للبرامج والخدمات التي تقدمها الجامعات السعودية لخدمة الطلاب والطالبات من الوقوع في التعاطي بما يسهم في الوصول إلى تشخيص حقيقي لواقعها وفاعليتها.

٤) تنبع فائدة هذه الدراسة فيما تزوده من معلومات للتغذية العكسية التي تفيد من تطوير البرامج حال تحديد السلبيات، وكذلك دعمها الإيجابي في تحقيق وقاية للطلاب والطالبات.

٥) تسهم هذه الدراسة في التوصل إلى تصورات مقننة تستهدف تحديد المقومات العلمية لبناء هذه البرامج، وتحديد أشكال جديدة لها.

٦) تنبع أهمية هذه الدراسة أيضاً من أنها قد تكون أداة للباحثين، ومتخذي القرار في مجال عمل البرامج الوقائية لمتعاطيي المخدرات والذين يرغبون في تزويد معارفهم حول هذا الموضوع، إذ يتوقع أن ترسم هذه الدراسة صورة واقعية لهذه البرامج، بما يتيح لمتخذي القرار الفرصة لتطويرها.

مصطلحات الدراسة

١) مفهوم التقويم: هناك غموض بين معنى مصطلحي التقييم والتقويم حتى بين المثقفين والاختصاصيين ويستعرض الباحث هذين المصطلحين على النحو الآتي:

التقييم: التقييم في الخدمة الاجتماعية هو: قياس أو تقدير إلى أي مدى يحقق التدخل أو المشروع أو البرنامج أغراضه وأهدافه؛ أي أن التقييم يركز على نتائج البرنامج (السكري، ٢٠٠٠م، ص ١٨٦).

التقييم: هو المرحلة الأولى من التقويم وهدفه معرفة المستوى الحالي للبرنامج أو المشروع.

أما التقويم في اللغة، فهو تحديد قيمة الشيء وتصحيح مقامه بهدف تحقيق اعتداله، ولهذا يرى أهل اللغة استخدام "تقويم" وليس "تقييم" على النحو الشائع، والتقويم اصطلاحاً: يعني تحديد جدوى المشروعات الاجتماعية وتأثيراتها (أحمد والكبير، ٢٠٠٢م، ص ١١)، كما يمكن أن يعرف التقويم في لغة الاجتماعيين بأنه "قياس قيمة وكفاية وفاعلية العمل الاجتماعي ... بهدف الكشف عن جوانب القوة والضعف في المشروعات والبرامج الاجتماعية (المغلوث، ١٤١٧م، ص ٣)، ويعرف أيضا بأنه "معرفة مدى صلاحية البرامج المقدمة، وكشف نواحي الضعف والقوة فيها بقصد تطويرها وتحسينها" (خضر، ١٩٩٦م، ص ٤٤٢). ومن هذا فتقدير قيمة الشيء أو وزنه موضع التقويم، وهو يشمل عملية تصحيح وإعادة تعديل للموقف، فهو بذلك يعدّ عملية علاجية وتشخيصية في آن واحد.

أما مصطلح التقييم فيتضمن عملية التشخيص فقط، وسيتم التركيز هنا على مصطلح التقويم، إذ إنه أشمل وأعم، فهو يتضمن عمليات تشخيصية وعلاجية في آن واحد، ويعتمد التقويم على الأسلوب العلمي للتعرف على مدى تحقيق أو عدم تحقيق البرنامج والمشروع لأهدافه؛ أي ما يرتبط بتأثيرات البرنامج وانعكاساته على من يجب أن يستفيد منه (خاطر، ١٩٩٠م؛ الخطيب وآخرون، ١٩٨٥م؛ دوران، ١٩٨٥م؛ جرادات وآخرون، ٢٠٠٢م؛ فهمي، ١٩٩٩؛ ويعقوب، ٢٠٠٩م).

ويقصد بالتقويم في هذه الدراسة "عملية قياس موضوعي للقيمة الفعلية لأي عمل أو نشاط مُقاس بما يستخدم في أدائه من إمكانات فكرية ومادية وبشرية، وبما يحدثه من تغيرات مادية واجتماعية، وبما يحققه من نتائج أو أهداف يُراد الوصول إليها، ومن معوقات وصعوبات، وبالتالي فهو الأسلوب العلمي الذي سنتمكن من خلاله من تحديد مقدار النجاح لمحكات سبق تقديرها وإنجازها خصوصا في برامج الجامعات السعودية الموجهة إلى المستفيدين (طلاب وطالبات) لوقايتهم من تعاطي المخدرات، وقد تحدد الأداء هنا بعدة محكات رئيسة للتقويم تشمل الآتي:

- تلبية البرامج المقدمة من الجامعات للمستفيدين (طلاب وطالبات) لوقايتهم من تعاطي المخدرات.
- الصعوبات التي تواجه تنفيذ برامج الجامعات والموجهة إلى الطلاب والطالبات للوقاية من تعاطي المخدرات.

٢) مفهوم البرامج: البرنامج هو مجموعة من الأنشطة التي يعتمد بعضها على بعض وتوجه إلى تحقيق غرض، والبرنامج هو الاستجابة الإجرائية والعلمية للمشكلة أو للخطة المنهجية المنظمة لتحقيق مجموعة من الأغراض

(السكري، ٢٠٠٠م، ص ٤٠٧)، والبرنامج هو الذي يوضح سير العمل الواجب القيام به من أجل تحقيق الأهداف المقصودة، وهو "كل شيء تقوم به الجماعة ما دام يعمل على تحقيق حاجاتها ورغباتها وإشباع ميول أعضائها" (الألفي، ١٩٨٦م، ص ١٧)، وتختلف البرامج وتتنوع لإشباع حاجات الأعضاء ومنها:

(أ) البرامج الرياضية.

(ب) البرامج الصحية.

(ج) البرامج الفنية.

(د) البرامج الثقافية.

(هـ) البرامج الاجتماعية.

ويقصد بالبرنامج إجرائياً في هذه الدراسة: كل ما تقدمة الجامعات السعودية للمستفيدين (طلاب وطالبات) لوقايتهم من تعاطي المخدرات.

٣) مفهوم المخدرات: بالتقصي والبحث يلاحظ عدم وجود تعريف عام جامع يوضح مفهوم المواد المخدرة بوضوح وجلاء، بل هناك مجموعة من التعريفات الاصطلاحية للمخدرات، والتي تتنوع بين الشريعة والعلوم الاجتماعية والقانون والطب، وغيرها من التخصصات، ويمكن تناول بعضها على النحو الآتي:

(أ) كل مادة يؤدي تعاطيها إلى حالة تخدير كلي أو جزئي مع فقدان الوعي أو من دونه، أو تعطي شعورا كاذباً بالنشوة والسعادة مع الهروب من عالم الخيال.

(ب) كل مادة تعمل على تعطيل أو تغير الإحساس في الجهاز العصبي لدى الإنسان أو الحيوان، وذلك من الناحية الطبية، أما من الناحية الشرعية فهي كل مادة تقود الإنسان إلى الإدمان وتؤثر على الجهاز العصبي.

(ج) عرف العلماء قديما أنواعا محدودة من المخدرات؛ منها ما هو مسكر ومنها ما هو مرقد، ومنها ما هو مفسد أو مشوش للعقل، فالمسكر هو: الذي يغطي العقل ولا تغيب معه الحواس، ويتخيل صاحبه كأنه نشوان مسرور قوي النفس شجاع، والمرقد هو المشوش للعقل؛ كالحشيش، والأفيون، وسائر المخدرات والمفترات التي تثير الخلط الكامن في البدن، لذلك تختلف أوصاف مستعمليها، فتُحدث حدة لمن كان مزاجه صفراوياً، وتُحدث سباتاً وصمتاً لمن كان مزاجه دموياً، فتجد من متناوليها من يشتد بكاؤه ومنهم من يشتد صمته، ومنهم من يعظم سروره وانبساطه.

(د) المخدرات: كل مادة خام أو مصنعة تحتوي على مواد منبهة أو مسكنة من شأنها إذا استخدمت في غير الأغراض الطبية أو الصناعية الموجهة أن تؤدي إلى حالة من التعود أو الإدمان عليها، والفرق بين التعود والإدمان هو أن التعود حالة تنشأ من تكرار التعاطي ترافقها رغبة غير قهرية، مع ميل قليل إلى زيادة الجرعة ولا توجد أعراض قوية عند ترك المخدر، أما الإدمان فهو حالة دورية مزمنة تلحق الضرر بالفرد والمجتمع وتصاحبها رغبة قهرية في التعاطي وميل إلى زيادة الجرعة باستمرار وعلاجه يتطلب وقت وجهد جسمي (سابق، ١٩٩٧م؛ الشمري، ٢٠٠٣م؛ الغامدي، ١٤١٠هـ؛ والقحطاني، ٢٠٠٢م).

(هـ) المخدرات مادة تسبب في الإنسان والحيوان فقدان الوعي بدرجات متفاوتة قد تنتهي إلى غيبوبة تعقبها الوفاة. والمادة المخدرة هي "كل مادة خام أو مستحضر يحتوي على عناصر مسكنة أو منبهه من شأنها إذا استخدمت على عناصر مسكنة أو في غير المخصص لها من دون مشورة طبية أن تؤدي إلى حالة من التعود أو الإدمان عليها، وهو ما يضر بالفرد والمجتمع (شاهين، ٢٠٠٥م، ص ٤٦).

(و) يعرّف تعاطي المخدرات بأنه "رغبة غير طبيعية يظهرها بعض الأشخاص نحو مخدرات أو مواد سامة تسبب حالة من الإدمان تضر بالفرد والمجتمع جسميا، ونفسيا، واجتماعيا (سويف، ١٩٩٩م، ص ٢٣).

ومن هنا يتضح أن الاختلاف يعود إلى اختلاف الأفكار وتباين الآراء حول أنواع المخدرات وآثارها النفسية والجسمية والعقلية على الإنسان، وتركيباتها الكيميائية، فضلاً على إنتاج بعض أنواع المخدرات من النباتات الطبيعية التي يجري اكتشافها مع مرور الزمن.

ويقصد بالمخدرات في هذه الدراسة أي مادة مصنعة أو طبيعية يعتاد عليها الشخص بشكل يمثل اعتمادا جسديا أو نفسيا عليها يسبب أي ابتعاد عنها وعدم تعاطيها ألما نفسيا أو سلوكيا أو جسديا كبيرا للشخص (طلاب وطالبات الجامعات) المتناول لتلك المادة.

٤) مفهوم الوقاية من التعاطي: يمكن اعتبار مصطلح التعاطي أنه يشير إلى التأقلم على استخدام نمط من المواد المخدرة، والتي يقوم المستخدم باستهلاكها بكميات قد تؤدي إلى إدمانها والتعود عليها وتتطلب برامج متخصصة للعلاج منها، ويقصد بالتعاطي في هذه الدراسة تناول طلاب وطالبات الجامعات السعودية لأي شكل من أشكال المواد المخدرة بصور متكررة أو عارضة، للبحث عن تحقيق سعادة جسدية أو نفسية أو تفاعلية مؤقتة، وبالصورة التي لم يصلوا فيها إلى مرحلة الإدمان على المواد التي يستخدمونها.

وتعدّ الوقاية مصطلحا مرتبطا بعملية التعاطي، فالوقاية يعرفها البعض عامة بأنها: محاولة التغلب على الشرور والظروف التي تؤدي بالأفراد إلى اتباع سلوكيات إجرامية، أو القيام بأعمال تعدّ قانوناً وعرفاً جرائم أو سلوكيات منحرفة أو شاذة" (غباري، ١٤٠٦هـ، ص:٤٢)، كما يعبر مفهوم الوقاية عن الإجراءات والخدمات الطبية والاجتماعية والتربوية والنفسية والتأهيلية التي تعمل على الحيلولة دون حدوث اعتلال أو ضعف عام عند الإنسان نتيجة فعل معين ومنع تطور العجز، والتغلب عليه. ويهتم النهج الوقائي بالأسوياء والأصحاء قبل اهتمامه بالوقوع في عدم التوازن لوقايتهم من حدوث المشكلات والاضطرابات، وتهدف الوقاية إلى الكشف المبكر عن المشكلات والاضطرابات قبل تطورها، وتفادي حدوثها، بالإضافة إلى التدخل المبكر لعلاج المشكلات قبل استفحالها.

ويقصد بالوقاية في هذا البحث تلك الإجراءات التي تستخدمها الجامعات للحد من الانحراف وتعاطي المخدرات، وهي عبارة عن تدابير تستخدم لمنع السلوكيات الخاطئة أو المنحرفة في المجتمع.

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولا: الإطار النظري

دور الجامعات السعودية في مجال الوقاية من المخدرات:

تعد مشكلة تعاطي المخدرات من المشكلات الخطرة التي تهدد الأفراد والمجتمع لكونها تمس القيم الاجتماعية والمصالح الأساسية في المجتمع، لذلك لجأت جميع القوانين الخاصة بالمخدرات إلى تجريم تعاطيها، إذ يشكل اعتداء على مصلحة محمية بموجب القانون. ويعود ارتكاب هذا الفعل لأسباب تختلف من مجتمع إلى آخر حسب ظروفه وطبيعته، لكنها لا تتعدى أن تكون أسباب نفسية أو اجتماعية. بالإضافة لذلك قد يتمارتكابها لأسباب اقتصادية، كما قد يسهم التطور التكنولوجي في أن يكون أحد أسباب ارتكاب هذه الجريمة، لأن التطور التكنولوجي انعكس على حياة الأفراد وكان عاملاً من عوامل ارتكاب بعض الجرائم. ومهما كانت الأسباب التي تؤدي إلى ارتكاب جريمة المخدرات، فإن لها آثارا خطيرة تنعكس سلباً على الأفراد المتعاطين والمجتمع، وتتمثل هذه الآثار في الأضرار الشخصية والاجتماعية والاقتصادية (إسماعيل ومحمد، ٢٠١٦م، ص ١).

ومن ناحية أخرى حرصت حكومة المملكة العربية السعودية على اتخاذ جميع الإجراءات الوقائية لمكافحة

المخدرات وانتشارها والحد من تعاطيها على جميع المستويات المحلية والعربية والدولية، حيث وفرت جميع الإمكانات والتجهيزات البشرية للإدارة العامة لمكافحة المخدرات، ودعم وتعزيز دورها في المجتمع من خلال إنشاء فروع للإدارة في جميع أنحاء الدولة والإسهام في تفعيل ودعم قوافل التوعية السعودية لمكافحة المخدرات في جميع أرجاء المملكة، وقامت بتشكيل اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات، كما أنشأت عددا من المستشفيات المتخصصة في علاج المدمنين للمخدرات والتي تُعرف بمستشفيات الأمل في عدد من مناطق البلاد، كما دعمت وجود عدد من الجمعيات الخيرية المتخصصة في الوقاية من تعاطي المخدرات والعلاج من الإدمان (الدوسري، ١٤١٤هـ، ص ٥٣). ولعل من ضمن هذه المؤسسات الجامعات، إذ التعليم يلعب دورا مهما في تطوير المجتمع وتنميته، وذلك من خلال إسهام مؤسساته في تخريج الكوادر البشرية المدربة على العمل في جميع المجالات والتخصصات المختلفة. وتعد الجامعة من أهم هذه المؤسسات إذ تُناط بها مجموعة من الأهداف تتدرج ضمن ثلاث وظائف رئيسة هي: التعليم وإعداد القوى البشرية، والبحث العلمي، إضافة إلى خدمة المجتمع، إذ تتحدد الوظائف الأساسية للجامعة في ثلاث وظائف أساسية هي: إعداد الموارد البشرية وإجراء البحوث العلمية، والإسهام في عملية التنشئة الاجتماعية، ونقل الثقافة. وتتناول الوظيفة الأخيرة للجامعة العمل على صياغة وعي الطلاب وتشكيله، وتناول قضايا المجتمع ومشكلاته، والعمل على خدمة المجتمع وتنميته. وفيما يتعلق بالوظيفة الثالثة من وظائف الجامعة وهي وظيفة خدمة المجتمع، فقد أصبح على الجامعة أن تقدم خدماتها مباشرة للأفراد في المجتمع سواء كان ذلك في صورة برامج تعليمية تفويضية أو تكاملية، أم في صورة برامج تدريبية أو برامج لإعادة التدريب، أو برامج تحويلية تعرض لمهن مطلوبة في المجتمع ولا تتوافر لدى الأفراد متطلباتها (إبراهيم ٢٠٠٢م، ص ٧٥-٧٧). ومن هنا فإن معرفة ما تحققه هذه البرامج من نتائج لأهدافها له ضروراته العلمية، لأن هذه النتائج إن قامت على أساس علمي فستحقق التغذية العكسية المطلوبة للتطوير والتعديل والدعم.

ولكي تتأكد الجامعات من فاعلية برامجها وبالتحديد البرامج الموجهة إلى الوقاية من تعاطي الطلاب والطالبات للمخدرات، ينبغي على القائمين عليها استخدام الأسلوب العلمي في تحقيق ذلك. ومن هنا يأتي الاهتمام بالتقويم كمنهج وأسلوب علمي للتعامل مع مثل هذه القضايا، إذ يعتمد التقويم على الأسلوب العلمي للتعرف على مدى تحقيق أو عدم تحقيق المنظمات والبرامج والمشروعات لأهدافها وما يرتبط بتأثيراتها وانعكاساتها على من يستفيد منها.

ويمكننا تناول الجهود المهمة التي تقوم بها الجامعات السعودية في مجال الوقاية من المخدرات، وهي على النحو الآتي (الحربي، ٢٠١٨م):

١) الواقع:

(أ) تم تشكيل لجنة باسم "اللجنة الدائمة لمكافحة المخدرات بوزارة التعليم العالي" بقرار معالي وزير التعليم العالي رقم ١١٩٠٣ وتاريخ ١٤٣٠/٨/١٢هـ، والتي كان من أبرز أهدافها تحديد الأدوار المطلوب أداؤها من قبل وزارة التعليم العالي في الخطة الوطنية لمكافحة المخدرات، ووضع الخطط التفصيلية لها، والتنسيق مع الجامعات والكليات الحكومية والأهلية والمراكز الأكاديمية ذات العلاقة لتنفيذ البرامج والأنشطة التي تحقق أهداف الإستراتيجية لرسم خطة الوزارة في أداء الأدوار المنوطة بها في الإستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات.

(ب) الشراكة الفاعلة مع اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات، إضافة إلى شريك فاعل في المشروع الوطني للوقاية من المخدرات (نبراس).

(ج) تقدم الجامعات عددًا من البرامج الوقائية التوعوية والثقافية التي تهدف إلى الوقاية من المخدرات من خلال الندوات والملتقيات وورش العمل العلمية، والمحاضرات.

(د) تشارك الجامعات السعودية بشكل مستمر في اليوم العالمي لمكافحة المخدرات بعدد من الأنشطة التوعوية الهادفة.

(هـ) تقوم الجامعات بحملات توعوية وحملات إعلانية متنوعة من مطبوعات ومعارض وأفلام ومسابقات متنوعة ومسرحيات وشعر وفن في مجال الوقاية من المخدرات.

(و) إنشاء برنامج الدكتور ناصر الرشيد للوقاية من المخدرات، والمركز الوطني لأبحاث الشباب في جامعة الملك سعود.

(ز) إعداد الدراسات والبحوث العلمية حول المخدرات والمؤثرات العقلية في المجتمع السعودي وأهم خصائص المتعاطين الاجتماعية والنفسية والشخصية.

(ح) إنشاء عدد من الكراسي البحثية في عدد من الجامعات السعودية، التي تتدرج ضمن أبرز اهتماماتها مشروعات الوقاية.

(ط) إقامة عدد من المراكز البحثية في بعض الجامعات مثل: المركز السعودي لدراسات وأبحاث الوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ومركز أبحاث المؤثرات العقلية بجامعة جازان.

(ك) تفعيل دور الإرشاد الأكاديمي بالجامعات، بالإضافة إلى تدريب المشرفين على السكن الطلابي لرفع أدائهم للتوعية بأضرار المخدرات.

٢) الرؤية التقييمية لدور الجامعات السعودية في مجال الوقاية من المخدرات:

على الرغم من الجهود الكبيرة التي تقوم بها الجامعات السعودية في مجال الوقاية من المخدرات، غير أننا نرى أن هذه الجهود غير كافية لتحقيق النجاح المأمول في مجال الوقاية من المخدرات، وأن هناك عددا من المعوقات التي تواجه تلك الجهود، نعرض بعضها على النحو الآتي (الثبيتي، ٢٠١٤م، ص ٥٥):

(أ) أن عددا من الأنشطة التي تقوم بها الجامعات تتسم بأنها وقتية (تقام مره واحدة في العام الدراسي الواحد فقط) أو أنها مرتبطة باليوم العالمي لمكافحة المخدرات.

(ب) أن عددا من الكراسي العلمية البحثية قد توقفت بسبب انتهاء فترة الكرسي، أو بسبب عدم توافر مصادر تمويلية لتفعيل المناشط العلمية التي تنفذ من قبل تلك الكراسي.

(ج) أن عددا من الجامعات لا توجد لديها خطط عمل سنوية لبرامج الوقاية من المخدرات.

(د) أشارت بعض الدراسات إلى أن الجامعات لا يوجد لديها برامج علاجية أو إرشادية في مجال الوقاية من المخدرات. (العواض، ٢٠١٤م).

كما أشارت دراسة أخرى إلى أن الجهود التي تقوم بها الجامعات في مجال الوقاية من المخدرات منخفضة (الثبيتي، ٢٠١٤م، ص ٧١)

١) قلة الموارد المالية المخصصة للبرامج الوقائية لدى بعض الجامعات.

٢) محدودية مساهمة القطاع الخاص في دعم البرامج الوقائية التي تقوم بها الجامعات.

٣) أما عن المعوقات التي تواجه الجامعات السعودية في مجال الوقاية من المخدرات أمر طبيعي، فالوقاية يجب أن تنطلق من خلال تكامل الجهود بين جميع المؤسسات الرسمية، ومؤسسات المجتمع المدني، ومؤسسات القطاع الخاص. وذلك من خلال عقد شراكات تكاملية ورسم سياسات فاعلة للوقاية من المخدرات بين كافة المؤسسات المعنية بالوقاية من المخدرات، فالجامعات تمتلك العلماء والخبراء والمراكز البحثية في مختلف التخصصات العلمية، ويمكنها أن تنفذ عدد من البرامج الوقائية والعلاجية

والتأهيلية الناجحة والمميزة في هذا المجال من خلال التخصصات العلمية المرتبطة بذلك، إلا أن الجامعات تواجه معوقات في تنفيذ تلك البرامج تأتي في مقدمتها قلة المخصصات المالية لهذه البرامج.

ثانيا: الدراسات السابقة

بتتبع الدراسات والبحوث السابقة في إطار قضايا تعاطي المخدرات، يلاحظ أن هناك كما هائلا من الدراسات والبحوث التي تناولت القضية في إطار تشريحها، فقد أولى الباحثون في الدراسات الاجتماعية وغيرها من التخصصات تناولاً مفصلاً لظاهرة تعاطي المخدرات وجوانبها المختلفة، وعلى صعيد خاص كان هناك اهتمام من المؤسسات المختلفة ليس بالبحث والتقصي فحسب، وإنما بتوفير برامج يمكنها التصدي لهذه الظاهرة التي تدخل في جميع التخصصات، ومن هذه الدراسات يمكن عرض ما يأتي وفقاً لأبعاد مرتبطة بالدراسة الحالية:

١) دراسات تناولت قضية المخدرات وتعاطيها وأضرارها:

دراسة Graham et al. (1990) بعنوان "برامج الوقاية من تعاطي المخدرات، والجنس، والعرق: تقييم ثلاث مجموعات لمشروع SMART الصف السابع". هدفت الدراسة إلى فحص بيانات المتابعة لمدة عام واحد من ثلاث مجموعات من الصف السابع من مشروع SMART لتقييم آثار برنامجين يعتمدان على علم النفس الاجتماعي ضمن كل من المجموعات الفرعية الست، وأظهرت النتائج تأثيرات وقائية واضحة للإناث ولكن ليس للذكور. وكانت تأثيرات الوقاية الشاملة أقوى بالنسبة لتدخين السجائر، ولكنها كانت واضحة أيضاً بالنسبة للكحول. وكانت التأثيرات على الجنس حسب التفاعلات مع البرنامج، والتي تظهر تأثيرات البرامج التفاضلية للذكور والإناث، بالنسبة للسجائر والماريجوانا، ولكن ليس للكحول. وكان هناك اتجاه غير مهم يشير إلى أن البرامج كانت أكثر فاعلية للآسيويين وأقل فاعلية للبيض.

دراسة السبيعي (٢٠٠٥م) بعنوان "مدى فاعلية الإجراءات الأمنية في الحد من تعاطي المخدرات". استهدف الباحث التعرف على العوامل المؤدية إلى تعاطي المخدرات والتعرف على الإجراءات الأمنية للحد من تعاطيها، والوقوف على مدى فاعلية تلك الإجراءات للحد من عملية التعاطي، والكشف عن المعوقات التي تقلل من فاعلية تلك الإجراءات، واعتمد الباحث على منهج الوصف التحليلي. وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها أن ضعف الوازع الديني من أهم عوامل تعاطي المخدرات، تليه عوامل أخرى مثل البطالة والفراغ ومجاراة الأصدقاء، ثم التقبل الاجتماعي للمتعاطي، ثم الاعتقاد بأن المخدرات تقوي الجنس. كما كشفت النتائج أيضاً عن وجود إجراءات أمنية قوية للحد من تعاطي المخدرات، وكان في مقدمتها رصد تحركات تجار المخدرات ومروجيها، وجمع المعلومات عنهم، ومراقبة أنشطة غسل أموال المخدرات، ومساعدة المتعافين من الإدمان في الحصول على عمل مناسب. كما أكدت نتائج الدراسة على أن هناك فعالية كبيرة للإجراءات الأمنية للحد من تعاطي المخدرات. ومن معوقات تلك الفاعلية استفادة التنظيمات الإجرامية للمخدرات من التقدم العلمي والتقني، وانتشار مشكلة البطالة، وعدم توافر أماكن لاستيعاب كل من يرغبون في العلاج من الإدمان.

دراسة أبي إسماعيل (٢٠٠٧م) بعنوان" المؤسسات التربوية ودورها في نشر الوعي بأخطار المخدرات". هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المؤسسات التربوية في نشر الوعي بأخطار المخدرات والحد من انتشارها،

وكذلك التعرف على دور هذه المؤسسات التكاملي مع المؤسسات المجتمعية، وأهم المعوقات التي تحد من فاعلية هذه المؤسسات. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت النتائج إلى عدد من السمات التي تتسم بها المؤسسات التربوية الحالية في تناولها مسألة نشر الوعي بأخطار المخدرات. كما أظهرت النتائج أن هناك ضعفاً لدى المؤسسات التربوية والمجتمعية في التخطيط والتنسيق، وتوحيد الأهداف، وتبادل الأدوار أثناء نشر الوعي بأخطار المخدرات.

دراسة الحلو (٢٠١٥م) بعنوان "المتغيرات الاجتماعية المسؤولة عن انتشار المخدرات بين الشباب الفلسطيني"، وهي دراسة ميدانية على أسباب تعاطي "الترامادول" في شمال قطاع غزة، وقد حدد الباحث مشكلة الدراسة في دراسة المتغيرات الاجتماعية بمعناها الواسع (اجتماعي، نفسي، اقتصادي... إلخ) والتي تدفع الشباب الفلسطيني إلى تعاطي المخدرات بشكل عام ومخدر الترامادول بشكل خاص وانتشارها في شمال قطاع غزة، وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها: أن أكبر نسبة من الشباب المتعاطين للترامادول كانت الفئة العمرية ما بين ٢٠ إلى ٢٥ سنة بنسبة ٣٨٪، وأن أعلى نسبة من المتعاطين كانت من ذوي التعليم الجامعي بنسبة ٣٣٪، وأن فئة الشباب المتزوجين هي الأعلى من حيث التعاطي، إذ وصلت نسبتهم في العينة إلى ٦٤٪، وأظهرت النتائج أيضاً أن أعلى نسبة من الشباب تعلموا تعاطي الترامادول عن طريق الأصدقاء بنسبة ٥٧٪.

دراسة الهويش (٢٠١٦م) بعنوان "أسباب انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات بين الشباب وآثارها وسبل الوقاية منها". حاول هذا البحث التعرف على أنواع المخدرات والعوامل المتعلقة بتعاطيها وإدمانها، والكشف عن أسباب انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات بين الشباب، وتحديد الآثار المترتبة على ذلك في جوانب الحياة المختلفة، والكشف عن واقع دور الأسرة والمؤسسات التربوية والإعلامية في الوقاية منها، وقد اعتمد الباحث على المنهج الوثائقي القائم على استعراض عدد من الأدبيات السابقة التي توضح مدى تأثير المخدرات على الفرد على جوانب حياته المختلفة، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها: وجود نوعين رئيسين من المخدرات هما: المخدرات الكبرى وتشمل: الأفيون ومشتقاته، والحشيش (القنب)، والكوكايين، والقات، والهيروين، والماريجوانا، والامفتيامينات، والمخدرات الصغرى وتشمل: الكافيين، والكولا، والبوي، وجوزة الطيب، وأن الفرد يلجأ إلى تعاطي المواد المخدرة من أجل تخفيف بعض الأعراض المرضية التي يشعر بها، ثم يستكمل تناول تلك المواد حتى بعد انتهاء المرض ظنا منه أن تلك المادة قادرة على جعله في حالة صحية جيدة، بينما يلجأ البعض إلى تناول المخدرات من أجل الشعور بالسعادة والهروب من الأعباء والمشكلات الخاصة بالحياة، ووجود عدد من الآثار السلبية بسبب تعاطي المخدرات وإدمانها المترتبة على كل من الجوانب الآتية: الجانب الجسدي والعقلي، والجانب النفسي، والجانب الاقتصادي، والجانب البيئي، وارتفاع معدلات الجريمة، والأداء الأكاديمي للطلاب. كما كشفت النتائج أيضاً عن وجود دور فاعل لكل من الأسرة والمؤسسات التربوية والإعلام من حيث وقاية الأبناء والطلاب من تعاطي المخدرات.

دراسة بدوي وسعدات (٢٠١٦م) بعنوان "الآثار الصحية والنفسية لتعاطي شباب الجامعة للمواد المخدرة". حدد الباحثان مشكلة الدراسة في تساؤل رئيس مؤداه: ما الآثار الصحية والنفسية لتعاطي شباب الجامعة للمواد المخدرة؟ واستخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لطبيعة الدراسة، إذ يقوم على وصف الظاهرة وصفا دقيقا من خلال جمع المعلومات، والعمل على تصنيفها والتعبير عنها كما وكيفا، وذلك للوصول إلى

استنتاجات حول الموضوع، وخلصت الدراسة إلى أن لتعاطي المخدرات عددا من الآثار الصحية منها: إصابة الجهاز التنفسي بالنزلات الشعبية والرئوية والدرن الرئوي وانتفاخ الرئة، وكذلك إصابة الجهاز الدوري، إذ يؤثر تعاطي المخدرات على الجهاز الدوري، فتترتب عليه أضرار عديدة؛ مثل: زيادة سرعة دقات القلب، والتسبب في الإصابة بالأنيميا الحادة، وخفض ضغط الدم، وتؤثر كذلك على كريات الدم البيضاء وتسبب نقصا في كمية الدم وتكسر كراته الحمراء والبيضاء. إلى جانب ذلك أكدت الدراسة على أن التعاطي يؤدي إلى فقدان الشرايين لمرونتها وتمددها حتى تنسد كليا، ويؤدي التعاطي أيضا إلى الإصابة بمرض الإيدز، إلى جانب تسمم الدم، وعلى مستوى الجهاز الهضمي يؤثر التعاطي على هذا الجهاز ويؤدي إلى فقدان الشهية وسوء الهضم والشعور بالتخمة، كما فصلت الدراسة النتائج النفسية الناجمة عن تعاطي المخدرات ومنها: الشعور بالقلق والاكتئاب والتوتر النفسي، والهلاوس السمعية والبصرية والحسية، والبلادة أو ضعف الذاكرة والتركيز، واضطراب الذاكرة وكثرة النسيان، وضعف الاستجابة للمؤثرات الخارجية، وسوء تقدير الزمن، والانطواء والعزلة والشعور بالإحباط.

دراسة الدعجاني (٢٠١٧م). ركزت الدراسة على هدفين رئيسين هما: أسباب انتشار المخدرات والمؤثرات العقلية بين الشباب مجتمع الدراسة، والعوامل الاجتماعية والثقافية المؤدية إلى انتشار المخدرات والمؤثرات العقلية، والمساعدات المقدمة لمواجهتها. واستخدم الباحث المنهج الوصفي المعتمد على المزاوجة بين البيانات الكمية والكيفية Mixed Research and Method. وقد بلغ حجم العينة (٢٢٩) فردا (مهربون، ومروجون، ومتعاطون، وعاملون بأجهزة المكافحة). وتم استخدام الاستبانة والمقابلة. وكان من أهم نتائج الدراسة أن أكثر أنواع المخدرات والمؤثرات العقلية انتشاراً بين الشباب هي الحشيش وحبوب الكبتاجون، وأن من الأسباب الشخصية والاجتماعية لانتشارها بين الشباب كثرة انشغال الأهل عن الأبناء، ومحاكاة رفقاء السوء.

دراسة العنزي (٢٠١٧م). هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الجامعات السعودية في توعية المجتمع بأضرار المخدرات وطرق الوقاية منها، وتكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس فيها، وجرى اختيار عينة الدراسة بالطريقة العشوائية، وبلغت (١٥٠) عضو هيئة تدريس، وتم اعتماد الاستبانة لجمع المعلومات. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن دور الجامعات السعودية في التصدي لمشكلة المخدرات من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس كان متوسطاً.

دراسة ابن هقشة (٢٠١٧م). هدفت الدراسة إلى التعرف على دور جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز في التوعية والوقاية من المؤثرات العقلية، وتكونت عينة الدراسة من (٨٧) عضو هيئة تدريس من كليات وادي الدواسر والسليل، واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع المعلومات. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن دور جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز في التصدي لمشكلة المؤثرات العقلية لدى طلاب الجامعة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس كان متوسطاً.

دراسة الفالح (٢٠١٧م). هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الجمعيات الخيرية في مجال الوقاية من المخدرات بوساطة إجراءاتها الوقائية، وجهودها التنسيقية مع مؤسسات المجتمع الأخرى، وكذلك التعرف على المعوقات التي تؤثر على أدائها. وقد تم تطبيق الدراسة على جمعيتين هما: جمعية كفى بجدة، وجمعية تعافي بالدمام، واستخدم الباحث منهجين هما: المنهج الكيفي بالاعتماد على تحليل مضمون ما ورد من معلومات وبيانات ودراسات سابقة عن موضوع الدراسة، والمنهج الكمي بوساطة الاعتماد على المسح الاجتماعي للعينة

والتي بلغ حجمها (١١) فرداً من العاملين في الجمعيتين. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن جمعية كفى وجمعية تعافي قامتا بدور إيجابي تجاه المجتمع في مجال الوقاية من المخدرات.

دراسة الطويسي وآخرين (٢٠١٣م). هدفت الدراسة إلى التعرف على اتجاهات الشباب في محافظة معان بالأردن نحو المخدرات، والكشف عن ملامح الثقافة السائدة في تفسير هذه الظاهرة، والوعي بأبعادها وسط هذه الفئة الاجتماعية. وكان المجتمع المستهدف من المجتمعات الحدودية، وكان عددها (٦) مجتمعات محلية، وبلغ حجم العينة (٥٣٨) شاباً. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن أكثر فئات الشباب تعاطيا للمخدرات هي فئة العاطلين عن العمل بنسبة (٢٦,٦٪)، ثم فئة طلبة الجامعات بنسبة (١٢,١٪). كما أن أكثر الجهات التي يثق فيها الشباب في الحد من انتشار المخدرات رجال الدين، ودائرة مكافحة المخدرات، ومعلمو المدارس، وأن أكثر الوسائل التي يراها الشباب فعّالة في الحد من انتشار هذه الظاهرة هي تطبيق القانون الصارم بحق بائعي المخدرات ومروجيها.

دراسة نهاري (٢٠١٣م). هدفت الدراسة إلى التعرف على أنواع المخدرات وأضرارها، وبيان أهم أساليب وقاية المجتمع من ضررها، وعرض بعض البرامج الدولية المقترحة والمجربة للوقاية منها. وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، ومنهج الحكم (أسلوب دلفاي Delphi Technique). وكشفت النتائج عن ضعف دور الأسرة، وتدني دور المدرسة، كما أن دور المساجد لم يكن كافياً لإقامة برامج وقائية.

٢) دراسات تناولت قضية دور المؤسسات التعليمية التربوية وبرامجها في الوقاية من المخدرات وتعاطيها:

كشفت دراسة خليفة والمشعان (٢٠٠٣م) والتي بحثت في تعاطي المواد المؤثرة في الأعصاب بين طلاب المدارس الثانوية بدولة الكويت أن التجريب كان أحد أهم الدوافع للتعاطي، كما أن نسبة ٦٣٪ من أفراد العينة لا يزالون يتعاطون المخدرات الطبيعية، و٣٠٪ منهم يتعاطون الأدوية المركبة، كما بحثت الدراسة في العلاقة بين المخدرات والكحول والتدخين ونسب التعاطي والعلاقة مع العوامل المختلفة لبدء التعاطي، وكذلك اعتقاد الضرر والفائدة لدى الطلاب في المواد المؤثرة في الأعصاب، إذ جاءت النتائج متباينة وكلها تؤكد أن المواد المختلفة بدءا من السجائر والشيشة إلى المواد المركبة والأدوية، كانت كلها ممهدة لتعاطي المخدرات.

وتوصلت دراسة عيد (٢٠٠٣م) إلى أهمية رفع مستوى الوعي العام خصوصا لدى الآباء والمعلمين فيما يتعلق بمخاطر الرسائل التي تبعث عبر الإنترنت للتشجيع على تعاطي المخدرات، واستخدام هذه الوسائل التقنية للوصول إلى الضحايا المستهدفين. وبناءً عليه أوصت الدراسة بإنشاء مواقع على شبكة الإنترنت تقدم بأسلوب جذاب، وتحوي معلومات عن تعاطي العقاقير، إضافة إلى التوسع في إقامة خطوط الاتصال المباشر المتاحة لعامة الناس وجعلها مجانية، باعتبار أن هذه الإجراءات ستقلل من خطر توسع مشكلة المخدرات في المجتمع السعودي.

دراسة الدوسري (٢٠٠٤م). حددت الدراسة مشكلة البحث في التعرف على اتجاهات معلمي وطلاب المدارس الثانوية بوادي الدواسر نحو العقاقير المنبهة. واستخدم الباحث المنهج الوصفي (المسحي) لملاءمته لأغراض البحث لقياس ومعرفة الأوضاع السائدة في المجتمع. وتوصلت الدراسة إلى أن معظم الاتجاهات لدى أفراد البحث تميل إلى الاتجاه السلبي نحو العقاقير المنبهة، ووجود علاقة ارتباط إيجابية دالة إحصائياً بين وجود قريب للطالب يستخدم حبوب الكبتاجون والاتجاه نحو العقاقير

المنبهة، وأن نسبة ٣٠,٦٪ من أفراد عينة الطلاب لديهم قريب يستخدم حبوب الكبتاجون، ونسبة ٤٢,٩٪ من أفراد عينة الطلاب يعرفون شخصا يروج حبوب الكبتاجون. كما اتضح وجود علاقة عكسية دالة إحصائياً بين تعرض الطلاب عن طريق المدرسة، والمسجد، وبرامج التلفاز، والمنشورات، والجرائد، والندوات، والتحذيرات بأضرار المخدرات واتجاهاتهم نحو العقاقير المنبهة، وكذلك وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات اتجاهات الطلاب نحو العقاقير المنبهة تتباين باختلاف مكان الميلاد، وبالمقابل عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تعرض المعلمين والطلاب للتحذيرات عن طريق الإنترنت، والراديو بأضرار المخدرات واتجاهاتهم نحو العقاقير المنبهة ونحو مستخدميها.

دراسة الغامدي (٢٠١٢م)بعنوان "أثر استخدام وحدة تعليمية إلكترونية مقترحة في التوعية بأضرار المخدرات لطلاب المرحلة الثانوية واتجاهاتهم نحوها". هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر التوعية عن المخدرات وأضرارها من خلال وحدة تعليمية إلكترونية يقوم الباحث بتصميمها وقياس أثرها في التوعية بأضرار المخدرات على طلاب المرحلة الثانوية من خلال عينة الدراسة. وبيّنت النتائج من خلال الفروض المطروحة من قبل الباحث وبعد المنهجية المتبعة من قبل الباحث ومن خلال المجموعة الضابطة والتجريبية، أن هناك فروقا دالة إحصائياً لصالح المجموعة التجريبية في كل الفروض المطروحة من قبل الباحث والتي كانت تبحث في أثر الوحدة التعليمية الإلكترونية على الطلاب المصممة من قبل الباحث ودورها في الوقاية والتوعية بأضرار المخدرات.

دراسة الطويسي وآخرين (٢٠١٣م). استهدفت الدراسة التعرف على اتجاهات الشباب في محافظة معان بجنوب الأردن نحو المخدرات، والكشف عن ملامح الثقافة السائدة في تفسير هذه الظاهرة، والوعي بأبعادها. وقد توصلت نتائجها إلى أن من أكثر الجهات التي يثق فيها الشباب للحد من انتشار المخدرات معلمو المدارس، ورجال الدين، ودائرة مكافحة المخدرات، وأن أكثر الوسائل التي يراها الشباب فعّالة في الحد من تعاطي المخدرات هي تطبيق القانون الصارم بحق بائعي المخدرات ومروجيها.

دراسة الربايعة (٢٠١٥م). هدفت إلى تقييم واقع المؤسسات التربوية في الوقاية من أضرار الجريمة المنظمة للمخدرات، واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي (تحليل المضمون) من خلال تحليل بعض المناهج الدراسية في المدارس وجامعة اليرموك، بالإضافة إلى المقابلات الفردية مع بعض المدرسين والطلبة. وقد أشارت النتائج إلى ضعف الدور الذي تقوم به المؤسسات التربوية في مجال الوقاية من الجريمة المنظمة للمخدرات وأضرارها، ويتمثل الضعف في افتقار المناهج الدراسية والأنشطة والتدريبات الدراسية المخصصة لموضوعات الوقاية من المخدرات.

دراسة العتيبي (٢٠١٩م). هدفت إلى التعرف على حجم انتشار ظاهرة المخدرات في مدينة الرياض من وجهة نظر طلاب جامعة الملك سعود، وكذلك تحديد الآثار الصحية والنفسية المترتبة على تعاطي وإدمان طلاب الجامعة للمواد المخدرة، ثم الوقوف على دور الجامعة في التوعية الوقائية بأخطار المخدرات وأضرارها. واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لطبيعة الدراسة، إذ يقوم على وصف الظاهرة وصفاً دقيقاً من خلال جمع المعلومات والعمل على تصنيفها والتعبير عنها كما وكيفا، وذلك للوصول إلى استنتاجات حول موضوع الدراسة، واعتمد الباحث الاستبانة أداة للدراسة، ووجهت استبانة مفتوحة إلى عدد من الأفراد، مع الاطلاع الواسع على الموضوعات ذات الصلة بموضوع الدراسة للتوصل إلى معرفة حجم انتشار ظاهرة المخدرات

في مدينة الرياض في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر طلاب الجامعة، ثم أعدت استبانة مغلقة لتحديد أهم الآثار النفسية والصحية المترتبة عن تعاطي وإدمان طلاب الجامعة للمواد المخدرة. ومن أهم نتائج هذه الدراسة أن أكثر وسيلة فعّالة في هذا المجال تطبيق القوانين الصارمة ضد بائعي المخدرات، وأن حوالي ٩٥٪ من عينة الدراسة يستخدمون تويتر ثم موقع الحوار، وبنسبة ٩٣٪ ومحادثات سكاي بي والمنتديات وغرف الدردشة وبنسبة ٨٤٪، ثم المدونات بنسبة ٨٣٪ وهذا دليل على أن أكبر نسبة من عينة الدراسة يعتمدون في استخدامهم للإنترنت على المواقع الحوارية والتي يمكن أن تسهم في تبادل الحوار والدردشة والتي قد تصل إلى المخدرات الرقمية وآليات استخدامها.

دراسة الرمضاني (٢٠١٥م). هدفت إلى التعرف على اتجاهات الشباب نحو تعاطي المخدرات في محافظة مسقط بسلطنة عُمان، إضافة إلى دوافع التعاطي، ومدى الثقة في الجهات المختصة بمكافحة المخدرات، واشتملت العينة العشوائية للدراسة على مجموعات مختلفة من فئات المجتمع العماني، وتم استخدام المنهج الوصفي، والاستفادة من دراسة الطويسي وآخرين (٢٠١٢م) بعد أن تم تعديلها بما يتناسب مع البيئة العمانية. وقد توصلت النتائج إلى أن الحشيش هو الأكثر انتشاراً بين المتعاطين، إضافة إلى ازدياد أعداد المدخنين بين الشباب العماني، وأن أغلبهم من فئة طلبة المدارس والجامعات والباحثين عن عمل، كما أجمع غالبية أفراد العينة على وجود مشكلة كبيره لتعاطي المخدرات على الرغم من القيود القانونية والاجتماعية التي تفرضها البيئة العمانية، وأن أحد أهم الأسباب أصدقاء السوء في المؤسسات التعليمية. وعليه يتطلب تركيز الضوء على المؤسسات التعليمية والأجهزة الأمنية للوقاية من هذه ظاهرة تعاطي المخدرات.

٣) دراسات تناولت قضية دور الجامعات وبرامجها في الوقاية من المخدرات وتعاطيها:

دراسة سليمان (٢٠١٦م) بعنوان "برامج الإرشاد الوقائي وعلاقتها باستخدام المخدرات وسط طلاب الجامعات من وجهه نظر طلاب كلية التربية بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا". هدفت الدراسة إلى معرفة اتجاهات الطلاب نحو إدمان المخدرات وعلاقتها ببرامج الإرشاد الوقائي، واستخدم الباحث المنهج الوصفي واستخدم أداة لقياس الاتجاهات. وقد توصل الباحث إلى أن اتجاهات الطلاب نحو إدمان المخدرات سلبية، وأن اتجاهاتهم نحو برامج الإرشاد الوقائي تتسم بالإيجابية.

دراسة (صلاح، ٢٠١٦م) بعنوان "أسباب تعاطي المخدرات والمخاطر الناجمة عن ذلك على الفرد والمجتمع". حدد الباحث أهداف الدراسة في: التعرف على أسباب تعاطي المخدرات في المجتمع الفلسطيني الخاصة والعامة، وتحديد أهم الآثار الناجمة عن تلك المشكلة. وقد توصلت الدراسة إلى وجود عوامل وأسباب متنوعة تدفع إلى تعاطي المخدرات في المجتمع الفلسطيني بصفة خاصة منها: أن العمل في المناطق الإسرائيلية، وعدم قدرة السلطة على السيطرة على المعابر والحدود الداخلية والخارجية بسبب سيطرة قوات الاحتلال عليها والتحكم فيها، وعدم قدرة الأجهزة الأمنية على تغطية جميع المناطق الريفية، وظهور المخدرات الكيميائية والمصنعة محلياً، وأساليب الترويج للمخدرات الاصطناعية والتي تحتوي على جذب كبير لدفع الشباب إلى تعاطيها. أما عن الآثار الناجمة عن تلك المشكلة فقد حددتها الدراسة في الآتي: الآثار الجسمية، وآثار نفسية وعقلية، وهناك أيضاً آثار جنسية تتمثل في الضعف الجنسي، إذ يؤدي تعاطي الهيروين والمورفين إلى اضطرابات هرمونية وهبوط حاد في عدد الحيوانات المنوية أي العقم، وأوضحت النتائج أيضاً أن لتعاطي المخدرات آثارا اجتماعية منها: المعاناة الطويلة للأسرة في سعيها إلى

إخفاء الإدمان داخلها عن الآخرين، وضياع القيم والمبادئ والتأثير السلبي على سمعة الأسرة، وكذلك انتقال عدوى التعاطي إلى الآخرين في المحيط الأسري.

دراسة Reed, Cheadle & Thompson (2000) بعنوان "تقييم برامج الوقاية باستخدام أداة تقييم خرائط النتائج: دراسة حالة لبرنامج الوقاية من تعاطي المخدرات للشباب". جاءت الدراسة لتبين الآثار الضارة لتعاطي الكحول والمخدرات، إذ رأت الدراسة أن أنظمة الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية والتعليم والأنظمة القانونية تتعرض لضغوط تحت تأثير تعاطي المخدرات، ناهيك عن التكاليف الاقتصادية المرتبطة بتعاطي المخدرات. وبالتالي، يجب تحديد وتكرار الإستراتيجيات الفعّالة التي تمنع تعاطي المخدرات. ومع ذلك، فإن أدوات التقييم سهلة الاستخدام والفعّالة من حيث التكلفة لبرامج الوقاية من تعاطي المخدرات المجتمعية نادرة. ومن الأدوات التي تم تطويرها مؤخراً والتي وعدت بالتغلب على بعض الحواجز التي توجد عند تقييم برامج الوقاية تخطيط النتائج، إذ يوثق تخطيط النتائج ويهدف إلى تحديد إسهامات البرنامج في النتائج المستقبلية للمستفيدين المستهدفين بهدف جعل البيانات ذات مغزى على مستوى المنظمة والتمويل، واستخدمت الدراسة منهج دراسة الحالة لتقييم جدوى تنفيذ أداة تقييم خرائط النتائج لبرامج الوقاية المجتمعية، وقيمت الدراسة نوعيا مدى نجاح رسم خرائط النتائج لبرنامج واحد قائم على المجتمع المحلي للوقاية من تعاطي المخدرات، بالإضافة إلى مقدار الوقت والتمويل الذي استغرقه تنفيذ هذه الأداة الجديدة. واقترحت النتائج أن تخطيط النتائج قد يكون أداة توثيق وتخطيط وتعلم قيّمة، ولكن يجب أن تكون وكالات التمويل حذرة بشأن استخدام درجات تخطيط النتائج لتحديد مخصصات التمويل.

دراسة الحربي (٢٠١٨م) بعنوان "التكامل بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص في مجال الوقاية من المخدرات: أهميته وآليات تطبيقه". هدفت بشكل رئيس إلى التعرف على أهمية تحقيق التكامل بين الجامعات السعودية ومؤسسات القطاع الخاص في مجال الوقاية من المخدرات. ولتحقيق هذا الهدف تم إجراء تقييم لجميع الجهود التي تبذل من قبل الجامعات، ومن قبل مؤسسات القطاع الخاص في مجال الوقاية من المخدرات، وتبين أن الجامعات تقوم بجهود متنوعة، إلا أنها تواجه عددا من المعوقات في مقدمتها قلة الموارد المالية المخصصة لبرامج الوقاية، وأن مشاركة القطاع الخاص في مجال الوقاية من المخدرات لايزال محدوداً ودون الطموحات. وخلصت الورقة للتأكيد على أهمية تكامل الجهود بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص في مجال الوقاية من المخدرات، وأن هذا التكامل سوف يحقق المزيد من النجاحات في المجالات الوقائية والعلاجية والتأهيلية التكاملية من جهة، ويسهم في دعم التنمية بمفهومها الشامل من جهة أخرى، ويقلص الأعباء الاقتصادية والاجتماعية على الحكومة التي تنتج عن تعاطي وإدمان المخدرات. وأن هناك عددا من الآليات التي قد تسهم في تحقيق التكامل بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص؛ أهمها: تفهم القطاع الخاص للأهمية الكبرى للوقاية من المخدرات وأهمية مشاركته في البرامج الوقائية، وضرورة تفعيل دور اللجنة الدائمة لمكافحة المخدرات بوزارة التعليم لتقوم بدورها الفاعل الذي يندرج ضمنه إعداد البرامج الوقائية والعلاجية وعقد الشركات مع القطاع الخاص لتنفيذها، وأن يدرج القطاع الخاص السعودي برنامجا تكامليا للوقاية والعلاج وإعادة التأهيل خاص بالمخدرات ضمن برامج المسؤولية الاجتماعية.

دراسة علي والحازمي (٢٠١٨م) بعنوان: "تطوير برنامج تثقيف وتدريب الأقران للوقاية من المخدرات،

تجربة جامعة جازان". تكمن أهمية هذه الدراسة في استعراض جميع الجهود الموجهة من قبل المتخصصين في مجال الوقاية من المخدرات والتي تعدّ من أخطر المهددات التي اجتاحت المجتمعات الإنسانية، إذ تشير التقارير إلى أن ظاهرة تعاطي المخدرات في ازدياد مستمر على الرغم من الجهود التي تبذلها جميع المؤسسات المعنية على المستوى المحلي والعالمي، فعلى الرغم من الجهود الحكومية والشعبية المبذولة على مستوى المملكة العربية السعودية، فإن مشكلة تعاطي المؤثرات العقلية وإدمانها بين الشباب في ازدياد مستمر في المجتمع السعودي بصفه عامة، لذلك عمد مركز أبحاث المؤثرات العقلية بجامعة جازان إلى طرح برنامج متكامل يستند إلى الدراسات العلمية التي تمت حول أسباب تعاطي وإدمان المؤثرات العقلية وأنسب الطرق للوقاية منها، مستفيداً في ذلك من النتائج العلمية التي أجراها المركز والتي تم نشرها في أكثر من خمسين ورقة في المجلات الدولية والتي تستخدم توصياتها في برامج المركز الوقائية وفي برنامج تثقيف الأقران للشباب لخلق شبكة مثقفي الأقران داخل المجتمع، مما يساعد على تقليل التعاطي ومنع إدمان المؤثرات العقلية.

دراسة الزامل (٢٠١٨م) حول بعض التجارب العالمية الناجحة للحد من تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية، إذ تناولت الدراسة بعضاً من التجارب العالمية والمحلية للوقاية من المخدرات في البيئات الجامعية وعرضت جهود بعض الجامعات في هذا الشأن.

تحليل الدراسات السابقة وسبل الاستفادة:

١) أجمعت الدراسات السابقة على أهمية التعامل مع قضايا المخدرات وأضرارها المختلفة بصورة علمية.

٢) تباينت هذه الدراسات في اهتماماتها بين ثلاثة من المحاور الأساسية: التركيز على قضية المخدرات وتحديد مفاهيمها المختلفة وآثارها وأضرارها وأسباب التعاطي، إلخ، وتركيز بعض الدراسات على الدور الذي يمكن أن تلعبه الدراسات التربوية للتعامل الوقائي من المخدرات ومواكبة النسق التعليمي الأولي في التعامل مع مستحدثات القضية والقضايا المرتبطة بها والقيم الاجتماعية والثقافية التي قد تؤثر على تنفيذ برامج معينة، وهناك من هذه البحوث ما حاول فيها الباحثون وزن برامج الوقاية من المخدرات في المحيط الجامعي من حيث ملاءمتها للتنفيذ، أو سهوله الوصول إليها، أو النتائج المتوقعة منها. وتشترك الدراسة الحالية مع هذه الدراسات في الاهتمام بقضية المخدرات بصفة عامة، إلا أن الدراسة الحالية تهتم أكثر بالتقويم الواقعي للبرامج الوقائية من قبل الجامعات، من حيث تحقيقها للهدف في ضوء النتائج.

٣) تناولت تلك الدراسات تجارب للوقاية، وكانت مرشداً للباحث في تناول الأسس التي قامت عليه هذه الدراسة، وإن كان الباحث يرى أن دراسته تختلف عن الدراسات السابقة في كونها تستهدف إضافة بعد جديد لهذه الخبرات، وهو وضع المقومات التي يجب أن تقوم عليها أسس تصورية لما ينبغي أن تكون عليه البرامج الجامعية للوقاية من المخدرات، ومن ثم قد يستفاد من اتباع هذه المقومات في صياغة وبناء أية سياسات لشرائح أخرى.

٤) ساعد تحليل هذه الدراسات إلى حد كبير في التعرض لمشكلة البحث. وبالإضافة إلى إلقاء الضوء على ما يمكن تناوله من أسس نظرية، أمكن الاعتماد عليها في تحليل نتائج الدراسة الميدانية وبناء أداة الدراسة.

الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية:

١) نوع الدراسة

تعدّ هذه الدراسة من الدراسات التقويمية التي تستهدف تقويم البرامج الجامعية الموجهة إلى وقاية طلاب وطالبات الجامعات السعودية من تعاطي المخدرات ومدى مناسبتها، وذلك بغرض التوصل إلى تصورات

مقننة تستهدف تحديد المقومات العلمية لبناء هذه البرامج، وتحديد أشكال جديدة لها.

٢) منهج الدراسة

يعدّ المسح الاجتماعي من أنسب المناهج استخداماً ومناسبة لهذه الدراسة (رضا، ١٩٩٩م، ص ٦٦)، وقد تم استخدام المسح الاجتماعي عن طريق العينة.

٣) المجتمع والعينة

اعتمدت الدراسة على استخدام أسلوب التوزيع المتناسب لاختيار مجتمع البحث وعينة من الخبراء والمتخصصين في مجال الوقاية من المخدرات في البيئة الجامعية، إذ تحدد المجال المكاني للدراسة في أربع جامعات رئيسة؛ هي: جامعه الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، وجامعه القصيم، وجامعة أم القرى. وقد تم أخذ عينة من المتخصصين والخبراء ممن لهم اهتمام بدراسات المخدرات والمؤثرات العقلية من تخصصات الخدمة الاجتماعية، وعلمي الاجتماع وعلم النفس.

٤) أداة الدراسة

بناءً على أهداف الدراسة الحالية وتساؤلاتها المختلفة وإطارها المنهجي، قام الباحث ببناء استبيان مقنن، وهو الأداة التي اعتمد عليها الباحث في الحصول على البيانات من القائمين على تصميم وتنفيذ البرامج الجامعية بالجامعات للوقاية من تعاطي المخدرات والموجهة إلى الخبراء والمتخصصين، وقد تضمنت الاستبانة والتي تم إعدادها إلكترونياً الجوانب الآتية:

- تقويم البعد الخاص بطبيعة البرامج وسبل تقديمها، ويشتمل ذلك على:

(أ) تحديد توقعات المستفيدين (الطلاب والطالبات) عن البرامج.

(ب) تحديد سهولة الإجراءات الخاصة بالحصول على البرامج.

(ج) تحديد مراعاة القيم الإنسانية في تقديم البرامج.

(د) تحديد تمتع هذه البرامج بقبول المستفيدين (الطلاب والطالبات) عن البرامج.

(هـ) تحديد مدى مشاركة المستفيدين (الطلاب والطالبات) في وضع خطط برامج الوقاية والتعبير عن أولوياتها.

- تقويم البعد الخاص بطبيعة المستفيدين (الطلاب والطالبات) والأساليب المتبعة في الاتصال بهم، ويشتمل ذلك على:

(أ) وصف وتحديد سبل المبادأة في الاتصال بالمستفيدين.

(ب) وصف وتحديد أساليب التغطية القصوى للمستفيدين.

(ج) وصف وتحديد نوعية المستفيدين وأهميتهم.

(د) وصف وتحديد أساليب تكثيف الخدمة.

- تقويم البعد الخاص بالأنشطة والبرامج والطبيعة النوعية لها، ويشتمل ذلك على:

(أ) تحديد توافر البرامج والأنشطة.

(ب) تحديد المهام الخاصة بمقدمي البرامج، ويشتمل ذلك على: المؤشر الاجتماعي من البرامج المقدمة، والمؤشر النفسي من البرامج المقدمة، والمؤشر المرتبط بالخدمات الفنية.

- تقويم البعد الخاص باستمرارية تردد المستفيدين (الطلاب والطالبات) على البرامج للحصول على الخدمات والأنشطة، ويتضمن ذلك:

(أ) تحديد مقدرة البرامج على الاستمرار في جذب المستفيدين من (الطلاب والطالبات).

(ب) تحديد طبيعة الصعوبات التي تواجه تنفيذ برامج الجامعات والموجهة إلى الطلاب والطالبات للوقاية من تعاطي المخدرات.

٥) إجراءات الصدق والثبات

تم استخدام الاستبيان كأداة رئيسة للدراسة، إذ تم بناء استبيان خصص للمتخصصين والخبراء في تصميم البرامج الجامعية الوقائية من المخدرات وفقا لما أوضحه الإطار النظري للدراسة، وقد تم التحقق من الصدق الظاهري للاستبيان، وذلك بعرضه على ستة من الخبراء من أعضاء هيئة التدريس، المهتمين بقضايا الوقاية من المخدرات من قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية من جامعة الإمام محمد بن سعود، وكلية الخدمة الاجتماعية من جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن. وقد تمت إعادة بناء الاستبيان وفقاً للتعديلات التي أشاروا إليها بعد أن وصلت نسبة اتفاقهم ٧٠٪، وقد تم حساب معامل الثبات باستخدام طريقة معامل الارتباط على عينة من مجتمع البحث بلغت خمسة مبحوثين بفاصل عشره أيام وحسب معامل الثبات فبلغ (٠,٧٩)، وتم القيام بحساب معامل الصدق الذاتي للاستبيان وذلك بالحصول على الجذر التربيعي لمعامل الثبات فبلغ (٠,٨٨).

٦) الإجابة عن تساؤلات الدراسة وتفسيرها:

النتائج العامة للدراسة:

(١) النتائج المرتبطة بالبيانات الأولية لمجتمع الدراسة:

– طبقاً للجامعة: جاءت في الترتيب الأول جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض بنسبة (٤١,١٪)، وفي الترتيب الثاني جامعة القصيم بنسبة (٢١,٣٪)، وفي الترتيب الثالث جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن بالرياض بنسبة (٢٠,٢٪)، وفي الترتيب الرابع والأخير جامعة أم القرى بمكة المكرمة بنسبة (١٧,٤٪).

– طبقاً للكلية: جاءت في الترتيب الأول كلية العلوم الاجتماعية بنسبة (٥٨,٥٪)، وفي الترتيب الثاني كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية بنسبة (٢١,٣٪)، وفي الترتيب الثالث كلية الخدمة الاجتماعية بنسبة (٢٠,٢٪).

– طبقاً للقسم العلمي: جاء في الترتيب الأول قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بنسبة (٥٨,٥٪)، وفي الترتيب الثاني قسم الخدمة الاجتماعية بنسبة (٢١,٣٪)، وفي الترتيب الثالث قسم التخطيط الاجتماعي بنسبة (٥,٨٪)، وفي الترتيب الرابع قسم تنظيم المجتمع بنسبة (٥,٣٪)، وفي الترتيب الخامس قسم خدمة الفرد بنسبة (٤,٨٪)، وفي الترتيب السادس والأخير قسم خدمة الجماعة بنسبة (٤,٨٪).

– طبقاً للتخصص العلمي: جاء في الترتيب الأول تخصص الخدمة الاجتماعية بنسبة (٤٩,٤٪)، وفي الترتيب الثاني تخصص الاجتماع بنسبة (٣٠,٤٪)، وفي الترتيب الثالث تخصص التخطيط الاجتماعي بنسبة (٥,٨٪)، وفي الترتيب الرابع تخصص تنظيم المجتمع بنسبة (٥,٣٪)، وفي الترتيب الخامس تخصص خدمة الفرد بنسبة (٤,٨٪)، وفي الترتيب السادس والأخير تخصص خدمة الجماعة بنسبة (٤,٣٪).

– طبقاً للسن: جاءت في الترتيب الأول الفئة العمرية (من ٤٠ إلى أقل من ٥٠ سنة) بنسبة (٦٠,٤٪)، وفي الترتيب الثاني الفئة العمرية (من ٥٠ سنة فما فوق) بنسبة (٢٠,٨٪)، وفي الترتيب الثالث والأخير الفئة العمرية (من ٣٠ إلى أقل من ٤٠ سنة) بنسبة (١٨,٨٪).

– طبقاً للمؤهل العلمي: جاء في الترتيب الأول مؤهل الدكتوراه بنسبة (٧٧,٣٪)، وفي الترتيب الثاني الماجستير بنسبة (١٤,٥٪) وفي الترتيب الثالث البكالوريوس بنسبة (٥,٨٪)، وفي الترتيب الرابع والأخير الدبلوم العالي بنسبة (٢,٤٪).

– طبقاً للدرجة الأكاديمية: جاءت في الترتيب الأول درجة أستاذ مساعد بنسبة (٣٧,٧٪)، وفي الترتيب الثاني أستاذ مشارك بنسبة (٢٧,٥٪)، وفي الترتيب الثالث معيد

بنسبة (١٤,٥٪)، وفي الترتيب الرابع أستاذ بنسبة (١٢,١٪)، وفي الترتيب الخامس والأخير محاضر بنسبة (٨,٢٪).

٢) التساؤل الرئيس الأول ومؤداه: ما مناسبة البرامج الجامعية الموجهة إلى الطلاب والطالبات في وقايتهم من تعاطي المخدرات؟

مفاهيم الوقاية من المخدرات:

اتضح أن مفاهيم الوقاية من المخدرات، قد تمثلت في: ضرورة اجتماعية لضمان الاستقرار الاجتماعي والأسري، وهي تدابير مجتمعية موجهة إلى الأسوياء لمنع وقوعهم في تعاطي المخدرات، وعملية تحاول منع بداية تعاطي المخدرات والحد من تطور المشكلات المرتبطة باستخدامها تحقق تجنب عمل شيء ما، والبقاء بعيدًا عن الخطر، وتؤدي إلى الاستقرار النفسي للأفراد، وتتضمن سياسات توعية وتجريم يتوقف عليها نمو الاقتصاد بالمجتمع، وتشمل تدابير على مستوى الفرد لمنع وقوعه في تعاطي المخدرات.

- تقويم البعد الخاص بطبيعة البرامج وسبل تقديمها، ويشتمل ذلك على:

(أ) توقعات الطلاب عن برامج الوقاية المقدمة في الجامعة: اتضح أن توقعات الطلاب عن برامج الوقاية المقدمة في الجامعة، قد تمثلت في:

- ترحيب إدارة الجامعة بأية اقتراحات تقدم من الطلاب والطالبات حول تطوير برامجها للوقاية من المخدرات.
- سعي العاملين في الجامعة إلى التعرف باستمرار على المشكلات التي تعترض استفادة الطلاب والطالبات من برامج الوقاية.
- تقديم الجامعة لخدماتها وبرامجها الوقائية بالمستوى نفسه الذي تقدمه الجامعات الأخرى.
- حرص العاملين في الجامعة على توفير أعلى مستوى من الجودة في تصميم وتقديم برامج الوقاية من المخدرات،
- تناسب البرامج والخدمات المقدمة من الجامعة للوقاية من المخدرات مع الاحتياجات الفعلية للطلاب والطالبات ومنها م تقتصر على فئات معينة من الطلاب والطالبات.

(ب) سهولة إجراءات الاستفادة من خدمات البرامج الوقائية: اتضح أن سهولة إجراءات الاستفادة من خدمات البرامج الوقائية قد تمثلت في:

- استفادة الطلاب والطالبات من البرامج الوقائية للمخدرات دون شروط.
- يشرح القائمين على برامج الوقاية من المخدرات بالجامعة للطلاب والطالبات ما يمكن أن يقدم لهم من خدمات.
- قيام القائمين على برامج الوقاية بالجامعة بإطلاع الطلاب والطالبات على الإجراءات الواجب اتباعها للحصول على الخدمات الوقائية.
- شرح القائمين على برامج الوقاية بالجامعة للطلاب والطالبات أسباب ما يتخذ معهم من إجراءات للاستفادة من محتوى برامج الوقاية من المخدرات.
- وجود إجراءات معروفة للاستفادة من برامج الوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية بالجامعة، وإجراءات الالتحاق ببرامج الوقاية من المخدرات بالجامعة معقدة.

(ج) سبل مراعاة القيم الإنسانية: اتضح أن سبل مراعاة القيم الإنسانية، قد تمثلت في:

- توافر علاقات طيبة بين القائمين على تقديم البرامج الوقائية بالجامعة والطلاب والطالبات علاقات طيبة.
- تقديم خدمات البرامج الوقائية بالجامعة لجميع المستفيدين من دون مجاملة.

- حرص القائمين على تقديم البرامج الوقائية بالجامعة على تحقيق المساواة بين الطلاب والطالبات في فرص الحصول على هذه البرامج.
- شعور الطلاب والطالبات باحترام جميع القائمين على تقديم البرامج الوقائية بالجامعة لهم.
- اهتمام القائمين على تنفيذ برامج الجامعة الوقائية عن المخدرات بآراء الطلاب والطالبات ومقترحاتهم حولها.
- حرمان كل من يقدم شكاوى ضد القائمين عليها من الاستفادة من البرامج الوقائية بالجامعة.

(د) مدى تمتع البرامج الوقائية بقبول (الطلاب والطالبات) عن البرامج: اتضح أن مدى تمتع البرامج الوقائية بقبول (الطلاب والطالبات) عن البرامج، قد تمثلت في: تحظى الجامعة بتقدير واحترام الطلاب والطالبات ووثوق في برامجها، ويستطيع الطلاب والطالبات الاستغناء عن برامج الجامعة حال عدم إحساسهم بأهميتها، وتمتع الجامعة بمكانة عالية بين المؤسسات التعليمية بخدماتها الوقائية نحو المخدرات، وللبرامج الوقائية عن المخدرات بالجامعة سمعة طيبة بين الطلاب والطالبات، ويستطيع المجتمع الاستغناء عن خدمات وبرامج الجامعة لوجود مؤسسات أفضل في برامجها الوقائية، ويسعى الطلاب والطالبات إلى التسرب لمؤسسات أخرى بالمجتمع المحلي تقدم خدمات أفضل من الجامعة في مجال الوقاية من المخدرات.

(هـ) مشاركة (الطلاب والطالبات) في وضع خطط برامج الوقاية والتعبير عن أولوياتها: اتضح أن مشاركة (الطلاب والطالبات) في وضع خطط برامج الوقاية والتعبير عن أولوياتها، قد تمثلت في:

- تحديد الجامعة باستمرار لأولويات البرامج الوقائية الخاصة بالمخدرات التي تحتاجها وفقًا لآراء الطلاب والطالبات.
- الاستعانة بالطلاب والطالبات في الإشراف على تنفيذ البرامج الوقائية والخاصة بالمخدرات بالجامعة.
- تعديل إدارة الجامعة من برامجها الوقائية وفقًا لآراء الطلاب والطالبات.
- اشتراك الطلاب والطالبات مع القائمين في تصميم برامج الوقاية من المخدرات في الجامعة وهي برامج وقائية مفروضة من الوزارة لا يمكن تعديلها، ويجري المسؤولون بالجامعة تقويمًا يشارك فيه الطلاب حول برامج الجامعة.

- تقويم البعد الخاص بطبيعة المستفيدين من (الطلاب والطالبات) والأساليب المتبعة في الاتصال بهم، ويشتمل ذلك على:

(أ) سبل المبادأة بالاتصال بالطلاب والطالبات: اتضح أن سبل المبادأة بالاتصال بالطلاب والطالبات، قد تمثلت في:

- سعى الجامعة إلى الإعلان المستمر عن برامجها الوقائية عن المخدرات للطلاب والطالبات بصورة واضحة.
- استعانة الجامعة بسبل ووسائط الإعلام بها في توصيل خدماتها الوقائية للطلاب والطالبات.
- استغلال الجامعة لفاعلياتها المختلفة لاستقطاب الطلاب والطالبات للمشاركة في البرامج الوقائية عن المخدرات.
- وضع الجامعة لخطة للوصول إلى الطلاب والطالبات في أماكن وجودهم وتجمعهم لجذبهم للمشاركة والاستفادة من خدماتها الوقائية في مجال المخدرات.
- انجذاب الطلاب والطالبات بأنفسهم لبرامج الجامعة الوقائية عن المخدرات نتيجة لسمعتها الطيبة في المجتمع الجامعي.

- علم الطلاب والطالبات ببرامج الوقاية من المخدرات بالجامعة من زملائهم.

(ب) أساليب التغطية القصوى للمستفيدين: اتضح أن أساليب التغطية القصوى للمستفيدين، قد تمثلت في:

- تقديم الجامعة لبرامجها الوقائية عن المخدرات للطلاب والطالبات وجميع العاملين بها.
- عمل برامج الجامعة الوقائية عن المخدرات على إفادة كل ما يمكن الوصول إليهم من مستفيدين.
- تعاون الجامعة بتقديم برامجها الوقائية عن المخدرات لكل طلاب الجامعات السعودية.
- قيام الجامعة بتقديم برامجها الوقائية عن المخدرات لكل فئات المجتمع المحلي.
- رفض الجامعة لاستقبال مستفيدين ممن يعيشون خارج مناطقها للاستفادة من برامجها الوقائية.
- إمكانية أن تتخطى برامج الجامعة الوقائية عن المخدرات إلى خدمة مستفيدين من مناطق قريبة.

(ج) أساليب تكثيف الخدمة: اتضح أن أساليب تكثيف الخدمة، قد تمثلت في:

- استفادة الجامعة من المتخصصين في تقديم برامجها الوقائية المتعلقة بالمخدرات.
- استفادة الجامعة من المتخصصين في تقديم البرامج.
- وضع الجامعة للمتخصص المناسب في مؤهلاته في النشاط المناسب عند تنفيذ تقديم برامجها الوقائية المتعلقة بالمخدرات.
- اعتماد الجامعة على فكرة العمل الفريقي في تقديم برامجها الوقائية المتعلقة بالمخدرات.
- تقديم الجامعة لخدماتها الوقائية المتعلقة بالمخدرات في حملات مستمرة.

■ تقويم البعد الخاص بالأنشطة والبرامج والطبيعة النوعية لها، ويشتمل ذلك على:

(أ) وصف وتحديد توافر البرامج والأنشطة: اتضح أن وصف وتحديد توافر البرامج والأنشطة، قد تمثل في:

- قيام الجامعة بتقديم برامج وقائية بحثية عن المخدرات.
- قيام الجامعة بتوفير برامج وقائية تثقيفية توعوية عن المخدرات.
- إسهام الجامعة في توفير برامج تدريبية لمختصين في مجال الوقاية من المخدرات.
- إسهام الجامعة في توفير برامج تدريبية لمختصين في مجال الوقاية من المخدرات.
- قيام الجامعة بتوفير برامج وقائية عن المخدرات لأسر الطلاب والطالبات.
- اهتمام الجامعة برعاية الطفولة والأمومة.

(ب) المهام الخاصة بمقدمي برامج الوقاية: اتضح أن المهام الخاصة بمقدمي برامج الوقاية، قد تمثلت في:

- قيام القائمين على البرامج الوقائية بتحديد أولويات توجه هذه البرامج.
- عمل القائمين على تصميم البرامج الوقائية على التخطيط المسبق لها.
- اهتمام القائمين على تصميم البرامج الوقائية بتوفير المواد العينية المادية المرتبطة بتنفيذ برامج الوقاية المعنية بالمخدرات.
- قيام مقدمي البرامج الوقائية بمراعاة الأثر الاجتماعي من محتوى البرامج.
- قيام القائمين على تصميم البرامج الوقائية المعنية بالمخدرات بالتقويم المستمر ومراعاة عمليات التغذية العكسية.
- تركيز القائمين على البرامج الوقائية على العائد النفسي من هذه البرامج.

- يقوم القائمون على تصميم البرامج الوقائية المعنية بالمخدرات بالتقويم المستمر ومراعاة عمليات التغذية العكسية.

(أ) قدرة البرامج الوقائية على الاستمرار في جذب المستفيدين من الطلاب والطالبات: اتضح أن قدرة البرامج الوقائية على الاستمرار في جذب المستفيدين من الطلاب والطالبات، قد تمثلت في:

- اهتمام الجامعة بالتعاون مع مؤسسات المجتمع الحكومية والتطوعية المعنية بالوقاية من المخدرات لتطوير برامجها.
- مستوى تقديم الخدمات الوقائية في الجامعة أفضل مما سبق.
- شعور الطلاب والطالبات بالتطوير الدائم لنوعية البرامج الوقائية المعنية بالمخدرات.
- تحسين الجامعة المستمر من برامجها الوقائية.
- ازدياد عدد الطلاب والطالبات المستفيدين من برامج الجامعة الوقائية من المخدرات.
- اهتمام الجامعة بالتنسيق مع الجامعات الأخرى في المناطق القريبة بأمور الوقاية من المخدرات.

٢) التساؤل الرئيس الثاني ومؤداه: ما طبيعة الصعوبات التي تواجه تنفيذ برامج الجامعات والموجهة إلى الطلاب والطالبات للوقاية من تعاطي المخدرات؟

اتضح أن الصعوبات التي تواجه تنفيذ برامج الجامعات والموجهة إلى الطلاب والطالبات للوقاية من تعاطي المخدرات، قد تمثلت في: الافتقار إلى برامج متطورة للوقاية بصورة جاذبة، وضعف التسويق للبرامج الوقائية المعنية بالمخدرات، وعدم اهتمام الكثير من الطلاب والطالبات بموضوع الوقاية على أساس أنهم أسوياء، وضعف التدريب في مجال الوقاية من المخدرات، والضعف في قواعد البيانات المرتبطة بأنواع المخدرات وسبل التعامل معها، ونقص الموارد المالية الخاصة بتمويل بناء وتصميم وتنفيذ البرامج الوقائية من المخدرات، ومحدودية التغطية للمستفيدين الموجهة إليهم هذه البرامج، وعدم تطوير البرامج الوقائية من المخدرات بما يتوافق مع توقعات المستفيدين من الطلاب والطالبات للبرامج الوقائية المعنية بالمخدرات، وضعف الوسائل المستخدمة في نشر البرامج الوقائية المعنية بالمخدرات، وتكرار البرامج وعدم قدرتها على المنافسة مع برامج مؤسسات أخرى ذات اهتمام، ونقص الكوادر البشرية المؤهلة لأعمال الوقاية من المخدرات، والظهور السريع لأنواع جديدة من المخدرات وفقدان معلومات عن تأثيرها، والفهم الأسري الخاطئ لمشاركتهم في الوقاية من المخدرات، وصعوبة إجراءات التعاون مع المؤسسات الحكومية العاملة بمجال مكافحة المخدرات، وانشغال الطلاب والطالبات بالعملية التعليمية وضعف الأنشطة اللاصفية، وضعف الإمكانات المادية من مبان وأماكن يمكن استخدامها كالقاعات والأندية وغيرها، وعدم التخطيط المسبق للبرامج الوقائية وفقدان جاذبيتها، وفقدان روح العمل الفريقي على برامج الوقاية من المخدرات، وصعوبات تتعلق بطبيعة البرامج ومحدودية أهدافها، وتضارب المصالح مع المستفيدين من وجود المخدرات بالمجتمع.

الإطار التصوري التنفيذي المقترح لتفعيل برامج الجامعات والموجهة إلى الطلاب والطالبات للوقاية من تعاطي المخدرات:

أوضحت الدراسات المختلفة والمشاهدات الحالية أن مشكلة تعاطي المخدرات من المشكلات الخطرة التي تهدد الأفراد والمجتمع لكونها تمس القيم الاجتماعية والمصالح الأساسية في المجتمع، لذلك لجأت جميع القوانين الخاصة بالمخدرات إلى تجريم تعاطيها، فهو يشكل اعتداء على مصلحة محمية بموجب القانون. وقد يعود ارتكاب هذا

الفعل إلى أسباب تختلف من مجتمع إلى آخر حسب ظروفه وطبيعته، ولكنها لا تتعدى أن تكون أسبابا نفسية أو اجتماعية، بالإضافة لذلك قد يُعد ارتكابها لأسباب اقتصادية، كما قد يسهم التطور التكنولوجي في كونه أحد أسباب ارتكاب هذه الجريمة لأن التطور التكنولوجي انعكس على حياة الأفراد، وكان عاملا من عوامل ارتكاب بعض الجرائم. ومهما كانت الأسباب التي تؤدي إلى ارتكاب جريمة المخدرات، فإن لها آثارا خطيرة تنعكس سلباً على الأفراد المتعاطين وعلى المجتمع، وتتمثل هذه الآثار في الأضرار الشخصية والاجتماعية والاقتصادية. ويلعب التعليم دوراً مهمًا في تطوير المجتمع وتنميته، وذلك من خلال إسهام مؤسساته في تخريج الكوادر البشرية المدربة على العمل في جميع المجالات والتخصصات المختلفة، وتعد الجامعة من أهم هذه المؤسسات وتُناط بها مجموعة من الأهداف تتدرج ضمن ثلاث وظائف رئيسة هي: التعليم وإعداد القوى البشرية، والبحث العلمي، إضافة إلى خدمة المجتمع).

وما تقوم به الجامعات من وظائف وأدوار يُوجه أساساً إلى الطلاب والطالبات الذين يمثلون أنساق أهدافها الرئيسة، وبما أن وظيفتها تقوم على إعداد القوى البشرية وقوامها في الأصل الطلاب والطالبات، فإن هناك أهمية بمكان وضرورة تحقيق الدعم لهؤلاء المستفيدين، خصوصا في التعامل مع المشكلات التي تواجه إعدادهم كقوى بشرية قادرة على التعامل مع متطلبات التنمية، ولعل من ضمن هذه التحديات والمشكلات قضية تعاطي المخدرات التي يمكن أن تؤثر بشكل كبير على إعدادهم، ومن هنا لكي تتأكد الجامعات من فاعلية برامجها وبالتحديد البرامج الموجهة إلى الوقاية من تعاطي الطلاب والطالبات للمخدرات، فينبغي على القائمين عليها من استخدام الأسلوب العلمي في تحقيق ذلك. ومن هنا يأتي الاهتمام بالتقويم كمنهج وأسلوب علمي للتعامل مع مثل هذه القضايا، فالتقويم يعتمد على الأسلوب العلمي للتعرف على مدى تحقيق أو عدم تحقيق المنظمات والبرامج والمشروعات لأهدافها؛ أي ما يرتبط بتأثيراتها وانعكاساتها على من يستفيد منها، وبناءً على ذلك يمكننا أن نتناول مكونات الإطار التصوري التنفيذي لتفعيل برامج الجامعات والموجهة إلى الطلاب والطالبات للوقاية من تعاطي المخدرات، وفيما يأتي عرض لهذا التصور:

أولاً: الأسس التي يقوم عليها التصور المقترح

١) نتائج الدراسات السابقة التي استندت إليها الدراسة.

٢) الإطار النظري للخدمة الاجتماعية بصفة عامة، وما يتعلق بنتائج الدراسات التي أجريت في نطاق الخدمة الاجتماعية وكان لها اهتمام بقضية المخدرات والوقاية منها.

٣) النتائج التي توصلت إليها الدراسة الميدانية.

ثانياً: الهدف العام من الإطار المقترح

يستهدف هذا الإطار محاولة إيجاد أسس علمية لتنمية وتفعيل البرامج الجامعية الموجهة إلى الطلاب والطالبات للوقاية من تعاطي المخدرات.

ثالثاً: الفلسفة التي يستند عليها الإطار التصوري المقترح

يستند هذا الإطار على عدة حقائق أساسية نعرضها على النحو الآتي:

١) تعد مشكلة تعاطي المخدرات من أخطر المشكلات التي تهدد سلامة المجتمعات في عالمنا المعاصر، وتحد ازدهارها الاقتصادي ونموها الإنتاجي، وتحقيق التنمية والتقدم بصورة عامة. وهذا يتفق مع معطيات رؤية المملكة العربية السعودية، والتي تعتمد في تحققها على

سواعد الموارد البشرية كلها، وعلى قدرات القادرين على المنافسة في تحقيق محتواها، وهذا ما يخرج متعاطي المخدرات من سوق المشاركين في تحقيق ذلك.

٢) تهتم الجامعات بالطلاب والطالبات كأنساق أساسية لمدخلاتها وكمخرجات مهمة لما تبذله من عمليات مختلفة في ضوء وظائفها، وهم يمثلون نسبة كبيرة من التعداد السكاني وترتكز خصائصها في مرحلة الشباب المهمة التي تمثل أحد العناصر الرئيسة للموارد البشرية التي يحتاجها المجتمع.

٣) تنعكس أهمية هذا التصور في كونه نتائج واقعية تشكل تقويماً شاملاً للبرامج والخدمات التي تقدمها الجامعات السعودية لخدمة الطلاب والطالبات من الوقوع في التعاطي، مما كان له الدور في الإسهام في الوصول إلى تشخيص حقيقي لواقعها وفاعليتها.

٤) تنبع فائدة هذا التصور فيما يزوده من معلومات للتغذية العكسية التي تفيد في تطوير البرامج حال تحديد السلبيات، وكذلك الدعم الإيجابي في تحقيق الوقاية للطلاب والطالبات.

٥) يتوقع أن يسهم هذا التصور في التوصل إلى تصورات مقننة تستهدف تحديد المقومات العلمية لبناء هذه البرامج، وتحديد أشكال جديدة لها.

رابعاً: المحتوى التنفيذي الذي يتضمنه الإطار التصوري المقترح

يتشكل ذلك في جملة من الآليات التنفيذية تشمل:

١) ضرورة تنمية الموارد المالية الخاصة بتمويل بناء وتصميم وتنفيذ البرامج الوقائية من المخدرات.

٢) التخطيط المسبق للبرامج الوقائية في مجال المخدرات في الجامعات السعودية.

٣) الاهتمام بالتسويق للبرامج الوقائية المعنية بالمخدرات في الجامعات السعودية.

٤) تطوير الوسائل المستخدمة في نشر البرامج الوقائية المعنية بالمخدرات، منعاً لتكرار البرامج وعدم قدرتها للمنافسة مع برامج مؤسسات أخرى ذات اهتمام.

٥) زيادة التغطية القصوى للمستفيدين الموجهة إليهم برامج الوقاية من المخدرات في الجامعات السعودية.

٦) تطوير البرامج الوقائية من المخدرات بما يتوافق مع توقعات المستفيدين من الطلاب والطالبات للبرامج الوقائية المعنية بالمخدرات، والعمل على منع تضارب المصالح مع المستفيدين من وجود المخدرات في المجتمع.

٧) استقطاب الكوادر البشرية المؤهلة لأعمال الوقاية من المخدرات في الجامعات السعودية، وتطوير برامج التدريب في مجال الوقاية من المخدرات.

٨) الاهتمام بتطوير الأنشطة اللاصفية للطلاب بالجامعات السعودية، واستثمارها في تنمية وعيهم بمخاطر المخدرات والإدمان.

٩) تسهيل إجراءات التعاون مع المؤسسات الحكومية العاملة في مجال مكافحة المخدرات، والتنسيق بينها وبين الجامعات السعودية في مجال تفعيل برامج وقاية الطلاب من المخدرات.

١٠) تنميه وتطوير الإمكانيات المادية من مبان وأماكن يمكن استخدامها كالقاعات والأندية وغيرها، لتفعيل برامج وقاية طلاب الجامعات السعودية من المخدرات.

١١) تنمية وعي الأسرة السعودية بأهمية المشاركة بدور فاعل في برامج في الوقاية من المخدرات في المؤسسات التعليمية بصفة عامة وفي الجامعات السعودية بصفة خاصة.

١٢) الاهتمام بتنظيم برامج متطورة للوقاية من المخدرات بصورة جاذبة للطلاب في الجامعات السعودية.

نتقدم بخالص الشكر والتقدير لعمادة البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية على موافقتها في تمويل هذا المشروع البحثي رقم (٢٢١٤٠٦٠١٣)

المراجع

أولا: المراجع العربية:

١) إبراهيم، مجدي عزيز (٢٠٠٢م). *المنهج التربوي وتحديات العصر*، القاهرة: مكتبة عالم الكتب.

٢) أبو إسماعيل، أكرم عبد القادر (٢٠٠٧م). المؤسسات التربوية ودورها في نشر الوعي بأخطار المخدرات، ندوة *دور المؤسسات التربوية في الحد من تعاطي المخدرات*، المنعقدة في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢-٤ أبريل ٢٠٠٧م، ص ص ١٠٥ – ١٤٢.

٣) أحمد، عباس والكبير، ياسين (٢٠٠٠م). *تقويم المشروعات الاجتماعية*، دبي: دار القلم للنشر.

٤) آل خليفة، نورة ابراهيم (٢٠٠٧م). *فاعلية علاج المدمنين على المخدرات في مملكة البحرين –دراسة تقييمية–*، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاردنية.

٥) الثبيتي، خالد عواض (٢٠١٤م). دور الجامعات السعودية في وقاية الشباب من المخدرات، الرياض: جامعة نايف العربية.

٦) جرادات، عزت وآخرون. *مبادئ القياس والتقويم*، الأردن: سلسلة المكتبة التربوية المعاصرة.

٧) الحربي، خالد سليم (٢٠١٨م). التكامل بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص في مجال الوقاية من المخدرات: أهميته وآليات تطبيقه، *ملتقى الجامعات السعودية للوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية*، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (المحور الثاني) خلال الفترة من ٢٦- ٣/٢٧/ ١٤٤٠هـ- ٢٠١٨م

٨) الحيالي، وليد ناجي (٢٠٠٤م). قياس التكاليف المالية لتعاطي المخدرات في الأردن، *المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب*، المجلد ١٥، العدد ٢٩.

٩) خاطر، أحمد مصطفى (١٩٩٠م). *الإدارة وتقويم مشروعات الرعاية الاجتماعية*، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

١٠) الخزاعلة، عبد العزيز (٢٠٠٣م). الجوانب الاجتماعية لظاهرة تعاطي المخدرات في الأردن: دراسة ميدانية، أبحاث اليرموك، *سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية*.

١١) خضر، محمد علي (١٩٩٦م). *الإشراف والتقويم في طريقة العمل مع الجماعات*، طرابلس: جامعة الفاتح.

١٢) الخطيب، أحمد وآخرون (١٩٨٥م). *البحث والتقويم التربوي*، الأردن: دار المستقبل للنشر والتوزيع.

١٣) دوران، رودني. *القياس والتقويم*، الأردن: دائرة التربية جامعة اليرموك.

١٤) الدوسري، عبد الرحمن بن علي (١٤١٤هـ)، *المخدرات والمسكرات: أضرارها وطريق الخلاص منها*، الرياض: دار الشبل للنشر والتوزيع.

١٥) رضا، عبد الحليم عبد العال (١٩٩٦م). *البحث في الخدمة الاجتماعية*، القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر.

١٦) رضا، عبد العال عبد الحليم (١٩٨٨م). *البحث في الخدمة الاجتماعية*، القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر.

١٧) سابق، سيد (١٩٩٧م). *فقه السنة*، القاهرة: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

١٨) السعيد، أحمد عبد الله (١٩٨٨م). *دراسة لبعض الجوانب النفسية لمتعاطي الحشيش بمنطقة الرياض*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

١٩) السكري، أحمد شفيق (٢٠٠٠م). *قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية*، القاهرة: المعرفة الجامعية.

٢٠) سويف، مصطفى (١٩٩٦م). المخدرات والمجتمع نظرة تكاملية، *سلسلة عالم المعرفة*، المجلس الوطن للثقافة والفنون والآداب بالكويت، العدد ٢٠٥، ص ١٥٨.

٢١) الشمري، عايد علي (٢٠٠٣م). *أهوال المخدرات في المجتمعات العربية*، الإسكندرية: توزيع المعارف.

٢٢) صلاح، ظافر (٢٠١٦م). *أسباب تعاطي المخدرات والمخاطر الناجمة عن ذلك على الفرد والمجتمع والوطن*، رام الله، فلسطين: إدارة مكافحة المخدرات بالشرطة الفلسطينية.

٢٣) عبد اللطيف، رشاد أحمد (١٤١٣هـ). *مكانة طريقة تنظيم المجتمع فالجهود الوقائية لمواجهة مشكلة تعاطي المخدرات*، الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.

٢٤) العبود، أحمد (١٤٣٩هـ). *التدابير الوقائية للحد من انتشار المخدرات في المدارس الثانوية بمكة المكرمة*، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

٢٥) العبود، أحمد بن عايض (٢٠١٧م). التدابير الوقائية للحد من انتشار المخدرات في المدارس الثانوية بمكة المكرمة، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

٢٦) عطيات، عبد الرحمن شعبان (٢٠٠٠م). المخدرات والعقاقير الخطيرة مسؤولية المكافحة، الرياض: منشورات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

٢٧) الغامدي، أحمد عطية (١٤١٠هـ). *أثر المخدرات على الأمة وسبل الوقاية*، المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية.

٢٨) فهمي، محمد سيد (١٩٩٩م). *تقويم برامج تنمية المجتمعات الجديدة*، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

٢٩) القحطاني، محمد بن راشد (٢٠٠٢م). *الخصائص الاجتماعية والديمغرافية لمتعاطي المخدرات في المجتمع السعودي*، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة تونس.

٣٠) القحطاني، محمد بن راشد (٢٠٠٢م)، *الخصائص الاجتماعية والديمغرافية لمتعاطي المخدرات في المجتمع السعودي*، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة تونس.

٣١) قماز، فريدة (٢٠٠٩م). *عوامل الخطر والوقاية من تعاطي الشباب للمخدرات*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قسطنطينية، الجزائر.

٣٢) الكبيبي، عبد الله جمعة (١٩٩٧م). دور المدرسة والجامعة في الوقاية من المخدرات، *المؤتمر الدولي للحد من الطلب على المخدرات ٢-٤ مارس أبو ظبي*، الإمارات العربية.

٣٣) محمد، محمد الظريف سعد (١٩٩٦م). برنامج مقترح لتدعيم دور المؤسسات الشبابية في الوقاية من الإدمان: دراسة ميدانية مطبقة بدولة قطر، *المؤتمر العلمي التاسع لكلية الخدمة الاجتماعية*، جامعة حلوان في الفترة ١٣-١٥ مارس.

٣٤) المطيري، سعود بن عيد. *المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي*، المجلد العاشر، العدد ٢٧.

٣٥) المغلوث، فهد حمد (١٤١٧هـ). *تقويم البرامج والمشروعات الاجتماعية*، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.

٣٦) موسى، كوثر عبد الرحيم (١٩٩٦م). العوامل الاجتماعية المؤدية إلى تعاطي المخدرات وآثارها على الفرد والمجتمع، *الندوة العلمية النسائية بالرياض: كيف نحصن أبناءنا ضد المخدرات*، اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات، وزارة الداخلية، المملكة العربية السعودية.

٣٧) نصار، محمود سامي (ب ت). المجلة العربية لعلوم الشرطة، العدد الخامس.

٣٨) نوفل، عصام الدين والرندي، ربيعة عبد العزيز (١٩٩٨م). اتجاه طلبة المرحلة المتوسطة نحو مشكلة المخدرات في دولة الكويت: دراسة ميدانية، *المؤتمر العالمي الأول حول دور الدين والأسرة في وقاية الشباب من تعاطي المخدرات*، في الفترة ١٦-١٨ مارس. الكويت.

٣٩) هقشة، فيحان؛ عيد، عادل عبد الفضيل وعبد اللطيف، محمد سيد (٢٠١٦م). *دور جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز في التوعية والوقاية من المؤثرات العقلية، دراسة ميدانية*، جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز، العلمي، الرياض.

٤٠) يعقوب، أيمن إسماعيل (٢٠٠٩م). *تقويم البرامج والمشروعات الاجتماعية*، مذكرات غير منشورة، طلاب الدراسات العليا، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٤١) يوسف، جمعة سيد (١٩٩٧م). دراسة استكشافية لدور المرشدين الطلابيين في الوقاية من تعاطي المخدرات، *مجلة النشر العلمي*، جامعة الكويت، العدد ٥٨.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

42) Graham, John; Johnson, Carl; Hansen, Willilam & Flay, Brian (1990). Drug use prevention programs, gender, and ethnicity: Evaluation of three seventh-grade project SMART cohorts, Preventive Medicine, Vol. 19, No. 3, pp. 305-313.

43) Kristen Reed, Allen Cheadle, Beti Thompson (2000)" Evaluating prevention programs with the Results Mapping evaluation tool: a case study of a youth substance abuse prevention program, health education research, oxford academic, vol. 15, issue 1, februrary.

44) Muraskin, Lana D(1993). Understanding Evaluation: The Way to Better Prevention Programs.

45) Panel John W. Graham Ph.D. Anderson Johnsonh.D. William Hansen, Brian R.FlayD.Phil. MimiGeeM.S "Drug use prevention programs, gender, and ethnicity: Evaluation of three seventh-grade project SMART cohorts, Preventive Medicine Volume 19, Issue 3, May 1990, Pages 305-313

مراجع مقترحة للاستخدام:

46. Nathan Goetz (2001) ،Investigation of Young People's Attitudes towards Drugs and Drug Strategy ،Australian National Council on Drugs.

47. Patrick M.C. Crystal ،Andrew Percy and Kathryn Higgins (2006) ،Drug use patterns and behaviors of young people at an increased risk of drug use during adolescence ،International Journal of Drug Policy.

مستخلصات بحوث منشورة
من المركز الوطني للدراسات والبحوث الاجتماعية

*المنشور في هذا القسم عبارة عن بحث محكم سبق أن قام به باحثون لصالح المركز الوطني للدراسات والبحوث الاجتماعية.

اتجاهات أفراد المجتمع نحو زواج السعوديين بغيرهم

د. محمد بن عائض بن ماجد التوم
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
M.66474@hotmail.com

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى الكشف عن اتجاهات أفراد المجتمع السعودي نحو زواج السعوديين بغيرهم، والعوامل التي تدفع السعوديين إلى الزواج بغيرهم، وتساعدهم على تقبل هذا الزواج، وقد اعتمدت الدراسة المسح الاجتماعي منهجًا للدراسة، باستخدام عينة بلغ حجمها (١٥٠٠ مفردة).

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أبرزها: أن النسبة المئوية الموزونة لاتجاهات أفراد المجتمع نحو الزواج بغيرهم بلغت ٦٤،٨٠٪ وهي نسبة تُعبر عن مستوى متوسط، وكشفت الدارسة عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مفردات العينة في تقبل هذا النوع من الزواج لصالح أفراد العينة من أمهات أو آباء غير سعوديين/ سعوديات أو سعوديون/ سعوديات بالتجنس، أو الذين لهم أقارب غير سعوديين، وأرجعت نتائج الدراسة تقبل أفراد المجتمع لزواج السعوديين بغيرهم إلى عدة عوامل تمثلت في صلة القرابة بين الطرفين مع اختلاف جنسيَّاتهم، وتقدم العمر والحاجة للرعاية في بعض الحالات. كما أشارت النتائج إلى ارتفاع تكاليف الزواج والسفر إلى الخارج والعلاقة العاطفية التي تجمع الطرفين قبل الزواج، وأنها من العوامل التي تسهم في تقبل السعوديين لهذا النوع من الزواج وتدفعهم له، بالإضافة إلى أن فشل الزواج السابق من سعوديين أسهم في زواج السعودي/ة بغيرهم.

الكلمات المفتاحية: الزواج المختلط –زواج السعوديين بغيرهم – دوافع الزواج.

The Attitudes of Individuals in Saudi Society Towards Intermarriage Between Saudis and Non-Saudis

Dr. Mohammed Aeid Altoom
Imam Muhammad bin Saud Islamic University
M.66474@hotmail.com

Study Abstract: The study aimed to investigate the attitudes of individuals in the Saudi society towards intermarriage between Saudis and non-Saudis, the factors that drive Saudis to marry non-Saudis, and the factors that contribute to their acceptance of such marriages. The study employed a social survey methodology, using a sample size of 1,500 participant.
The study yielded several results, with the most prominent being that the weighted percentage of societal attitudes towards intermarriage reached 64.80%, indicating a moderate level. The study revealed statistically significant differences in the acceptance of this type of marriage among the sample, based on the nationality of non-Saudi mothers or fathers, as well as the presence of non-Saudi relatives. The results indicated that the acceptance of intermarriage among the Saudi society is influenced by various factors, including kinship between the parties regardless of their nationalities, as well as age and the need for care in some cases. Additionally, the study found that high marriage costs, travel abroad, and pre-marital emotional relationships are factors that contribute to the acceptance and motivation of Saudis to engage in intermarriage. Furthermore, previous failed marriages between Saudis also influenced the decision to marry non-Saudis.
Keywords: Mixed marriage, Saudis marrying non-Saudis, motives for marriage**.**

أولًا: مشكلة الدراسة

"يُعَدّ الزواج أحد الروابط الاجتماعية التي تساعد أفراد المجتمع على تحقيق التواصل الاجتماعي والثقافي والإنساني فيما بينهم، والفرد في حاجة إلى بناء أسرة أساسها الاستقرار وإشباع حاجاته المتعدِّدة، وفي ظل التحولات الاجتماعية والاقتصادية والعلمية والثقافية التي طرأت على الأفراد والمجتمعات؛ ظهر ما يُسمّى بالزواج المختلط، وهو ارتباط زوجي بين ذكر وأنثى من جنسيتين مختلفتين، مع مراعاة اختلاف اللغة والثقافة والعادات الاجتماعية" (حواسي، ٢٠١٦م، ص ٩٥).

ومن جانب آخر "يُعَدّ الزواج المختلط من الظواهر الاجتماعية التي تزداد حالاتها يومًا بعد يوم، وقد أسهمت عدد من العوامل في استفحال هذه الظاهرة، فالزواج المختلط أصبح واقعًا مفروضًا أمام سياسة الانفتاح وفتح الحدود بين الدول؛ إلا أنه غالبًا ما يصاحب هذا الزواج مشكلات راجعة بالخصوص إلى اختلاف المرجعيات بين الدول التي ينتمي إليها أطراف هذا الزواج" (الناجي، ٢٠٢٠م، ص ١٤٠).

وعند النظر إلى هذه القضية الاجتماعية ذات الأبعاد الثقافية والسياسية والقانونية، يتبيَّن أن المجتمع السعودي

كباقي المجتمعات الإنسانية تأخذ هذه القضية فيه حيزًا من واقع الحياة الاجتماعية، ولكن الوقوف على هذه القضية في المجتمع السعودي يجعلنا لا نملك القدرة على تجاوُز العامل الزمني والحقبة التاريخية التي أسهمت في وجود هذا الزواج، فعند بداية تشكُّل المجتمع السعودي وتكوُّنه انتقلت مجموعات من أفراد المجتمع إلى بعض البلدان العربية المجاورة بحثًا عن لقمة العيش، ودفعت الحاجة بعضهم إلى تكوين أسر والاستقرار الأسري والاجتماعي في تلك المجتمعات، خصوصا مَن كان يرغب منهم في العودة إلى الوطن بعد أن تتحسّن ظروفه الاقتصادية والمعيشية.

وقد تكون حالات زواج السعوديِّين بغيرهم في ظاهرها قائمة على اختلاف الجنسيَّة، ولكنها قائمة في حقيقتها على أواصر القرابة والدم، ليس فقط في المناطق الحدودية أو فيما يتعلّق بالقبائل النازحة، بل أيضًا في كثير من القبائل أو العائلات التي قدمت إلى المملكة منذ عشرات السنين واستقرَّت في مدنها الرئيسة.

وبالنظر إلى جملة التغيرات في الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تلت تلك الحقبة في المجتمع السعودي من تحسّن الظروف المعيشية، يتضح أن تلك الظروف والتحوّلات كان لها نصيبها في علاقتها المباشرة أو غير المباشرة في استمرار إقبال أفراد المجتمع على هذا الزواج، إذ أصبحت الرغبة الذاتية هي الدافع لزواج السعوديِّين بغيرهم -أكثر من الحاجة له-؛ وكان لسرعة التطورات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدها المجتمع السعودي خلال العقود الثلاثة الماضية، وما صحبها من انعكاسات على واقع الظواهر والقضايا الاجتماعية -بما فيها زواج السعوديِّين بغيرهم- أثر في حجم انتشار تلك الظواهر والقضايا أو توجيهها في كثير من الأحيان، فعلى سبيل المثال لا الحصر، تمثلت بعض تلك التطورات التي قد تكون لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بزيادة نسبة زواج السعوديِّين بغيرهم في كثرة المبتعثين والعاملين في الخارج من الجنسين، وكذلك الزيادة في العاملين والوافدين من خارج المجتمع السعودي، وزيادة التواصل والاتصال الثقافي، مما نتج عنه عدد من حالات زواج السعودي بامرأة غير سعوديَّة، وزواج المرأة السعوديَّة برجل غير سعودي.

وقد تعدَّدَت الآراء والاتجاهات التي تناولت هذا الموضوع، من مقالات ودراسات علمية حول الدوافع والعوامل التي دفعت إلى بروز هذه القضية ونموها، وذلك على غرار العنوسة أو الرغبة في البحث عن شريك حياة خارج إطار المنظومة الثقافية أو ارتفاع تكاليف الزواج التي قد يراها بعضهم سببًا في هذا التوجُّه، مما أظهر عددًا من المشكلات والآثار السلبية كالعنوسة وتأخُّر سن الزواج لدى الجنسين.

ويُشير تقرير الهيئة العامة للإحصاء لعام ٢٠١٩م – وفقًا لبيانات السِّجلات الإدارية لوزارة العدل– إلى أن عدد عقود الزواج لطرفين أو أحدهما غير سعودي بلغ (١٧,١٢٠) عقدًا، دون توضيح مفصّل لحالات الزواج من طرف سعودي وآخر غير سعودي، في حين أشار تقرير الهيئة للعام ٢٠٢٠م إلى أن عقود الزواج التي كان أحد طرفيها غير سعودي بلغت (٤,٥٠٢) عقدًا، (www.stats.gov.sa). ونشير هنا إلى أن هذه الإحصائيَّات خاصة بالعقود المسجّلة في وزارة العدل فقط.

كما أن زيادة عدد حالات هذا الزواج في السنوات الأخيرة قد يدفع إلى تغيّر النسيج الاجتماعي والثقافي لدى الأسرة السعوديَّة، وإقحام جملة من العادات والتقاليد التي قد تُذيب الهوية الثقافية الأصلية للمجتمع. وبقراءة المشهد من زاوية أخرى، قد يُضفي هذا الزواج على النسيج الاجتماعي والثقافي جملة من العادات والتقاليد والممارسات الثقافية التي تمنح المزيد من الاتصال الاجتماعي والانفتاح الثقافي على ثقافات أخرى، وهي في حدّ ذاتها لا تُشكّل عبئًا على النسيج الاجتماعي والثقافي في المجتمع السعودي من وجهة نظر البعض.

وعند عرض هذا الموضوع، واستطراد الرؤى والاتجاهات، تبرز أهمية هذا الموضوع، خصوصا وأنه لم يعد يمس شريحة أو فئة أو منطقة معينة فحسب، بل شهدت السنوات الأخيرة امتدادًا لهذا الزواج في كل مناطق المملكة وأقاليمها. ولما له من اعتبارات اقتصادية وسياسية وثقافية واجتماعية وقانونية أكدت رؤية المملكة ٢٠٣٠ من خلال محور المجتمع الحيوي ذي البيئة العامرة والبنيان المتين، الذي جعل سعادة المواطنين والمقيمين في مقدمة أولوياتها، وأن سعادتهم لا تتم من دون اكتمال صحتهم البدنية والنفسية والاجتماعية، إذ تكمن أهمية الرؤية في بناء مجتمع حيوي، وتهدف إلى تعزيز مبادئ الرعاية الاجتماعية وتطويرها لبناء مجتمع قوي ومنتج، عبر تعزيز دور الأسرة وقيامها، لكونها الحاضنة الأولى للأبناء، والراعي الرئيس لاحتياجاتهم، والحامي للمجتمع من التفكك، فكان لا بد من طرح هذا الموضوع تحت المجهر العلمي والبحثي للوصول إلى قراءة عمق هذه القضية في المسرح الاجتماعي، من خلال **دراسة اتجاهات أفراد المجتمع نحو زواج السعوديّين بغيرهم.**

ثانيًا: أهمية الدراسة

- يسلّط هذا الموضوع الضوء على قضية اجتماعية باتت في تزايد، في ظل الانفتاح والاتصال الثقافي الذي شهده المجتمع السعودي في السنوات الأخيرة، فجاءت هذه الدراسة لتكشف عن مدى جاهزية المجتمع لفكرة الانصهار الثقافي.
- بالرجوع إلى التراكم العلمي والمعرفي، يتبيّن أن هذا الموضوع لم يأخذ النصيب العلمي الكافي من الدراسات والأبحاث العربية والإقليمية.

ثالثًا: أهداف الدراسة

١. الكشف عن اتجاهات أفراد المجتمع نحو زواج السعوديّين بغيرهم.
٢. تحديد العوامل التي تساعد على تقبل أفراد المجتمع لزواج السعوديين بغيرهم.
٣. تحديد العوامل التي تدفع السعوديين إلى الزواج بغيرهم.

رابعًا: تساؤلات الدراسة

١. ما اتجاهات أفراد المجتمع نحو زواج السعوديّين بغيرهم؟
٢. ما العوامل التي تساعد على تقبل أفراد المجتمع لزواج السعوديين بغيرهم؟
٣. ما العوامل التي تدفع السعوديين إلى الزواج بغيرهم؟

خامسًا: مفاهيم الدراسة

مفهوم زواج السعوديّين بغيرهم:

يختلف تعريف الزواج المختلط حسب كل دراسة، وحسب توجّه الباحث نحو ما يخدم أهداف بحثه والفئة المستهدفة منه، فيعرفه بلعربي (٢٠١٤م) بأنه: "الزواج الذي يعقد بين زوجين من جنسيتين مختلفتين"، ويعرف بأنه: "زواج رجل من امرأة وكل منهما يحمل جنسية تعود إلى دولة عربية أو أجنبية" (حواسي، ٢٠١٦م)، "وفي المغرب عرفه زعيم (٢٠٠٣م) بأنه: "كل علاقة زوجية ربطت بين طرف مغربي – باستثناء اليهود المغاربة الذين يخضعون للشريعةالعبرية- وطرف أجنبي جنسيته تكون موضوع زواج مختلط"، أما الشلهوب فقد عرفه بأنه: "عقد النكاح الذي يكون بين رجل وامرأة تختلف جنسية كل واحد منهم عن الآخر، وذلك حسب القواعد والقوانين المكتوبة من قبل السلطة القانونية في المملكة العربية السعودية لتنظيم زواج السعودي من أجنبية والسعودية من أجنبي" (الدريويش، ٢٠٢٣م).

وبناءً على ما استُعرض من تَعدُّد في المفاهيم المرتبطة بهذا النوع في الزواج وتداخُلها؛ فقد استُخدم مصطلح زواج السعوديِّين بغيرهم في هذه الدراسة، **الذي يُعرَّف إجرائيًّا بأنه:** زواج الرجل السعودي بالمرأة غير السعوديَّة، أو زواج المرأة السعوديَّة بالرجل غير السعودي، سواء كان مقيماً أم غير مقيم، زواجاً رسمياً بعد الحصول على الإذن من الجهات الرسمية المعنية بالتصريح لهذا الزواج.

سادساً: الدراسات السابقة

من خلال مراجعة التراكم العلمي والبحث في الأوعية العلمية عن الخلفية النظرية لمشكلة الدراسة، تبين أن الجهود البحثية المحلية المنشورة والمرتبطة ارتباطًا وثيق الصلة بزواج السعوديين بغيرهم في المملكة العربية السعودية كانت محدودة، في حين تعددت الدراسات العربية أكثر من الدراسات المحلية في هذا المجال.

ولعل دراسة (بلعربي، ٢٠١٤م) المعنونة بـ "الزواج المختلط في المملكة العربية السعودية وإشكالاته" كانت الأقرب لموضوع الدراسة، إذ أسفرت نتائجها عن ارتفاع إحصاءات ونسب الزواج المختلط في المملكة العربية السعودية بشكل كبير، ما يعني أن الاهتمام بهذه القضية بات أمرًا حتميًا لابد من تسليط الضوء عليه وتناوله بأسلوب علمي وموضوعي يشمل جميع جوانبه.

وعن العوامل التي قد تدفع إلى الزواج المختلط، أشارت دراسة (حمزة، ٢٠١١م) إلى أسباب ظاهرة الزواج من الخارج وعلاقته ببعض المتغيرات الأسرية، وتوصلت إلى عدد من النتائج التي تؤدي إلى الزواج من الخارج؛ منها: غلاء المهور، وتأثير الإعلام، وتغير قيم الشباب نحو الزواج وما ترتب عليها من تأثير سلبي على المجتمع السعودي؛ مثل: العنوسة، والتفكك الأسري، والعنف الأسري نتيجة اختلاف القيم والتقاليد.

كما أشارت دراسة (الناصر، ٢٠٠٧م) إلى العوامل التي دفعت إلى انتشار الزواج المختلط في المجتمع الكويتي بمعدل عالٍ، مثل: الطفرة الاقتصادية في المجتمع الكويتي، وسهولة سفر الكويتيين إلى الخارج، وكثرة الوافدين الأجانب، وضعف الإحساس بالمسؤولية، وسوء تقدير العواقب المستقبلية، والاختلالات الأسرية في المجتمع، وأخيراً سهولة شروط الزواج المختلط.

وقد توصلت دراسة (الدريويش، ٢٠٢٣م) بعنوان "دوافع الزواج المختلط في المملكة العربية السعودية" إلى عدد من الدوافع التي اتفقت عليها الدراسات محل الدراسة والتي تمثلت في غلاء المهور في المملكة العربية السعودية مع انخفاض مستوى الزوج اقتصاديًا، مما يدفع بعض السعوديين إلى الزواج من الخارج نتيجة انخفاض التكاليف مقارنة مع تكاليف الزواج من الداخل، إلا أن دراسة الدريويش أظهرت جانبًا آخرًا للدور الإعلامي، تمثل في إسهام وسائل التواصل الاجتماعي في تعزيز الصورة الذهنية الإيجابية للزيجات المختلطة. وتتفق معها في هذا السياق دراسة (بلعربي، ٢٠١٤م)، خصوصا في ظل الانفتاح غير المحدود على الآخر، والذي أسهم في تعزيز الصورة الإيجابية لتجارب سعوديين تزوجوا من الخارج، وتعايشوا مع قرنائهم في جو أسري محاط بالسعادة والانفتاح والتحضر. وقد يتفق هذا مع دراسة (الناصر، ٢٠٠٧م) بأن المرأة الكويتية تتزوج بغير الكويتي بسبب إتقان الزوج الأجنبي لفن التعامل مع الزوجة، والاهتمام أكثر بالمنزل ورعاية الأبناء، وبسبب جاذبيته الشخصية، وقلة الخلافات مع أهل الزوجة، وتوافر فرص السفر والتنقل، كما بيّنت الدراسة أن المواطن الكويتي يميل عند الزواج من غير الكويتية إلى الاستفادة من التعدد وانخفاض كلفة الزواج، وهو ما أشارت إليه دراسة (الدريويش، ٢٠٢٣م) بأن رغبة الزوج في التعدد تعد من الدوافع الظاهرة التي تدعو إلى الزواج من أجنبية، ومن جانب آخر سلطت هذه الدراسات الضوء على وجود حالات خاصة بالرجل تجعله يفضل الزواج من الخارج تمثلت في عدم قدرته

على الإنجاب أو كونه من ذوي الإعاقة مما يقلل من حظوظه في قبول المواطنات للزواج منه.

أما دراسة (العثمان، ٢٠١٣م) بعنوان "اتجاهات الزواج الإماراتي نحو الزواج من الأجنبيات"، فقد توصلت إلى مجموعة من الآثار الإيجابية المترتبة على الزواج المختلط؛ منها: السعادة الزوجية، والتماسك الأسري، والنجاح في تأسيس أسرة قوية قادرة على مواجهة تحديات الحياة اليومية، خصوصا أولئك الذين تزوجوا من أقاربهم في السعودية وعمان واليمن، أو من أصدقائهم ومعارف أهلهم، فقد تمت الزواجات بناء على ترتيب من الأهل وبموافقتهم أو باختيارهم الشخصي ومباركة الأهل. ونتيجة التشابه الكبير بين المجتمعات الخليجية في عاداتها وتقاليدها وخصائص أفرادها، فهذا يجعلنا نوسع النظرة تجاه زواج السعوديين بغيرهم ونعمل على تنظيمه بشكل يكفل للأسرة تماسكها ويحفظ حقوق أفرادها، وهو ما بيّنته أيضا دراسة (الدريويش، ٢٠٢٣م) من اتفاق الدراسات محل التحليل على أن وجود صلة قرابة بين الزوجين يُعد أحد دوافع الزواج المختلط، خصوصًا وأن دراسة الدريويش أشارت إلى أن السعوديين بالتجنس يفضلون الزواج من من غير جنسياتهم الأصلية نظرا لتقارب العادات والتقاليد والشعور بالانتماء.

كما أشارت بعض الدراسات التي تناولتها دراسة الدريويش (٢٠٢٣م) بالتحليل أن الرغبة في الحصول على الجنسية السعودية هي الدافع الأساسي للزواج من المواطن/ة السعودي/ة، وما يترتب على ذلك من مزايا تعود على الطرف الآخر والأبناء مستقبلا.

سابعاً: زواج السعوديين بغيرهم في رؤية المملكة ٢٠٣٠

على غرار رؤية أي دولة لمستقبلها، تنطلق رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ من مكامن القوة فيها، إذ اعتمدت على ثلاثة محاور هي: المجتمع الحيوي، والاقتصاد المزدهر، والوطن الطموح. وتتكامل هذه المحاور في سبيل تحقيق أهدافها. وتتعدد المبادئ والمرتكزات التي قامت عليها الرؤية، التي اهتمت بقيم العدالة الاجتماعية والتسامح والوسطية، وجعلت نقطة الانطلاق لتحقيق أهدافها: الالتزام بتلك المبادئ، التي قد يكون جزء من تشكّلها زواج السعوديين بغيرهم، والإلزام بضرورة التعايش مع الآخر؛ بصرف النظر عن هويته الثقافية، وقد نصّت الرؤية على أن "سعادة المواطنين والمقيمين على رأس أولوياتها، وأن سعادتهم لا تتم من دون اكتمال صحتهم البدنية والنفسية والاجتماعية، إذ تكمن أهمية الرؤية في بناء مجتمع حيوي، وتهدف إلى تعزيز مبادئ الرعاية الاجتماعية وتطويرها؛ لبناء مجتمع قوي ومنتج، من خلال تعزيز دور الأسرة وقيامها؛ لكونها الحاضنة الأولى للأبناء، والراعي الرئيس لاحتياجاتهم، والحامي للمجتمع من التفكك" (رؤية ٢٠٣٠م، ٢٠١٦م،ص ٢٢)

وقد ركّز المحور الأول من محاور الرؤية "**مجتمع حيوي**"، والمنبثق من الإيمان بأهمية بناء مجتمع حيوي، على أن يعيش المواطن والمقيم في بيئة تتوافر فيها مقوّمات جودة الحياة، فمن خلال هذا المبدأ الرصين والمحور المتين عكست الرؤية حرصها على إيجاد مجتمع حيوي بركيزة بنيان متين ذي بيئة عامرة، والتي تمثّل الأسرة – على اختلاف توجّهاتها الثقافية، ونشأتها الاجتماعية للمواطن والمقيم – اللبنة الأساسية لهذا البناء المجتمعي.

وتأكيدًا على كون الأسرة هي النواة الرئيسة لبناء المجتمعات البشرية، التي تمثّل الرافد الأساسي للقيم والمبادئ الاجتماعية، فقد أكّدت رؤية المملكة ٢٠٣٠ التزام القيادة بالاهتمام بالأسر، حيث نَصَّت الوثيقة في هذا المحور على أن "الأسرة هي نواة المجتمع، وتُمثّل الحاضنة الأولى للأبناء، والراعي الرئيس لاحتياجاتهم، والحامي للمجتمع من التفكك، ولعل أبرز ما يميز مجتمعنا: التزامه بالمبادئ الإسلامية، وقوة روابطه الأسرية وامتدادها، مما يحثّنا على

تزويد الأسرة بعوامل النجاح اللازمة لتمكينها من رعاية أبنائها، وتنمية ملكاتهم وقدراتهم" (رؤية ٢٠٣٠م، ٢٠١٦م ص ٢٨).

ومن جهة أخرى، وعند قراءة واقع الحياة الاجتماعية، وما يظهره بعض أفراد المجتمع من عدم تقبل الزواج المختلط أو انتقاص بعض أبناء الأسر منه، فهذا يعدُّ انتهاكًا لقيم التعايش، وتجاوزًا للمبدأ الرصين للدين الإسلامي، الذي كفل حق الاحترام والقبول وصيانة الحقوق للجميع، على اختلاف أعراقهم الثقافية ومعتقداتهم، والتي تُشكّل قيمة إيجابية يُفترَض أن يتحلّى بها جميع أبناء المجتمع، وهو ما أكّدته رؤية المملكة ٢٠٣٠ من خلال ركيزة القيم الراسخة وما نصت عليه من الالتزام ببناء شخصيات أبنائنا بترسيخ القيم الإيجابية في شخصياتهم عن طريق تطوير المنظومة التعليمية والتربوية بجميع مكوّناتها إذ يمكِن للمدرسة – بالتعاون مع الأسرة – تقوية نسيج المجتمع من خلال إكساب الطالب المعارف والمهارات والسلوكيات الحميدة ليكون ذا شخصية مستقلة لديها القدر الكافي من الوعي الذاتي والاجتماعي والثقافي (رؤية ٢٠٣٠، ٢٠١٦).

وقد أُطلق برنامج جودة الحياة عام ٢٠١٨م وهو أحد برامج رؤية المملكة ٢٠٣٠ لتحسين جودة حياة سكان المملكة وزوّارها، وذلك عبر بناء البيئة اللازمة وتطويرها لاستحداث خيارات أكثر حيوية تعزز أنماط الحياة الإيجابية، وتزيد تفاعل المواطنين والمقيمين مع المجتمع. ومن أبرز أهداف البرنامج الاستراتيجية: تحسين الظروف المعيشية للوافدين، وتحت هذا الهدف تعمل لجنة البرنامج بالتعاون والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة على تهيئة وتحسين الظروف المعيشية والبيئة والاجتماعية للمواطنين والمقيمين، ومن بينهم المقيمون المتزوجون بشكل نظامي من مواطنات أو مواطنين سعوديين، وكذلك أبناؤهم، وذلك بما يتواكب مع رؤية المملكة ٢٠٣٠ (رؤية ٢٠٣٠، ٢٠١٦)

ثامناً: منهجية الدراسة

نوع ومنهج الدراسة

تُعدُّ الدراسة الحالية من الدراسات الوصفية، إذ سعت إلى الحصول على أكبر قدر من المعلومات التي تصف اتجاهات أفراد المجتمع نحو زواج السعوديين بغيرهم، وتحديد العوامل المختلفة المرتبطة بالموضوع.

وحيث إن المسوح الاجتماعية غالبًا ما تستخدم في قياس اتجاهات الرأي العام نحو مختلف الموضوعات في ميادين متعددة (حسن، ٢٠١١م، ص ٢٢٩)؛ فقد اعتمدت الدراسة على المنهج الكمي لقياس اتجاهات أفراد المجتمع نحو زواج السعوديين بغيرهم متمثلا في منهج المسح الاجتماعي باستخدام العينة، "وهو الذي يكتفي فيه الباحث بدراسة عدد محدود من الحالات أو المفردات في حدود الوقت والجهد والإمكانات المتوافرة" (حسن، ٢٠١١م، ص ٢٣٠)، كما يُعرَّف بأنه: "فحص مجموعة من المفردات للوصول إلى معلومات وبيانات محددة موجودة في مجتمع ما، مع مراعاة خصوصيات ذلك المجتمع" (الضحيان، ٢٠١٧ م، ص ١٥٣ج).

أداة الدراسة

صُمّمت استبانة لتكون موجَّهة إلى عينة من أفراد المجتمع السعودي، للإجابة عن تساؤلات الدراسة، وهي مكوّنة من خمسة محاور، يتعلّق المحور الأول بالبيانات الأولية للمبحوثين، ويتضمّن المحور الثاني (٦) عبارات تقيس اتجاهات أفراد المجتمع نحو تقبّل الزواج بغير السعوديين، أما المحور الثالث فيتضمّن (٤) عبارات تمثّل مؤشرات لقياس العوامل التي قد تكون ساعدت في تقبّل السعوديين والسعوديات لزواج السعوديين بغيرهم، كما يتضمّن المحور الرابع العوامل التي تدفع السعوديين والسعوديات إلى الزواج من غير السعوديين، وقد قيست من خلال (١٦) عبارة، في حين يتضمّن المحور الأخير (٩) عبارات تُمثّل مؤشراتٍ لقياس العوامل التي قد تكون سببًا في عدم تقبّل أفراد المجتمع

لزواج السعوديين بغيرهم، وقد تم تذييل كل محور بسؤال مفتوح يتيح للمبحوث إضافة ما يراه فيما يتعلّق بموضوع المحور.

ويوضح الجدول رقم (١) تقسيم محاور الاستبانة:

جدول رقم (١). محاور الاستبانة

م	المحور	عدد العبارات
١	البيانات الأولية	(١-١٧)
٢	اتجاهات أفراد المجتمع نحو تقبُّل الزواج بغير السعوديين	(١٨-٢٣)
٣	العوامل التي قد تكون ساعدت في تقبُّل السعوديين والسعوديات لزواج السعوديين بغيرهم	(٢٤-٢٧)
٤	العوامل التي تدفع السعوديين والسعوديات إلى الزواج من غير السعوديين	(٢٩-٤١)
٥	العوامل التي قد تكون سببًا في عدم تقبُّل أفراد المجتمع لزواج السعوديين بغيرهم	(٤٣-٥١)

إجراءات الصدق والثبات للاستبانة:

للتحقق من إجراءات الصدق والثبات للاستبانة الخاصة بتحديد الاتجاهات والعوامل المرتبطة بزواج السعوديين بغيرهم لدى عينة الدراسة من المجتمع السعودي، تم استخدام صدق المحكمين وحساب معامل الثبات ألفا كرونباخ، ويمكن توضيح صدق الاستبانة وثباتها وأبعادها كما يلي:

الصدق الظاهري (صدق المحكمين):

للتأكد من الصدق الظاهري للأداة، تم عرض أداة الدراسة في صورتها الأولية على أربعة محكمين من أعضاء هيئة التدريس في عدة جامعات سعودية، في تخصصي علم الاجتماع، والخدمة الاجتماعية، وذلك للتأكد من سلامة أدوات الدراسة من ناحية الوضوح في صياغة الأسئلة والعبارات للمحور الذي تنتمي إليه، ومدى مناسبتها لأهداف الدراسة وتساؤلاتها، وتم الأخذ بملاحظاتهم ومقترحاتهم، وبناءً عليها أجريت التعديلات اللازمة حتى تم إعدادها بصورتها النهائية لتوزيعها على عينة الدراسة.

اختبار الثبات:

تم حساب ثبات الاستبانة بحساب معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، ويوضح الجدول أدناه معاملات الثبات لكل محور في الاستبانة:

جدول رقم (٢). ثبات ألفا كرونباخ لأداة الدراسة

المتغيرات	ألفا كرونباخ
المحور الأول: اتجاهات أفراد المجتمع نحو الزواج بغير السعوديين	٠,٧٣٩
المحور الثاني: العوامل التي ساعدت في تقبل السعوديين والسعوديات لزواج السعوديين بغيرهم	٠,٨٦٥
المحور الثالث: العوامل التي تدفع بعض السعوديين والسعوديات للزواج بغير السعوديين	٠,٨٥٢
المحور الرابع: العوامل التي قد تكون سببًا في عدم تقبل أفراد المجتمع لزواج السعوديين بغيرهم	٠,٧٨٩

يتضح من نتائج الجدول رقم (٢) أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ، وأن القيم جميعها مرتفعة وتعبّر عن تمتع الاستبانة في محاورها الأربعة بدرجة عالية من الثبات.

مجتمع الدراسة وعينته

تمثَّل مجتمع الدراسة في أفراد المجتمع السعودي من الذكور والإناث بمختلف المناطق الإدارية في المملكة. وقد تم تطبيق العينة المتاحة أو العينة سهلة الوصول (Convenient Sample) وهي أحد أنواع العينات غير الاحتمالية التي تُستخدَم غالبًا في الدراسات الكمية أكثر من استخدامها في الدراسات الكيفية، وذلك بهدف جمع البيانات من المشاركين الذين يسهل على الباحث الوصول إليهم (Etikan, Musa and Alkassim, 2016) من أفراد المجتمع، وقد تم نشر الاستبانات في مواقع التواصل الاجتماعي (تويتر – واتساب) وبعض المنتديات الخاصة

بالزواج، كما تم العمل على نشرها بين المعارف لتوزيعها على أكبر نطاق، وبعد مراجعة العائد منها تم اعتماد الصالح للتحليل. وقد بلغت عينة الدراسة (١٥٠٠) مفردة من أفراد المجتمع، وفيما يأتي الاعتبارات التي تم الأخذ بها لضمان تنوُّع مفردات عينة الدراسة:

- الموازنة قدر المستطاع بين الذكور والإناث.
- أن تشتمل العينة على فئات عمرية مختلفة.
- أن تشتمل العينة قدر الإمكان على مفردات من معظم مناطق المملكة، مراعاةً للفروق والاختلافات الثقافية بين المناطق.

تاسعاً: عرض نتائج الدراسة

أ: النتائج الخاصة بالبيانات الديموغرافية لعينة الدراسة

١- الجنس:

جدول رقم (٣). توزيع عينة الدراسة حسَب متغير الجنس من حيث التكرارات والنسب المئوية

الجنس	ك	%
ذكر	٧٣١	٤٨,٧
أنثى	٧٦٩	٥١,٣
المجموع	١٥٠٠	٪١٠٠

٢- العمر:

جدول رقم (٤). توزيع عينة الدراسة حسَب مُتغيِّر العمر من حيث التكرارات والنسب المئوية

العمر	ك	%
أقل من ٢٥ سنة	١٤٣	٩,٥
من ٢٥ إلى أقل من ٣٠ سنة	١٨٨	١٢,٥
من ٣٠ إلى أقل من ٣٥ سنة	٢٥٠	١٦,٧
من ٣٥ إلى أقل من ٤٠ سنة	٢٧٠	١٨
من ٤٠ إلى أقل من ٤٥ سنة	٢٩١	١٩,٤
من ٤٥ إلى أقل من ٥٠ سنة	١٧٧	١١,٨
٥٠ سنة فأكثر	١٨١	١٢,١
المجموع	١٥٠٠	٪١٠٠

٣- المنطقة الإدارية:

جدول رقم (٥). توزيع عينة الدراسة حسَب مُتغيِّر منطقة الإقامة من حيث التكرارات والنسب المئوية

المنطقة	ك	%
الرياض	٦٨٨	٤٥,٩
مكة المكرمة	٢٦٥	١٧,٧
الشرقية	١٥٤	١٠,٣
عسير	١٢٠	٨
الحدود الشمالية	٥٨	٣,٩
القصيم	٥٣	٣,٥
المدينة المنورة	٣٦	٢,٤
حائل	٣٣	٢,٢
الجوف	٢٧	١,٨
الباحة	١٧	١,١
جازان	١٧	١,١
نجران	١٧	١,١
تبوك	١٥	١
المجموع	١٥٠٠	٪١٠٠

٤) جنسيَّة الأم:

جدول رقم (٦). توزيع عينة الدراسة حسَب مُتغيِّر جنسيَّة الأم من حيث التكرارات والنسب المئوية

الجنسيَّة	ك	%
سعوديَّة	١٤٦٠	٩٧,٣
غير سعوديَّة	٢٥	١,٧
سعوديَّة بالتجنيس	١٥	١
المجموع	١٥٠٠	٪١٠٠

٥) جنسيَّة الأب:

جدول رقم (٧). توزيع عينة الدراسة حسَب مُتغيِّر جنسيَّة الأب

الجنسيَّة	ك	%
سعودي	١٤٧٤	٩٨,٣
سعودي بالتجنيس	٢٦	١,٧
المجموع	١٥٠٠	٪١٠٠

٦) المستوى التعليمي:

جدول رقم (٨). توزيع عينة الدراسة حسَب مُتغيِّر المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	ك	%
دون الثانوي	٦٥	٤,٣
ثانوي فما فوق	١٩٨	١٣,٢
بكالوريوس	٨٨٨	٥٩,٢
ماجستير	٢٦١	١٧,٤
دكتوراه	٨٨	٥,٩
المجموع	١٥٠٠	١٠٠٪

٧- الحالة الاجتماعية:

جدول رقم (٩). عينة الدراسة حسَب مُتغيِّر الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	ك	%
متزوج	١٠٧٣	٧١,٥
أعزب	٣٣٢	٢٢,١
أرمل	١٨	١,٢
مطلق	٧٧	٥,٢
المجموع	١٥٠٠	١٠٠٪

٨- في حال الزواج "ما جنسيَّة الزوج/ة؟":

جدول رقم (١٠). توزيع عينة الدراسة حسَب مُتغيِّر جنسيَّة الزوجة في حالة الزواج

الجنسيَّة	ك	%
سعوديَّة	١٠٣٥	٦٩
غير سعوديَّة	٣٨	٢,٥
لا ينطبق	٤٢٧	٢٨,٥
المجموع	١٥٠٠	١٠٠٪

- **في حال إذا كان الزوج/ة من جنسيَّة غير سعوديَّة "ما الجنسيَّة؟":**

جدول رقم (١١). توزيع العينة على متغير جنسيَّة الزوج/ة غير السعودي/ة

الجنسيَّة	ك	%
أردنية	٨	٢١,٠٥
مصرية	٤	١٠,٥٣
إماراتية	٣	٧,٨٩
بحرينية	٢	٥,٢٦
كويتية	٥	١٣,١٦
يمنية	٢	٥,٢٦
باكستانية	٢	٥,٢٦
قطرية	٤	١٠,٥٣
مغربية	٥	١٣,١٦
أمريكية	٣	٧,٨٩
الإجمالي	٣٨	١٠٠

٩- الدخل الشهري للأسرة:

جدول رقم (١٢). توزيع عينة الدراسة حسَب متغير الدخل الشهري للأسرة

الدخل الشهري	ك	%
أقل من ٥ آلاف ريال	٧٨	٥,٢
من ٥ آلاف إلى أقل من ١٠ آلاف ريال	٢٢٠	١٤,٦
من ١٠ آلاف إلى أقل من ١٥ ألف ريال	٣٥٤	٢٣,٦
من ١٥ ألف إلى أقل من ٢٠ ألف ريال	٢٨٦	١٩,١
من ٢٠ ألف إلى أقل من ٢٥ ألف ريال	١٨٠	١٢
من ٢٥ ألف إلى أقل من ٣٠ ألف ريال	١٣٠	٨,٧
من ٣٠ ألف ريال فأكثر	٢٥٢	١٦,٨
المجموع	١٥٠٠	١٠٠٪

١٠- هل لديك أقارب غير سعوديِّين؟:

جدول رقم (١٣). توزيع عينة الدراسة حسب وجود أقارب غير سعوديِّين من حيث التكرارات والنسب المئوية

الاستجابة	ك	%
نعم	١٧٨	١١,٩
لا	١٣٢٢	٨٨,١
مجموع	١٥٠٠	١٠٠٪

– في حالة الإجابة بـ (نعم) "ما صلة القرابة؟":

جدول رقم (١٤). صلة القرابة بغير السعوديّين في حالة الإجابة بـ (نعم)

صلة القرابة	ك	%
إخوة	٩	٥,٠٦
أبناء	٣	١,٦٩
أبناء إخوة	١٥	٨,٤٣
عم/ة	١٨	١٠,١١
خال/ة	٢٦	١٤,٦١
أولاد عمّ	١٣	٧,٣٠
أولاد عمّة	٩	٥,٠٦
أولاد خال	١٥	٨,٤٣
أولاد خالة	٢١	١١,٨٠
جد/ جدة	٧	٣,٩٣
صلة قرابة أخرى	٤٢	٢٣,٦٠
الإجمالي	١٧٨	١٠٠

١١– هل لديك أصدقاء غير سعوديّين؟

جدول رقم (١٥). توزيع عينة الدراسة حسَب وجود أصدقاء غير سعوديّين

الاستجابة	ك	%
نعم	١٠١٣	٦٧,٥
لا	٤٨٧	٣٢,٥
المجموع	١٥٠٠	١٠٠٪

١٢– هل سبق لك السفر للخارج؟

جدول رقم (١٦). توزيع عينة الدراسة حسَب "هل سبق لك السفر للخارج؟"

الاستجابة	ك	%
نعم	١٢٥٨	٨٣,٩
لا	٢٤٢	١٦,١
المجموع	١٥٠٠	١٠٠٪

١٣– في حال عدم الزواج هل تقبل/ ين الزواج من غير سعودي/ة؟

جدول رقم (١٧). توزيع عينة الدراسة حسَب "في حال عدم الزواج هل تقبل/ ين الزواج من غير سعودي/ة؟"

الاستجابة	ك	%
نعم	٣٠٣	٢٠,٢
لا	٧٩٣	٥٢,٩
لا ينطبق (المتزوجون)	٤٠٤	٢٦,٩
مجموع	١٥٠٠	١٠٠٪

يتبين من بيانات الجدول أعلاه توزيع عينة الدراسة حسَب مُتغيّر "في حال عدم الزواج هل تقبل/ين الزواج من غير سعودي/ة؟"، إذ يتضح من بيانات الجدول السابق أن أكثر من نصف عينة الدراسة يرفضون الزواج من غير سعودي/ة، وذلك بنسبة ٥٢,٩٪، بينما نجد أن نسبة ٢٠,٢٪ من عينة الدراسة يوافقون على الزواج من غير سعودي/ة، وعلى الرغم من أن النسبة تبدو في ظاهرها منخفضة، إلا أنه يجب أن تؤخذ في الاعتبار؛ إذ إن ٢٠٪ نسبة لا يستهان بها وفقًا للموضوع المطروح للدراسة والذي يتناول تأثير هذا النوع من الزواج على النسيج المجتمعي، وفي المقابل نجد أن ربع عينة الدراسة أجابوا بـ (لا ينطبق) ويُمثلون نسبة ٢٦,٩٪ من إجمالي عينة الدراسة.

١٤– الموافقة على الزواج من امرأة غير سعوديَّة كزوجة ثانية:

جدول رقم (١٨). توزيع عينة الدراسة حسَب مُتغيّر "الموافقة على الزواج من امرأة غير سعوديَّة كزوجة ثانية"

الاستجابة	ك	%
نعم	٢٧٩	١٨,٦
لا	٦٨٢	٤٥,٥
لا ينطبق (النساء أو غير المتزوجين)	٥٣٩	٣٥,٩
المجموع	١٥٠٠	١٠٠٪

تجدر الإشارة إلى أن نسبة مَن يرغبون في الزواج بغير سعوديَّة كزوجة ثانية غير منخفضة، ولها حيّز في واقعها الاجتماعي الذي يجب النظر إليه باهتمام وقراءة علميّة.

ب: النتائج الخاصة باستجابات مفردات العينة على المحور الأول: اتجاهات أفراد المجتمع نحو زواج السعوديِّين بغيرهم:

جدول رقم (١٩). المتوسطات والانحرافات المعيارية والنسب المئوية الموزونة لاتجاهات أفراد المجتمع نحو الزواج بغير السعوديِّين (ن= ١٥٠٠)

	العبارة	الاستجابات			المتوسط الموزون	الانحراف المعياري للمتوسط الموزون	النسبة المئوية للمتوسط الموزون	الترتيب
		موافق	محايد	غير موافق				
١	أقبل زواج الرجل السعودي من امرأة خليجية	٩٢٢	٣٥٧	٢٢١	٢,٤٧	٠,٨٢	٨٢,٢٤	١
٢	أقبل زواج الرجل السعودي من امرأة عربيَّة	٥١٨	٤٢٣	٥٥٩	١,٩٧	٠,٦٦	٦٥,٧٦	٣
٣	أقبل زواج الرجل السعودي من امرأة غير عربيَّة	٣٢٢	٣٥٧	٨٢١	١,٦٧	٠,٥٦	٥٥,٥٨	٥
٤	أقبل زواج المرأة السعوديَّة من رجل خليجي	٨٧٣	٣٧٥	٢٥٢	٢,٤١	٠,٨٠	٨٠,٤٧	٢
٥	أقبل زواج المرأة السعوديَّة من رجل عربي	٣٠١	٤١٢	٧٨٧	١,٦٨	٠,٥٦	٥٥,٨٧	٤
٦	أقبل زواج المرأة السعوديَّة من رجل غير عربي	١٩٩	٣٠٢	٩٩٩	١,٤٧	٠,٤٩	٤٨,٨٩	٦
	الإجمالي	٣١٣٥	٢٢٢٦	٣٦٣٩	١,٩٤	٠,٦٥	٦٤,٨٠	

يتضح من نتائج الجدول أعلاه أن النسبة المئوية الموزونة للبنود المتعلقة باتجاهات أفراد المجتمع نحو الزواج بغير السعوديِّين تراوحت ما بين ٤٨,٨٩٪ و٨٢,٢٤٪، وهي تُعبِّر عن مستوى يتراوح بين المنخفض والمرتفع على أسئلة المحور، إذ بلغت النسبة المئوية الموزونة الإجمالية للمحور الأول "اتجاهات أفراد المجتمع نحو الزواج بغير السعوديِّين" ٦٤,٨٠٪ وهي نسبة تُعبر عن مستوى متوسط.

ويتضح من نتائج هذا الجدول أن أكثر من نصف مفردات العينة يقبلون زواج السعوديِّين والسعوديَّات بغيرهم على اختلاف الجنسيات، وإن كان بعضهم في نتيجة سابقة لم يقبل زواجه من جنسيات أخرى، إلا أنهم يتقبلون زواج الآخرين من حولهم بغير سعوديِّين ولا يعارضونه، خصوصًا إذا كان ذلك الزواج من دول الخليج، وقد يرجع ذلك إلى التقارب الجغرافي والثقافي والقيمي ووجود أقارب وعلاقات نَسَب ومصاهرة بين القبائل بدول الخليج العربي.

– الفروق الإحصائية في اتجاهات أفراد المجتمع السعودي نحو زواج السعوديين بغيرهم:

أ_ وفقا لمتغير جنسية الأم:

للتعرف على العلاقة بين متغير جنسية الأم واتجاهات أفراد المجتمع السعودي نحو زواج السعوديين بغيرهم تم حساب تحليل التباين الأحادي لاستجابات عينة الدراسة باستخدام اختبار (ف)، ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٢٠). تحليل التباين الأحادي وفقاً لاختلاف متغير جنسية الأم على اتجاهات أفراد المجتمع السعودي نحو زواج السعوديين بغيرهم

المتغيرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
اتجاهات أفراد المجتمع نحو الزواج بغير السعوديين	بين المجموعات	٣٢٥,١٠٣	٢	١٦٢,٥٥٢	١٢,٩٣٤	٠,٠٠١
	داخل المجموعات	١٨٨١٣,٥٥٣	١٤٩٧	١٢,٥٦٨		
	المجموع	١٩١٣٨,٦٥٦	١٤٩٩			

يتضح من نتائج الجدول أن تأثير اختلاف متغير جنسية الأم على اتجاهات أفراد المجتمع السعودي نحو زواج السعوديين بغيرهم لدى عينة الدراسة كان دالاً إحصائيا، إذ بلغت قيمة ف (١٢,٩٣٤)، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ٠,٠٠١، وللتعرف على طبيعة الفروق بين المجموعات تم تتبعها باستخدام اختبار LSD للمقارنة الثنائية بين المجموعات الفرعية للتعرف على الفروق وفق لمتغير جنسية الأم كما هو موضح بالجدول رقم (٢١).

جدول رقم (٢١). المقارنات الثنائية وفقا لاختلاف متغير جنسية الأم على المحور اتجاهات أفراد المجتمع نحو الزواج بغير السعوديين

المقارنات الثنائية		الفروق بين المتوسطات	الخطأ المعياري	مستوى الدلالة	اتجاه الفروق
سعودية	غير سعودية	-٢,٨١٣٠١*	٠,٧١٥٠٦	٠,٠٠١	غير سعودية
	سعودية بالتجنيس	-٣,٠١٣٠١*	٠,٩٢٠٠٢	٠,٠٠١	سعودية بالتجنيس

ملحوظة: تم الاقتصار على المقارنات الثنائية الدالة فقط وحذف المقارنات غير الدالة

يتضح من نتائج الجدول رقم (٢١) بالنسبة للفروق وفقاً لاختلاف متغير جنسية الأم على محور اتجاهات أفراد المجتمع نحو الزواج بغير السعوديين لدى عينة الدراسة أن الفروق دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ٠,٠٠١، وكانت الفروق لصالح مجموعة جنسية الأم غير السعودية، والسعودية بالتجنيس، وقد يساعد ذلك في انتشار الزواج بغير السعوديين.

ب- وفقا لمتغير جنسية الأب:

للتعرف على العلاقة بين متغير جنسية الأب واتجاهات أفراد المجتمع السعودي نحو زواج السعوديين بغيرهم تم حساب الفروق بين المتوسطات الحسابية لاستجابات عينة الدراسة باستخدام اختبار (ت)، ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٢٢). الفروق بين المتوسطات الحسابية وفقاً لاختلاف متغير جنسية الأب (سعودي، سعودي بالتجنس) على اتجاهات أفراد المجتمع السعودي نحو زواج السعوديين بغيرهم

المتغير	(سعودي=١٤٧٤)		(سعودي بالتجنس=٢٦)		قيمة (ت)	مستوى الدلالة	اتجاه الفروق
	م	ع	م	ع			
اتجاهات أفراد المجتمع نحو الزواج بغير السعوديين	١١,٦١	٣,٥٦	١٤,٦٥	٣,١٤	٤,٣٢٩	٠,٠٠١	نعم لصالح السعودي بالتجنس

يتضح من نتائج الجدول أن تأثير اختلاف متغير جنسية الأب على اتجاهات أفراد المجتمع السعودي نحو زواج السعوديين بغيرهم لدى عينة الدراسة كان دالاً إحصائياً، إذ بلغت قيمة ت (٤,٣٢٩)، وهي قيمة دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (٠,٠٠١)، إذ كانت الفروق لصالح السعودي بالتجنس، وهذا يعني أن اتجاهات السعوديين بالتجنيس نحو زواج السعوديين بغيرهم إيجابية وأكثر ارتفاعاً عنها عند المواطنين السعوديين، وقد يساعد ذلك في انتشار الزواج بغير السعوديين.

ج – وفقاً لمتغير وجود أقارب غير سعوديين:

للتعرف على العلاقة بين متغير وجود أقارب غير سعوديين واتجاهات أفراد المجتمع السعودي نحو زواج السعوديين بغيرهم تم حساب الفروق بين المتوسطات الحسابية لاستجابات عينة الدراسة باستخدام اختبار (ت) وذلك وفقاً للجدول التالي:

جدول رقم (٢٣). الفروق بين المتوسطات الحسابية وفقًا لاختلاف الإجابة (بنعم/ لا) على التساؤل هل لديك أقارب غير سعوديين

المتغير	(نعم=١٧٨)		(لا= ١٣٢٢)		قيمة (ت)	مستوى الدلالة	اتجاه الفروق
	م	ع	م	ع			
اتجاهات أفراد المجتمع نحو الزواج بغير السعوديين	١٢,٦٠	٣,٦٥	١١,٥٤	٣,٥٥	٣,٧٢١	٠,٠٠١	نعم

يتضح من بيانات الجدول السابق أن تأثير اختلاف الإجابة (بنعم/ لا) على التساؤل "هل لديك أقارب غير سعوديين لدى عينة الدراسة على اتجاهات أفراد المجتمع السعودي نحو زواج السعوديين بغيرهم؟" كان دالاً إحصائيا، إذ بلغت قيمة ت (٣,٧٢١) وهي قيمة دالة إحصائيا عن مستوى دلالة (٠,٠٠١) لصالح الإجابة بنعم، وهذا يعني أن وجود أقارب غير سعوديين يزيد من قبول أفراد المجتمع السعودي لزواج السعوديين والسعوديات من غير السعوديين، ويساعد في انتشار الزواج بغير السعوديين.

وتتفق نتائج الجداول (٢١) و (٢٢) و(٢٣) مع نتائج كل من دراسة (العثمان، ٢٠١٣م) ودراسة (الدريويش، ٢٠٢٣م) إلى أن زواج الأقارب بين أبناء المهاجرين كان ولا يزال المكوّن الأساسي في تكوين الأسر الجديدة أو الزيجات الجديدة. وبمعنى أدق، فإن هذا الرابط

الاجتماعي الاقتصادي يُعدُّ رمزاً ثقافيّاً يربط بين العائلات التي تشتّت بين الدول.

ج: النتائج الخاصة باستجابات عينة الدراسة على المحور الثاني: العوامل التي تساعد على تقبُّل السعوديِّين والسعوديَّات لزواج السعوديِّين بغيرهم:

جدول رقم (٢٤). المتوسطات والانحرافات المعيارية والنسب المئوية الموزونة للعوامل التي ساعدت على تقبُّل السعوديِّين والسعوديَّات لزواج السعوديِّين بغيرهم

	العبارة	الاستجابات			المتوسط الموزون	الانحراف المعياري للمتوسط الموزون	النسبة المئوية للمتوسط الموزون	الترتيب
		موافق	محايد	غير موافق				
١	ساهم تفاعل السعوديِّين مع غيرهم من المقيمين بالمجتمع السعودي وبناء علاقات اجتماعية معهم في تقبُّل الزواج بغير السعودي/ة.	٦٤٨	٥١٤	٣٣٨	٢,٢١	٠,٧٤	٧٣,٥٦	٤
٢	كان للابتعاث والدراسة في الخارج دور في تقبُّل الزواج بغير السعودي/ة.	٩٠٦	٣٨٥	٢٠٩	٢,٤٦	٠,٨٢	٨٢,١٦	١
٣	ساهم السفر للخارج (سياحة – علاج – عمل) في تقبُّل الزواج بغير السعودي/ة.	٧٨٦	٤٣٥	٢٧٩	٢,٣٤	٠,٧٨	٧٧,٩٣	٣
٤	أثّر الانفتاح على ثقافات الشعوب من خلال ما تَعرضه وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي في تقبُّل الزواج بغير السعودي/ة.	٨٣٩	٤٣٥	٢٢٦	٢,٤١	٠,٨٠	٨٠,٢٩	٢
	الإجمالي	**٣١٧٩**	**١٧٦٩**	**١٠٥٢**	**٢,٣٥**	**٠,٧٨**	**٧٨,٤٨**	

يتضح من نتائج هذا الجدول أن النسبة المئوية الموزونة للبنود المتعلقة بالعوامل التي ساعدت على تقبُّل السعوديِّين والسعوديَّات لزواج السعوديِّين بغيرهم، تراوحت ما بين (٧٣,٥٦٪-٨٢,١٦٪)، وهي تُعبر عن مستوى يتراوح ما بين المتوسط والمرتفع على عبارات المحور، في حين بلغت النسبة المئوية الموزونة الإجمالية للمحور ككل (٧٨,٤٨٪) وهي نسبة تُعبِّر عن مستوى مرتفع لهذه العوامل.

وبالنظر إلى هذه النتائج، نجد أن نسبة موافقة مفردات العينة على عبارات المحور إجمالًا والتي بلغت ٧٨,٤٨٪ كانت مرتفعة نسبيًّا، بمعنى أنهم مؤيدون لإسهام هذه العوامل بالفعل في تغيير توجهات أفراد المجتمع وزيادتها من مستوى تقبُّلهم لزواج السعوديِّين بغيرهم، ويفسر ذلك أن التحولات والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية كان لها دور كبير في علاقتها المباشرة أو غير المباشرة باستمرار في إقبال أفراد المجتمع على هذا الزواج، إذ أصبحت الرغبة الذاتية هي الدافع الأكبر لزواج السعوديِّين بغيرهم؛ وسرعة التطورات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدها المجتمع السعودي خلال العقود الثلاثة الماضية، وما صاحبها من انعكاسات على واقع الظواهر والقضايا الاجتماعية بما فيها زواج السعوديِّين بغيرهم، كان لها أثر في حجم انتشار تلك الظواهر والقضايا أو توجيهها في كثير من الأحيان، وكذلك التواصل الثقافي والانفتاح على ثقافات الشعوب من

خلال ما تَعرضه وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي، وأيضًا الابتعاث والدراسة في الخارج؛ كلّ ذلك كان له علاقة مباشرة أو غير مباشرة في زيادة نسبة زواج السعوديّين بغيرهم؛ فكثرة المبتعثين والعاملين في الخارج من الجنسين، وكذلك الزيادة في العاملين والزائرين من خارج المجتمع السعودي واندماجهم مع أفراد المجتمع السعودي نتج عنه عدد من حالات زواج السعودي بالمرأة غير السعوديَّة، وزواج المرأة السعوديَّة بالرجل غير السعودي.

د: النتائج الخاصة باستجابات عينة الدراسة على المحور الثالث: العوامل التي تدفع بعض السعوديّين والسعوديَّات للزواج بغير السعوديّين:

جدول رقم (٢٥). المتوسطات والانحرافات المعيارية والنسب المئوية الموزونة للعوامل التي تدفع بعض السعوديّين والسعوديَّات للزواج بغير السعوديّين

	العبارة	الاستجابات			المتوسط الموزون	الانحراف المعياري للمتوسط الموزون	النسبة المئوية للمتوسط الموزون	الترتيب
		موافق	محايد	غير موافق				
١	صلة القرابة التي تربطهم على الرغم من اختلاف الجنسيَّة	٩٤٥	٣٦٦	١٨٩	٢,٥٠	٠,٨٣	٨٣,٤٧	٢
٢	جنسيَّة الأم غير السعوديَّة	١٠٣٥	٣٤٣	١٢٢	٢,٦١	٠,٨٧	٨٦,٩٦	١
٣	الاعتقاد بأن غير السعودي/ السعوديَّة أكثر تحضرًا	٣١٨	٤٦٤	٧١٨	١,٧٣	٠,٥٨	٥٧,٧٨	١٣
٤	الاقتداء بمن لهم تجربة سابقة ناجحة من الأقارب أو المعارف	٥٤٩	٦٣١	٣٢٠	٢,١٥	٠,٧٢	٧١,٧٦	١٠
٥	فشل الزواج السابق من سعودي/ سعوديَّة	٦٠٢	٤٩٩	٣٩٩	٢,١٤	٠,٧١	٧١,١٨	١١
٦	تقدم العمر والتأخر في الزواج	٨٩٣	٣٨٢	٢٢٥	٢,٤٥	٠,٨٢	٨١,٥١	٤
٧	الحاجة للرعاية (مرض الزوج – كبر سن الزوج)	٩٢٠	٣٦٣	٢١٧	٢,٤٧	٠,٨٢	٨٢,٢٩	٣
٨	العلاقة العاطفية التي بينهما	٧٣٧	٥١٣	٢٥٠	٢,٣٢	٠,٧٧	٧٧,٤٩	٨
٩	البحث عن أسلوب معاملة أفضل	٥٥٥	٤٦٢	٤٨٣	٢,٠٥	٠,٦٨	٦٨,٢٧	١٢
١٠	غلاء المهور	٨٦٥	٣٨٣	٢٥٢	٢,٤١	٠,٨٠	٨٠,٢٩	٥
١١	ارتفاع تكاليف تبعات الزواج	٨٦٠	٣٦٦	٢٧٤	٢,٣٩	٠,٨٠	٧٩,٦٩	٦
١٢	تدني الدخل المادي للرجل/المرأة الذي يرغب في الزواج بغير سعودي/ة	٧٨٢	٤٥١	٢٦٧	٢,٣٤	٠,٧٨	٧٨,١١	٧
١٣	ارتفاع المستوى الاقتصادي للزوج السعودي والرغبة في الزواج من غير السعوديَّة كنوع من الرفاهية	٦٣٣	٤٧٥	٣٩٢	٢,١٦	٠,٧٢	٧٢,٠٢	٩
	الإجمالي	**٩٦٩٤**	**٥٦٩٨**	**٤١٠٨**	**٢,٢٩**	**٠,٧٦**	**٧٦,٢٢**	

يتضح من نتائج الجدول أعلاه أن النسبة المئوية الموزونة للبنود المتعلقة بالعوامل التي تدفع بعض السعوديّين والسعوديَّات للزواج بغير السعوديّين تراوحت ما بين (٥٧,٧٨٪-٨٣,٤٧٪)، وهي تُعبّر عن مستوى يتراوح ما بين المتوسط والمرتفع على أسئلة المحور، إذ بلغت النسبة المئوية الموزونة الإجمالية للمحور الثالث المتعلق بالعوامل التي تدفع بعض السعوديّين والسعوديَّات للزواج بغير السعوديّين

٧٦,٢٢٪، وهي نسبة تُعبِّر عن مستوى متوسط لهذه العوامل.

وبالنظر إلى نتائج الجدول السابق نجد أن أكثر العوامل التي تسهم في زواج السعوديِّين بغيرهم من وجهة نظر عينة الدراسة هي جنسيَّة الأم غير السعوديَّة، وكذلك صلة القرابة التي تربطهم على الرغم من اختلاف الجنسيَّة، فقد يرى مفردات العينة أن هذا الأمر طبيعيّ؛ بهدف تقوية أواصر العلاقات وروابط القرابة بينهم.

- **العوامل الأخرى التي قد تدفع بعض السعوديِّين والسعوديَّات للزواج بغير السعوديِّين من وجهة نظر عينة الدراسة:**

أضافت عينة الدراسة مجموعة من العوامل الأخرى التي تدفع بعض السعوديِّين والسعوديَّات للزواج بغير السعوديِّين من وجهة نظرهم. ويمكن عرضها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٢٦). التكرارات والنسب المئوية للعوامل الأخرى التي تدفع بعض السعوديِّين والسعوديَّات للزواج بغير السعوديِّين من وجهة نظر عينة الدراسة

م	العوامل	ك	%
١	الآراء السائدة عن اختلاف معاملة الجنس الآخر من بعض الجنسيّات في العلاقة الزوجيّة وأسلوب الحياة عن السعوديِّين أو السعوديَّات	٥٧	٢٦,٦
٢	كون المرأة السعوديَّة ليست ربة بيت	٤٣	٢٠,١
٣	المشاكل الأسريّة وضعف الولاية بالرجل رب الأسرة	٢٥	١١,٧
٤	زيادة الانفتاح والاختلاط في أماكن العمل والأماكن العامة مما أدَّى إلى سهولة الوصول.	١٨	٨,٤
٥	ارتفاع معدلات الطلاق وارتفاع المستوى التعليمي لأفراد المجتمع السعودي	١٨	٨,٤
٦	أغلب زواج الأجانب من سعوديَّات لهدف المصلحة والكسب المادي وأنْ يمارس أعماله وتحركاته في البلد	١٤	٦,٥
٧	ارتفاع الوعي بالحقوق الفردية في اختيار الطرف الآخر	٩	٤,٢
٨	البعد عن الترابط الاجتماعي والاقتداء بالثقافات المنحرفة	٧	٣,٣
٩	وجود نقص معين في الرجل لا يسمح له بالزواج من بنت وطنه	٧	٣,٣
١٠	التعدد يساهم في زواج الرجل من امرأة غير سعوديَّة	٧	٣,٣
١١	نظرة الرجل للأجنبية على أنها أكثر جمالًا وأفضل في العلاقة الجنسيَّة	٥	٢,٣
١٢	التسويف والتسويق للزواج من الأجانب وإخراج الزوج/ة السعوديّ/ة بأنه/ا متخلف/ة ومقصر/ة في حقوق بيته/ا	٤	١,٩
المجموع		**٢١٤**	**١٠٠**

يوضح الجدول أعلاه آراء عينة الدراسة حول العوامل الأخرى التي تدفع بعض السعوديِّين والسعوديَّات للزواج بغير السعوديِّين من وجهة نظر عينة الدراسة، وترتبط النتائج السابقة مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية، وتحسّن الظروف المعيشية في المجتمع السعودي في السنوات الأخيرة، والتي كان لها دور كبير في إقبال أفراد المجتمع على الزواج بغير السعوديِّين، إذ أصبحت الرغبة الذاتية هي الدافع لزواج السعوديِّين بغيرهم – أكثر من الحاجة إليه. ومن هذه التطورات والتحولات التي أسهمت في زيادة نسبة زواج السعوديِّين بغيرهم هي: الإنترنت، وكثرة المبتعثين

والعاملين في الخارج من الجنسين، وكذلك الزيادة في العاملين والزائرين من خارج المجتمع السعودي، وزيادة التواصل والاتصال الثقافي، والسفر إلى الخارج، كل ذلك نتج عنه عدد من حالات زواج السعودي بالمرأة غير السعوديَّة، وزواج المرأة السعوديَّة بالرجل غير السعودي.

كما أنه لا يمكن تجاهل دور وسائل التواصل الاجتماعي في تعزيز الصورة الذهنية الإيجابية للزيجات المختلطة، والرفع من إمكانية الزواج من الخارج، كما أشارت له دراسة كل من (الدريويش، ٢٠٢٣م) و(بلعربي، ٢٠١٤م).

ويجب هنا أن ندرك أثر زيادة عدد حالات هذا الزواج في السنوات الأخيرة على المجتمع السعودي، فقد يؤدي ذلك إلى تغيُّر النسيج الاجتماعي والثقافي لدى الأسرة السعوديَّة، وإقحام جملة العادات والتقاليد التي تعارف عليها المجتمع في هوية ثقافية قد تُذيب الهوية الأصل.

هـ: النتائج الخاصة باستجابات عينة الدراسة على المحور الرابع: العوامل التي قد تكون سببًا في عدم تقبُّل أفراد المجتمع السعودي لزواج السعوديِّين بغيرهم:

جدول رقم (٢٧). المتوسطات والانحرافات المعيارية والنسب المئوية الموزونة للعوامل التي قد تكون سببًا في عدم تقبُّل أفراد المجتمع لزواج السعوديِّين بغيرهم

	العبارة	الاستجابات			الانحراف المعياري للمتوسط الموزون	النسبة المئوية للمتوسط الموزون	الترتيب
		موافق	محايد	غير موافق			
١	العادات والتقاليد التي تعارض مثل هذا النوع من الزواج	١٢١٣	٢٠٨	٧٩	٠,٩٢	٩١,٨٧	٢
٢	النظرة الدونية للزوج أو الزوجة غير السعوديِّين من قِبل أفراد المجتمع	٨٦٧	٤٠٥	٢٢٨	٠,٨١	٨٠,٨٧	٩
٣	التنمر الذي قد يقع على الأبناء من قِبل أقرانهم كون أحد الوالدين غير سعودي	٩٩٧	٣٢٩	١٧٤	٠,٨٥	٨٤,٩٦	٥
٤	الخوف من مصير الأبناء في حال فشل الزواج	١٢١٨	٢١١	٧١	٠,٩٢	٩٢,١٦	١
٥	الخوف من تأثير الأوضاع السياسية على التماسك الأسري	٩٦٤	٣٧٤	١٦٢	٠,٨٤	٨٤,٤٩	٦
٦	صعوبة الإجراءات القانونية المنظِّمة لمثل هذا الزواج	٩٤٧	٤٠٠	١٥٣	٠,٨٤	٨٤,٣١	٧
٧	صعوبة تكيُّف أبناء الأسرة مع المجتمع	٨٧٣	٤٣٦	١٩١	٠,٨٢	٨١,٨٢	٨
٨	الخوف من أن يواجه الأبناء مستقبلًا تحديات تتعلَّق بزواجهم من الأُسر السعوديَّة	١٠٢٨	٣٥٢	١٢٠	٠,٨٧	٨٦,٨٤	٤
٩	تعقّد الإجراءات القانونية التي تواجه أبناء الزوجة السعوديَّة في الحصول على الجنسيَّة	١٠٣٤	٣٤٤	١٢٢	٠,٨٧	٨٦,٩٣	٣
	الإجمالي	**٩١٤١**	**٣٠٥٩**	**١٣٠٠**	**٠,٨٦**	**٨٦,٠٣**	

يتضح من نتائج الجدول أن النسبة المئوية الموزونة للبنود المتعلقة بالعوامل التي قد تكون سببًا في عدم تقبُّل أفراد المجتمع لزواج السعوديِّين بغيرهم، تراوحت ما بين (٨٠,٨٧٪-٩٢,١٦٪)، وهي نسبة تُعبِّر عن مستوى

مرتفع على أسئلة المحور، إذ بلغت النسبة المئوية الموزونة الإجمالية للمحور الرابع المتعلق بالعوامل التي قد تكون سببًا في عدم تقبُّل أفراد المجتمع لزواج السعوديِّين بغيرهم ٨٦,٠٣٪، وهي نسبة تُعبِّر عن مستوى مرتفع لهذه العوامل.

ويمكن عزو ارتفاع مستوى قبول مفردات العينة للعوامل التي قد تكون سببًا في عدم تقبُّل أفراد المجتمع لزواج السعوديِّين بغيرهم إلى الخوف من مصير الأبناء في حال فشل الزواج.

– العوامل الأخرى التي قد تكون سببًا في عدم تقبُّل أفراد المجتمع السعودي لزواج السعوديِّين بغيرهم من وجهة نظر عينة الدراسة:

أضافت عينة الدراسة مجموعة من العوامل الأخرى التي قد تكون سببًا في عدم تقبُّل أفراد المجتمع السعودي لزواج السعوديِّين بغيرهم من وجهة نظرهم؛ ويمكن عرضُها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٢٨). التكرارات والنسب المئوية للعوامل الأخرى التي قد تكون سببًا في عدم تقبُّل أفراد المجتمع السعودي لزواج السعوديِّين بغيرهم من وجهة نظر عينة الدراسة

م	العوامل	ك	%
١	طمع أحد الأطراف بالزوج السعودي أو الزوجة السعوديَّة	١٤	٢٨
٢	أغلب الزواجات من أجانب ولّدت أبناء لا يعرفون أهمية العادات والتقاليد	١٣	٢٦
٣	اختلاف طباع الجنسيات الأخرى من كلّ النواحي	١٢	٢٤
٤	تأثير العادات الأجنبية على العائلة السعوديَّة	١١	٢٢
المجموع		**٥٠**	**١٠٠**

يوضح الجدول رقم (٢٨) آراء عينة الدراسة حول العوامل الأخرى التي قد تكون سببًا في عدم تقبُّل أفراد المجتمع السعودي لزواج السعوديِّين بغيرهم من وجهة نظر عينة الدراسة والتي جاءت مُرتّبةً كالتالي: جاء في الترتيب الأول من حيث العوامل من وجهة نظر عينة الدراسة (طمع أحد الأطراف بالزوج السعودي أو الزوجة السعوديَّة) بنسبة مئوية ٢٨٪، ثم في الترتيب الثاني (أغلب الزواجات من أجانب ولّدت أبناء لا يعرفون أهمية العادات والتقاليد) بنسبة مئوية ٢٦٪، ثم في الترتيب الثالث (اختلاف طباع الجنسيات الأخرى من كل النواحي) بنسبة مئوية ٢٤٪، في حين جاء في الترتيب الرابع والأخير (تأثير العادات الأجنبية على العائلة السعوديَّة) بنسبة ٢٢٪.

عاشراً: مناقشة نتائج الدراسة

أ: اتجاهات أفراد المجتمع نحو زواج السعوديين بغيرهم

من خلال قراءة النتائج تبيّن الاتجاه الإيجابي لعينة الدراسة، فهم يقبلون زواج السعوديِّين بغيرهم، ولكن بنسب متفاوتة بين الذكور والإناث تتعلق بطبيعة الجنسيات ونوعيتها، فنجد أن زواج السعودي والسعوديَّة من الخليجيين حصل على نِسب مرتفعة جدًّا من القبول، وقد يرجع ذلك إلى التقارب الثقافي في العادات والتقاليد بالإضافة إلى وجود أمثلة كثيرة في المجتمع أثبتت نجاحها، في حين نجد أن زواج السعوديَّة من رجل غير عربي هي الحالة الوحيدة التي كانت نسبة قبول العينة لها متوسطة حيث بلغت ٤٥٪، وقد يعكس ذلك الصورة النمطية للأب أو الزوج السعودي في أذهان أفراد المجتمع كونه الممسك بزمام الأمور في الأسرة والمتنفِّذ اجتماعيًّا والمؤثر ثقافيًا، وبالتالي فهو يفرض على أسرته الحفاظ على بعض الموروثات الثقافية التي لا يمكن أن تفرضها الأم في ظل وجود أب غير سعودي، وسواء كان هذا الزوج خليجيًّا أم عربيًّا فإن الثقافات قد تكون متقاربة إلى حدٍّ ما، أما إذا كان غير عربي فسوف يتسع حجم الفجوة الثقافية وربما الدينية في بعض الحالات.

ب: العوامل التي تدفع السعوديّين إلى الزواج بغيرهم من وجهة نظر عينة الدراسة

كشفت قراءات نتائج الدراسة الحالية التي تم استعراضها عن جملة من العوامل التي قد تدفع السعوديّين إلى الزواج بغيرهم، ولمناقشة تلك النتائج، سيتم عرضها على النحو الآتي:

١- عامل السفر للسياحة.

توصلت الدراسة الحالية إلى أن نسبة ٧٧,٩٣٪ من أفراد عينة الدراسة يرون أن السفر إلى الخارج سواء كان للسياحة، أم العمل، أم للعلاج قد أسهم في تقبُّل زواج السعوديّين بغيرهم، وهذا ما أشارت إليه دراسة (الناصر، ٢٠٠٧م) في العوامل التي تدفع المواطن الكويتي إلى الزواج من خارج المجتمع الكويتي. وذكر من ضِمْن هذه العوامل المؤثرة، سهولة سفر الكويتيين إلى الخارج، وكثرة الوافدين الأجانب.

٢- العامل الاقتصادي.

كشفت نتائج الدراسة عن تعدُّد دور العوامل الاقتصادية في زواج السعوديّين بغيرهم، إما من حيث تبعات الزواج وكلفته بغير السعوديّين، وإما من حيث الوضع المادي المتدني الذي كان عاملًا من العوامل التي قد تدفع البعض إلى الزواج بغير السعوديّين لتحسين الوضع، إذ يرى ما نسبته ٧٩,٦٩٪ من عينة الدراسة أن ارتفاع تكاليف تَبِعات الزواج بالمرأة السعوديَّة يُعَدّ عاملًا مسهمًا في الزواج بغير السعوديَّة، كما يرى ما نسبته ٧٨,١١٪ من أفراد عينة الدراسة أن تدني الدخل المادي للرجل/ للمرأة دافع للزواج بغيرهم، وإن لم يكن الدافع الرئيس، إلا أنه قد يكون عاملًا مساعدًا في اتخاذ القرار. وتتفق هذه النتائج المتعلقة مع ما تم عرضه في الإطار النظري من أدبيات ودراسات علمية، إذ اتفقت النتائج مع دراسات (الدريويش، ٢٠٢٣م؛ حمزة، ٢٠١١م؛ والناصر، ٢٠٠٧م) التي كشفت عن وجود أثر للعامل الاقتصادي في الزواج المختلط، إذ كان هذا العامل ضمن العوامل الدافعة في بعض الحالات، إمّا إلى ضعف الدخل المادي وإما إلى البحث عن أقل تكلفة لتَبِعات الزواج.

وتدل هذه نتائج على أهمية العامل الاقتصادي في تكوين الرابطة الزواجية، خصوصا فيما يتعلّق بالوضع الحالي من تغيُّر في الظروف الاجتماعية للمجتمع السعودي وتزايد الاحتياجات والأحوال الاقتصادية وما صاحبها من تضخم أصبح من الصعب على أصحاب الدخول المتوسطة مواكبته، فما بالنا بأصحاب الدخول المنخفضة أو التي تكاد تكون معدومة، وفي المقابل يظل الزواج والرغبة في تكوين الأسرة وإنجاب الأبناء غريزة فطرية مُلحّة يسعى الإنسان لإشباعها مهما كانت حالته الاقتصادية أو مستواه المادي؛ لذا نجد البعض يلجأ إلى هذا النوع من الزواج كأحد الحلول المتاحة.

٣- عامل الجنسيَّة والإقامة.

جاء في الترتيب الأول لنتائج الاستبانة أن ما نسبته ٨٦,٩٦٪ من أفراد عينة الدراسة يرون أن جنسيَّة الأم غير السعوديَّة تُمثل دافعًا لزواج السعوديّين بغيرهم من وجهة نظرهم، وهو ما اتفقت عليه نتائج بعض الدراسات التي تناولتها دراسة الدريويش (٢٠٢٣م) بالتحليل أن الرغبة في الحصول على الجنسية السعودية هي الدافع الأساسي للزواج من المواطن/ة السعودي/ة، وما يترتب على ذلك من مزايا تعود على الطرف الآخر والأبناء مستقبلا.

٤- عامل صلة القرابة.

أوضحت النتائج أن ٨٣,٤٧٪ من أفراد عينة الدراسة يعتقدون أن صلة القرابة التي تربط الطرفين تكون دافعًا للزواج على الرغم من اختلاف الجنسيَّة، وهذا يُعَدّ مؤشرًا على أن هناك اعتقادًا سائدًا في المجتمع بأن حالات زواج السعوديّين بغيرهم قائمة على أواصر القرابة والدم، ليس ذلك فقط في المناطق الحدودية، أو فيما يتعلّق بالقبائل

النازحة، بل أيضًا في كثير من القبائل أو العوائل التي أتت إلى المملكة منذ عشرات السنين واستقرت في المدن الرئيسة.

وبالنظر لواقع المجتمع السعودي نجد أنه من المجتمعات الإنسانية التي تتميز بوجود قبائل ذات تكتل حدودي مع مجتمعات أخرى، وكذلك نمط الزواج المبني على صلة القرابة أو القبيلة هو أحد أشكال الزيجات المنتشرة في ثقافة المجتمع السعودي والتي تتمسك بها العديد من القبائل.

٥- عامل الرعاية الصحية والعلاج.

أظهرت النتائج أن ما نسبته ٨٢,٢٩٪ من أفراد عينة الدراسة يعتقدون أن الحاجة للرعاية (مرض الزوج – كبر سن الزوج) من العوامل التي قد تدفع إلى زواج السعوديِّين بغيرهم، وهذا يتوافق مع ما أشارت له إحدى الدراسات التي تناولتها (الدريويش، ٢٠٢٣م) بالتحليل من أن رغبة الزوج في التعدد تعتبر من الدوافع الظاهرة التي تدعو إلى الزواج من أجنبية، ومن جانب آخر سلطت هذه الدراسات الضوء على وجود حالات خاصة بالرجل تجعله يفضل الزواج من الخارج تمثلت في كونه من ذوي الإعاقة مما يوجد صعوبة في قبول المواطنات للزواج منه.

٦- عامل تقدُّم العمر.

أظهرت نتائج الاستبانة أن ما نسبته ٨١,٥١٪ من أفراد الدراسة يرون أن تقدُّم العمر والتأخر في الزواج من العوامل التي تدفع إلى زواج السعوديِّين بغيرهم.

٧- عامل العلاقة العاطفية قبل الزواج

توصلت نتائج الاستبانة إلى أن ما نسبته ٧٧,٤٩٪ من أفراد عينة الدراسة يرون أن العلاقة العاطفية التي تجمع الطرفين قبل الزواج هي من العوامل التي قد تدفع بزواج السعودي/ة بغيرهم، ويرى الباحث أن وجود علاقات سابقة قبل الزواج أمر قد يكون في حقيقته من ضِمْن الطرق المحظورة ثقافيًّا لتكوين الرابطة الزواجية في حقب زمنية ماضية لدى معظم فئات المجتمع السعودي، بل إنه لا يسمح بأيّ تعارُف بين الزوجين قبل عقد القران، وإن كان هناك تغير في مساحة الوعي الثقافي لأفراد المجتمع وتأثير طبيعة الحياة الاجتماعية على بعض فئات المجتمع التي أصبحت ترى أن التعرف على الطرف الآخر والتقرب منه أصبح طريقًا مقبولًا في الارتباط الزواجي، إلا أن هذه العادات لا تزال موجودة لدى البعض الآخر من فئات المجتمع؛ لذا يرى الباحث واقعية هذه النتيجة مقارنةً بثقافة الجيل الحالي التي أصبحت تنظر للزواج بطريقة مختلفة بعيدة عن الصورة الذهنية لثقافة الزواج في السابق.

٨- عامل فشل التجربة.

أظهرت النتائج أن ما نسبته ٧١,١٨٪ من أفراد عينة الدراسة يرون أن فشل الزواج السابق من سعودي/ سعوديَّة أسهم في زواج السعودي/ة بغيرهم، وتعكس هذه النتيجة ما سبق ذكره من أن الزواج بطبيعته احتياج فطري، وأن الإنسان يسعى إلى إشباع احتياجاته الشخصية والنفسية والاجتماعية ومنها تكوين الأسرة، وهذا الشكل من الزواج يمثل أحد الخيارات المتاحة في حال فشل تجربة الزواج لشاب أو فتاة سعوديَّة، خصوصا أن الكثير من الأسر السعوديَّة قد تمتنع عن تزويج بعض الشباب الذين سبق لهم الزواج أكثر من مرة، والعكس كذلك.

٩- عامل الصور الذهنية

أظهرت النتائج أن ما نسبته ٥٧,٧٨٪ من أفراد عينة الدراسة يرون أن الاعتقاد بأن غير السعودي/ة أكثر تحضرًا كان دافعًا للزواج من غير السعوديِّين، وفي هذا الشأن يرى الباحث أن هذه النظرة والصورة الذهنية للشاب والفتاة السعوديَّة في هذه الفترة تمرّ بتغيرات سريعة نظرًا لما نشهده من فترات تحوُّل؛ فمن ناحية سنجد أن الأجيال المقبلة على الزواج لا تتصف بنفس الخصائص التي كان عليها المقبلون على الزواج في الفترة القريبة الماضية (قبل ٣ إلى ٥ سنوات)، فهناك تغيُّر كبير من الناحية الثقافية والوعي بالحقوق والواجبات وتحديد الأولويات؛ لذا فإن الجيل الحالي قد لا تكون لديه نفس الصور الذهنية الراسخة في أذهان مَن

سبقهم عن الطرف الآخر من أبناء وبنات بلده، ومن ناحية أخرى فإن هذا التغيُّر والانفتاح الثقافي قد يجعل الصور الذهنية لديهم عن شريك المستقبل لا ترتبط بجنسيَّة أو أيّ معايير محددة.

خاتمة

بعد استعراض ما خلصت إليه الدراسة من نتائج أظهرت العوامل التي قد تدفع السعوديين إلى الزواج بغيرهم والعوامل التي تساعد على تقبل أفراد المجتمع لهذا الزواج، خصوصًا وأن اتجهات أفراد المجتمع لهذا الزواج ظهرت إيجابية إلى حد كبير، إذ إن الدوافع لم تظهر سلبية بشكل مطلق، بل إن هناك عددًا من الدوافع الإيجابية وراء هذا الزواج، بالإضافة إلى مستوى الانفتاح الذي تتيحه المرحلة الحالية لأفراد المجتمع السعودي ومخالطة الثقافات المتعددة، ما يقودنا إلى أنه قد يكون هناك تزايد ملحوظ في مثل هذا النوع من الزواج مستقبلا، وقد يترتب على ذلك بعض التغيرات في النسيج الاجتماعي.

المراجع

أولا: المراجع العربية

١) بلعربي، هواري (٢٠١٤م). الزواج المختلط في المملكة العربيَّة السعوديَّة وإشكالاته، مجلة جامعة الملك سعود، المجلد ٢٦، العدد الثاني، ص ص ٤٠٢-٣٥٥.

٢) حسن، عبد الباسط محمد (٢٠١١م). أصول البحث الاجتماعي، ط ١٤، القاهرة: مكتبة وهبة.

٣) حواسي، يامنة (٢٠١٧م). الإشكاليات القانونية للميراث الناتج عن الزواج المختلط، مجلة القانون والمجتمع، جامعة أدرار بالجزائر، العدد العاشر، ص ص ١٤٨— ١١٧.

٤) الدريويش، منيرة (٢٠٢٣م). دوافع وإشكاليات الزواج المختلط في المملكة العربية السعودية: دراسة نظرية تحليلية، المؤسسة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، المجلد السابع، العدد السادس، ص ص ٢٤ — ٤٨.

٥) زعيم، إبراهيم (٢٠٠٣م). الزواج المختلط: ضوابطه وإشكالاته، مجلة الملحق القضائي، العدذ ٣٦، ص ص ٢٧ — ٥٤.

٦) العثمان، حسين (٢٠١٣م). اتجاهات الشباب الإماراتي نحو الزواج من أجنبيات، مجلة جامعة الملك سعود — الآداب، المجلد ٢٥، العدد الأول، صص ١ -٢٦.

٧) الناجي، آمال (٢٠٢٠م). الإشكالات المرتبطة بالزواج المختلط. المغرب: المركز المغربي للدراسات والاستشارات القانونية وحل النزاعات، مجلة الأبحاث والدراسات القانونية.. المجلد ١٧، العدد الأول، ص ص١٤٠ — ١٥٠

٨) الناصر، فهد (٢٠٠٧م). اتجاهات الكويتيين نحو ظاهرة الزواج من غير الكويتيات، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الحولية ٥، الرسالة ١٠٤، الكويت: جامعة الكويت.

ثانيا: المراجع الأجنبية

9) Etikan, I., Musa, S. A., & Alkassim, R. S. (2016). Comparison of Convenience Sampling and Purposive Sampling, American Journal of Theoretical and Applied Statistics, No. 5, pp. 1-4.

ثالثا: المواقع الإلكترونية

١٠) الموقع الإلكتروني للهيئة العامة للإحصاء، إحصاءات الزواج والطلاق. تم الاسترداد من الرابط (تاريخ ٩ مايو ٢٠٢٤م):
https://www.stats.gov.sa/ar/1102

١١) الجمعية الخيرية لرعاية الأسر السعوديَّة في الخارج " أواصر":
http://www.awasser.org.sa

١٢) الجمعية الخيرية لرعاية الأسر السعوديَّة في الخارج (٢٠٢٠)، أضرار الزواج من الخارج، (مقال منور) على الرابط التالي:
http://www.awasser.org.sa/index.php?page=study

١٣) وثيقة رؤية المملكة ٢٠٣٠:
saudi_vision2030_ar.pdf

نبذة عن المركز:

إدراكا من حكومة خادم الحرمين الشريفين -حفظه الله- لضرورة وحتمية الاهتمام بالشأن الاجتماعي وصيانة وتحصين القيم والمبادئ الاجتماعية، ولما تمثله الظواهر الاجتماعية المتجددة من تحد للأسرة والمجتمع بمكوناتها المختلفة، فقد صدر قرار مجلس الوزراء رقم (٢٢٠)وتاريخ ١٤٣٣/٧/٧هـ بالموافقة على تنظيم المركز الوطني للدراسات والبحوث الاجتماعية ليكون ذا شخصية اعتبارية مستقلة، ويرتبط بوزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية مباشرة، ومقره مدينة الرياض.

ويهدف المركز إلى أجراء البحوث والدراسات الاجتماعية حول القضايا والظواهر والمشكلات الاجتماعية في المملكة العربية السعودية، واقتراح التوصيات والحلول المناسبة في شأنها، وذلك استنادا إلى محوري استراتيجية المركز وهما: تمكين مجتمع البحوث في المجال الاجتماعي، ومساندة متخذي القرار الاجتماعي.

رؤيتنـــا:

الريادة والتميز في البحوث الاجتماعية وتقديم الحلول لأبرز القضايا والمشكلات والظواهر الاجتماعية في المملكة العربية السعودية.

رسالتنـــا:

أن نكون بيت الخبرة في مجال البحث الاجتماعي، والإثراء المعرفي، ودراسة أبرز القضايا والمشكلات والظواهر الاجتماعية وتقديم الحلول المناسبة لدعم صنع القرار في المملكة العربية السعودية

مجلة البحوث والدراسات الإجتماعية - المركز الوطني للدراسات والبحوث الاجتماعية، المملكة العربية السعودية، ص.ب. 100139، الرياض 11635، هاتف: 920008208، فاكس: 00966114960900

@NCSSKSA Rssj.org Rssj@ncss.gov.sa